

الجزء الاول

الحقبة الكلاسيكية
(١٦٨٠ إلى ١٨٣٠)

obeikandi.com



الفكرة المهيمنة للاقتصاد الكلاسيكى

يشير لفظ كلاسيكى - إذا لم نكن نقصد أن ننسب الشيء إلى العصور القديمة - إلى أن هذا الشيء عادة هو عمل متميز ومثالى وجدير بالتقليد . وبهذا المعنى العام . . فقد تم تطبيقه على الاقتصاد منذ حوالى ١٨٠٤ بواسطة بييترو كستودى Pietro Custodi ، فى عنوان تجميعه للكتابات الإيطالية عن الاقتصاد السياسى ، والتي كان كثير منها ينتمى إلى الفترة ما قبل الكلاسيكية . وفى إطار نفس هذا المعنى . . فإن كتاب آدم سميث عن ثروة الأمم ، أطلق عليه كلاسيكى خلال سنة واحدة من نشره فى مجلة Gottingen Scholarly Review (روشر ١٨٧٤ صفحة ٥٩٩) . وبهذه المعانى . . فإن لفظ كلاسيكى لا يشير إلى فترة محددة أو مدرسة فى الاقتصاد بعينها ، بالمقارنة بفترات أو مدارس أخرى ، ولكنه يشير - ببساطة - إلى أنه عمل متميز بالمقارنة بالأعمال الأخرى الأقل نجاحاً . وهذا يعنى بوضوح أن هذه ليست الصفة التى نقصدها فى الإطار الحالى .

فبعد حوالى ثلاثة أرباع قرن - منذ نشر ثروة الأمم - استخدم لفظ الاقتصاد الكلاسيكى دون معنى آخر ؛ فأتباع آدم سميث كان يطلق عليهم الاسميثيون ، كما أن اقتصاد آدم سميث كان يطلق عليه أحياناً النظام الصناعى . أما مفهوم الاقتصاد الكلاسيكى . . فقد اخترعه كارل ماركس ، ففى كتابه عن بؤس الفلسفة والمنشور ١٨٤٧ ، فرق ماركس بين الاقتصاد الكلاسيكى والاقتصاد الرومانتيكى كفرعين للمدرسة القدرية فى الاقتصاد ؛ أى أن كليهما قدرى ، بمعنى أنه يخضع مسبقاً للنتائج السيئة للنظام الاقتصادى البورجوازي . فالاقتصاد الكلاسيكى - بصورة خاصة - يمثل نهوض الطبقة البورجوازية ،

التي لاتزال تحصل على تأييد من طبقة البروليتاريا في هجومها ضد النظام الإقطاعي . أما الاقتصاد الرومانتيكي - من الناحية الأخرى - فإنه يمثل دفاع البرجوازية بعد انتصارها على الإقطاعية ضد القوى الصاعدة للبروليتاريا .

ويشير استخدام ماركس لهذه اللافتات الأدبية إلى أنه كان لديه شيء آخر في قرارة نفسه ؛ فمنذ قرن من ذلك الوقت - تقريباً - عرّف المعمارى وينكل مان Winckelmann روح الفن الكلاسيكي على أنه « البساطة المثالية والعظمة الهادئة » . وفى حين أن الكلاسيكي سيتجه إلى التجريد من البحث عن الشائع . . فإن الرومانتيكي سيفقد نفسه فى خصائص الحالات الفردية التى يتعرض إليها . فبالنسبة لماركس . . نجد أن الاقتصاد الكلاسيكي - بالرغم من النقائص التى انتقدها - كان كلاسيكياً بواقع الأمر ، واقتصاداً متميزاً . فالانجاء السائد فى ذلك الوقت والذى اتخذه وحاول تطويره ، هو الاقتصاد الكلاسيكي ، فى حين أن الرومانتيكي كان مجرد مأساة .

وفيما بعد فى كتاب « نظريات فائض القيمة » (ماركس ١٩٠٥ إلى ١٩١٠ ، ٣ : f ٥٧٠) فإن رأى المضاد للاقتصاد الكلاسيكي ، أصبح فى عرف ماركس الاقتصاد العامى ، وهكذا حتى ظهور كتاب « رأس المال » (١٩٥٧ - ١٩٦٢ ، جزء ١ ، جزء ٤ ، ٣٢ fn) . ومن هذه العلامة المميزة هزم الاقتصاد الكلاسيكي تاريخ الاقتصاد ؛ فالتغير من الاقتصاد الرومانتيكي إلى العامى لم يكن كبيراً لماركس كما يبدو حالياً ، فقد كانت الرومانتيكية - فى واقع الأمر - هى اللفظ المماثل « للشعبية » منذ البداية ، كما تم استخدام الصفة لشرح الأدب الاقتصادى فى إحدى اللغات الرومانسية ، والتى كانت شعبية بالمقارنة باللغة الكلاسيكية اللاتينية . ولكى تصبح شعبياً بهذا المعنى ؛ أى « قريباً من الناس » ، كانت جزءاً من البرنامج الأصلى للحركة الرومانتيكية (شليجل Schlegel ١٩٦٧ ، liif . ، ١٨٩) . وفى زمن ماركس . . كانت هذه الحركة قد ماتت منذ وقت طويل ، ولهذا . . فإن ماركس قد استخدم هذه الألفاظ بمعنى ازدرائى .

والسؤال الآن هو : ماذا يضم الاقتصاد الكلاسيكي بين دفتيه ؟ وقد كان ماركس محدداً فى هذه النقطة (١٩٣٩ - ٤١ ، ٨٤٣ ، ١٩٥٧ ، ٦٢ جزء ١ ، فصل ١ ، قسم ٤ ، ٢٣ مقدمة الطبعة الثانية) ، فبالنسبة له . . نجد أن الاقتصاد الكلاسيكى ، بدأ مع وليم بتي ، ووصل القمة فى عصر آدم سميث ، وانتهى مع ديفيد ريكاردو وسيموندى دى سيسموندى ، وما تلا ذلك كان مجرد أفكار شعبية . أما المؤرخون اللاحقون . . فقد انجهوا إلى نقل بداية

هذه الفترة إلى آدم سميث ، وانتهوا بها عند جون ستيوارت ميل وجون إليوت كيرنس . وتم قبول هذا التقسيم الزمني بصورة شائعة إلى الحد ، الذي أدى إلى دخول التسمية الماركسية الأصلية حيز النسيان^(١) . وقد ذهب جوزيف شومبتر خطوة أخرى للأمام بجعله الاقتصاد الكلاسيكي يبدأ حوالى ١٧٩٠ . وبهذا .. فإنه أسقط آدم سميث . أما جون ماينارد كينز فقد وسَّع الفترة الكلاسيكية إلى ما بعد عام ١٨٧٠ ؛ بحيث ضمن الاقتصاديين الكلاسيك ، حتى آرثر سيسيل بيجو .

ومؤرخ الاقتصاد السياسى بهذا المعنى يوضح اتجاهاً ملحوظاً لاستخدام صفة الكلاسيكي ؛ للتعبير عن الاتجاه السائد فى الاقتصاد فى السنة الفائتة ، أيا ما كانت هذه السنة . ومن الواضح أن هذا لن يساعد كثيراً ؛ فالمصطلحات واللافات تحكمية بطبعها ، ولكن ينبغي أن يتم الاحتفاظ بها فى نفس الزجاجاة .

وفى الحقيقة .. فإن التعريف الأصيلى لماركس يعد أمراً منطقيًا بشكل واضح ، بالرغم من أن هذا ليس للسبب الموجود بذهن ماركس ؛ فالاقتصاد منذ حوالى ١٦٨٠ حتى حوالى ١٨٣٠ كانت له فى واقع الأمر صفات مشتركة ميزته عن باقى الفترات الأخرى . وكان ريتشارد كانتيلون ، وفرانسوا كيزناى ، وديفيد هيوم أكثر من مجرد كونهم أسلافًا صغارا لآدم سميث ؛ فقد حققوا مساهمات أساسية فى حد ذاتها ، كما تحققت بعض المساهمات الرئيسية فى الاقتصاد الكلاسيكى بوضوح قبل « ثروة الأمم » .

ومن الناحية الأخرى .. فإن جوهان هاينرش فون تونن ، وأنطوان أوجستين كورنو ، وهيرمان هاينرش جوسن ، والذين كتبوا فى الفترة من ١٨٢٠ حتى ١٨٦٠ ، لم يكونوا مجرد أسلاف لأبطال فترة السبعينيات فى القرن الماضى ؛ فقد كانوا أبطالاً حدين فى حد ذاتهم ، ووضعوا فى الظل - كواضعى نظريات خلاقين - بعض الاقتصاديين الكلاسيك من أمثال جون ستيوارت ميل .

إن الآفاق الجديدة إذا لم يتم فتحها فى عامى ١٧٧٦ و ١٨٧١ ، ولكن فى فترة العشرينيات من القرن الثامن عشر ، والثلاثينيات من القرن التاسع عشر ، وقبول تقسيم ماركس مما يعنى أن الاقتصاد الكلاسيكى كان أقل إنجليزية من قبول المصطلحات أو

(١) للدهشة ، فإن بلاو (١٩٨٧ ، ١ : ٤٣٤) يسمى تعريف ماركس فعلاً بأنه تعريف متحيز ، ناسياً بشكل واضح أن ماركس - كواضع لهذا المفهوم - كان حراً فى أن يعطيه أى معنى أراد .

التعريفات التقليدية الأخرى ، وفى هذا الإطار . . لابد لنا أن نتذكر أن ولیم ستانلى جيفونز (١٩٠٥ ، ١٥٥ f) هو الذى أكد المساهمة الفرنسية الرئيسية .

وبالرغم من أن تحديد الاقتصاد الكلاسيكى فى هذا الكتاب يتبع كارل ماركس بصورة أساسية . . فإنه يتخطى تعريف ماركس فى ناحية مهمة بتضمينه ماركس نفسه . وربما لو كان الأمر بيد ماركس لاعتراض على ذلك ؛ فقد أعجب بالاقتصاد الكلاسيكى بنفس الشكل الذى أعجب فيه بالرأسمالية . وقد اعتقد - على أية حال - أن الاقتصاد الكلاسيكى مثل الرأسمالية قد أوصل نفسه إلى طريق مسدود ؛ فالاشتراكية من وجهة نظره كانت سفتحة حقبة جديدة للتاريخ . ولهذا . . فإنه اعتبرها نظرية بنفس القدر ، الذى اعتبر فيه نظريته كبداية لحقبة جديدة فى الاقتصاد . وفى واقع الأمر . . فإن التركيز على الهيكل التحليلي للاقتصاد الماركسى يجعله - إلى حد كبير - فى إطار التقاليد الريكاردية . ومن ناحية أخرى . . فإن الخصائص الرئيسية للحقبة الحديثة لاتزال مفتقدة ، فالمشكلات التى حاول ماركس حلها ، كانت لاتزال هى مشكلات ريكاردو . أما مشكلات كورنو ، وتونن ، وجوسن فلم تحظ باهتمامه ، وهذا يعنى أن « رأس المال » كان مفارقة تاريخية كلاسيكية فى الحقبة الحديثة .

وبهذا التعريف يصبح السؤال : ما الخصائص المشتركة للاقتصاد الكلاسيكى ؟ ومن الواضح صعوبة - أو حتى استحالة - تعرف جسم متسق للمذاهب الاقتصادية ، التى اشترك فيها كافة الاقتصاديين الكلاسيك دون سواهم ^(٢) . وقد وجد ماركس العنصر المشترك ، دون أن يندهش أحد ، فى « نظرية قيمة العمل » ، فالاقتصاديون الكلاسيك استخدموها بهذا المعنى ؛ لتحليل صراع المصالح بين الطبقات الاجتماعية ، ولكنهم امتنعوا عن اكتشاف الحقيقة الكاملة ؛ نتيجة للاعتقاد الخاطيء أن نظرية قيمة العمل صحيحة فقط فى العصر الذهبى الأسطورى ، على حين أن الحقيقة الرأسمالية تقتضى نظرية التكلفة للقيمة ، وهذا التفسير كان - فى واقع الأمر - متحيزاً ؛ نظراً لأن معظم الاقتصاديين الكلاسيك البارزين لم يعتقدوا فى نظرية القيمة السوقية للعمل ، بما فيهم ماركس نفسه إلا فى ظل افتراضات مصطنعة للغاية .

(٢) التفسيرات الحديثة للاقتصادات الكلاسيكية (من سميث حتى ميل وماركس) تمت مراجعتها بشكل لامع بواسطة بلاو (١٩٨٧) .

والخاصية الشائعة للاقتصاد السياسى الكلاسيكى منذ البداية - وحتى ماركس - تمثلت فى التركيز على النمو الاقتصادى والتراكم الرأسمالى . ولسوء الحظ .. فإن هذا لا يميز الاقتصاديين الكلاسيك عن أولئك الذين ينتمون إلى فترات أخرى ، سواء أولئك الذين سبقوهم أو الذين لحقوهم ، فالتجارىون لم يكونوا أقل من الكلاسيك فيما يتعلق بالتركيز على النمو . كما أن فالراس ، الذى يعد تجسيدا للتوازن الساكن .. طور نظريته للتوازن المؤقت للاقتصاد النامى ؛ حيث تكون المدخرات والاستثمارات موجبة . والأمر الباعث على الدهشة أن الحل الذى توصل إليه يفشل فى حالة السكون . أما الفريد مارشال ، وجوزيف شومبيتر فلا يمكن الادعاء بأنه كان بوسعهما أن يكونا متطورين أكثر من ذلك ، كما أن الاقتصاديين المعاصرين جعلوا النمو والتراكم أحد اهتماماتهم الرئيسية .

وهناك خاصية أخرى ميزت الاقتصاد الكلاسيكى ، وهى استخدام الطريقة « الاستنباطية » أو « التجريدية » أو حتى « الرياضية » (كمثال : أونكن ١٩٠٢ ، ٤٤ f) . ومن الحقيقى أن الاقتصاديين الرئيسيين للفترة الكلاسيكية اختلفوا عن نظرائهم أو معاصريهم من غير النظريين (أو حتى أولئك الذين كانوا ضد استخدام النظريات) بالقدر ، الذى توصلوا فيه إلى نظريات كمية مشابهة - إلى حد كبير - لطرق المنطق والرياضة . وعلى أية حال .. فإن هذا كان صحيحاً أيضاً فى الفترات الأخرى ، فقد حاول أرسطو التوصل إلى إنشاء نموذج للتبادل ، دون نجاح يذكر . وفى الحقبة الحديثة .. أصبحت هذه الطريقة طريقة رياضية بشكل متزايد . وفى الحقيقة .. فإن الرياضة كانت مقنعة فى معظم الكتابات الكلاسيكية إلى حد واضح ، ومن الصعب أن يلفت آدم سميث نظر القارئ المعاصر كاقصادى رياضى .

وبالرغم من أن اقتصاد الحقبة الكلاسيكية لم يكن موحداً بمذهب أو طريقة مميزة .. فقد كانت هناك فكرة مهيمنة ، تمثلت فى مفهوم التيار الدائرى للدخل ، وفى الاقتصاد كنظام يتحقق فيه الاعتماد المتبادل . وحقيقة .. فإن بذور هذا المفهوم يمكن أن نجدها فى الأدب الخاص بما قبل الفترة الكلاسيكية ، وأنه حقق ثماره فى فترة ما بعد الكلاسيكية ، إلا أن الحقبة الكلاسيكية توصلت - على أية حال - إلى هذا المفهوم بشكل واضح . وباستخدام الإدراك اللاحق .. فإن المرء قد يميل إلى تفسير ذلك على أنه برنامج البحث الكلاسيكى .

وفى التحليل الاقتصادى الجزئى للأسعار والأسواق الفردية .. فإن الاقتصاديين الكلاسيك لم يذهبوا بعيداً أكثر مما ذهب إليه المدرسيون والتجارىون ، ولكنهم ذهبوا أبعد منهم - على أية حال - فى التحليل الاقتصادى الكلى للاقتصاد بأسره ؛ فحوالى ١٦٨٠ بدأ بتى بالنظر إلى الاقتصاد من خلال نظرة إحصائى الحسابات القومية ، كما أن بواسجلبرت Boisguilbert عبّر عن الأفكار المتعلقة بالتخصيص التنافسى للموارد بشكل بدائى ، وإن كان سليماً . وهذا يعنى أن المسرح تم إعداده لوضع أول حسابات للمدخلات والمخرجات ، تم تصميمها بعد ذلك بنصف قرن بواسطة كل من كانتيلون وكيزناى . وتحت تأثير الاضطرابات النقدية .. فإن المعتقدات التجارية حول الآثار المحفزة للنقد ، تطورت إلى نظرية نقدية ديناميكية كلية صريحة ، تشكل نظرية كمية النقود مقابلها الساكن . وبالنسبة لهيوم .. فإن الذهب تم توزيعه من خلال ميكانيكية تلقائية لرقابة التغذية المرتدة . وقد وسّع سميث هذه الفكرة إلى النظام الاقتصادى بأسره ، والذى تحكمه « اليد الخفية » للمنافسة . كما طبق مالتس رقابة التغذية الاسترجاعية إلى السكان ، وطبقها ريكاردو إلى التراكم الرأسمالى . وقد أصبح الاهتمام الرئيسى لريكاردو فى التوقف التلقائى الحتمى لعملية النمو بالانتقالات فى التوزيع ، الناتجة من تناقص الغلة . ففى الحقبة الكلاسيكية .. أصبح الاقتصاد اقتصاداً كلياً (وإن كان بشكل أولى) .

ومع نشأة الحدية .. فإن نفاذ بصيرة الفترة الكلاسيكية فى أمور الاقتصاد الكلى لم يختف ؛ فقد اتضحت هذه الأمور على أنها غير مكتملة ، ولكن أحداً لم يتحدث عن عدم صحتها . والأمر المفتقد كان تحليلاً صريحاً لمشكلات الاقتصاد الجزئى ، يتوصل الأفراد والشركات من خلاله إلى أمثل القرارات الخاصة بهم ، وهذا التحليل كان الإنجاز التجميعى للحقبة الحدية . وإلى الحد الذى تم فيه حل مشكلات الاقتصاد الجزئى .. فإن هذه النتائج تم إدراجها تدريجياً فى نظام التيار الدائرى الموروث من الحقبة الكلاسيكية ، وهنا ظهرت توليفة التوازن العام للحقبة الفالراسية .

وسيكون من الخطأ - على أية حال - تصور الاقتصاديين الكلاسيك على أنهم علماء فحسب ، فالاقتصاد حتى تلك الفترة لم يكن علماً مهنيًا ، كما أن معظم الكتابات الاقتصادية كانت كتابات فى السياسة الاقتصادية ، وقد كان تدريس الاقتصاد السياسى يتم فى جامعات كثيرة غالباً ، ضمن مقررات القانون ، والإدارة ، والعلوم السياسية . وعلى أية

حال .. فإن قادة الاقتصاديين الكلاسيك لم يكونوا أساتذة في الجامعات ؛ فقد كان لو - مثلاً - مقامراً وواضعاً للتصميمات . كما أن كانتيلون كان مصرفياً معتدّاً بنفسه ، كما أن هيوم اكتسب دخله بشكل صعب من خلال عمله في المكتبات وكتابته للمقالات ، أما كيزناي .. فقد كان طبيباً في البلاط الملكي ، وقد تميز تيرجو كرجل إداري . وعندما أصبح مالتس مشهوراً .. فقد كان مجرد شخص عادي . أما ريكاردو .. فقد ذهب من الاستثمار المصرفي إلى البرلمان ، وقد كان ماركس صحفياً ومتأمراً . أما الاستثناء الكبير .. فقد كان آدم سميث الذي كان أستاذاً مدرّساً بشكل متميز ، محاضراً ذا خبرة كبيرة وشارحاً لأمعاً ، وقد كانت فاعليته التي لاتناظر نتيجة للمزج بين العقلية الباحثة عن المعرفة والاحتراف الأكاديمي .

وكنتيجة لخصائصها غير المهنية .. فإن النظرية الاقتصادية كانت متأثرة بالتطورات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية أكثر منها في أى فترة من الفترات اللاحقة ، وخلال القرن التاسع عشر .. فإن التقدم في النظرية الاقتصادية اتجه نحو تحرير هذه النظرية بصورة كبيرة من الأحداث التاريخية ، وإلى تتبع التطور الديناميكي لها ، بالرغم من وجود بعض الاستثناءات الملحوظة . ولم يكن هذا التحرر قد تحقق بعد خلال الفترة الكلاسيكية ، وهذا يعنى أن الأساس التاريخي كان أكثر أهمية في الفترة الكلاسيكية عنه في الفترات التالية .

وقد كانت الفترة الكلاسيكية عصراً للثورات ، تضم فيما بينها الفترة المنصرمة بين الثورة المظفرة في بريطانيا وثورة يوليو في فرنسا ، والتي ضمت بين دفتيها الثورة الفرنسية . كما أن هذه الفترة أيضاً كانت عصراً للحروب العظيمة ، متضمنة حروب لويس الرابع عشر ، وحرب السنوات السبع ، والثورة الأمريكية ، والحروب والثورات النابوليونية . وقد كانت الاحتياجات المالية للحكومات غير محدودة نتيجة لذلك ؛ مما أدى إلى الاضطرابات النقدية والضرائب الباهظة . كما أن التفكير المطلق كان في اتجاهه نحو التقلص ، واتجهت الملكيات إلى أن تكون دستورية أيضاً ، وتم التحول إلى استخدام الجيوش المدربة الصغيرة ، بدلاً عن الجيوش الشعبية الكبيرة ؛ مما أعطى القوة للجماهير ، وبهذا تم تمهيد الأرض للتجاءات الديمقراطية . ولكن مع ذلك .. فإن حق الاقتراع العام كان لايزال بعيداً ، وقد استمر المجتمع في الانقسام إلى طبقات مختلفة ، تهيمن عليها طبقة أصحاب الأراضي الارستقراطيين . كما أن مركز البورجوازيين كان في صعود مستمر سواء من حيث الثروة أو

من حيث القوة . وفى نفس الوقت . . بدأ العمال فى الإحساس بأنهم طبقة منفصلة ، وكانت الاشتراكية أحد نتائج الثورة الفرنسية .

ومن الناحية الاقتصادية . . فقد كان هذا العصر هو عصر الثورة الصناعية ، وقد ترتب على ذلك انخفاض سريع فى معدلات الوفيات ؛ خاصة وفيات الأطفال ؛ مما أدى إلى اتجاه النمو السكانى نحو التزايد ، بالرغم من أن الآثار الكامنة لهذا الاتجاه لم يتم الإحساس بها إلا فيما بعد . كما أن عدم رضاء الصناع والتجار اتجه نحو التزايد للتدخلات التجارية ، التى تمثلت فى قانون الملاحة وقوانين القمح فى بريطانيا . وقد أصبحت شعارات مثل : « دعه يعمل » ، « والحكومة الجيدة هى قدر أقل من التدخل الحكومى » ، خاصة بالأحرار فى ذلك الوقت .

ومن الناحية الثقافية . . فقد كانت هذه الفترة فترة التنوير ؛ فقد أوضح نيوتن أن الكون نظام متداخل من مجموعة من الأجسام ، والتى تحكم حركتها قوانين معينة ، يمكن اشتقاقها بشكل رياضى . كما أن القانون الطبيعى - وهو من تراث الفلسفة المدرسية - أوضح أن المجتمع الإنسانى هو أيضاً نظام متداخل ، تحكمه قوانين ، يمكن كشف طبيعتها بالعقل الرشيد .

وقد كانت كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين إلى حد كبير ؛ استجابةً لهذه التحديات فقد استجاب بواسجلبرت بشكل مفرط للضرائب الجائرة ، كما قام جون لو بوضع المقترحات لعلاج الاضطرابات المالية . وكانت نظرية « كمية النقود » منتجاً ثانوياً لعدم قابلية النقود الورقية للتحويل . وقد هاجم كل من هيوم وسميث التجارية ، كما عارض مالتس قوانين الفقراء كحفرة لاقرار لها ، كما استدرج ريكاردو لدراسة اقتصادات التمويل التضخمى . وقد اتجهت نظرية العناصر الثلاثة فى التوزيع إلى التطبيق على مختلف الطبقات فى المجتمع . ولعظم المعاصرين . . تم تعريف الاقتصاد السياسى بحرية التجارة ودعه يعمل (باستثناء الأمور المتعلقة بالنقود) ، ولكن كان هناك أيضاً اتجاه نفعى ، دفع الحكومة نحو التدخل وربما حتى نحو الاشتراكية .

وفى ظل هذه الظروف . . فإنه من الصعب أن نستغرب أن الإنجازات النظرية البحتة فى الاقتصاد الكلاسيكى لم تكن هائلة بالمعايير الحديثة ؛ فقد كان عدد الاقتصاديين قليلاً نسبياً ، كما أن معظمهم لم يخصص جانباً كبيراً من حياته للبحث . ونتيجة لذلك . . فإن

تقدم علم الاقتصاد - بالرغم من أنه كان أسرع مما مضى - إلا أنه كان بطيئاً إلى حد ما ، وهذا يوضح أن الحقبة الكلاسيكية فى هذا الكتاب تمتد لتضم مائة وخمسين عاما ، فى حين أن الحقبة الحديثة تتضمن حوالى قرناً من الزمان ، كما أن حقبة بناء النماذج تتضمن نصف قرن فقط . والأمر اللافت للنظر هو أن الاقتصاديين الكلاسيك حققوا ما كان بوسعهم أن يحققوه ، فمن بواسجلبرت إلى ريكاردو . . كان هناك طريق طويل . وبنهاية الحقبة الكلاسيكية . . توصل الاقتصاد على الأقل فى بريطانيا إلى القمة الأولى من القبول والاحترام العام ، وقد ساعد كل من جين مارسيت وهاريت مارتينو على زيادة شعبية الاقتصاد لطلبة المدارس وللطبقات العاملة . وفى أوروبا . . تم النظر إلى معرفة البريطانيين للاقتصاد على أنها أحد العوامل القوية خلف تفوقهم الصناعى ، وبهذا المعنى أصبح الاقتصاد السياسى حقيقة واقعة .

obeikandi.com



الاسلاف : العرض والطلب

بالرغم من أن الفكر الاقتصادي فى الفترة ما قبل الكلاسيكية ، اهتم بجوانب متعددة من الحياة الاقتصادية . . إلا أن تركيزه الأساسى كان على العرض والطلب فى أسواق محددة . وما يميزه عن الاقتصاد الكلاسيكى ، هو غياب الهيكل التحليلى إلى أن تمت تسميته فيما بعد بالتيار الدائرى للدخل والحسابات القومية للاقتصاد بأسره .

فالاقتصاد السياسى كما تم وضعه فيما بعد فى القرن الثامن عشر ، كانت تتم تغذيته تاريخياً من ثلاثة مصادر رئيسية ، هى : الخبرة اليومية ، والفلسفة الأخلاقية المدرسية ، والأدب التجارى . وبينما يبدأ اهتمام هذا الكتاب بشكل رئيسى فيما بعد ١٧٢٠ . . فإن الفصل الحالى سيحاول أن يوفر عرضاً للمنظور والخلفية التاريخية ، فلا شئ يمكن أن يولد من لاشئ .

الاقتصاد المألوف

يمكننا أن نشير بمعنى معين ، إلى أن الفكر الاقتصادي قديم قدم الإنسان ذاته ، فمنذ أن طُرد الإنسان من الجنة واجه نفس المشكلات الرئيسية المتعلقة بالندرة ، وتخصيص الموارد ، والتبادل . وكتيجة لذلك أصبح مألوفاً لدى هذا الإنسان منذ زمن سحيق كثير من نفاذ البصيرة الأساسى ، الذى توضحه المقررات المعاصرة فى مبادئ الاقتصاد . وبالرغم من أن علم الاقتصاد اتجه نحو التعبير عن نفاذ البصيرة هذا بشكل دقيق ، وأخذها كأساس للتحليل المكثف للتطورات . . فإن نفاذ البصيرة نفسه لا بد وأنه كان أمراً مألوفاً منذ وقت حامورابى .

ويمكن شرح طبيعة هذا الاقتصاد المألوف من خلال المبادئ السبعة التالية :

- ١ - أن الوحدات المتتالية من السلعة سيقبل الاحتياج إليها بشكل متزايد ، وقد كان هذا مصدر المأزق الذى واجهه ميداس . كما أن كتاب « الملوك » أوضح أن سيدنا سليمان جعل الفضة متوفرة إلى الحد ، الذى انخفضت فيه قيمتها كأي شيء آخر . وعندما أصبح الخيل نادراً إلى حد كبير . . كان ريتشارد الثالث مستعداً أن يعطى إحدى ممالكه للحصول على واحد منها .
 - ٢ - إن الوفرة تتسبب فى انخفاض الأسعار ، بينما تؤدي الندرة إلى ارتفاعها (وقد تم تطبيق نفاذ البصيرة هذا بشكل ناجح بواسطة سيدنا يوسف فى مصر) .
 - ٣ - انخفاض الأسعار يشجع الطلب ، ولكنه يخفض العرض . (وهذا مبدأ اعتبر كأمر مسلم به بواسطة اكسفون) .
 - ٤ - يترتب على زيادة الخصوبة والتوطن الجيد ارتفاع ريع الأرض .
 - ٥ - تؤدي زيادة عرض النقود إلى زيادة الأسعار .
 - ٦ - يتضمن التبادل الاختيارى ميزة لكلا الطرفين .
 - ٧ - تتحقق التجارة نتيجة لأن المناطق المختلفة تحظى بنسب امتزاج مختلفة لعناصر الإنتاج (أى أن الأرض لاتتضمن كل شيء فى أى مكان) .
- وفى حالة هذه الأفكار الشائعة . . فلن يكون هناك معنى للبحث عن مصادرها التاريخية ، فكما أوضح أحد علماء الفلسفة الفرنسيين ، لابروير ، فى مقدمة كتابه "Caracteres" أن كل شيء تم قوله من قبل ، وأن المرء تأخر جداً ، لأن الأفراد البشريين كانوا يفكرون منذ أكثر من سبعة آلاف عام ، فالاقتصاد المألوف بالرغم من أن له قيمة ، فإنه لايمكن أن يدعى الشهرة ؛ إذ إنه يتطلب أموراً أكبر من الملاحظات اليومية . وبالنسبة لتاريخ علم الاقتصاد . . فإن مفهوم الاقتصاد الشائع مفيد أساساً كنقطة البداية ، يبدأ منها توضيح الإسهامات التحليلية وقياسها ؛ أى أنه يوضح نقطة الصفر للتقدم العلمى .

ونقطة الصفر هذه لم يكن قد تم تجاوزها كثيراً حتى القرن الثالث عشر ؛ فحقيقة . . كانت هناك إسهامات كلاسيكية أدبية قديمة ، أثرت فى الموضوعات الاقتصادية ، ولكنه من

الصحيح أيضاً أن هذه لم تحقق تقدماً أكثر من كونها أفكاراً مألوفة^(١) ، وهذا أمر يمكن توضيحه بشكل كبير بواسطة أرسطو .

فعدم تساوى المواهب البشرية - كما أشار أرسطو - يؤدي إلى تقسيم العمل ، وبالتالي إلى الارتباط الذى يبقى على المجتمع متماسكاً مع بعضه البعض (Politica 1.2.1252-53; Ethics 5.5.155-56) ؛ فالتبادل ينشأ نتيجة لأن البعض لديه كمية ضئيلة ، فى حين أن البعض الآخر لديه كمية كبيرة ، وهو الأمر الذى ينطبق على الأفراد والدول (Politica 1.9.1257) ؛ فالتبادل يؤدي إلى استخدام النقود ، باعتبارها وسيطاً للتداول لتوفير تكلفة المعاملات ، وأيضاً كوحدة للحساب (Politica 1.9. 1257; Ethics 5.5. 155) . والملكية العامة تؤدي إلى التبدد والصراع (Politica 2.5. 1263) ، وهذه تماثل الوفورات الاقتصادية الخارجية لمارشال . وعندما تبدأ تيلز بوفرة فى محصول الزيتون .. فقد حاول السيطرة على معاصر الزيت ، وبالتالي .. فإنه خلق ما أطلق عليه أرسطو - ربما لأول مرة بوضوح - الاحتكار (1.11) ؛ فالكمية الكبيرة من أى شئ نافع ستؤدي إلى الضرر أو على الأقل لن تكون شيئاً جيداً ، مما يعنى الانخفاض أو اتجاه المنفعة الحدية نحو التناقص . (7.1. 1323) وعند تقرير أى الشئ أكثر قبولا ، لابد وأن يحكم المرء على أيهما سيتج عنه ضرر إذا افتقدناه (Topica 3.1. 117 -19) - مبدأ الخسارة لكارل منجر .

والنقطة المهمة هى أن أرسطو لم يذهب أبعد من هذه التأملات ، وقد كان وصف التبادل البسيط الذى يتحقق فى السوق أمراً صعباً لقدراته التحليلية ؛ مما أدى بتلاميذه إلى اضطراب لا حدود له . (Ethics 5.5. 154-55) . وهكذا .. فإن أرسطو يذكرنا بمدى صعوبة التقدم أكثر من الأفكار ، ولم يستطع أحد قبل هيرمان هاينرش جوسن عام ١٨٥٤ أن يوضح قانون تناقص المنفعة الحدية بشكل تحليلي مفيد ، كما أن الربيع الفرقى أعطى آدم سميث وقتاً عصيباً ، ولا يزال المعنى الرئيسى لتكاليف المبادلات التى تتحقق فى عمليات التبادل حتى الآن يعانى من قصور الفهم .

المدرسيون

تتمثل الخطوات الأولى التى تخطت الاقتصاد المألوف فى الجهود التى قام بها المدرسيون

(١) يمكن أن نجد تجميعاً لهذه المستخلصات فى لايسنر ١٩٢٣ .

فى العصور الوسطى ؛ فعلى الرغم من أنهم تأثروا بأرسطو بعمق .. إلا أنهم سرعان ماتخطوه ، وبهذا فقد قاموا بأقدم إسهامات يمكن تعرفها للاتجاه السائد فى الاقتصاد المعاصر . ومن نواح كثيرة .. فإن تعاليمهم بقيت على قيد الحياة حتى اليوم^(٢) . وقد كان المدرسيون أو رجال المدرسة فى الأساس أساتذة فى جامعات القرون الوسطى ، ومعظمهم كانوا بطبيعة الحال كتبة ، كونوا فيما بينهم جماعة غير محلية من الأساتذة ، وبعض كبار الأسماء ، منهم : توماس أكويناس Thomas Aquinas ، والبرت ماجنس Albert Magnus ، ودنز سكوتس Duns Scotus فى القرن الثالث عشر ، ونيكولاس أوريزم Nicolas Oresme فى القرن الرابع عشر ، وفى بداية العصور الحديثة نجد القس الأسباني لوى مولينا Jesuis Luis Molina . وقد كان رجال الدين مدفوعين أصلاً إلى دراسة المشكلات الاقتصادية ؛ ليس بهدف الفضول العلمى ، ولا بغرض جبههم فى المعرفة فى حد ذاتها ، ولكن لاعتبارات عملية ، فقد كان من المفترض فيهم أن يكونوا سلطة التفسير الوحيدة لما هو جيد وما هو سئ ، كما كان عليهم أن يفسروا القانون الكنسى ، وأن يعلموا الأخلاق من على منبر الوعظ وفى صناديق الاعتراف ؛ ولهذا .. فقد نظروا إلى الاقتصاد من وجهة النظر القانونية لأخلاق الأعمال .

وعلى أية حال - ولحسن الحظ - فإن هؤلاء الفلاسفة الأخلاقيين لم يرتضوا باشتقاق المعايير الأخلاقية من الظواهر ، أو من المعتقدات الموجودة فى ذلك الوقت ، أو من التخيلات ، ولكنهم حاولوا اشتقاقها مما أسموه طبيعة الأشياء . ولهذا .. فقد توصلوا إلى البحث عن طبيعة الأشياء ، والتى ليست بطبيعة الحال مشكلة أخلاقية ، فالقانون الإلهى أصبح قانوناً طبيعياً . وبوضوح متزايد .. أعلن هؤلاء الفلاسفة الأخلاقيون أن أى شئ يخدم الصالح العام هو « أمر عادل » ، وبهذا الشكل .. فإن الاقتصاد المدرسى أصبح يشكل صورة مبكرة من اقتصادات الرفاهة .

وفى واقع الأمر .. فإن الأشياء تكشف عن طبيعتها لأولئك الذين يعرفونها فقط ،

(٢) يمكننا أن نجد مسوحاً تفصيلية للاقتصادات المدرسية فى شراير ١٩١٣ ، وشومبيتر ١٩٥٤ ، ودى روفر ١٩٥٥ و ١٩٧١ ، وجوردن ١٩٧٥ ، وسبيجل ١٩٨ ، وبريرام ١٩٨٣ . وقد تمت مناقشة الموضوعات المحددة بواسطة هوفنر (١٩٤١) ، وديبسى (١٩٤٣) ، ودى روفر (١٩٥١ ، ١٩٥٨) ، وجريس هاتشسون (١٩٧٨ ، ١٩٥٢) .

ولهذا فإن المدرسين وجدوا من الضروري أن ينزلوا من دراسة اللاهوت إلى دراسة المشاكل اليومية للواقع الاقتصادي ، والرأسمالية المبكرة ، والتجارة الخارجية ، والاحتكار ، والبنوك ، والنقد الأجنبي ، والمالية العامة . وقد كان ما يعرفه المرء في مدرسة سالامانكا Salamanca أقل بقدر بسيط من ذلك الذى يعرفه ، أو عرفه آدم سميث . بعد ذلك بمائتي سنة ، وأكثر مما يعرفه معظم الطلاب حالياً .

وبصورة خاصة . . فإن البحث عن المعايير المتعلقة بالسعر العادل دفعهم تدريجياً إلى نظرية للسعر ، لم يتم تخطيطها بشكل كبير قبل القرن التاسع عشر . والمفهوم المركزى لهذه النظرية تمثل فى فكرة السعر الطبيعى ، الذى ينتج من تفاعل العرض والطلب فى ظل المنافسة الحرة . وقد عبر مولينا Molina عن ذلك بالكلمات التالية : « إذا أدت العادة فى إقليم أو منطقة محلية إلى مبادلة سلعة معينة بسعر محدد ، دون غش أو احتكار أو أية تدخلات أخرى . . فإن هذا السعر ينبغى أن يؤخذ على أنه المقياس والقاعدة للسعر العادل لهذه السلع فى هذه المنطقة أو الإقليم ، مادامت الظروف التى يتم من خلالها تحديد السعر لم تتغير ، والتى قد تؤدى بشكل مشرووع إلى ارتفاع السعر أو انخفاضه » (Hoffner 1941, 135) . وتم التوصل إلى المعيار الأخلاقى بواسطة السوق التنافسية ؛ لأن الاحتكار كان أمراً مذموماً بصورة عامة . بما يعنى لمعظم المدرسين (بالاستثناء الواضح لـ Duns Scotus) أن السعر العادل لا يعكس بالضرورة تكلفة الإنتاج ؛ لأن قاعدة التكلفة البسيطة سترتب عليها قيام المنتج بتحميل المستهلك بأى زيادة فى التكلفة ، ناتجة عن تبديد الموارد المترتب على الإنتاج غير الكفء^(٣) . وفى الحقيقة . . فإن هذه العادة المدرسية شرحت القيمة أساساً من خلال نظرية للمنفعة الخاصة والندرة . وعلى سبيل المثال . . فإن جوان دى ليغا Juan de Lyga شرح فى عام ١٦٤٢ أن أسعار السلع تتقلب « نتيجة لمنفعتها فى مواجهة الاحتياجات الإنسانية » والتقدير الخاص بالأفراد ، حتى عندما يكون مصدر التقدير أحـمق . . فإنه سيؤدى إلى زيادة السعر الطبيعى للسلع » . (Grice - Hutchinson 1978, 10 f) . وبمقارنة تعاليم المدرسين عن القيمة ، وبغض النظر عن كونها تعبيرات شائعة . . فإننا سنجد أن التركيز الكلاسيكى على تكلفة العمل ، كان خطوة إلى الوراء .

(٣) نفس الحجة كانت لاتزال تستخدم بواسطة فريدريش فايزر ، فى نهاية القرن التاسع عشر .

وقد تطورت الأفكار المدرسية عن سعر الفائدة فى نفس الاتجاه . وعلى الرغم من أن تحريم الفائدة - وهو الأمر الذى كان منسيا لفترة طويلة ، قد أعيد تأكيده فى القرن الثالث عشر - إلا أن المدرسين أشاروا بوضوح إلى أن الفائدة لا يمكن محوها من الحياة ، على أية حال . وبالتدريج توصلوا إلى توفيق بين المذهب الكنسى وبين العالم الواقعى على أساس اعتبارين اثنين : أولهما أن الفائدة مسموح بها بقدر ما تعوض المقرض عن التكلفة التى يتحملها سواء من ناحية المخاطرة ، أو بشكل أكثر جدلاً عن الربح الذى يضيع عليه ؛ نتيجة لعدم استثماره هذه الأموال فى مجال آخر بنفسه ، والثانى : هو أن الفائدة مسموح بها أيضاً - كما أشاروا - إلى الحد الذى يتمثل فيه نصيب الدائن فى الأرباح التى حصل عليها المدين باستخدام هذه الأموال المقترضة . ولا يحتاج الأمر إلى خيال كبير ؛ لكى نتصور أن تلك الأفكار - بغض النظر عن الضباب الذى صاحبها - تتضمن تكلفة الفرصة البديلة والنتائج الحدى لرأس المال فى سوق تنافسى للقروض .

وقد مثلت النقود منطقة ثالثة لإسهاماتهم الملحوظة ، فقد فهم مولينا بوضوح أن ندرة النقود تؤدي إلى انخفاض الأسعار ، وأن كثرة النقود تؤدي إلى التضخم ، وذلك نتيجة لملاحظته لآثار الذهب الوارد من أمريكا . كما أنه تفهم أيضاً أن ورود الذهب من جزر الإنديز إلى إسبانيا ، ثم بعد ذلك إلى منطقة الفلاندرز ، نتج عنه تزايد الأسعار فى أمريكا ، وانخفاضها فى منطقة الفلاندرز - (Hoffner 1941, 19f.; Grice - Hutchinson 1952, 112f.) من هنا إلى ديفيد هيوم مجرد خطوة قصيرة .

وفيما عدا هذه المساهمات المحددة . فإن المدرسين قاموا بمساهمات عامة ، لها قيمة علمية عظيمة ، فمن مفهوم القانون كمعيار أخلاقى وقانونى . توصلوا إلى فكرة القانون كمقترح علمى ، وإلى فكرة أن الحياة الاجتماعية تحكمها قوانين علمية بالشكل ، الذى يجعل الأحداث فى الغد تتحدد على الأقل إلى حد ما بواسطة تلك الموجودة اليوم ، وأنها يمكن التنبؤ بها فى بعض الأحيان . ومع هذه الفكرة . فإن الفكر الاقتصادى كان فى طريقه ليصبح علم الاقتصاد . وعلى الرغم من اضمحلال الآراء المدرسية . إلا أن شهرتها عاشت فى الأدب الفلسفى والتجارى ، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر .

التجارية

تشكل التجارية المصدر الثالث للاقتصاد السياسى ، وترجع الفكرة الخاصة بأن الأفكار والسياسات الاقتصادية السائدة من القرن السادس عشر ، حتى القرن الثامن عشر تكون فيما بينها نظامًا محددًا إلى الطبيعيين ، وإلى المركيز دى ميرابو فى كتابه عن Rural Philosophy لعام ١٧٦٣ (٣ : ٩١) ، وهو النظام الذى أطلق عليه كنظام تجارى . وعلى أية حال . . فقد كان آدم سميث هو الذى أدخل استخدام مصطلح التجارية فى الاستخدام العام ، وهذا يعنى أن المفهوم خلق لأغراض جدلية ، شأنه شأن حقيقة القش التى يستخدمها الملاكمون لأغراض التمرين ، وهو يشبه فى ذلك مختلف الأيديولوجيات التى تنتهى فى الإنجليزية بحروف ISMS ، مثل : الرأسمالية ، والماركسية ، والكينزية ، والنقدية ؛ أى إنه يدخل فى نطاق الأيديولوجيات أكثر من دخوله فى نطاق العلم .

وتشير كلمة التجارية إلى حقبة من التاريخ الاقتصادى ، وإلى هيكل من الكتابات الاقتصادية فى آن واحد . والأدب الاقتصادى عن كافة النواحي المتعلقة بالسياسة الاقتصادية للتجارين هو كم هائل ، ولكن من وجهة نظر هذا الكتاب . . فإنه لاصلة له بالموضوع ، فالأدب الاقتصادى عن الكتابات التجارية - على أية حال - هو كم محدود ، ومتناثر إلى حد كبير ، والكثير منه قديم . ومنذ محاولة هيكشر Heckscher الكبيرة ، والمتمثلة فى رسالته (١٩٥٥) والتى نشرها أصلاً عام ١٩٣١ ، على الرغم من أنها أخفقت من الناحية التحليلية - فإنه لا يوجد استعراض شامل حتى الآن . ويمكن أن نجد الفصول الخاصة بالتجارية فى معظم كتب تاريخ النظم الاقتصادية ، كما أن استعراضاً لها تم بواسطة جاكوب فاينر Jacob Viner فى مقاله عن الفكر التجارى ، والذى نشره فى دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية ١٩٦٨ ، وتتفق هذه الصفحات التى لا توفر أكثر من إطار عام للتجارية مع الطبيعة التمهيدية لهذا الفصل .

وقد شرح آدم سميث التجارية بأنها سياسة اقتصادية ، هدفها الرئيسى تراكم الذهب والفضة ، من خلال ميزان ملائم للتجارة . وكان بوسع قراء التجارية أن يتفهموا بوضوح أن هذا الوصف يتضمن قدرًا كبيرًا من الحقيقة ؛ فقد كتب توماس من Tomas Mun - والذى نقل عنه آدم سميث - عام ١٦٦٤ بأن « الوسائل العادية لزيادة ثروتنا وأموالنا هى التجارة الخارجية ؛ حيث ينبغى علينا أن نلاحظ القاعدة الآتية : وهى أن نبيع إلى الأجانب سنويًا كمية أكبر مما نستهلكه من قيمة سلعهم » (McCulloh 1954, 125) .

ومع ذلك .. فإن وصف آدم سميث بأن التجارية خلطت بين الثروة والذهب ، كان تبسيطاً مخلأً - مثل وصف كينز للاقتصاد الكلاسيكي . ففي الحقيقة .. كان الأدب الاقتصادي للقرن السابع عشر ولأوائل القرن الثامن عشر أغنى بكثير ، وأكثر تنوعاً ، وأكثر إثارة . وفوق كل شيء .. فإن التجارية لم تكن نظاماً ، ولكنها كانت مجموعة منتقاة بشكل غير منظم من الحجج ، والإجراءات ، والأفكار تسود بينها اختلافات كبيرة من قطر لآخر . وبدلاً من وجود مبادئ موحدة لها .. فإن الأمر المميز كان غياب هذه المبادئ .

وقد تركت الشروط الاقتصادية العامة لهذه الفترة بصماتها على الأدب التجاري . كما كان هذا العصر هو عصر الدول الصاعدة ، والرأسمالية المزدهرة ، والفكر المطلق . وقد شارك الأدب الاقتصادي بكل تنوعه في هذه الصفات العامة ، وربما يمكن تلخيص هذه الفلسفة العامة في المبادئ التالية .

إن الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية هو القوة الاقتصادية للدولة داخلياً وخارجياً ، وقد بينَّ النمساوي فيليب ويلهلم Philipp Wilhelm ذلك بوضوح في عنوان دراسته ، عام ١٦٨٤ « النمسا فوق الجميع. إذا أرادت » ، ويتسق مع هذا الهدف أن يكون المؤلف التجاري المعتاد وزيراً ، أو مديراً ، أو مستشاراً للحكومة ، أو تاجراً ، أو من جماعات الضغط ، أو مغامراً وليس فيلسوفاً مضارباً .

وعلى أية حال .. فإن القوة هي مسألة نسبية ، ولهذا فإنها ليست كبيرة أو صغيرة بشكل مطلق ، ولكن ذلك مقارنة بالقوى المنافسة ، فالقوة التي يكسبها الفرد هي بالضرورة خسارة لشخص آخر . وكما عبر عن ذلك مونتaigne : « فإن ربح أحد الأفراد هو خسارة لفرد آخر » . وكتيجة لذلك .. فإن الدول كانت تدخل في صراع مستمر على المصالح ، وهذا يمكن أن يكون معاكساً بشكل واضح للفلسفة ، التي تعتبر أن الهدف الرئيسي هو مستوى دخل الفرد الحقيقي . وفي هذه الحالة الأخيرة .. فإن كل فرد سيستفيد في نفس الوقت .

وبالنسبة للتجارين .. فإن القوة تمثلت في الرجال والمال ، فالرجال كانوا مطلوبين كعمال وكجنود . أما النقود (بالخرينة) .. فقد كانت مطلوبة ، لكي يتم الدفع للجيش

وللبحرية ، ولتمويل الحكومة ، وللدفع للبلاط الملكي الذى ينفق بسخاء . ولهذا . . فإن التجارين كانوا من أنصار السكان والمالية العامة .

ولكن النمو السكانى وموارد المالية العامة الكبيرة بدورهما يتطلبان رخاء الصناعة والتجارة . ولهذا . . فإن الرفاهة الاقتصادية بدت كما لو كانت أحد الاهتمامات المركزية للكتاب التجاريين . وقد عبّر عن ذلك الألمانى ويلهلم فون شرودر Wilhelm Von Schroeder بأن : « على الفلاح أن يضع السماد العضوى للبدان ، إذا أراد أن يحصد المحصول ، وعليه أن يسمن الأبقار قبل ذبحها ، كما عليه أن يعلف الأبقار إذا أراد أن يحصل على كمية كبيرة من اللبن . وهكذا فإن الأمير عليه أن يوفر لرعاياه مستوى معيشياً جيداً إذا أراد أن يحصل على أى شىء منهم » .

ولكن الرخاء الاقتصادى - على حد قول التجاريين - يعتمد على كمية كبيرة ودوران سريع للنقد ، وقد أكد التجاريون أن « النقود لها شأن » ، ودفع تأكيدهم على ما أصبح يشار إليه فيما بعد بالطلب الفعلى جون ماينارد كينز إلى أن يعتبرهم كأسلافه . وعلى أية حال . . فإن منتقدى كينز الحدين سيتغاضون عن أن الأفكار الشائعة للتجارين لا تقترب كثيراً من النموذج الاقتصادى الكلى ، الذى اشتهر به كينز .

وقد نادت التجارية بأنه فى حالة غياب مناجم الذهب والفضة المحلية . . فإنه من الضرورى الحصول على الزيادة فى كمية النقود ، من خلال الفائض التجارى ، وبالنسبة لبعض البلاد مثل إسبانيا ، والتى كان لديها مناجمها . . فإن الميزان التجارى سيحدد كم من المعادن النفيسة يمكن لهم أن يحتفظوا بها) . والتجارة الخارجية بهذا المعنى هى « منجم بيرو للذهب » ، ويتبع ذلك كما أشار Francois de Forbonnais : « إن ميزان التجارة هو فى واقع الأمر ميزان القوة » .

والهدف الرئيسى للسياسة الاقتصادية هو أن تحقق الدولة فائضاً فى ميزان مدفوعاتها ، وعجزاً فى ميزان مدفوعات الدولة المنافسة لها ، والتى عليها أن تحققه بكل الطرق الممكنة من تقييد الواردات ، والضرائب الجمركية ، والمنح ، والإعانات ، والتنظيمات . وقد عبر جين بابتيست كولبرت Jean Baptiste Colbert عن الآثار المترتبة على ذلك بوضوح بأن : « التجارة تؤدى إلى عراك مستمر، سواء فى حالة السلم أو حالة الحرب بين دول أوروبا » ، كما أنها أدت أيضاً إلى معركة مستمرة داخل كل دولة ، بين أصحاب المصالح المختلفة .

ولايتمكن أن تكون البيئة الثقافية التى سادت فيها هذه الأفكار مشجعة للنمو السريع نعلم الاقتصاد . فمن الحقيقى أن كم الكتابات الاقتصادية تزايد بسرعة ، وأن كمية المعلومات التى تم تجميعها تزايدت بشكل هائل ، وأن الحوار الاقتصادى أصبح عامًا ونشطًا . ولكن مع ذلك .. فإن هذا النمو الكمى كان مصحوبًا بنمو بطيء فى كفاءة التسبب الاقتصادى . ولمدة قرنين من الزمان .. فإن المرء سيجد نفس المناقشات الضعيفة والمفككة ، يتم تكرارها مرة بعد الأخرى ، وعادة ما ظلت المساهمات القيمة دون استغلال ، وهذا يعنى أن التجارية كانت أساسًا لاتزال تمثل الاقتصاد المألوف .

وفى نفس الوقت .. فإن الرؤى السديدة التى أصبحت متاحة خلال تلك الفترة لايمكن التقليل من شأنها ، فحتى دون تحليل عميق .. فإن الفطرة السليمة تترتب عليها نتائج مفيدة . وسنحاول فيما يلى أن نوضح بعض الأمثلة التوضيحية ، بالرغم من تناثرها ، والتى يمكن أن تساعد على وضع الأساس للفصول التالية :

١ - يبدو أن مصطلح الاقتصاد السياسى استخدم لأول مرة بواسطة Antoyne Montchretien ، فى عنوان كتابه Traicte de L'oconomie politique والمنشور عام ١٦١٥ (Montchretien 1889) . وقد استخدم لتوضيح الفرق بينه وبين الاقتصاد العائلى ، الذى كان فى ذهن المؤلفين القدامى .

٢ - أشار جين بودين Jean Bodin - شأنه شأن الكتاب المدرسين من قبله - عام ١٥٦٨ ، بأنه من ناحية المبدأ وبصورة عملية .. فإن السبب الوحيد للارتفاع المستمر فى الأسعار ، هو وفرة الذهب والفضة (Bodin 1946) . وهذه النظرة الفاحصة للتجارين كانت أمرًا شائعًا . كما أن توماس من Tomas Mun - على سبيل المثال - كان يحب التأمل فى الكيفية التى يؤدى بها الفائض التجارى ، إلى زيادة فى أسعار الأرض .

٣ - كان التجاريون واضحين حول الآثار المحفزة لزيادة كمية النقود على الإنتاج والتوظيف ، كما كان ينظر إلى انخفاض كمية النقود كمسبب للكساد ، ومع ذلك .. لم يكونوا واضحين بقدر كاف حول الطبيعة الوقتية لهذه الآثار الحقيقية . وبعد حدوث مصيبة جون لو - والتى سنشرحها فى الفصل السادس - أمكن شرح هذه النقطة ، وقد كان تأكيد التجاريين على الأجل القصير ، مثل معظم الاقتصادات المألوفة ، أمرًا مشتركًا بينهم وبين كينز .

٤ - كان توماس جريشام Thomas Gresham - وهو الوسيط المالى والخبير ، ومستشار الملكة اليزابيث فى القرن السادس عشر - عليماً بأن « النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة » ، فلو كانت وحدة من العملة الذهبية يمكن الحصول عليها مقابل ١٥ وحدة عملة فضية ، فى حين أن المعدن نفسه يتم تبادله بعشرين وحدة من العملة الفضية ، مقابل وحدة من العملة الذهبية . . فإن الفضة كتنقود ستطرد النقد الذهبى من التداول (De Roover 1949) . ويوجد تحليل متميز للتنافس القائم بين أنواع النقود السلعية والعملات التى تفقد قيمتها بواسطة نيقولاس كوبرنيكس Nicolas Copernicus ، والذي اشتهر على أنه عالم من علماء الفلك فى عام ١٥١٧ (Sommer Feld 1978) .

٥ - كان من الواضح لدى جيرارد دى مالىن Gerrard de Malyne عام ١٦٠١ (كما كان الحال للعلماء المدرسين فى سالامانكا حتى قبل ذلك) أن وفرة النقود لن تؤدى فقط إلى ارتفاع الأسعار المحلية ، ولكنها أيضاً تؤدى إلى ارتفاع أسعار النقد الأجنبى (OFFicer 1982a) . ولم يكن هذا هو مبدأ تعادل القوة الشرائية ، كما ساد الاعتقاد فى ذلك الوقت ، ولكنه كان فقط قانون السعر الواحد ، كما يتم تطبيقه للذهب . أما نظرية تعادل القوة الشرائية بكامل صياغتها . . فقد كان عليها أن تنتظر لحين التوصل إلى النقود الورقية غير القابلة للتحويل .

٦ - كتب جريجورى كنج Gregory King فى ١٦٩٦ (وإن لم ينشره) تقديره التطبيقى للمرونة السعرية للطلب على القمح ، فنقص المحصول سيؤدى إلى انخفاض الإنتاج المحلى للقمح إلى ربع مستواه السابق ، فيؤدى بالتالى إلى ارتفاع الأسعار بمقدار أربعة أمثال ، إلى واردات كبيرة ، ولكن تزايد السعر ثلاث مرات سيصحبه انخفاض الاستهلاك بمقدار الخمس ؛ بما يعنى أن مرونة الطلب السعرية كانت حوالى (خمس) $(-\frac{1}{5})$ (Evans 1967) ، وتشير معظم المراجع بالأدب الاقتصادى

كذلك إلى صديقه وهو تشارلز دافينانت Charles Davenant .

٧ - نشر جيوفانى بوتيرو Giovanni Botero فى ١٥٨٨ نظرية السكان ، والتى لم يضيف إليها مالتس كثيراً . فالخصوبة البشرية - كما أشار - ستؤدى إلى اتجاه السكان إلى

النمو فوق الحدود المحتملة . ومع هذا . . فإن موارد الإعاشة محدودة ، وهذا سيفرض حدوداً على النمو السكاني ، الذى يتحقق إما من خلال العفة والفضيلة ، أو خلال الحروب ، والمجاعات والأوبئة (Botero 1956, Greatness Of Cities, bk.3) .

٨ - توصل التاجر والكاتب برناردو دافانزاتي Bernardo Davanzati عام ١٥٨٨ ، إلى مبدأ تعظيم المنفعة بقوله إن كل الرجال يعملون لكى يصبحوا سعداء ، وأنهم يأملون فى أن يجدوا السعادة ، من خلال إشباع كل احتياجاتهم ورغباتهم . وهكذا . . فقد وجد أن هدف التجارة - شأنه شأن المدرسين قبله - هو تبادل السلع الوفيرة نسبياً مقابل السلع النادرة نسبياً ، كما أنه استطاع أن يحل لغز الماء والماس ، قبل أن يتم حتى تصوره بالإشارة إلى أن قيمة الماء ، تعتمد على درجة ندرتها ، وهى حدة العطش (Davanzati 1965, 32f) .

٩ - طالب التجار فى حوارهم مع كولبرت Colbert - ربما فى مدينة ليون - حوالى عام ١٦٨٠ « دعنا نعمل » ، وقد طور Vincent de Gournay هذه الجملة إلى النداء : « دعه يعمل ، دعه يمر » (Oncken 1886) .

١٠ - اتجه التجاريون استناداً إلى الحقيقة القديمة أن كل الدول يمكن أن تزرع كل شىء ، إلى تطوير نظرية فى التجارة الدولية ، تتضمن مبادئ المزايا النسبية ، وقد عبر عن ذلك Samuel Fortre عام ١٦٦٣ : « إن اهتمامنا ينبغى . . . زيادة تلك الأشياء التى تكلفنا أقل داخلياً وتحقق قيمة أعلى خارجياً . . . فى حين أنه يمكن أن نستخدم أرضنا لأى شىء أكثر قيمة ، وقبل أن نحتاج كمية كبيرة من القمح ، على الرغم من أننا لانتجج منها أى شىء ، إذ إن ما سنزيد إنتاجه محلياً ، قد تكون له قيمة أكبر بتصديره ، وهذا لن يؤدى إلى حصولنا على نفس القدر من الغلال فقط ، ولكن كمية أكبر من النقود أيضاً » (McCulloch 1954, 226) . وفى مقال لمؤلف مجهول عن « اعتبارات التجارة مع شرق الهند » فى ١٧٠١ ، تم تطبيق هذا المبدأ على المدخلات من العناصر ، بدلاً من النقود ، كما تم شرحه فى أمثلة عديدة تقريباً بنفس الطريقة الريبكاردية (f4٥٩) .

١١ - طور وليام بيتى ، فى كتاب نشر بعد موته عام ١٦٩٠ ، برنامجاً « للحساب السياسى » ، والذى أصبح ما يمكن تسميته بالاقتصاد القياسى للفكر التجارى ؛ ففى

مقدمة هذا البرنامج ، وضع هذه الكلمات : « إن الطريقة التى اتبعتها لعمل ذلك ليست طريقة شائعة حتى الآن ، إذ إننى بدلاً من استخدام الكلمات المقارنة ، والمناقشات الثقافية ، اتبعت الطريق للتعبير عن نفسى فى صورة أرقام ، وأوزان ، ومقاييس ، باستخدام التعبيرات الخاصة بالمنطق العام ، وباعتبار تلك الأسباب التى لها أساس ملموس فى الطبيعة ، وتاركاً تلك التى تعتمد على الأفكار العقلية ، والآراء ، والشهوات ، وتفضيلات بعض الأفراد ، دون تفضيلات الآخرين » (Petty 1963 - 64) .

١٢ - تم تحديد الانتقال من الاقتصاد التجارى إلى الاقتصاد الكلاسيكى أخيراً بواسطة بواسجلبرت (Pierre le Pesant, Seigneur de Boisguilbert 1714) . وقد كان رجلاً نبيلاً من فرنسا ، وبعد أن نشر كتاباً عن « حياة ماري ستيوارت » ، أصبح قاضياً اقليمياً ، وقد أمضى هذا الرجل المشاغب ، والعدوانى ، والذى لا يهدأ ، حياته فى صراع مع بيئته . والعمل الأساسى الذى قام به هو « Le Detail de la France » (١٩٦٥) ، ولكن التعبير المحدد لأفكاره ظهر فى « رسالة عن طبيعة الغنى والأموال والصفات » (١٧٠٧) ، والتى يقال إن آدم سميث استعان بها كأحد المراجع مجهولة المؤلف (Roberts 1935) ، أما كتابه « Factum de la France » (١٧٠٦) . . فقد كان مجرد نقد لاذع حاد النغمة لنظام الضرائب الفرنسى ، دون أن تبقى له قيمة تذكر .

وبالرغم من أن بواسجلبرت قدم أفكاره ، كما لو كانت كالترياق الشافى للهوس . . فإنها أساساً اقتصاد سليم . ويمكن أن نجد بذور أسباب الحالة السيئة للاقتصاد الفرنسى فى الخلط بين النقود والثروة ، « تلك الوثنية الضارة للنقود هى مصدر كل المساوىء » (بواسجلبرت ١٩٦٦ ، ٢ : ٩٨١ f) . وللإبقاء على قوته . . فإن الملك لا يحتاج النقود فى حد ذاتها ، والتى لا تمثل شيئاً مهماً ، ولكنه فى حاجة إلى القدرة على التحكم فى السلع والخدمات . ولا يعتمد العبء الحقيقى للضرائب على كميتها ، ولكن أساساً على مدى ما تؤدى إليه من تشوه من خلال الطريقة التى تفرض بها ؛ فالضرائب على السلع الفردية أكثر من غيرها ضرراً ، وهذا يعنى أن بواسجلبرت كان نصير العرض (supply sider) خلال فترة حكم لويس الرابع عشر ، الذى أشار بأن تخفيض عبء الضرائب ، وبالتالي جعل الاقتصاد أكثر كفاءة . . يمكن الملك من زيادة موارد المالية ، وفى نفس الوقت زيادة دخول رعاياه بعد سداد الضريبة .

وتتطلب الكفاءة فى رأى بواسجلبرت النسب الملائمة بين مختلف القطاعات فى الاقتصاد (١٩٦٢ ، ٢ : ٨٩٠ f) ، فالثروة تعتمد على الأسعار النسبية ، كما أن التشهوات تؤدى إلى البؤس (٩٩٧) . « فالتوازن .. وهو الحامى الوحيد للثروة العامة (٩٥٥) ، يتم التوصل إليه عندما يتم تخصيص الموارد بالنسب ، التى تؤدى إلى أن تغطى الأسعار التكاليف ، وأن تحصل العناصر على الدخول التنافسية (١٠٠٧ f) ، بينما ستجد السياسة من المستحيل فرض هذا التوازن بقوة السلاح ، مقابل المصالح المستعارضة للأفراد الباحثين عن الربح ، فإن التعقل سيحاول تحقيق ذلك بطريقة أتوماتيكية ، إذا تركت الطبيعة لنفسها » (٨٩١ f) .

وقد تم الاحتفاء ببواسجلبرت أحياناً كمؤسس للاقتصاد السياسى ، ولكن هذا أبعد مايكون عن الحقيقة ؛ لأنه لم يكن واضحاً للنظريات . وعلى أية حال .. فقد كانت لديه نظرة واضحة ، وإن كانت أولية ، للتخصيص التنافسى للموارد فى التوازن التنافسى . وقد أصبح التنفيذ التحليلى لهذه النظرة موضع الاهتمام ، خلال القرنين التاليين فى تاريخ الاقتصاد .

وكما توضح هذه المقدمة .. فإن معظم عناصر نظرية حية للعرض والطلب كانت متاحة فى الأدب الاقتصادى ، فى بداية القرن الثامن عشر . وبالنسبة للقارئ المعاصر .. فإنه من الحقيقى أن الاقتصاد المدرسى والتجارى وضع بعض البذور لتحليل قيم ، ولكنها كانت موجودة فى كوم كبير من القش . ولكن إذا قام أحد الأفراد بتجميع هذه البذور .. فربما كان بوسعه أن ينشئ النظرية الاقتصادية لألفريد مارشال ، قبل وضعها فى المبادئ بمائتى سنة . ومع ذلك .. فقد كان أحد المكونات الرئيسية لهذا الإنشاء مفقداً ، وهو مفهوم التيار الدائرى للدخل فى التوازن الاقتصادى العام . وقد كان هذا التقدم الواضح نتيجة لمساهمة الاقتصاديين الكلاسيك الأوائل ، مثل : ريتشارد كانتيلون وفرانسوا كيزناى . ومن الناحية الثقافية .. فإن آدم سميث دفع التجارية إلى الخلفية .

ومع ذلك ، فلاتزال التجارية حية فى المناقشات التى تجرى حول الشئون العامة ، وفى الجدل السياسى ، وفى الحوار البرلمانى ، وفى ادعاءات نقابات العمال ، والجرائد الاقتصادية . وللحصول على صورة حية للتجارية .. فإنه على المرء فقط أن يتابع المناقشات المعاصرة حول العجز التجارى ، والتنافس الدولى ، وتدفعات رأس المال ، وهذا يعنى أن الاقتصاد المألوف هو اقتصاد خالد لايموت .



ريتشارد كانتيلون Richard Cantillon

تحقق اكتشاف التيار الدائرى للدخل ، ووضع أول نظام للحسابات القومية فى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وقد مثل ذلك بداية حقبة الاقتصاد الكلاسيكى .

وقد ادعى عدد كبير من الكتاب الاقتصاديين أنهم وضعوا الأساس لعلم جديد بعضهم (مثل هرمان هاينرش جوسن وليون فالراس) ، والذين اقتربوا من ذلك بقدر معقول بينما فشل الآخرون حتى فى أن يحققوا التقدم للعلم القائم ، ولكن آدم سميث لم يدعى مثل هذه الادعاءات . وبمرور الوقت على أية حال . . فإن أضواء كتابه عن « ثروة الأمم » عام ١٧٧٦ اتجهت إلى البزوغ على الأدب المعاصر فى ذلك الوقت ، إلى الحد الذى دفع بالمساهمات السابقة إلى حيز النسيان ، وقد كانت إحدى هذه المساهمات هى مقال ريتشارد كانتيلون عن طبيعة التجارة العامة . وفى المصطلح التقليدى . . فإن الاقتصاد الكلاسيكى يبدأ مع آدم سميث ، وبالتالي . . فإن كانتيلون يتم تصنيفه كأحد الاقتصاديين قبل الكلاسيكيين . ولكن هذه التسمية خاطئة على الأقل من الناحية التحليلية ، فعندما قارن ماركس بين الاقتصاد الكلاسيكى والاقتصاد الشعبى . . فإنه رأى الأشياء فى ضوء مختلف يزيد من قدرته التاريخية على الكشف . وبالنسبة إليه كما ذكرنا فى الفصل الثانى . . فإن الاقتصاد الكلاسيكى بدأ مع وليم بيتى وبيير بواسجلبرت حوالى ١٦٨٠ ، وانتهى مع ديفيد ريكاردو وسيموندى دى سيسموندى حوالى ١٨٢٠ . وفى واقع الأمر ، ومن وجهة المفاهيم التحليلية . . فإن كانتيلون أقرب إلى سميث من قرب سميث مثلاً إلى جون ستيوارت ميل ، وكنظري . . فإنه يعد أحد النجوم اللمعة فى الكوكبة الكلاسيكية . :

حياته

لا يزال المعروف عن حياة كانتيلون متناثرًا ، وأحدث استعراض شامل لحياته ، والذي تضمن كثيرًا من الحقائق الجديدة . . تم توفيره بواسطة أنطون ميرفى Antoin E. Murphy (١٩٨٦) . ومن المصادر الرئيسية السابقة . . توجد الأوراق التي كتبها كل من جوزيف هون (١٩٤٤) ، وفريدريك هايك (١٩٣١ b) ، وهنرى هيجز (فى كانتيلون ١٩٣١) ، وأنيثا فيج (١٩٥٢) .

ولد ريتشارد كانتيلون ربما فيما بين عامى ١٦٨٠ ، ١٦٩٠ (ميرفى ١٩٨٦ ، ١٠) ، وهو الابن الثانى لأحد النبلاء الأيرلنديين فى مقاطعة كيرى . ويمكن الرجوع بأسلافه إلى أحد الفرسان النورمانديين ، الذين تبعوا وليم الفاتح إلى إنجلترا ، وقد انتقلوا إلى أيرلندا فى القرن الثانى عشر . ويقال إن جدة هذا الاقتصادى كانت من عائلة ستيوارت ، كما أن معظم أفراد العائلة كانوا من اليعقوبيين المتشددين ، الذين فقدوا أراضيهم فى ثورة كرومويل ، ويبدو أن الأخ الأكبر لريتشارد ، كان من قادة الجيش اليعقوبى ، كما أنه أصبح فيما بعد مزارعًا فى أيرلندا ، أما أخوه الأصغر فكان مثل ريتشارد ميسيسيبيا ، والذي حاول أن يحقق جهداً غير ناجح ؛ لكى يوجد مستوطنة أيرلندية فى لويزيانا .

وهناك القليل الذى نعرفه عن فترة شبابه ، ولكنه بعد سفره المتسع كأحد التجار أو كأحد الوكلاء الماليين ، فإنه وصل إلى باريس عام ١٧١٤ ؛ لكى يلتحق بإحدى المؤسسات البنكية لأحد أقاربه الكبار ، وهو السير ريتشارد كانتيلون - والذي حارب لصالح جيمس الثانى فى معركة Boyne ، ثم أصبح المصرفى الموثوق به للمنفين اليعقوبيين ، الذين أحاطوا بابن جيمس ، والذي كان يطلق عليه Old Pretender . وقد توفى السير ريتشارد ١٧١٧ ، تاركًا وراءه ديونًا كبيرة ، والتي دفعت بابن أخيه ريتشارد - وكان نفسه دائمًا فى تلك الفترة - إلى أن يدفع هذه الديون حتى ينسقد اسم العائلة . ومنذ ذلك التاريخ . . اتجه ريتشارد كانتيلون ، والذي كان قد أصبح مواطنًا فرنسيًا منذ عام ١٧٠٨ إلى شق طريقه فى عالم كبار رجال المال .

ويبدو أنه كان - فى واقع الأمر - أحد عباقرة رجال المال ؛ إذ إنه استطاع أن يكون ثروة عظيمة بسرعة فائقة . ويمكن فهم الكيفية التى تحقق ذلك بها فقط فى إطار هذه السنوات التى كافح فيها كثيرًا ، فبعد وصول كانتيلون إلى باريس . . كان جون لو John Law -

وهو ابن أحد رجال البنوك من إدنبره - قد اكتسب إذن الحاكم Philip of Orleans والذي أوجد بنك جنرال . وبحلول عام ١٧١٩ . . أصبح هذا البنك بنكاً مشتركاً كبيراً ، يطلق عليه عادة شركة الميسيبى ، وبدأت أسهم الميسيبى فى الارتفاع بسرعة . ولم تقتصر المضاربة فى هذه الأسهم على كافة سكان باريس ، بل شملت كل فرنسا .

وفى واقع الأمر . . بدأت كل أوروبا فى عملية المضاربة فى شارع Quincampoix ، وقد حقق كانتيلون كمساعد لجون لو مكاسب رأسمالية ضخمة من أسهم الميسيبى التى كانت بحوزته ، وقد باع - على أية حال - هذه الأسهم ، قبل أن تصل السوق إلى قمة الأسعار ، وبالتالي انسحب مؤقتاً إلى الظل .

وفى حمى المضاربة التى انتشرت عامى ١٧١٩ و ١٧٢٠ . . كان كانتيلون واحداً ممن استطاعوا الحفاظ على هدوء أعصابهم . وفى واقع الأمر . . فإن ملاحظاته النقدية دفعت جون لو إلى أن يهدده بسجنه فى الباستيل ، بينما رأى كانتيلون أن الأفضل أن يظل بعيداً عن باريس لفترة معقولة . ولما فضل أن يبقى فى الظل . . فإنه أصبح الشريك الموصى لأحد رجال البنوك الإنجليز فى باريس ، وهوجون هيوز الذى استخدمه كواجهة .

وعندما بدأ المضاربون الآخرون يخسرون أموالهم لدرجة فقدان ملابسهم ، بدأ كانتيلون فى تحقيق ثروة أخرى فى أسواق النقد الأجنبية . وقد تنبأ جون لو أن الجنيه الفرنسى سيرتفع فى مواجهة الجنيه الاسترلى ، وأن السوق ستتحج إلى تصديق اعتقاده ، فاتجه المضاربون - وكثير منهم من الارستقراطية الإنجليزية فى باريس - رجالاً ونساء إلى الاقتراض من كانتيلون بكميات كبيرة من الاسترلى بأسعار فائدة مرتفعة ، بعضها كان أكثر من ٦٠ ٪^(١) لكى يشتروا الجنيهات الفرنسية ، وقد أودعوا أسهم الميسيبى الموجودة بحوزتهم كضمان . ومن الناحية الأخرى . . توقع كانتيلون أنه مع اتجاه لو إلى زيادة عرض النقود الفرنسية ، فإن الجنيه الفرنسى لابد أن تنخفض قيمته . ولهذا فقد حرك مقداراً كبيراً من الجنيهات الفرنسية إلى الاسترلى ، وفى النهاية خسر المدينون وكسب هو . ويقال إنه حقق الملايين فى أيام قليلة ، كما أنه اشترك فى عديد من القضايا الحادة مع مدينيه ، ويبدو أنه

(١) برر كانتيلون هذه المعدلات فيما بعد بالحجة المشابهة للحجة المعاصرة ، بأنها متضمنة قدرًا محددًا للتغير المتوقع فى سعر الصرف (ميرفى ١٩٨٦ ، ١٤٤) .

كسب معظمها ، ولكن هناك بعض الحالات التى تحققت فيها تسوية بعد فترة طويلة من وفاته .

وبعد عام ١٧٢٠ ، سافر كانتيلون فى أوروبا بأسرها ، ويقال إنه امتلك بيوتا فى سبع مدن ، وإنه امضى معظم أوقاته فى لندن وامستردام ، ثم بعد ذلك فى باريس . وفى ١٦ فبراير ١٧٢٢ ، تزوج فى لندن مارى آن ماهونى ، وهى الابنة الصغرى والجذابة لأحد أثرياء الضباط الأيرلنديين فى باريس . ويبدو أنه أنجب ابنا مات بسرعة ، ثم ابنة عاشت حتى بعد وفاته . وبعد وفاة هيوز فى سنة ١٧٢٣ . تمت تصفية المؤسسة البنكية ، والتى ترتبت عليها قضية أخرى هذه المرة مع أرملة هيوز ، من أجل نصيبها فى الأرباح . (ويقال إن كانتيلون سجل العمليات الناجحة فى حسابه الخاص ، بينما سجل العمليات غير الناجحة فى حساب الشركة) .

وفى عام ١٧٣٤ أجّر كانتيلون منزلا فى شارع Albemarle فى لندن . وفى إحدى الأمسيات ذهب مبكرا إلى غرفة نومه ، ومعه شمعة للقراءة فى السرير كعادته . وفى وقت متأخر من الليل . شب هناك حريق كبير ، ووجد كانتيلون ميتا فى سريره . وكان من المعتقد فى بداية الأمر أنه نام بينما كانت الشمعة تحترق ، ولكن عرف فيما بعد أن طبائحا سابقا تسلل إلى المنزل عنوة مع بعض شركائه لسرقته ، وأنهم قتلوا كانتيلون وأشعلوا النيران فى المنزل لتغطية جريمتهم ، ولم يقبض على المتهم الرئيسى . وقد ضاع جانب كبير من أوراق كانتيلون فى الحريق . وإن كانت بعض الوثائق ظهرت فيما بعد فى المستعمرة الهولندية سورينام Surinam ، التى يعتقد أن القاتل ، إن وجد ، قد فر إليها ^(٢) .

ولابد أن ريتشارد كانتيلون كان أحد رجال الأعمال البارزين ، الذين عرفوا كيف يقومون بمساومة شديدة ، وقد كان مضارباً بأعصاب حديدية وقدرة باردة على الحكم ، كما أنه كان رجل أعمال ممتازا ، فبمجرد بلوغه العشرين كان أستاذاً فى دخائل التجارة والمال ، والتى فشل كثير من الأفراد فى حياته فى أن يجيدها حتى قبل وفاتهم . وقد كانت لديه قدرة حادة على الملاحظة ، وتجميع الأدلة والبيانات الإحصائية فى الحال . كما أنه كان قارئا نهما فى الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة ، ومطلعا على كثير من الكتابات الاقتصادية فى

(٢) يخمن ميرفى (١٩٨٦ ، ٢٩٣ ف) بأن كانتيلون ربما قام بتزوير عملية الاغتيال فعلا مستخدما جثة لى يغطى هربه إلى سورينام .

فترته . ولم تكن الأيديولوجيات أو المعتقدات الدينية والفلسفة الأخلاقية مهمة له على الرغم من ذلك ؛ فقد تطلب عقله العلمى أن يصل إلى حلول للمشكلات التحليلية التى لها أهمية عملية . وقد ساعد هذا المزج بين النجاح المالى المبكر والقدرة التحليلية على أن تجعله ريكاردو اقتصاديات القرن الثامن عشر .

المقال

لاتزال الظروف المحيطة بنشر كتاب كانتيلون المقال ، والذي يعد عمله الوحيد المنشور ، غامضة ، فصفحة العنوان توضح عام ١٧٥٥ كسنة النشر ، والتي تعد مقبولة بصورة عامة . ولكن المشكلة هى أن الكتاب ظهر بعد ذلك بواحد وعشرين عاماً بعد وفاة المؤلف ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى القضايا المعلقة . وبالرغم من أن المنشور كان مجهول الهوية . . فإن شخصية المؤلف عرفت بسرعة فى ذلك الوقت (وإن اختلط الأمر بعد ذلك مع ابن عمه فيليب كانتيلون) ، وقد وصف الكتاب على أنه ترجمة من الانجليزية . ومع أن الأصل الانجليزى لم يكتشف بعد . . فإن ذلك قد يبدو أمراً صحيحاً ؛ إذ إن هناك عبارات طويلة وجدها فردريك هايك موجودة فى منشور عن قاموس بواسطة مالاى بوست لتوايت ، والذي ظهر فى ١٧٤٩ . وقد أشار المركز ميرابو أنه امتلك نسخة من الصيغة الفرنسية لستة عشر عاماً ، وأن الترجمة أعدت بواسطة كانتيلون نفسه لصالح أحد الأصدقاء ..

ولم يعرف ما إذا كانت طبعة عام ١٧٥٥ قد اعتمدت على نسخة ميرابو (ربما تم استعادتها بواسطة ورثة المؤلف) ، أو ربما كان لدى ورثته نسخة أخرى . ولم يعرف أيضاً أين نشر الكتاب ؟ ففى صفحة العنوان يقال إنها طبعت بواسطة فليترجيلس Fletcher Gyles فى لندن ، ربما لأسباب متعلقة بالرقابة ، ولكن ميرفى (١٩٨٦) يوفر برهاناً مقنعاً إلى أن الناشر هو : جولين Guillyn فى باريس . وعلى أية حال . . فإن طبعة ١٧٥٥ كانت الأساس لكل الطباعات والترجمات اللاحقة ، ولم يظهر الملحق الإحصائى الذى يشار إليه دائماً فى المتن . فإن كان كانتيلون ، قد كتب هذه الأعمال كما أشار ميرابو . . فإنها افتقدت جميعاً .

نظرية لقيمة الأرض

يعد أساس اقتصادات كانتيلون هو نظريته فى القيمة ، والنظرية فى حد ذاتها (ليست أصلية). إذ إنها اتبعت الاتجاه السائد منذ المدرسين حتى آدم سميث . فسعر السوق لسلعة

يتقلب باستمرار حول القيمة الحقيقية ، التى تحددها نفقة الإنتاج (كانتيلون ١٩٣١ ، - جزء ١ فصل ١٠) . وتتكون التكلفة من الأرض ، والعمل ، ومن السلع الرأسمالية ، والمواد الأولية . وعلى أية حال . . فكما أوضح بتي . . فإن السلع الرأسمالية والمواد الخام يمكن بدورها أن تتحلل إلى أرض وعمل . وكنتيجة لذلك . . فإن القيمة الحقيقية للسلع يمكن قياسها بواسطة الأرض ، والعمل المباشر ، وغير المباشر الذى دخل فى إنتاج هذه السلع . وفى المرحلة الأولى . . يصل كانتيلون بهذا الشكل إلى نظرية الأرض والعمل فى القيمة ، فقد تيقن - بطبيعة الحال - أن الأجور تختلف استناداً إلى مهارة العامل ودرجة جاذبية الوظيفة ، ولم يضيف إلى مناقشته لهذه الفروق شيئاً لمدة قرن من الزمان .

ومع ذلك فإن نظرية الأرض والعمل فى القيمة هى نظرية غير مرضية ، وقد كان كانتيلون - مثل بتي من قبله - ينظر إلى مقابل لقيمة العمل فى صورة الأرض . فقد فكر بتي أن هذا يمكن اشتقاقه من العلاقة بين الربح السنوى للأرض ، وسعر شراء الأرض والذى يتطابق مع سعر الفائدة . ولكن كانتيلون تيقن أن هذا لن يؤدى إلى نتيجة ، ولهذا . . فقد اتخذ طريقاً مغايراً ، باعتباره أن التكاثر الإنسانى نفسه كصناعة ، تحول المدخلات السلعية إلى عمل ، وقد أدى به هذا إلى نظرية للسكان (والتى ناقشها سبنجلر ١٩٦٥ بتوسع) .

وبالرغم من أن هذه النظرية أيضاً ألهمت ميرابو ، فإنها فى حد ذاتها لم تكن أصيلة ، ولم تذهب أبعد من جيوفانى بوتيرو - قبل ذلك بمائة عام - ولكن العنصر الجديد كان فى استخدام نظرية السكان كأحد المكونات الرئيسية لنظرية القيمة . وقد ظل ذلك يمثل إحدى الخصائص الأساسية للنظرية الاقتصادية لقرن كامل كما أنه صبغ النظرية بطابعها الكلاسيكى ، أكثر من أية خاصية وحيدة أخرى .

وتعتمد نظرية كانتيلون فى السكان على مبدأ : أنه إذا لم تكن هناك حدود على موارد الإعاشة . . فإن الرجال سوف « يتكاثرون مثل الفئران فى مخزن الحبوب » (كانتيلون عام ١٩٣١ ، جزء ١ فصل ١٥) ، وقد كانت هذه النظرية - فى معناها دون كلماتها - هى المتوالية الهندسية المشهورة . وعلى أية حال . . فإن موارد الإعاشة محدودة فى العالم الذى نعيشه بكمية الأرض . وكنتيجة لذلك . . فإن النمو السكانى فى منطقة محدودة - من خلال زيادة السكان أو الهجرة - سوف يتجه إلى التباطؤ تدريجياً حتى يصل إلى نهايته ؛ حيث نصل إلى حالة السكون بالنسبة للسكان ، التى تتسم بسيادة أجر يماثل حد الكفاف ، والذى

يكفى لاحتفاظ السكان بأعدادهم دون زيادة أو نقصان . وقد كان أجر الكفاف بالنسبة لكانتيلون لا يمثل فى حد مالى محدد ، ولكنه يعتمد على مستويات المعيشة المألوفة ، وعلى الظروف الاجتماعية . ولهذا فإنه كان متغيراً . وقد كان تقديره أن العامل لكى يوفر الحياة لأسرته فى حالة السكون . . فإنه يحتاج إلى ضعف الكمية التى يحتاجها لنفسه شخصياً ، وقد كانت هذه نقطة وجدها آدم سميث جديرة بالرجوع إليها (١٧٧٦ الباب الأول ، الفصل الثامن) .

وقد توصل كانتيلون إلى أننا سنحتاج فيما بين فدان ونصف إلى ستة أفدنة من الأرض بخصوصية متوسطة لكل رأس فى حالة السكون ، استناداً إلى هيكل طلب الأسرة . وقد دعم ذلك بتقديرات من ملاحظات متعددة (كانتيلون ١٩٣١ جزء ١ ، فصل ١١) ، ولكن معظم البيانات التى استخدمها فقدت مع الملحق .

وبمجرد معرفة هذا المكافئ فى القيمة . . فإنه يمكن اختصار القيم الحقيقية إلى الأرض فقط ، فالقيمة الحقيقية لكل شئ يستخدمه الإنسان متناسبة مع كمية الأرض التى يتم استخدامها لإنتاجها ، وللمحافظة عليها ، بواسطة أولئك القائمين عليها (كانتيلون ١٩٣١ . جزء ٢ ، فصل ١) ، وبناء على افتراضه ثبات الغلة للحجم . . فإنه انتهى إلى نظرية قيمة الأرض . وسوف نقدم - فى ملحق لهذا الفصل - عرضاً رياضياً لهذه النظرية . وفى عالم يكون العمل فيه متغيراً داخلياً ، والأرض متغيراً خارجياً . . فإن هذه النظرية كانت متميزة تحليلياً مقارنة بنظرية قيمة العمل التى استخدمها ديفيد ريكاردو أو كارل ماركس (برمز ١٩٧٨) ، وعلى أية حال . . فإن مشكلات ريكاردو المتعلقة بعدم تساوى الكثافة الرأسمالية بقيت دون حل . ومن الطبيعى - من وجهة النظر الحديثة - أن كلا من نظرية قيمة العمل ونظرية قيمة الأرض ، يمكن أن تكون صحيحة فقط فى حالات محددة جداً .

وترتبط القيمة الحقيقية باقتصاد السكون فى التوازن التنافسى . ولما كانت أسعار السوق تتقلب حول القيم التوازنية . . فإن السلوك المستقبلى غير مؤكد (كانتيلون ١٩٣١ ، جزء ٢ ، فصل ٢) . وتحمل المخاطرة التى يتضمنها عدم التأكد هذا هو وظيفة المنظم الاقتصادية من وجهة نظر كانتيلون (جزء ١ فصل ١٣) . وبهذا . . يظهر المنظم بدور ، ليس أقل أهمية من ذلك الدور الذى أشار إليه جان بابتيست سائى ، بعد ٧٠ سنة فى كتابه (Traite D'economie Politique, 1803) . وفيما يتعلق بنظرية السعر . . فربما اعتمد

ليون فالراس فى صياغته الرياضية للتوازن الاقتصادى العام بصورة مباشرة على كانتيلون
(١٨٧٧ - ١٨٧٤ Elements d'economie Politique, Pure).

الريوع الثلاثة

يستخدم كانتيلون نظريته فى القيمة كأساس تحليلى لنموذج ، يوضح تيارات السلع والنقود بين القطاعات المختلفة فى الاقتصاد . فى اقتصاد مغلق . . يفرق كانتيلون بين قطاعين إنتاجيين ، هما : الزراعة التى تنتشر فى أنحاء القطر ، والصناعة التى تتركز فى المدن . ونموذج التوازن المكاني بين القرية والمدينة (كانتيلون ١٩٣١ جزء ٢ فصل ٥) ، بالرغم من بدائته ، فإنه لم تطرأ تحسينات عليه إلا بعد ورقة توتن الشهيرة عن الدولة المنعزلة (١٨٢٦) .

وهناك ثلاث طبقات اجتماعية ، هم : ملاك الأراضي ، والمنظمون ، والعمال الأجراء . فملاك الأراضي يستهلكون ولكنهم لا ينتجون ، وهم يؤجرون الأرض الخاصة بهم للمزارعين ، الذين يمثلون المنظمين الزراعيين ، مقابل دفع الربح . أما المزارعون - فبالإضافة إلى قيامهم بدفع الربح - فإنهم يستأجرون العمال ، ويشترى السلع الصناعية من المدن . كما أنهم يبيعون المواد الغذائية والمواد الأولية إلى ملاك الأراضي فى المدن ، مستخدمين الفرق بين الإيراد والتكلفة لاحتياجاتهم الخاصة . أما الحرفيون والتجار فى المدن ، والمنظمون . . فإنهم يستخدمون حصيلته ما يبيعونه من سلع صناعية إلى ملاك الأراضي والمزارعين ؛ لكى يشتروا المواد الأولية من قطاع الزراعة ، ولكى يدفعوا الأجور لعمالهم ، ولتوفير احتياجاتهم الشخصية . والنتيجة الواضحة لهذه المناقشات هى الجدول الاقتصادى لفرانسوا كيزناى مشروحة فى كلمات . (وقد أوضح هذا التشابه فولى Foley ١٩٧٣) .

وقد أصبح كانتيلون بمحاولاته فى تقدير الأحجام الثانوية لهذه التدفقات الدائرية أحد أسلاف المحاسبة القومية وتحليل المدخلات والمخرجات ، فاستهلاك الغذاء بواسطة أصحاب الأراضي يعتبر ضئيلاً للغاية ، كما أن نصف السكان يفترض معيشتهم بالمدن والنصف الآخر فى القرى . وبهذا الشكل . . فإن استهلاك الغذاء تم تقسيمه تبعاً لذلك .

كما أن ملاك الأراضي قدر لهم الحصول على حوالى ثلث إنتاج الأرض والذى استخدموه بالكامل ؛ لكى يدفعوا للصناع للخدمات التى يحصلون عليها من المدن . كما أن

ثلث الإنتاج الزراعى يتم الاحتفاظ به بواسطة المزارعين كدخل لعملية التنظيم . أما الثلث الباقى . . فيتم استخدامه جزئيا لإعاشة العمال الزراعيين ، وأيضاً للمبادلة مقابل الحصول على السلع المصنعة من المدينة ، وقد كانت هذه هى « الربوع الثلاثة » الشهيرة لكانتيلون .

ويمكن حساب الكيفية التى يتم بها تقسيم الثلث الأخير بين الغذاء وبين الصناع من الهيكل السكانى . فلما كانت المدينة تتضمن نصف السكان . . فإنها تحتاج نصف المواد الغذائية ، فثلث المواد الغذائية يمكن شراؤه من الزراعة بحصيلة الصناع التى يبيعونها إلى ملاك الأراضي ، أما الباقى وهو السدس . . فلا بد من الحصول عليه من الزراعة مقابل السلع المصنعة . والطلب النهائى الوحيد هو ذلك الطلب المتعلق بملاك الأراضي ، أما باقى السكان . . فيعيشون على حد الكفاف ، والمدخل النهائى الوحيد هو الأرض .

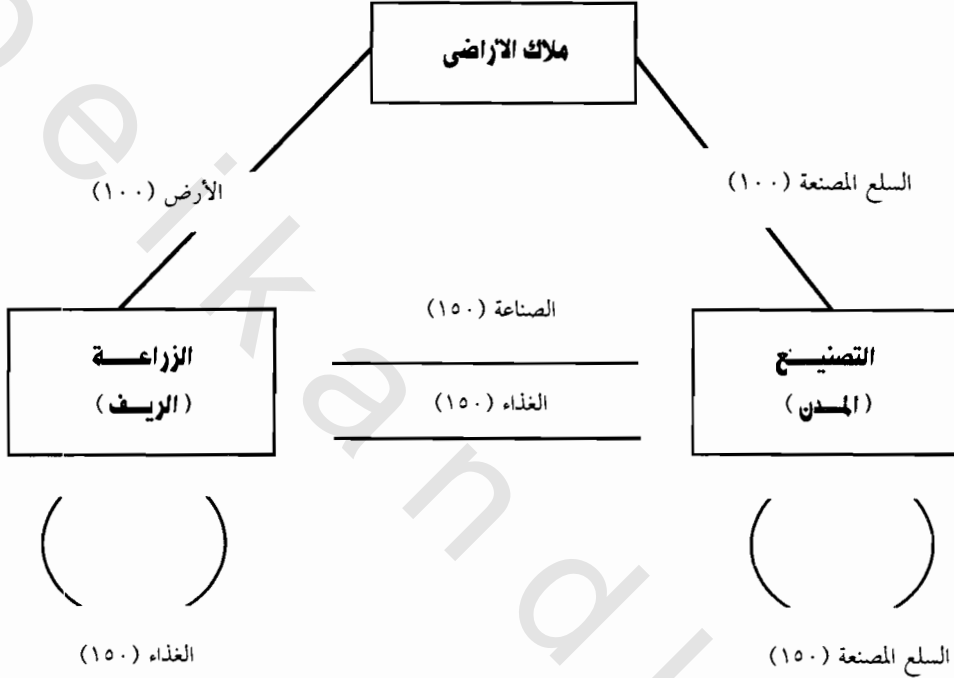
وفى إطار النموذج الرقمى . . فإن هذا النموذج للاقتصاد يمكن تلخيصه فى صورة جدول مفتوح للمدخلات والمخرجات لقطاعين ، كما يوضحهما جدول (١/٤) .

جدول (١/٤) : جدول مفتوح لمدخلات ومخرجات قطاعى الزراعة والصناعة.

الإنتاج الكلى	مدخل القطاع			إنتاج القطاع
	الطلب النهائى (ملاك الاراضى)	الصناعة	الزراعة	
٣٠٠	١٠٠	١٥٠	١٥٠	الزراعة
٣٠٠		١٥٠	٥٠	الصناعة
			١٠٠	الربوع (الأرض)
٦٠٠		٣٠٠	٣٠٠	التكلفة الكلية

وتعتمد الأرقام الموجودة بهذا الجدول على إنتاج زراعى تم تقديره (تخميناً) بـ ٣٠٠ ، ويقول السطر الأول إن نصف هذه الكمية يتم استخدامه ضمن قطاع الزراعة نفسه ، فى حين أن بقية الكمية يتم استهلاكها فى المدن الصناعية . ومن إجمالى الإنتاج الصناعى فإن الثلث يتم استهلاكه بواسطة أصحاب الأراضي ، والنصف يتم استخدامه داخل المدن ، كما أن بقية الكمية وهى السدس تندفق إلى الزراعة ، ودخل ملاك الأراضي من الربيع الذى يتم تحويله إلى طلب نهائى .

وربما يمكن توضيح جوانب التدفق الدائري فى هذا النموذج بسهولة أكثر فى الشكل (١/٤) ، حيث توضح الأسهم تحركات السلع أو (فى حالة الأرض) تدفقات الخدمة . ومع كل سهم .. هناك تدفق نقدى فى الاتجاه المعاكس ، تتحدد كميته بالأرقام الموجودة داخل الأقواس (شكل ١/٤) .



شكل (١/٤) : جوانب التدفق الدائري .

وقد أوضح كانتيلون أن هذا النموذج يمكن تفسيره بطريقتين (١٩٣١ ، جزء ١ فصل ١٤) ، أولاهما : أن الاقتصاد - بأسره - يعالج كما لو كان ضيعة واحدة ، تدار بشكل مركزي بواسطة إقطاعى واحد ، وثانيتهما : .. أن الأرض مقسمة على ملاك متعددين ، وأن إدارة الإنتاج الزراعى والصناعى تتم بواسطة المنظمين الذين يتحملون المخاطرة والذين يؤجرون العمال مقابل الأجور التى يحصلون عليها . ونقطة كانتيلون هى أن كلا التفسيرين سيؤدى إلى نفس الشكل من تخصيص الموارد ، وبهذا الشكل .. فإن كانتيلون قد وضع أساس النظرية ، التى تقر أن المنافسة الكاملة والتخطيط المركزى الشامل متكافئان ، بمعنى ما . وقد تحقق ذلك ربما ١٨٠ سنة ، قبل إنريكو بارونى Enrico Barone . وقد

أخذت النظرية الاقتصادية أكثر من قرنين من الزمان ؛ حتى توفر إثباتاً لهذه الملاحظة ، وذلك فقط فى الحالات المبسطة للغاية . (من وجهة النظر العملية - على أية حال - فمن المحتمل أن تكون معرفة أى نظام تكون فيه الحقيقة غير الكاملة بعيدة جداً عن الوضع النظرى الأمثل ، مسألة أكثر أهمية) . ففى اعتقاد كانتيلون تبدو المنافسة كما لو كانت المخطط الحذر قبل ٥٠ سنة من اليد الخفية لأدم سميث .

وبهذا النموذج الخطى المبسط . . وفر كانتيلون تقريباً كل المحتوى التحليلى البحت ، الذى تضمنه الجدول الاقتصادى لكيزناى . وفضلاً عن ذلك . . فإنه وفر النموذج الأولى لسلسلة طويلة من نماذج التوازن العام الخطية ، التى استمرت حتى واسيلى ليونتييف .

النظرية النقدية الكلاسيكية

تشكل النقود أحد الإسهامات الثلاثة الرئيسية لكانتيلون ، وهى موضوع تفهمه كانتيلون جيداً (ولتفصيل أكثر من هذه الناحية انظر بوردو ١٩٨٣) ، وقد قصد بالنقود السلعية ، التى تتكون - فى ضوء التكلفة النسبية للتعاملات والتخزين - غالباً من العملات الذهبية والفضية . وكنتيجه لذلك . . فإن قيمة النقود - شأنها شأن قيمة السلع الأخرى - يمكن التعبير عنها نهائياً فى صورة كمية الأرض المباشرة وغير المباشرة ، التى تدخل فى إنتاجها (كانتيلون ١٩٣١ ، جزء ١ ، فصل ١٧) . وفى زمن كانتيلون . . كانت نظرية نفقة الإنتاج هذه - كما وضعها جين بودين Jean Bodin ووليم بتي - تمثل الاتجاه السائد ، كما أنها كانت بالطبع سليمة كلياً ، فهى تعنى أن النقود - نظراً لأنها كانت تتكون من قطع من المعادن يتم استخراجها من باطن الأرض وتصنيعها - لايمكن توقع حيادها بالتالى . ولايمكن تطبيق نظرية كمية الأسعار ، التى تعنى أن مضاعفة كمية النقود تؤدي إلى مضاعفة كافة الأسعار (بالمقارنة بمستواها إذا لم يحدث ذلك) بشكل جامد .

ويعتمد الطلب على النقود عند كانتيلون على ما أسماه La Vitesse de Paiements (١٩٣١ جزء ٢ ، فصل ٣ ، ٤) . وبهذا . . فقد أدخل مفهوم سرعة تداول النقود . ومع ذلك ، فهو لم يأت من فراغ ؛ إذ إن بتي حلل مدلول عادات الدفع ، وعدد مرات الدفع للطلب على العمل ، كما أن جون لوك John Locke - عند مناقشته لهذه العوامل - ذكر سرعة التداول . وبالرغم من ذلك . . فإن الإسهام المحدد كان لكانتيلون ؛ حيث انتقل بين الطلب على العملة ، لكل وحدة من المدفوعات وعدد المدفوعات التى تتم بواسطة وحدة

العمل . ومن ثم . . جعل من البداية أنه لا توجد هناك قاعدة لتقسيم جامد بين اتجاه الأرصدة النقدية ، واتجاه سرعة التداول . واستناداً على الربوع الثلاثة . . فإن الطلب على العملة يتم تقديره بحوالى ثلث الربيع السنوى ، الذى يتم دفعه لملك الأراضى (فصل ٣) .

وقد تمثل الإسهام الرئيسى لكانتيلون فى النظرية النقدية فى تحليله للآثار الحركية للنقد على الاقتصاد (١٩٣١ جزء ٢ فصل ٦) . وبصورة خاصة . . فقد وفر تحليلاً للآثار الحقيقية للنقد على الأسعار النسبية ، والإنفاق ، وأسعار الفائدة . وهذه بالرغم من بدايتها فى أسلوب التحليل . . إلا أنها كانت محددة فيما يتعلق بمذلولها الاقتصادى ، كما اتضح فيما بعد .

وسيظل بعض هذه الآثار دائماً ، ولكن لا يمكن وصف طبيعتها المحددة فى عبارة عامة ، فتخفيض تكلفة إنتاج الذهب - على سبيل المثال - نتيجة لاكتشاف منجم جديد سيؤدى فى الأجل الطويل إلى دفع الأسعار ، نحو الارتفاع ، سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولى ، وإن لم يكن بالضرورة بنفس النسبة التى زادت بها كمية النقود (كانتيلون ١٩٣١ ، جزء ٢ ، فصل ٧) . وفى حالة كانتيلون الخاصة بالنقد السلعية . . لا يمكن أن نذكر شيئاً أكثر من ذلك الآن .

وعلى أية حال . . فإن معظم الآثار الحقيقية للنقد ستكون مؤقتة ، فالدفعة الأولى للآثار ستمثل فى حصول أولئك ، الذين يعملون فى مناجم الذهب على كمية أكبر من النقود لينفقوها ، وسيؤدى « أثر الأرصدة الحقيقية » هذا إلى زيادة طلبهم على السلع والخدمات ؛ مما يسبب توسعاً ثانوياً فى الإنتاج والتوظيف فى الصناعات الأخرى ، أى إنه سيكون هناك ماسمى بعد مائتى سنة بأثر المضاعف . ولا يمكن أن تخفق هذه الزيادة فى الطلب فى زيادة الأسعار التى ستدفع بالمزارعين إلى زيادة مساحة الأرض التى يزرعونها وزيادة إنفاقهم . أما ذوو الدخول المحددة مثل ملاك الأراضى الذين يحصلون على ريع يتسم بالجمود ، والعمال الذين يتسلمون أجوراً تتسم بالجمود . . فإنهم سيعانون من انخفاض فى دخولهم الحقيقية ؛ مما قد يدفعهم إلى الهجرة .

وهذا يعنى أن الرخاء المتحقق سيتحول بالتدريج إلى ما نطلق عليه الكساد التضخمى ، فاتجاه الأسعار نحو الارتفاع سيخفض القدرة التنافسية للاقتصاد المحلى فى الأسواق الدولية ،

وبالتالى . . ستعانى صناعات التصدير ، بينما تتجه الواردات نحو التزايد ، وسيتحقق عجز فى الميزان التجارى . وإلى الحد الذى ترتفع فيه تكاليف الإنتاج . . فإن الحافز الأولى لزيادة الإنتاج سوف يتلاشى ، وستكون هناك حاجة لاستخدام الكميات الإضافية من الذهب لتمويل فائض الواردات . وفى هذا الإطار . . فإن وفرة الذهب سوف تختفى ، ويصاحب ارتفاع الأسعار بكساد التجارة والتوظيف ؛ أى إن أصحاب مناجم الذهب والدول الأجنبية ، سيكونون هم المستفيدين الوحيديين من اكتشاف الذهب .

وقد كان لدى كانتيلون تصور جاد للجوانب الدولية للتوسع النقدي . وعلى الرغم من أن عرض كانتيلون لميكانيكية تدفق الذهب هو أقل فاعلية . . فإنه يتفوق على العرض الذى تقدم به ديفيد هيوم بالقدر الذى يحدد فيه كانتيلون آثار الدخل (أو آثار الرصيد الحقيقى) ، ويعطيها دورها المناسب ، دون أن يخدع القارئ فى تقدير مبالغ فيه لدور الآثار السعرية . وقد كان هذا متسقاً تماماً مع تأكيدات كانتيلون التجارية على أهمية وجود مخزون كبير من الذهب ، التى تحدد - كما رأى - قدرة العظمة النسبية للممالك أو الدول (١٩٣١ جزء ١ ، فصل ١٤) . وفى حقيقة الأمر . . فقد كان كانتيلون حريصاً على أن يشير إلى كمية كبيرة من الذهب ، يمكن الاحتفاظ بها فى الدولة من خلال الطلب الكبير عليها (جزء ٢ ، فصل ٨) . ووفقاً لآراء كل من ديفيد هيوم وكانتيلون . . فإنه من الحقيقى بالنسبة للذهب أن الطلب يخلق العرض عليه .

ويشرح كانتيلون فكرة أن زيادة كمية النقود سيصاحبها بالضرورة انخفاض فى أسعار الفائدة مرة واحدة وإلى الأبد (١٩٣١ ، جزء ٢ ، فصل ١٠) . وفيما إذا كان صحيحاً أم لا . . فإنه يشير إلى أنه يعتمد على طبيعة القوى خلف التوسع النقدي . فلو كان هذا التوسع نتيجة لزيادة عرض النقود . . فإن الفكرة الرئيسية ستكون صحيحة ، أما لو كانت زيادة كمية النقود نتيجة لزيادة الطلب عليها ، ربما نتيجة لتحسن توقعات رجال الأعمال . . فإن سعر الفائدة سيكون مرتفعاً وستعتمد الآثار الحقيقية لزيادة كمية النقود لهذا السبب بصورة أساسية على الطريقة التى تتحقق بها هذه الزيادة (فصل ٨ ، ١٠) . وفى الجزء الثالث . . نجد أن كانتيلون يوضح نفسه كعارض سلس للنقاط الدقيقة فى أسواق النقد الأجنبى ، ونظام المعدنين ، والبنوك ، دون أن يضيف أى نظرات ثاقبة أساسية .

وبصورة عامة .. فإنه على الرغم من أن كانتيلون لم يخلق علم الاقتصاد بشكل أكثر من أى فرد آخر .. فمن الضروري اعتباره كأحد المؤسسين للتقاليد الكلاسيكية فى النظرية النقدية ، والتي تعد دراسة ثورنتون عن « الائتمان الورقى فى بريطانيا لعام ١٨٠٢ » (٩٣٩) قمة إسهاماتها .

مكانته فى تاريخ الاقتصاد

يعد المقال - الذى كتب قبل كتاب « ثروة الأمم » بنصف قرن تقريباً - عملاً لأحد التجارين ، الذين اعتقدوا أن العظمة النسبية للدولة تعتمد على احتياطاتها من انذهب والفضة . ومع ذلك .. فإن المقال يستهل بافتتاحية من الجدل العبرى (والتي ترغلت بعمق فى آفاق المستقبل ، « فالأرض هى المصدر أو المادة التى نستمد منها كل الثروة التى يتم إنتاجها . وعمل الرجال هو الشكل الذى ينتجها : أما الثروة نفسها فهى لاشئ سوى المحافظة ، والراحة ، ومباهج الحياة » . ولم يقدم الطبيعيون أو آدم سميث أى شئ أفضل من ذلك .

وبالرغم من افتتاحيته المبهجة .. فإن المقال - بمعايير عصره - يعتبر كتاباً صعب التناول ، يتطلب جهداً كبيراً ليتم استخدامه فى أحاديث الصالونات . وبالمقارنة بأسلوب ميرابو الطلق والسهل .. فإن نمط الكتاب مصقول وغير جذاب ، وكنتيجة لذلك ، فالكثير ادعى المعرفة به أكثر من قراءته . ومع ذلك .. فقد كان له تأثير كبير ، فقد كتب ميرابو إلى جان جاك روسو عام ١٧٦٧ أنه استمد آراءه عن السكان من كانتيلون . وفى الحقيقة .. فإن كتابه L'ami des Hommes والمؤرخ ١٧٥٦ وإن كان النشر عام ١٧٥٧ ، خطط أولاً كتعليق حر على أصول مقال كانتيلون ، والتي كانت فى حوزة ميرابو فى ذلك الوقت . ويوفر فريدريك هايك الدليل على انتحال الآراء المستعمد . وقد اضطر ميرابو بعد نشر المقال أن يكتب كتابه ، ولكن نظريته عن السكان - إذا اعتبرناها نظرية - ظلت إلى حد كبير مستعارة من كانتيلون (Fox Genovese ١٩٧٦ ، ١٤٥ f). ويبدو أن ميرابو لم يفهم كلاً من الربوع الثلاثة ولا التيار الدائرى ، مع ذلك .

كما أن فرانسوا كيزناى علم أيضاً بالمقال ؛ إذ إنه رجع إلى كانتيلون فى مقاله عن الحبوب ، والذى ظهر فى دائرة المعارف عام ١٧٥٧ ، فيما يتعلق بتكون المدن . ولكن

لأنستطيع أن نعرف إلى أى مدى تأثر الجدول الاقتصادى بشكل مباشر ، بالربيع الثلاثة التى أشار إليها كانتيلون . ومع ذلك . . فلا بد أن هذا التأثير كان تأثيراً ملحوظاً . وعلى الرغم من أن كيزناى حاول طمس خرافات كانتيلون من ذهن ميرابو . . إلا أنه حاول شرح مقاصد كانتيلون الحقيقية لصديقه . ومع أن الشكل الخاص للزجراج الذى مثل محاولة للتوصل إلى توازن ساكن من خلال تحليل حركى ، هو بالطبع جهد كيزناى . . إلا أن المحتوى الاستاتيكي خلف ذلك ، على أية حال ، يبدو كتعديل لمشروع كانتيلون . وقد شعر فوكس وجينوفيز (١٩٧٦ ، ٢٧٣) أن معهما الحق فى القول بأن كيزناى أخذ التحليل الرسمى لكانتيلون كلية ، وينبغى أن نلاحظ فى هذا المجال أن الجدول الاقتصادى قدم أولاً للجمهور فى طبعة ١٧٥٩ L'ami des Hommes ، والتى كما ذكر من قبل خطط لها كتعليق على المقال .

والمدى الذى تعلم فيه آدم سميث من كانتيلون يعد غير معروف ، فالإشارة الوحيدة لكانتيلون فى « ثروة الأمم » ربما لاتوضح قدر التأثير الحقيقى . وعلى أية حال . . فالشكر لابد وأن يتجه إلى المراجع فى كتابات ميرابو ، وكيزناى ، وسميث ؛ إذ إنه نتيجة لها . . فإن اسم كانتيلون لم ينمح من صفحات كتب تاريخ الفكر الاقتصادى (إشارات كثيرة موجودة فى هايك ١٩٣١ ب) . ومع ذلك . . فإن إدعاء وليم ستانلى جيفونز عام ١٨٨١ (١٩٠٥ ، f ١٥٥) بأن المقال هو أول رسالة فى الاقتصاد ، وأنه أكثر من أى عمل فردى آخر هو مهد الاقتصاد السياسى ، يعتبر إعادة اكتشاف له .

واستثناء من هذا الحكم . . فقد وجهت إليه بعض الانتقادات ، فقد أنكر أوجست أونكن August Oncken (١٩٠٢ ، ٢٧٩) - مثلاً - أن يكون كانتيلون مؤسس العلم ؛ لأنه افتقد خلفية فى الفلسفة الأخلاقية . ويعكس معيار ضعفه الشخصى كواضع للنظرية الاقتصادية ، ولكنه فى رفضه اعتبار المقال كمنبع للعلم الجديد . . فإن مؤرخى الفكر الاقتصادى جنحوا دائماً مع أونكن ، أكثر منهم من جيفونز .

وبعيداً عن الادعاءات غير المجدية حول الأب المؤسس ، على أية حال . . فقد ساد رأى جيفونز المقدر لمساهمة كانتيلون ، وقد رتب آرثر مونرو (١٩٥١ ، ٢٤٦) المقال كأكثر الأعمال أهمية فى الاقتصاد قبل « ثروة الأمم » . أما جوزيف شومبيتر (١٩٥٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٣) . . فقد ذكر أن المقال هو « عمل عظيم وأداء لاعم ، والذى يقف من نواح كثيرة بلا

نظير لحوالى قرن كامل من الزمان » (أى قرن ، لأن ذلك يتضمن كلا من سميث وريكاردو) . وعند جوزيف سينجلر (١٩٥٤) . . فإن كانتيلون كان أول المعاصرين . وحديثا جدا أوضح مارك بلاو Mark Blaug ١٩٧٨ ، ٢١ أن المقال هو « أكثر الأعمال نظامًا ، وأكثرها صفاءً فى التفكير ، وفى نفس الوقت . . فإنه أكثرها أصالةً بالمقارنة بكل العبارات المتعلقة بالمبادئ الاقتصادية قبل ثروة الأمم » .

ملحق : إعادة صياغة رياضية لنظرية قيمة الأرض

يمكن صياغة نموذج كانتيلون الخاص بتخصيص الموارد رياضياً ، بالطريقة التالية :

افترض أن عدد العمال هو W ، والأرض هي P ، وإنتاج الغذاء هو X_1 ، وإنتاج الصناعة التحويلية هو X_2 ، بينما تشير R_2 إلى استهلاك ملاك الأرضى من السلع المصنعة . وسيعتمد الطلب على العمال على الإنتاج وفقاً لـ :

$$W = a_{01} X_1 + a_{02} X_2, \quad (١/٤)$$

حيث a_{01} هى المدخل الثابت للعمل لكل وحدة من الإنتاج ، ويستهلك الإنتاج الزراعى جزئياً بواسطة العمال ، وفقاً لاحتياجاتهم الغذائية ، بينما يتم استخدام المتبقى كمدخلات فى كل من الزراعة والصناعة ، استناداً إلى مستويات الإنتاج فى كل منها .

$$X_1 = c_1 W + a_{11} X_1 + a_{12} X_2. \quad (٢/٤)$$

ونفس الشيء حقيقى أيضاً للإنتاج الصناعى ، فيما عدا أن جزءاً منه يتم استهلاكه بواسطة ملاك الأرضى :

$$X_2 = c_2 W + a_{12} X_1 + a_{22} X_2 + R_2 \quad (٣/٤)$$

ولما كانت الصناعة التحويلية لاتستخدم الأرض . . فإن احتياجات الأرض تعتمد على الإنتاج الزراعى :

$$B = bX_1. \quad (٤/٤)$$

وهذا النظام من المعادلات الخطية يمكن حله بالنسبة لكل من W ، X_1 ، X_2 ، R_2 بدلالة B ، وهنا . . فإن الأرض هى المتغير الخارجى الوحيد . ويعتمد هيكل الاقتصاد بالنسبة لعرض محدد من الأرض على المعاملات الفنية ، وقد أعطى كانتيلون اهتماماً خاصاً لأثر

العادات الاستهلاكية ، كما يتم التعبير عنها بواسطة c_1, c_2 ، كما يمكن تصميم أثر استهلاك ملاك الأراضي بطريقة مشابهة .

ولنموذج التخصيص هذا وجه مقابل في نموذج السعر ، فالمنافسة تعمل على أن يكون معدل الأجر w مساوياً لاستهلاك الكفاف ، كما يتم تقديره بأسعار السوق p_1, p_2 :

$$w = c_1 p_1 + c_2 p_2. \quad (٥/٤)$$

كما أن سعر الإنتاج الزراعى يتعادل مع تكلفته ، معبراً عنها بالأجور ، والمواد الخام ، والريع ،

$$p_1 = a_{01} w + a_{11} p_1 + a_{21} p_2 + br. \quad (٦/٤)$$

ونفس الشيء حقيقى بالنسبة للصناعة ، عدا أن نفقتها لا تتضمن أى ريع .

$$p_2 = a_{02} w + a_{12} p_1 + a_{22} p_2 \quad (٧/٤)$$

وهذه معادلة خطية فى كل الأسعار ، ويمكن حلها بالطرق المألوفة للحصول على السعر النسبى .

$$\frac{p_2}{p_1} = \frac{c_1 a_{02} + a_{12}}{1 - c_2 a_{02} - a_{22}} \quad (٨/٤)$$

حيث تتطلب حيوية النظام أن يكون المقام موجباً . ومن الملاحظ أن الأسعار النسبية تعتمد فقط على المعاملات الفنية ؛ أى إن معدلات الأجور والريع عديمة التأثير .

ووفقاً لاقتراح كانتيلون . . فإن الأسعار النسبية تعكس احتياجات الأرض سواء المباشرة وغير المباشرة . ويمكن التأكد من صحة هذا الاقتراح على أساس نموذج التخصيص^(١) . ويمكن تحديد التكلفة الإجمالية للصناع بافتراض أن استهلاك ملاك الأراضي تتم زيادته بقدر dR_2 ، وحساب الزيادة فى احتياجات الأرض dB . وبأخذ التفاضل للمعادلات $١/٤$ إلى $٤/٤$. . فإننا نحصل على :

(٣) يقدم بريمنس ١٩٧٨ حجة مستندة على البعدية .

$$\frac{dB}{dR_1} = b \frac{c_1 a_{02} + a_{12}}{\Delta} \quad (٩/٤)$$

حيث Δ عبارة عن محدد .

ويمكن الحصول على تكلفة الأرض الخاصة بالإنتاج الزراعى المقابلة بافتراض أنه بدلاً من الصناعة .. فإن ملاك الأراضى يستهلكون الغذاء فقط R_1 . ولهذا .. فإن المعادلة ٢/٤ ستقرأ إذًا :

$$X_1 = c_1 W_1 + a_{11} X_1 + a_{12} X_2 + R_1, \quad (١٠/٤)$$

بينما $R_2 = 0$ ، والنتيجة هى :

$$\frac{dB}{dR_1} = b \frac{1 - c_2 a_{02} - a_{22}}{\Delta} \quad (١١/٤)$$

ولهذا .. فإن التكلفة النسبية للأرض للسلع المصنعة ستكون :

$$\frac{\frac{dB}{dR_2}}{\frac{dB}{dR_1}} = \frac{c_1 a_{02} + a_{12}}{1 - c_2 a_{02} - a_{22}} = \frac{P_2}{P_1} \quad (١٢/٤)$$

والتي تساوى السعر النسبى فى المعادلة ٨/٤ . ولو كانت الصناعة لاتستخدم الأرض .. فإن الاحتياجات المباشرة من الأرض - كما هو الأمر فى حالتنا هذه - لاتأثير لها على نسبة السعر ، وأن الاحتياجات غير المباشرة هى كل ما فى الأمر . ويمكن أيضاً تفسير المعادلة ١٢/٤ على أنها معدل الإحلال الحدى للسلعة .



فرانسوا كيزناى Fracois Quesnay

فى حدود عشر سنوات من نشر مقال كانتيلون . . أصبح الحديث عن التيار الدائرى للدخل ، والمحاسبة القومية ، والمدخلات والمخرجات هو حديث المنتديات وقتئذ . ومع تدهور سلطة لويس الخامس عشر . . كانت فى باريس مجموعة من المثقفين المصلحين ، الذين أطلقوا على أنفسهم اسم الاقتصاديين . وقد ذكر أحدهم - ويدعى أبى بودو Abbe Baudeau - أن الاقتصاديين الحقيقيين يمكن تعرفهم بسهولة ، إذ إنهم يقرون بسيد واحد هو الدكتور كيزناى ، وبمبدأ واحد هو الفلسفة الريفية ، والتحليل الاقتصادى ، ويعترفون برسالة واحدة هى الطبيعية ، ومعادلة واحدة هى الجدول الاقتصادى ، ويستخدمون لغتهم الخاصة مثل العلماء فى الصين القديمة . وبعد الرسالة الكلاسيكية . . فإن معاصريهم أطلقوا على هذه المجموعة اسم الطبيعيين ، واستمدت كل الأفكار الرئيسية لهذه المدرسة من أستاذها فرانسوا كيزناى ، الذى يعد أحد الشخصيات الأصيلة فى تاريخ الاقتصاد .

حياته

ولد فرانسوا كيزناى عام ١٦٩٤ فى قرية ميرى Merix والتى تبعد خمسة عشر ميلا غرب فيرساي ؛ حيث كان أبوه فلاحاً وصاحب محل^(١) . وقد أتى أسلافه من نورماندى ، مثل جون ماينارد كينز ، وقد أدى التشابه بين اسميهما إلى الظن بوجود علاقة أسرية فيما

(١) يعتمد هذا الجزء إلى حد كبير على مقالة السيرة ، بواسطة جاكلين هيخت ، فى سوفى ١٩٥٨ .

بينهما ، ولكن يبدو أن هذا غير حقيقى . وقد كان فرانسوا كيزناى الابن الثامن من بين ثلاثة عشر طفلاً ، وتلقى التعليم الابتدائى فقط ، ولكنه كان قارئاً نهماً .

وعندما بلغ السابعة عشرة ، قرر كيزناى أن يتعلم مهنة الجراحة . وعلى أية حال . . . فى الوقت الذى وصل فيه إلى دراسة التزيف . . . وجد أن التدريب الذى تلقاه لم يكن مرضياً . فذهب إلى باريس وبدأ فى تعلم مهنة الحفر . وكجزء من تدريبه زار بعض العيادات الطبية وحضر بعض المقررات الطبية ، وفى الوقت نفسه درس التشريح والعلوم الطبيعية والفلسفة . وبحلول عام ١٧١٦ . . أنهى كيزناى تدريبه ليس فقط فى الحفر ، ولكن أيضاً كجراح .

وفى عام ١٧١٧ . . تزوج كيزناى بنت أحد تجار العطارة فى باريس . وفى نفس السنة نجح فى الامتحانات كجراح ، وفتح عيادة فى Mantes على نهر السين جنوب باريس ، وقد توفيت زوجته بعد عشر سنوات ، ولم يتزوج كيزناى بعدها .

وقد اتسعت شهرة كيزناى بالتدريج ، وفى عام ١٧٣٥ . . استدعى إلى باريس كطبيب لعلاج دوق فيلروي Duke Villeroy . وفى هذا الوقت كان الجراحون لايسمح لهم بمزاولة الطب ، وكانت مكانتهم أدنى بكثير . وعندما أصبح كيزناى سكرتيراً للجمعية الفرنسية للجراحين ، فقد حارب بشدة للقضاء على هذا التمييز . وفى النهاية . . تقدم لدراسة الدكتوراه فى الطب ، والتى حصل عليها عام ١٧٤٤ ، وأصبح عضواً فى الأكاديمية الفرنسية للعلوم ، وزميراً فى الجمعية الملكية فى لندن .

وفى عام ١٧٤٩ . . عين كيزناى كطبيب خاص لمدام دى بومبادور Mme de Pompadour ، وهى العشيقة المثقفة والقوية للويس الخامس عشر . ومنذ ذلك الوقت . . فقد عاش فى قصر فرساي فى حجرة صغيرة ، فى مكان لايبعد كثيراً عن المركز . وقد كانت له مكانة محترمة ، وأصبح أحد أربعة مستشارين طبيين للملك ، ويقال إنه انقذ الابن البكر للملك . كما طور كيزناى اهتماماته الثقافية ، فقد كان قريباً لمجموعة حول دائرة المعارف ، والتى أدت إلى وجود صلة بينه وبين بعض الأفراد مثل D'Alembert, Buffon, Diderot, Helvetius, Condillac ، وقد كتب أيضاً عديداً من المقالات لدائرة المعارف ، من ضمنها المقال المعنون « بالمزارعين » وآخر عن « الغلال » . كما تعرف أيضاً الأدب الاقتصادى ، ومن ضمنه مقال كانتيلون المنشور عام ١٧٥٥ ، الذى كان له تأثير واضح على تفكيره .

وقد بدأت أفكار كيزناى فى جذب مجموعة من المريدين . ونتيجة لخصائص الطبيعيين - والتي تم شرحها بوضوح بواسطة بودو - فإنهم كانوا أول « مدرسة » فى الاقتصاد ، وقد اضطر أعداؤهم - وقد كانوا كثيرين - إلى أن يذهبوا بعيداً ، وأن ينعتوهم بلقب « طائفة » ، والآن يمكنهم أن يطلقوا عليه « المعلم الروحى » . وبالنسبة لوحدة المذهب . . فإن القليلين فقط هم الذين كان بوسعهم التوصل إلى مثل هذه المدرسة ، وربما كان الماركسيون الأوائل قريبين من ذلك . ومن وجهة نظر الاكتشاف العلمى . . فإن هذا أمر محظوظ ، فالاقتصاديون الأكفاء لا يأتون دائماً فى صورة مدارس .

وأول المريدين ، وأهمهم كان المركيز ميرابو Victor de Riqueti, Marquis de Mirabeau من (١٧١٥) إلى ١٧٨٩ ، وهو المؤلف الشهير لكتاب L'ami des Hommes وأب الجدل الثورى . أما بول بيير Paul Pierre ، وهو مؤلف L'ordre Naturel et Essentiel des Societies Politiques (١٧٦٧) ، فقد كان مهما بقدر كاف لمحاكاته الساخرة بواسطة فيريدناندو جاليانى (Kaplan ١٩٧٩ ، ٧١) ولهجائه بواسطة فولتير . وقد حرر بيير صامويل دى بونت - والذى أطلق عليه دى نيمور - نسبة إلى الحى الذى مثله فى الجمعية التشريعية ، جزئين من المقالات المجمعّة التى أصبحت رسالة كلاسيكية ودستوراً للحزب وللجماعة Ephemerides du Citoyen^(١) .

وقد كان فنسن دى جورناى وآن روبرت جاك تيرجو من المتصلين بهذه المجموعة عن قرب ، كما كان آدم سميث أحد الزوار فى فرساي . وقد احتفظ الطبيعيون بحماس تبشيري ، ولكن فى واقع الأمر . . فقد أضافوا القليل إلى أفكار كيزناى ، وبعد السنوات المنتجة فى ستينيات القرن الثامن عشر ، اتجهت أهمية الحركة نحو الانخفاض .

ووسط هذه الأنواء العاتية ، والتساؤلات ، والأكاذيب فى بلاط لويس الخامس عشر . . فإن كيزناى كان لابد أن يكون قطباً من الهدوء ، والأمانة ، والحصافة . وقد أصبح كيزناى ميسوراً نتيجة للهدايا التى حصل عليها من مدام بومبادور أساساً ، واستطاع أن يشتري ضيعة . وفى أواخر أيامه انتقل اهتمامه من الاقتصاد إلى الرياضة ، وادعى أنه توصل إلى حل لمشكلات التقسيم الثلاثى للزاوية ، وتربيع الدائرة ؛ الأمر الذى أحجل

(١) وقد كان صديقاً لجيفرسون ، وهاجر أيام حكم نابوليون إلى الولايات المتحدة ، حيث أسس ابنه مطحنًا للبودرة ، والذى أصبح المؤسسة التى لاتزال تحمل اسمه حتى اليوم .

حتى مؤيديه . وبعد تولى لويس السادس عشر لحقه الخزي ، وكان عليه أن يترك القصر . وقد توفي بعد فترة قصيرة من ذلك التاريخ ، عام ١٧٧٤ .

أعماله

كانت الكتابات المبكرة لكيزناى بصورة طبيعية فى الموضوعات الطبية ، مثل : النزيف ، والحمى ، والغرغرينا . أما مقاله الأول فى الاقتصاد . . فكان عن المزارعين فى دائرة المعارف ، والذي ظهر عام ١٧٥٦ ، عندما كان فى الثانية والستين من العمر . وقد تم جمع إسهاماته فى الاقتصاد والفلسفة بواسطة أوجست أونكن عام ١٨٨٨ ، ولا تزال هذه الطبعة هى المصدر الرئيسى . أما الكتابات الأخرى . . فتوجد فى سوفى Sauvy عام ١٧٥٨ . والترجمات الإنجليزية للقطع المهمة ، تم نشرها بواسطة رونالد ميك Ronald Meek عام (١٩٦٢) ، والذي وُفِّرَ أيضاً تعليقاً مدروساً .

ويعد الجدول الاقتصادى ، وهو القطعة المركزية فى تحليل الفيزيوقراط ، الصفحة الوحيدة الأكثر شهرة فى تاريخ الاقتصاد . فمن بين كل الصفحات المشهورة تعد هذه الصفحة غامضة جداً ، وربما كان ذلك سبب شهرتها . وقد تحقق هذا الجدول نتيجة لمحاولات كيزناى تحويل ميرابو لصفحه عام ١٧٥٧ .

ويبدو أن كيزناى حاول أيضاً استخدام الجدول لإقناع الملك بأفكاره الإصلاحية ؛ فقد كان الوقت مناسباً لهذه الإصلاحات ؛ إذ كانت الجيوش الفرنسية قد هزمت هزيمة قاسية بواسطة فردريك الثانى ، كما عانت التجارة الخارجية كثيراً من الحرب البحرية ، وكسدت الصناعة ، كما كانت الزراعة فى وضع سيئ هى الأخرى ، أما الحكومة فكانت مرة أخرى على حافة الإفلاس . ويقال إن كيزناى - مؤيداً بيومبادور - وضع خطة لجذب اهتمام الملك استغلالاً لتبرمه . ولكى يسلى عنه . . فقد وضع محلاً ممتازاً للطباعة فى القصر ؛ حيث كان الملك يسلى نفسه بإعداد الحروف للطباعة . ويحكى أنهم أعطوه الجدول كمسودة ، ويقال إن الملك أصيب بالملل ، قبل أن يضع حروف نصف الجدول .

ويوضح كوزينكى وميك عام ١٩٧٢ الحقائق المتاحة عن الطبعات الأولى للجدول . فالمسودة الأولى تكونت من ثلاث صفحات مكتوبة بخط يد كيزناى ، ربما ابتداء من عام ١٧٥٨ . أما الطبعة الثانية فكانت جزءاً من المادة التى تم نشرها فى كتاب كيزناى سنة

١٨٩٤ . وقد تمت إعادة اكتشاف نسخة من الطبعة الثالثة ، والتي يحتمل أن تكون قد نشرت عام ١٧٥٩ ، بواسطة مارجريت كوزنكى فى الستينيات من هذا القرن فى إحدى مكاتب الولايات المتحدة ، التى أنشأتها عائلة دى بونت . وقد بدأ الجمهور فى تعرف الجدول فى طبعة عام ١٧٥٩ ، بواسطة ميرابو ، فى كتاب L'ami des hommes ، وفى الطبعات التالية تعرض الجدول لعدد من التعديلات . وقد طور كيزناى الجدول بمجموعة من الملاحظات التفسيرية ، ومجموعة من مبادئ السياسة الاقتصادية . وهكذا . . فإن الجدول والملاحظات ومبادئ السياسة تشكل الأسباب الرئيسية وراء الشهرة التى حظى بها كيزناى .

الجدول الاقتصادي كتيار دائرى

من المؤكد جداً أن الجدول الاقتصادي - والذي تم اشتقاقه من كانتيلون - هو عبارة عن جدول للمدخلات والمخرجات للاقتصاد كما يبدو ، عندما يتم تخصيص الموارد بكفاءة . وقد استهدف هذا الجدول أن يستخدم كإطار مرجعى لتحليل السياسة بالقدر ، الذى يمكنه توضيح آثار مختلف الإجراءات والتغيرات فى البيانات ، باعتبارها انحرافات عن الجدول الرئيسى . وقد شرح كيزناى هذا فى خطاب إلى ميرابو كالتالى : « لقد حاولت إنشاء الجدول الأساسى للنظام الاقتصادي ، بهدف توضيح الإنفاق والإنتاج بالشكل الذى يمكن فهمه بسهولة ، لأغراض تكوين رأى واضح عن التنظيم وعدم التنظيم الذى يمكن أن تزاولهما الحكومة » (ميك ١٩٦٢ ، ١٠٨) .

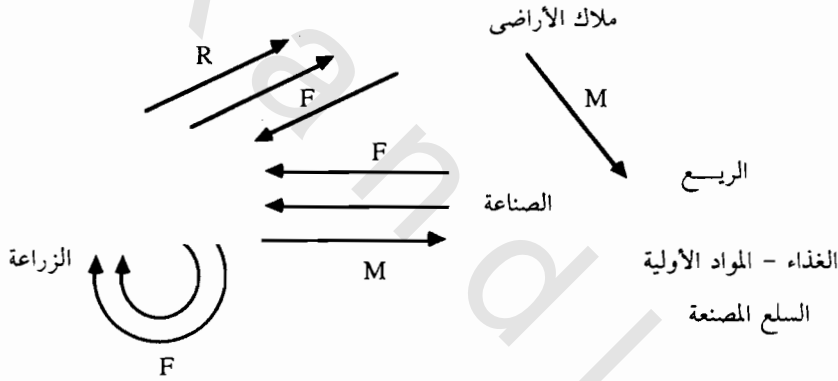
ويمكن فهم شكل النموذج بسهولة إذا تم عرضه كشكل للتيار الدائرى ، والذي سيتطابق مع الشرح الذى قام به كيزناى ، وأطلق عليه المعادلة باستثناء أن الأسهم سيتم تركيبها فى صورة مثلث . فهناك ثلاث طبقات : الطبقة المنتجة ، والطبقة العقيمة ، وطبقة ملاك الأراضي ، متضمنة الحكومة ، والجيش ، والكنيسة . وهناك صناعتان هما الزراعة التى توظف الطبقة المنتجة ، والصناعة التى تعطى توظيفاً للطبقة العقيمة . وتمتلك طبقة ملاك الأراضي الأرض ، والتى تؤجرها للمزارعين كمنظمين زراعيين ، ويتم إنفاق دخل الربح جزئياً على السلع الزراعية ، وجزئياً على السلع المصنعة .

وتنتج الطبقة المنتجة - والتى تتكون من المنظمين الزراعيين والعمال المؤجرين - كلاً من الغذاء والمواد الأولية ، والتى يتم استخدام جزء منها داخل الزراعة نفسها ، بينما يتم بيع

الباقى لملاك الأراضى ولقطاع الصناعة التحويلية . ومن الناحية الأخرى . . فإن الزراعة تشتري السلع المصنعة ، وتدفع الريع إلى ملاك الأراضى .

وأخيراً . . فإن قطاع الصناعة التحويلية يشتري الغذاء والمواد الأولية من الزراعة ، ويبيع السلع المصنعة لكل من الزراعة وملاك الأراضى . ولا يوضح الجدول كيف تحصل الصناعة على احتياجاتها من السلع المصنعة ، ويبدو أنها تحصل عليها من الخارج بالمبادلة بفائض الغذاء .

ويوضح شكل (١/٥) تدفقات المدفوعات فى هذا النظام ، حيث يشير كل سهم إلى ١٠٠ وحدة نقدية ، والنموذج فى حالة توازن ؛ بمعنى أن المقبوضات تتعادل مع المدفوعات لكل قطاع .



شكل (١/٥) : تدفقات المدفوعات ، والنموذج فى حالة توازن .

وقد حاول كيزناى - خاصة مع عدم رضائه بالموصفات المجردة لهذا النموذج - أن يقدر الأحجام المعقولة والعلاقات ، وبهذا الشكل . . فإنه امتد بالتحليل بنفس طريقة وليم بتي فى كتابه « الحساب السياسى » ، وهذا يجعله كما قال شومبيتر (١٩٥٤ ، ٢٠٩ f) الاقتصادى القياسى للقرن الثامن عشر .

الجدول الاقتصادى كجدول للمدخلات والمخرجات

من الطبيعى للاقتصادى المعاصر أن يحول شكل التيار الدائرى إلى جدول للمدخلات

والمخرجات . ووجهة النظر هذه تم اقتراحها بواسطة فيليبس (١٩٥٥) ، ولكن ميك (١٩٦٠) ومايتال (١٩٧٢) أشارا إلى أن نموذجًا مغلقًا للمدخلات والمخرجات - كما استخدم بواسطة فيليبس - لا يقترب من تفكير كيزناى ، المطلوب هو نظام مفتوح تكون فيه الأرض موردًا خارجيًا ، وطلب ملاك الأراضي هو طلب نهائى .

ومثل هذا النموذج مثل جدول (١/٥) . وقد عامل الطبيعيون العمال - بنفس الطريقة التى عاملهم بها كانتيلون - كطبقة تحافظ على عددها من خلال عملية التكاثر عند أجور الكفاف . وفى النموذج المحدد . فإن السكان يمكن وصفهم على أنهم « صناعة » مثل الزراعة والصناعة ، وقد أعطينا مثالاً على ذلك فى الملحق الخاص بالفصل الخاص بكانتيلون . وفى جدول (١/٥) - كما هو الحال بالنسبة لشكل (١/٥) - فإن العمال يتم دمجهم فى القطاع الذين يتوظفون فيه .

جدول (١-٥) : نموذج مغلق للمدخلات والمخرجات .

المقبوضات	المدخل			الإنتاج
	الطلب النهائى	الصناعة	الزراعة	
٥٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	الزراعة
٢٠٠٠	١٠٠٠	.	١٠٠٠	الصناعة
٢٠٠٠		.	٢٠٠٠	الأرض (الريع)
	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	التكلفة

والسطر الأول فى الجدول (١/٥) يوضح الكيفية ، التى يتم بها تخصيص إجمالى الإنتاج الزراعى ، الذى يعادل خمسة آلاف وحدة للزراعة نفسها ، ولقطاع الصناعة ، ولاستهلاك ملاك الأراضي . أما الخط الثانى . . فيوضح نفس المعلومات للإنتاج الصناعى (والصفر تم شرحه فى الجزء السابق) ، أما الخط الثالث . . فيوضح أن ملاك الأراضي يتسلمون مدفوعات الريع من الزراعة بما يعادل ألفين . وهكذا يبدو أن الأرض فى هذا

الجدول كالمورد النهائي الوحيد . والدخل الناتج منها - أى الربح - يتطابق مع « الناتج الصافى » ؛ بمعنى أنه يزيد على تكاليف إعادة الإنتاج (والتي تعادل الصفر) . وكل العوامل الأخرى تكسب فقط ما يكفى لإعادة إنتاج نفسها ؛ أى إن ما تكسبه يمثل إجمالى الدخل ، وليس صافى الدخل . وقد كان لهذا المبدأ الخاص بالناتج الصافى أهمية أساسية بالنسبة للفلسفة الطبيعية .

وقد ذهبت أغراض كيزناى أبعد من ذلك العرض الإحصائى ؛ إذ إنه أراد أن يشرح المفردات المختلفة فى الجدول ، وبالتالي هيكل الاقتصاد ، من ناحية المعاملات الفنية والسلوكية التى تم تضمينها .

وباستخدام أدوات التحليل المعاصرة . . فإن ذلك يمكن إعادة كتابته فى السطور الثلاثة التالية :

$$X_1 = a_{01} X_1 + (a_{02} + a_{12}) X_2 + k_1 R \quad (١/٥)$$

$$X_2 = a_{21} X_1 + k_2 R \quad (٢/٥)$$

$$B = b X_1 \quad (٣/٥)$$

حيث نجد للمعاملات التالية المعنى التالى والقيم التالية :

$$a_{01} = 0.4 \quad \text{احتياجات العمال من الغذاء لكل وحدة من الإنتاج الزراعى ،}$$

$$a_{02} = 0.5 \quad \text{احتياجات العمال من الغذاء لكل وحدة من إنتاج السلع المصنعة ،}$$

$$a_{12} = 0.5 \quad \text{مدخلات المواد الأولية اللازمة لكل وحدة من إنتاج السلع المصنعة ،}$$

$$a_{21} = 0.5 \quad \text{مدخلات السلع المصنعة لكل وحدة من إنتاج الغذاء ،}$$

$$k_1 = 0.5 \quad \text{استهلاك ملاك الأراضي من الغذاء لكل وحدة من الربح ،}$$

$$k_2 = 0.5 \quad \text{استهلاك ملاك الأراضي من السلع المصنعة لكل وحدة من الربح ،}$$

$$b = 1 \quad \text{الأرض اللازمة لكل وحدة من الإنتاج الزراعى .}$$

وهذا النموذج يمكن حله بسهولة لتحديد هيكل الاقتصاد ، بالنسبة لمساحة معينة من الأرض ، فلو كانت الأرض $B = 5.000$. . فإن النتيجة ستكون :

$$X_1 = 5,000$$

$$X_2 = 2,000$$

$$R = 2000,$$

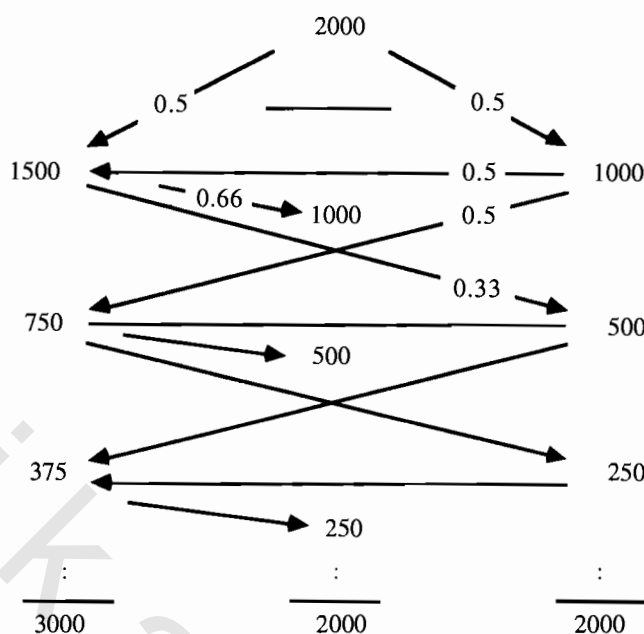
كما فى شكل التيار الدائرى .

وبتغيير المعلومات المناسبة للنموذج . . فإنه يمكننا تحديد نتائج التغييرات المختلفة فى البيانات وفى السياسات ، وقد كانت هذه هى التطبيقات التى كان فى ذهن كيزناى .

الجدول الاقتصادى كزجراج

لسوء الحظ . . فإن كيزناى لم يمتلك الأدوات الرياضية الكافية لحل هذه المعادلات بشكل مباشر ، ولهذا . . . اضطر إلى إتباع طرق دائرية ، وقد اعتقد أنه وجد ذلك فى الزجراج . وقد كان شكل الزجراج الذى قدمه كيزناى مماثلاً لكثير من المناقشات الصعبة التى دخل فيها كارل ماركس . وعلينا أن نعذره فى ذلك كجهد قامت به هذه العقلية الأصيلة والحساسة لمواجهة المشكلات ، والتى كان حلها أكبر من التدريب المتناثر الذى تسلم به . فأساليب التحليل دون النظرة الفاحصة ستؤدى إلى العمل الشاق (وربما إلى رسالات للدكتوراه) ، ولكن فى نفس الوقت . . فإن النظرة الفاحصة دون الأساليب الفنية سوف تدفع إلى الإحباط .

ويوضح شكل (٢/٥) الزجراج كما استخدمه ميرابو ؛ حيث يشرح ما يحدث فى سنة معينة ، وفى بداية السنة يكون لدى ملاك الأراضى ريع السنة السابقة والذى يعادل ألفين ، والذين ينفقون نصفه على الغذاء ونصفه على المنتجات الصناعية . ولكل وحدة من المبيعات . . فإن المزارعين يدفعون وحدة من الريع ؛ أى إن فى الفترة الأولى سهم الريع المعادل لألف ، يتجه أفقيًا إلى عمود ملاك الأراضى . ولكل وحدة من المبيعات . . فإن الزراعة تشتري نصف وحدة من المنتجات الصناعية ، ولكن فى الفترة التالية ، وهذا يتمثل فى السهم المتجه إلى أسفل من الزراعة إلى الصناعة . ومن الناحية الأخرى . . فإن القطاع الصناعى يحتاج نصف وحدة من الغذاء لكل وحدة من الإنتاج ، ولكن بفجوة زمنية تعادل فترة واحدة ، وهذا يوضحه السهم المتجه إلى أسفل من اليمين إلى الشمال . وبهذا الشكل . . يتقدم الزجراج ، حيث تصبح الكميات متناقصة تدريجياً . ولكل عمود يحصل المرء على الدخل السنوى ، أو الإنفاق ، كمجموع لمتوالية هندسية .



شكل (٢/٥) : زجراج ميرابو .

ويعانى هذا الشرح من أوجه قصور واضحة مع ذلك .

فقبل كل شيء . . ليس من الواضح ماذا يحدث للنصف الآخر من متحصلات الإنتاج الصناعى ، فيبدو أنها « فقدت » . ومن الناحية الأخرى . . فإن الزراعة تبدو كما لو أنفقت أكثر مما تحصل عليه ، وأن إجمالى إنتاجها هو ألفين فقط . ويمكن معالجة هذا النقص بإضافة سهم أفقى من الصناعة إلى الزراعة ، يوضح مدفوعات مقابل المواد الأولية ، كما يوضحه شكل (٣/٥) . وفى نفس الوقت . . فإن مدفوعات الربع هى الآن ثلثا إجمالى المتحصلات للزراعة لكل من الغذاء والمواد الأولية . وبالمثل . . فإن طلب الزراعة للسلع المصنعة ، يعتمد على الإنتاج الكلى بنسبة الثلث . وكنتيجة لهذه التعديلات . . فإن نتيجة الزجراج تتطابق مع جدول المدخلات والمخرجات وشكل التيار الدائرى (ولكن مرة أخرى لم يتم توضيح الاستهلاك الذاتى فى قطاع الزراعة) .

ولهذا . . فإن فكرة الزجراج هى فكرة واضحة إلى حد كبير ؛ حيث تتكون من حل لمشكلات المضاعف فى حالة السكون المقارن ، باستخدام تحليل الفترة الديناميكية وبشرح الأحداث فى « جولات » متتالية . وباستخدام تحليل المضاعف الكينزى الأولى فإن هذه تعد

أداة عملية ، وفى نموذج كيزناى الأكثر تعقيداً . . فإن الحيلة لم تنفع (وحتى على حد قول بول صامويلسون (١٩٦٦ - ٨٦ جزء ٥ ، فصل ٣٤٣) لم يكن حتى بوسعها أن تنجح) . ومع ذلك . . فإن الأداة التى استخدمها كيزناى لتحليل السكون المقارن لتغيرات السياسة ، مثل تحرير صادرات الغلال أو الضرائب . وعلى عكس ما وعد به كيزناى . . اتضح أنها صعبة جداً فى الاستخدام ، ولم تظهر نظرية فى السياسة الاقتصادية أكثر إقناعاً ، وبعد ظهور « ثروة الأمم » لم يحاول أى من الاقتصاديين أن يستخدم تحليل كيزناى ، أو أن يجرى تحسينات عليه .

رأس المال

يجرد التلخيص السابق للجدول الاقتصادى من رأس المال . وفى الحقيقة . . فإن رأس المال يلعب دوراً رئيسياً فى تفكير كيزناى . فمن هذه الناحية . . نجد أن رأس المال يمثل تقدماً واضحاً على كانتيلون ، ومن ناحية أخرى . . فإنه قد مهد الطريق إلى كل من تيرجو و آدم سميث ؛ فإنتاجية الزراعة بالنسبة لكيزناى ، هى أساساً مسألة تعتمد على ما إذا كانت معدة بكمية ملائمة من رأس المال ، والتى ينبغى أن يتم تراكمها بواسطة الادخار ، فالمزارع المثالى هو منظم يستخدم طرقاً كثيفة فى رأس المال ، والنموذج هو المحراث الذى يجره الحصان (كيزناى ١٨٨٨ ، ١٥٩ - ١٩٢) .

ويتكون رأس المال من « المقدمات الأصلية » ، التى تتلاءم بشكل مبسط مع رأس المال الثابت ، « ومقدمات سنوية » تتمثل أساساً فى المخزون . وفى الجدول نجد أن الزراعة تحتاج إلى مقدمات سنوية ، تعادل ألفين ، وتحتاج الصناعة إلى ألف ، وهذه المقدمات يتم استبدالها من الإنتاج الجارى . والمقدمات الأصلية للزراعة تعادل عشرة آلاف يتحتم استبدال العشر منها سنوياً . وباللغة الفنية الحديثة . . فإن كيزناى تصور أن الجدول هو جدول ديناميكى لنظام المدخلات والمخرجات ، يتضمن معاملات لرأس المال . وعلى أية حال . . فإن مشكلة الفائدة ، والانتظار ، والاختلاف فى الكثافة الرأسمالية كانت أبعد بكثير من أن يتم حلها بشكل مرضٍ . وبإدخال عنصر أولى آخر للإنتاج بالإضافة إلى الأرض . . فإن هذه الظواهر كانت ستصير غير متفقة مع نظرية قيمة الأرض . وقد بقيت هذه المشكلة حتى قام صديق كيزناى ، وهوتيرجو ، بالتخلى عن افتراض ثبات معاملات رأس المال ، وبهذا . . فقد فتح الطريق إلى التحليل المباشر عن التراكم الرأسمالى .

مبادئ السياسة

أضاف كيزناى إلى الجدول ثلاثين مبدأً عاماً للحكومة الاقتصادية لمملكة زراعية . ومن وجهة نظر تاريخ علم الاقتصاد . . فإن هذه المبادئ الأربعة لها أهمية خاصة .

المبدأ الثالث : أن الملك والامة ينبغى أن يؤمنا بحقيقة أن الأرض هى المصدر الوحيد للثروة ، وأن الزراعة هى التى تسبب زيادة الثروة (ميك ١٩٦٢ ، ٢٣٢) . ويتم التعبير عن نفس المبدأ أيضاً فى الملاحظات التفسيرية للجدول : « كل شئ غير مفيد للزراعة سيضر بالامة والدولة ، وكل شئ يشجع الزراعة سيكون مربحاً للامة والدولة » (١٦٠) . ويتأكد أكثر . . فإن الصالح العام يتم تعريفه لصالح المنظمين الزراعيين ؛ خاصة المزارع الكبيرة ، والتى يعتبرها كيزناى أكثر كفاءة من صغار المزارعين .

ويبدو أن هذه الفكرة لها جذور مختلفة . فأولاً : يمكن أن نلاحظ أن كيزناى أتى من عائلة زراعية ، وأنه أصبح هو نفسه فيما بعد مالكاً للأراضى . وثانياً : نجد أن السياسات التجارية لكولبرت قد تحيزت لصالح الصناعة على حساب الزراعة ، والتى عانت كثيراً من الإهمال . وفى النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، حدث رد فعل لصالح الزراعة . وقد كان ذلك فى وقت روسو ، وحركة الدعوة للعودة إلى الطبيعة وموضوعة المراعى .

أما الأمر الثالث : فإن الجدول الاقتصادى يشير إلى الأرض ، كما لو كانت عنصر الإنتاج النهائى الوحيد ، ويمكن اختصار المدخلات الأخرى إلى الأرض ؛ فالأرض تبدو كعنصر الإنتاج الوحيد ، بمعنى أن عائدها يفوق التكاليف (والتى تعادل الصفر) ، بينما كافة العناصر الأخرى هى عقيمة بمعنى أنها لا تكسب إلا ما تكلفه . وقد كانت هذه إحدى الحالات التى بدأ فيها التحليل النظرى ، وكأنه يعطى تأييداً كبيراً للسياسات المحددة .

وفى حقيقة الأمر . . فإن هذا لم يتحقق ، فالطريقة التى ظهرت بها الأرض فى الجدول ، كما لو كانت عنصر الإنتاج النهائى ، لا ينتج عنها بالضرورة أن الزراعة أكثر أهمية بالنسبة للثروة القومية من الصناعة أو أى شئ آخر . وبالتحديد . . فإن التحسينات الفنية فى الصناعة كانت لها فى إطار الجدول ، نفس التأثير على الناتج الحقيقى ، كالتحسن فى الزراعة . ولهذا . . فإن الجدول - كأداة تحليلية - لا يوفر تأييداً لاهتمام الطبيعيين بالزراعة ، بغض النظر عن أهمية الإصلاح الزراعى المطلوب فى ذلك الوقت لأسباب أخرى .

المبدأ الخامس : « أن الضرائب ينبغي أن تفرض مباشرة على الناتج الصافى لمسلكية الأرضى ، وليس على أجور الأفراد ، ولا على المنتج ؛ إذ إن ذلك سيؤدى إلى زيادة تكاليف التجميع ، والتشغيل والإضرار بالتجارة ، وتدمير جزء من الثروة سنويا . (ميك ١٩٦٢ ، ٢٣٢) . وبعبارة أخرى .. فإن كل الضرائب المتعددة فى ذلك الوقت ينبغي أن تجمع كلها فى ضريبة واحدة على الربوع .

ومع هذا المبدأ .. فإن كيزناى أحيا فكرة بيير بواسجلبرت وسيباستيان دى فويان ، مارشال فرنسا . ولكن .. بدلاً من أن يبنى هذه الفكرة على التفكير البديهي فقط .. فإنه استقاها بذكاء متقد من التحليل الاقتصادى ؛ فبغض النظر عن الكيفية التى يتم بها فرض أى كمية من الضرائب .. فإن الجدول قد أوضح أنها ستقع فى النهاية على ملاك الأرضى . ومن الواضح ، أنه إذا كان العمال والمنظمون - تحت ضغوط المنافسة - سينتهون دائماً بتغطية احتياجات الكفاف ، فلن تكون هناك وسيلة فعالة لفرض الضرائب عليهم .

ويمكن الاعتراض على أنه فى إطار الجدول .. فإن بعض الضرائب الأخرى لا يمكن أن تكون أفضل من ضريبة واحدة على الربيع ، وبنفس المنطق فإنها لم تكن أقل سوءاً . وعند هذه النقطة .. فإن كيزناى استعان بوضوح بالاعتبارات خارج نطاق الجدول ، وبصورة أساسية بجميع التكاليف والخسائر التى تنتج من التشوهات السعرية . وقد بقيت فكرة أن الضرائب على الأرض تصغر التشوهات السعرية ، فكرة حية خلال القرن التاسع عشر .

المبدأ الأساسى السابع : « إن مجموع الإيراد ينبغي أن يأتى مرة أخرى إلى التيار السنوى ، وأن يدور دورته بالكامل ، ولا ينبغي أن يستخدم فى تكوين ثروات نقدية ، أو على الأقل .. فإن ذلك الجزء الذى يسحب منه ، لا بد وأن يتم تعويضه بأجزاء أخرى تأتى إلى التداول » (ميك ١٩٦٢ ، ٢٣٣) . وإلا .. فإن الإنتاج ، والأرباح ، والتوظيف ، والاستهلاك ، وإيرادات المالية العامة سوف تنخفض .

وبوسعنا هنا أن نسمع صدى التجارية ، ولكن هذا المبدأ الأساسى أيضاً يسبق الأفكار الكلاسيكية فى الاحتمالات الخطيرة (على الرغم من أنها مؤقتة) والمتعلقة بالاحتكار ، واهتمام مالتس بقضية الطلب الفعال وأفكار جون ماينارد كينز .

المبدأ الأساسى الخامس والعشرون : « إن الحرية الكاملة للتجارة ينبغي المحافظة عليها ؛ إذ إن سياسة التجارة الداخلية والخارجية الأكثر فاعلية ، والأكثر صحة ، والأكثر

ربحية للأمة والدولة ، تُضمن في الحرية الكاملة للمنافسة » (ميك ١٩٦٢ ، ٢٣٧) . وقد تم تلخيص هذا في الشعار : « دعه يعمل ، دعه يمر » ، والتوصل إلى الجزء الأول ، وفقاً لأونكن ، بواسطة المركز أرجنسون ، بينما تمت إضافة الجزء الثاني بواسطة دي جورناي ، وكليهما من أسلاف الطبيعيين ، ولكن مصطلحات مماثلة وجدت أيضاً في بواسجلبرت . ومع هذا المبدأ الأساسي . . فإن الطبيعيين اعتبروا أنفسهم من الأنصار المتشددين للحرية الاقتصادية .

مكانته في تاريخ الفكر الاقتصادي

تتراوح التقديرات الخاصة بإسهامات كيزناي في الاقتصاد من ما يقرب من مالانهاية إلى ما يقرب من الصفر ، فبالنسبة للطبيعيين . . نجد أن كلمات أستاذهم كانت مقدسة . فميرابو ، وهو رجل مفوه ، اعتبر الجدول الاقتصادي مع النقود والطباعة أحد أعظم ثلاثة اكتشافات عرفتها البشرية . أما بالنسبة لأعدائه من أمثال فولتير وجالياني . . فإن كيزناي كان دائماً مثاراً للسخرية .

وفي حين حاول معارضوه أن يثيروا السخرية من كيزناي . . فإنهم لم يقوموا بأي مجهود لفهم رسالته . وأدهى من ذلك . . فإن مريديه وجدوا صعوبة في فهم الجدول ، وكان تأثيره المباشر ضئيلاً لهذا السبب . ولا بد أن الجدول كان له تأثير محدد على آدم سميث ، والذي عرف الطبيعيين واحترمهم ، ولكن في « ثروة الأمم » فإنه ينتقد فقط مذهبهم الخاص بأن قطاع الزراعة هو القطاع المنتج الوحيد ، دون أن يستخدم الأدوات التحليلية التي استخدموها . والاقتصادى الوحيد في القرن التاسع عشر الذى أخذ الجدول بمحمل الجد كان كارل ماركس . فالنسبة له - والذى انشغل في مشكلات مماثلة لقطاعين - كانت هذه هى التى ألهمته ، وفى كتاب نظريات « فائض القيمة » (ماركس ١٩٠٥ - ١٠ ، ١٩٦٣ ، جزء ١ ، ٣٣٤) ، وصف هذا المفهوم « بأنه مفهوم مثير للإعجاب للغاية ، وأنه أكثر الأشياء ، التى يعد الاقتصاد السياسى مسئولاً عنها » .

ولو كان للطبيعيين نفوذ ، فإنه لم يكن من خلال نظريتهم الاقتصادية ، ولكن من خلال تزعمهم لمبدأ « دعه يعمل » ، وللدور الرئيسى للزراعة . . فقد أسهموا في عملية التحرير المؤقتة لتجارة الغلال في فرنسا منذ ١٧٦٤ حتى ١٧٧٠ ، ثم مرة أخرى ولفترة

قصيرة تحت تيرجو ، كما أن الطبيعيين أبقوا أيضاً على شبكة موسعة من العلاقات الدولية . وقد دعت كاترين الثانية مرسير دى لاريفير إلى بلاط سانت بطرسبرج . كما قام مارجرىف كارل فريدريش وآخرون بنشر المذهب الفيزيوقراطى فى ألمانيا ، بينما نشط إيزاك أيزلين فى بازل ، وظهرت فى برن جمعية اقتصادية ، نادت بأهمية الابتكار الزراعى ، وتبنت مسابقة فى المقال ، فاز فيها ميرابو بدرجة فخرية .

والاختلاف فى آراء الاقتصاديين المعاصرين حول جدول كيزناى ليس أقل من الاختلاف الذى حدث بين معاصريه ، ويتفق كل من ألكيسندر جراى (١٩٦٣ ، ٩٣) وبول صامويلسون (١٩٦٦ ، ٨٦ ، ٥ : ٣٥٦) على أن الجدول هو مجرد هامش فى تاريخ الفكر الاقتصادى ، ويصفه جراى بأنه « تبسيط مخل جداً » . ومن الناحية الأخرى . . فإن شومبيتر اعتبر كيزناى كعملاق « ينبغى أن ينظر إليه كل الاقتصاديين على أنه أحد العمالقة العظام لعلمهم » ، كما أنه أضاف أنه لم يعرف أى فرد يخالفه فى ذلك (١٩٥٤ ، ٢٢٣) . أما واسيلي ليونتييف . . فقد قدم جدوله للمدخلات والمخرجات كمحاولة لتوفير التنفيذ التطبيقي للجدول الاقتصادى (١٩٥١ ، ٩) .

ويمكن أن يشرح الاختلاف أساساً بحقيقة أن كيزناى حاول تحريك علم الاقتصاد على طريق مختلف ، عن ذلك الذى أخذه من خلال الاتجاه السائد فى الاقتصاد ؛ إذ وجدنا أن نظرية كانتيلون عن القيمة وفرت أساس التحليل الاقتصادى ، كما أن آدم سميث حدده فى هذا المكان (على الأقل) لمدة قرنين من الزمان . أما كيزناى - من الناحية الأخرى - فقد طور نموذج كانتيلون المتعدد القطاعات ، دون أن يستخدم نظرية القيمة كأساس . وكنتيجه لذلك . . فإن الجدول ترك فى النهاية فى طريق مسدود فى تاريخ العلم ، ولم تنجح جهود ماركس فى دمج كلا الاتجاهين مع بعضهما .

وقد بقى إلى لىون فالراس محاولة إعادة توحيد نموذج صريح للتيار الدائرى ونظرية القيمة ، كما أنها بقيت لحسابات الدخل القومى لتوفر إطاراً محاسبياً . وقد كان كيزناى سابقاً لعصره بقرن كامل على الأقل . وبمعنى محدد . . فإن هذا يعنى الإخفاق العلمى ، والذى عبر عنه صامويلسون . وبمعنى آخر . . فإن تصميمه لأول نموذج هيكلى صريح لاقتصاد متعدد القطاعات مع تقديرات تطبيقية للمعاملات المناسبة يعد إسهاماً لامعاً .

obeikandi.com



النقود : بزوغ التقاليد الكلاسيكية

ركز ريتشارد كانتيلون - مؤسس المدرسة الكلاسيكية فى النظرية النقدية - اهتمامه على النقود السلعية . ولكن حتى قبل كتابة كانتيلون للمقال . . فإن جون لو بدأ فى نشر رسالته عن النقود الورقية ، وقد تركت مصييته آثاراً لاتمحى على النظرية النقدية . ففى منتصف القرن الثامن عشر ، أضاف ديفيد هيوم أجزاء هيكلية مهمة بتحليله للحياد الطويل الأجل للنقود ، وبعدم حيادها فى الأجل القصير ، وتوزيعها الأوتوماتيكى على المستوى الدولى . وبعد ذلك بفترة قصيرة . . فإن التجربة السويدية فى استخدام النقود الورقية ، دفعت نيكلاس كريستيرنن إلى مايمكن أن يبدو أنه أول صياغة متكاملة لنظرية الكمية فى الأسعار ، وفى مبدأ تعادل القوة الشرائية .

ولهذا السبب . . فإنه بينما كان آدم سميث يكتب « ثروة الأمم » فإن المبدأ الرئيسى للتقاليد النقدية الكلاسيكية كان يتم صقله ، سواء بالنسبة للنقود السلعية أو للنقود الورقية . وأصبح تتابع الأحداث من الاضطراب النقدى إلى التوازن النهائى واضحاً على الأقل فى مجمله . وبالنسبة للنقود الورقية . . فإن التوازن النهائى تمت رؤيته على أنه يتضمن نظرية الكمية فى الأسعار وتعادل القوة الشرائية .

جون لو John Law

جون لو من لورستين (١٦٧١ - ١٧٢٩) ، وبالرغم من كونه تجارياً ، فإنه أصبح قطباً بارزاً فى النظرية النقدية الكلاسيكية من زاويتين هامتين : الأولى لكونه أول من حدد

دوراً اقتصادياً هاماً للنقود الورقية ، وثانياً لأنه وفر مثلاً دراماتيكيًا للمآسى التى يمكن أن تنجم من الفشل ، الذى يمكن أن يتحقق من عدم الفهم الصحيح لهذا الدور .

وقد كان لو إبنًا لأحد رجال البنوك المشهورين فى إدنبره ، وله صلات أرستقراطية . وقد درس الاقتصاد والأمور المالية ، ولكن دون أن يذهب إلى أية جامعة . وفى عام ١٦٦٤ حدث له كارثة ؛ حيث حكم عليه بالإعدام نتيجة لقتله أحد أعدائه فى صراع بينهما ، ولهذا اضطر إلى المعيشة خارج البلاد والسفر بكثرة (وقد عفى عنه فى عام ١٧١٧) . وقد عاش مع زوجة رجل آخر ، كان يقدمها على أنها زوجته ، وأنجبت له أولاده . كما كان قارئاً نهماً فى الأمور الاقتصادية ، ورجلاً بهيجاً لديه قدرة كبيرة على الإقناع .

وقد أنشأ لو عديداً من المشروعات البنكية ، التى حاول من خلالها أن يكسب ثقة الأمراء والحكومات فى استكلندا وفرنسا وسافوى . وكانت القاعدة الأساسية أفكارا تجارية وهى أن الثروة ، والرخاء ، والقوة الخاصة بالبلد تعتمد على عرض النقود فيها ، وهذا يعنى أنه كان نقدياً حقيقياً (فى حين أن « النقيدين » المعاصرين عكس ذلك تماماً) . وقد كانت نقطة لو المحددة هى أن النقود يمكن أن تصنع من الورق ، كما يتم صنعها من الذهب أو الفضة ، ولهذا فإنه يمثل ما يمكن أن نطلق عليه « التجارية الورقية » . وقد تمثل عمله الرئيسى المنشور عام ١٧٠٥ فى Money and Trade Considered with a Proposal for Supplying the Nation with Money ، كما أن أعماله المجمعة تم تحريرها بواسطة هارسن Harsin ، ونشرها فى ثلاثة مجلدات عام ١٩٣٤ .

ويمكن تلخيص حجة لو الأساسية كما يلى : نقطة البدء هى نظرية كمية الإنتاج الحقيقى : « فالتجارة الداخلية تعتمد على النقود وأى زيادة فى كميتها ستؤدى إلى توظيف عدد أكبر من الأفراد ، بدلاً عن كمية قليلة ، وهذا يعنى أن الكم المحدود من النقود سيؤدى إلى تشغيل عدد من الأفراد مناسب لهذا الكم » (لو ١٧٥٠ ، ٢٠) . وفى هذه الصياغة الختام . . فإن هذا القول يفترض أن الأسعار وأن سرعة تداول النقود ثابتة ؛ الأمر الذى لايعطى تقديراً كاملاً لتفكير لو ، ولكن عدم الدقة هى أمر محدود^(١) . ويكسب الاقتصاد من زيادة التوظيف بالرغم من أن صاحب العمل قد يقاسى بعض الخسائر (٢٣) ، وهى حجة شائعة بالنسبة لبناء الأهرامات .

(١) وفقاً لفاينر (١٩٣٧ ، ٣٧ f) ، أثار وليام بوتر فى عام ١٦٥٠ أن الإنتاج ينمو حتى بسرعة أكبر من النقود ؛ نظراً لأن سرعة تداول النقود تتزايد .

ويمكن زيادة عرض النقود بواسطة تخفيض قيمة العملة ، أو زيادة العرض منها ، أو منع صادرات الذهب ، أو تنظيم التجارة الخارجية ، ولكن « استخدام البنوك هو أفضل طريقة يمكن استخدامها لزيادة كمية النقود » (لو ١٧٥٠ ، ٦٤) . ولا ينبغي أن تعتمد النقود على الفضة والذهب نظراً لأن ذلك يعنى : (١) خضوع المعادن النفيسة لمخاطرة تخفيض قيمة العملة ، (٢) أن قيمتها تتقلب مع العرض والطلب (f ١١٤) . وهذا يعنى أن لو - وهو رسول العملة المدارة - ينادى بأن النقود الورقية إذا تمت إدارتها بشكل مناسب يمكن أن يكون لها قيمة أكثر ثباتاً من النقود السلعية ، وقد ظلت هذه الحجة الرئيسية للنقود الورقية حتى اليوم . ويضيف لو أن الأوراق البنكية لها ميزة من ناحية تكاليف المعاملات والتخزين .

ومن الواضح - على أية حال - أن الأوراق النقدية إذا أسئء إدارتها . . فإنها ستكون أقل ثباتاً من النقود السلعية . ولكن ما نوع الإدارة الذى يقترحه لو ؟ الحل الذى تقدم به هو النقود الورقية التى يتم تغطيتها بالأرض (لو ١٧٥٠ ، f ١٥٧) ، وينبغي أن يتم إصدارها بلجنة مصرفية من خلال عمل قروض رهن عند أسعار الفائدة الجارية ؛ حيث تستخدم الأرض كضمان ، وأيضاً من خلال تملك الأرض . وفى غضون أربعة أشهر . . فإن أية نقود أخرى ستتوقف عن كونها وسيلة للتعامل . وقد أكد لو لقرائه أن هذه النقود الورقية ستكون لها جميع المزايا الخاصة بالنقود الفضية وستتغاضى عن مساوئها ؛ نظراً لأن قيمة الأرض هى أكثر القيم ثباتاً . وبصورة خاصة . . فإن الكمية الموجودة بالتداول ستتعدل تلقائياً مع الطلب عليها ، كما أن قيمتها ستكون ثابتة نتيجة لذلك (f ١٦٦) .

وهنا يمكن أن نجد الخطأ الرئيسى الذى وقع فيه لو ؛ ففى ظل نظام الذهب . . سنجد أن عرض النقود يتم ربطه بكمية عينية ، مثلاً ، خمسة وثلاثون دولار يمكن الحصول عليها مقابل أوقية واحدة من الذهب . ففى ظل مشروع لو من الناحية الأخرى . . فإن عرض النقود يتم ربطه بقيمة اسمية ، فمبلغ ألف دولار ، مثلاً ، يمكن الحصول عليها بما قيمته ألف دولار من الأرض ، عند أسعار الأرض الجارية . وهذا يعنى أنه لا توجد قيود فعالة على عرض النقود ، فعندما تتجه أسعار الأرض نحو الارتفاع . . فإن عرض النقود المحتمل سيتزايد بنفس النسبة ؛ مما يؤدي إلى زيادة تالية فى أسعار الأرض . . . وهكذا . والعامل الحاسم لنظام النقد الورقى هذا ، هو سعر الفائدة الذى ستكون البنوك مستعدة للإقراض به ؛

فإذا كان هذا السعر منخفضاً . . فإن عرض النقود والأسعار سوف يتزايد دون حدود ، أما إذا كان السعر مرتفعاً فسيكون هناك كساد ، وهذا يعنى أن النقود التى تتم تغطيتها بالأرض لا توفر أية فرائل على الإطلاق^(٢) .

ولم تسفر المشروعات المبكرة للو عن شيء ، ولكن الخطأ الرئيسى فى نظريته النقدية لم يتم تعرفه ؛ فقد أعطته فرنسا الفرصة لكى يعرب على نطاق واسع . ولكن عندما توفي لويس الرابع عشر عام ١٧١٥ . . كانت فرنسا فى حالة يرثى لها ، وكانت الحكومة مفلسة ، والاقتصاد يعانى من الكساد . وفى هذه الحالة . . فإن القائم على العرش فيليب دى أورلينز والذى كان يحكم لصالح لويس الخامس عشر ، اتجه إلى لو ؛ فقد كان مثل والدى الطفل المريض الذين اتجهوا بعد أن يشوا من الأطباء الحقيقيين ، إلى وضع كل آمالهم فى أحد الدجالين .

وقد بدأ لو فى عام ١٧١٦ بإنشاء البنك العام^(٣) . وبالرغم من أن الوصى على العرش كان أحد المساهمين ، فإنه كان أول بنك خاص ، ينغمس فى الأعمال التقليدية للبنوك . وفى السنة التالية ، نظم لو أيضاً مؤسسة كولونسيالية سميت شركة لويزيانا والغرب ، والتى كان يطلق عليها شركة المسييى ، وقد تملك أكثر من نصف مساحة ما نعرفه الآن عن الولايات المتحدة الأمريكية باستثناء ألاسكا ، كما أنها تملك أيضاً الاحتكارات المحلية المزدهرة ، وتوسعت بشكل سريع فى أفريقيا وفى الشرق .

وفى عام ١٧١٩ عندما تم تأميم البنك كبنك رويال ، تم ضمه إلى شركة المسييى ، وأصبحت هناك شركة كبرى Conglomerate كان لها حق فرض الضرائب العقارية ، وإصدار معظم النقود من الحكومة ، وبدأ الاقتصاد فى الازدهار . وقد أصبح لو عام ١٧٢٠ كاثوليكية على الأقل من الناحية الرسمية ، ووزيراً للمالية ، ووصف نفسه فيما بعد كأقوى شخص غير متوج شاهده فى أوروبا فى تاريخها . وفى نفس السنة انهار نظام لو ، وفى ديسمبر كان عليه أن يغادر فرنسا ، وقد عاش أيامه الأخيرة كفقر مغامر فى فينسيا ، محاولاً تبرير نظامه . فما مصدر الخطأ إذا ؟

(٢) عاد نفس الخطأ الأساسى للظهور بعد ذلك فى صورة « مبدأ الأوراق الحقيقية » ، ووفقاً له (على الأقل فى محتواه الخام) فإن النقود تنظم نفسها ، إذا تم إصدارها فى أوراق يمكن خصمها استناداً إلى السلع الحقيقية .

(٣) السجلات المؤتقة للأحداث التى تلت ذلك ، يمكن أن نجدها فى هاملتون ١٩٣٦ ولوئى ١٩٦١ .

من البداية - ووفقاً لمفهوم لو - فإن البنك كان عدوانياً في إصدار الأوراق النقدية ، ولكن كانت هناك حاجة اقتصادية لهذه الأوراق ، كما كانت هذه الأوراق قابلة للتحويل بالكامل إلى الفضة . ثم اضطلعت شركة الميسيسيبي في عملية تحويل كبيرة للدين الحكومي بشراء الالتزامات بأوراقها النقدية ، وبهذا الشكل . . فإنها قد حولت الدين العام إلى نقود . وفي الوقت نفسه تحقق تطور في الرواج المضاربى فى أسهم الميسيسيبي ، والتي عمت كل أوروبا (وكانت فقاعة البحر الجنوبي المقابل البريطانى لها) . وقد ساعد البنك على تضخيم هذه الفقاعة ، بإعطاء قروض هامشية إلى المضاربين بضمان أسهمه ، واتجهت أسعار الأسهم إلى أن ترتفع حوالى خمسين مرة فى سنتين ، وبدا أن كل شىء يسير على مايرام حتى ربيع ١٧٢٠ ، عندما أعلن البنك عائداً ضئيلاً من وجهة نظر المضاربين ، واتجهت أسعار الأسهم إلى القمة . ولمنع انخفاض آخر . . عرض لو شراء أسهم البنك ذاته بسعر تسعة آلاف جنيه ، مما أدى إلى تحويل هذه الأسهم إلى نقود بشكل ضخم جداً ، وبدأت الأسعار السلعية فى الارتفاع ، متضاعفة كل سنة تقريباً . وأدى التوسع النقدى إلى التضخم ، كما أدت كافة المحاولات التى بذلت لوقف عملية التحول إلى النقود ، إلى الإصابة بالرعب . وبحلول شهر أكتوبر . . كانت الأوراق البنكية عديمة القيمة ، وكانت هذه أول أزمة مالية دفعت أوروبا كلها فى دوامتها .

لم يكن جون لو غشاشاً ، كما كان يوصف دائماً ، كما أنه لم يكن عبقرياً كما حاول شومبيتر أن يسميه . فقد كان مغامراً اقتنص الفرصة لتحقيق الميزة المحتملة للنقود الورقية ، دون أن يكون لديه الفهم الاقتصادى ؛ بحيث يجعل هذه النظرة الثاقبة مفيدة . ومع ذلك . . فقد كانت لتجربته المهلكة آثار دائمة على علم الاقتصاد ؛ خاصة إذ نتج عنها درسان أساسيان : الأول هو أن الآثار المحفزة للتوسع النقدى على الإنتاج والتوظيف ، والتى كانت مهمة جداً للتجارين ، هى آثار مؤقتة ، وأن ما تبقى بعد ذلك فى النهاية هو التضخم . ولم ينس الاقتصاديون الكلاسيك والنيوكلاسيك هذا الدرس . وقد أتجه هذا الدرس نحو التلاشى لفترة قصيرة بعد كينز ، عندما اعتقد بعض الاقتصاديين المحترمين « أن تضخماً قليلاً سيساعد دائماً » . ولكن أولئك الذين تذكروا جون لو لم يكونوا فى حاجة إلى «النقدية» ؛ لكى يتذكروا الخطأ الكامل فى هذه العبارة . أما الدرس الثانى . . فإن تجربة لو أوضحت أن السندات وأوراق البنكنوت لا تشكل بديلاً كاملاً للنقود ؛ فقد افترض لو أن تبادل السندات مقابل أوراق البنكنوت لن يؤدي إلى تغير رئيسى سوى تخفيض عبء

الضرائب الحكومية ؛ نظراً لأنها ستترك إجمالى الأصول المالية دون تغيير . واستناداً إلى هذا الفرض . . انغمس لو فى عمليات السوق المفتوحة على نطاق واسع . وأوضحت النتيجة أن النقود تختلف أساساً عن الديون ، وأن عمليات السوق المفتوحة يمكن أن يترتب عليها تضخم . وبصورة عامة . . فإن جون لو هو مثال للاقتصادى ، الذى وفر أجزاء مهمة من معنى العلم ، بالتحديد نتيجة للأخطاء التى وقع فيها .

ديفيد هيوم David Hume

ينتمى ديفيد هيوم إلى تاريخ الفلسفة أكثر من انتمائه لتاريخ الاقتصاد . وربما تعد نظرتة الثاقبة فى الفلسفة الأخلاقية كعلم تطبيقى عن الإنسان فى بيئته الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، استناداً إلى التجربة التاريخية أكثر إسهاماته أهمية ، على الرغم من أنها لم تكن محددة . وأكثر إسهاماته تحديداً للتحليل الاقتصادى ، كانت عند مرتبة أقل نسبياً . وكانت معرفة هيوم عن الأمور الاقتصادية أقل من معاصريه وأسلافه ، كما أنه لم يكن مقروءاً فى الاقتصاد بشكل كبير . وقد كانت عقليته أفضل بكثير فى تحليل المشكلات الكيفية ، أكثر من قدرتها على تحليل المشكلات الكمية ، ومع ذلك . . فقد بدأ هيوم خطأ تحليلياً فى الفكر ، أصبح جزءاً مهماً فى الاتجاه السائد فى الاقتصاد .

ولد ديفيد هيوم فى إدنبره فى ٢٦ إبريل ١٧١١ ، وهو الطفل الثالث لأحد النبلاء الريفيين ، فى ظروف رغدة (وفى سيرته انظر : موزر ١٩٥٤) . وقد توفى والده مبكراً ، وكان على والدته أن تنشئ أطفالها على الدخل المحدود لضيقة العائلة . وقد تعلم أولاً فى الداخل ، ثم ذهب إلى جامعة إدنبره عندما بلغ الثانية عشرة ، لمدة سنتين أو ثلاث لدراسة الكلاسيكيات ، دون أن يحصل على درجة علمية . وقد تقرر له أن يصبح محامياً ، ولكنه بعد حوالى ثلاث سنوات من الجهود غير المركزة . . قرر أن يبحث عن شهرته ككاتب ، وكعالم ، وكدارس ، وكفيلسوف ، وقد صاحب الصراع الشديد والخلاق الذى تبع ذلك ببعض الأزمات العصبية . وبعد تجربة قصيرة ومحبطة فى أحد مكاتب التجار فى بريستول . . ذهب هيوم إلى فرنسا ؛ حيث استطاع أن يكتب أخيراً رسالة فى طبيعة النفس البشرية (نشرت عامى ١٧٣٩ - ١٧٤٠) . وبالرغم من أن كتابه الأول شهد له بأنه أعظم كتاب له ، فإن تقبله لدى الناس كان مخيباً للآمال ، ولكن مقالاته فى الأخلاق والسياسة (المنشورة فى ١٧٤١ - ١٧٤٧) صادفت هوى أفضل للذوق الشعبى ، وكانت أكثر

نجاحاً ، وإن لم توفر له الدخل الكافى لمعيشته كأستاذ . ومع فشل جهوده للحصول على الأستاذية فى جامعة إندبره . . حسم هيوم أوضاعه المالية ، ووسع أيضاً من تجربته ، بعمله كمرافق وكمدرس للمركز أناديل ، الذى كان مفتوناً بعمله كسكرتير للنواء جيمس سينكلير ، خلال غزوه الغرب للساحل الفرنسى ، وفى بعثاته إلى فيينا وتورينو . ثم حاول هيوم بعد ذلك - ودون نجاح أيضاً - أن يحصل على الأستاذية فى جامعة جلاسجو . وبعد ذلك بدأت أعمال هيوم فى الظهور فى تتابع سريع ، فقد نشر كتابه « أحاديث فى السياسة » (نشرت عام ١٧٥٢) ، والذى حقق نجاحاً مباشراً . أما « تاريخ إنجلترا » (المنشور عام ١٧٥٤ إلى ١٧٦٢) استطاع بوسويل أن يصفه « كأعظم كاتب فى بريطانيا » ، وهكذا نجد أن هيوم تمكن من تحقيق أحلامه .

وفى ١٧٥٢ ، عينته كلية الحقوق فى إندبره أميناً لمكتبها ، ومع أنها لم توفر له دخلاً كبيراً . . إلا أنها أتاحت له مكتبة كبيرة . وفى ١٧٦٣ ، عمل كسكرتير للسفارة البريطانية فى باريس ، وأصبح ناجحاً بدرجة ملحوظة فى المنتديات الفكرية ، ليس فقط مع الفلاسفة ، ولكن أيضاً مع سيدات المجتمع . وعند عودته إلى لندن فى ١٧٦٦ ، اصطحب معه جان جاك روسو ، ولكن جهوده فى الحصول على ملجأ لصديقه المتقلب المزاج أثارت عديداً من الاتهامات المريعة . وفى ١٧٦٩ ، بعد سنتين كوكيل فى وزارة الخارجية ، استقر هيوم أخيراً فى إندبره ، حيث توفى ، بعد معاناته لفترة طويلة من الاضطرابات المعوية عام ١٧٧٦ . وقد اعتبره صديقه آدم سميث كأكثر الناس اقتراباً من فكرة الإنسان العاقل والفاضل ، بالقدر الذى يسمح به الضعف الإنسانى .

وتوجد الإسهامات المحددة لهيوم فى تاريخ الاقتصاد فى « أحاديثه السياسية » المنشورة عام ١٨٧٥ ، والتى تتضمن مقالات مهمة عن النقود ، والفائدة ، وميزان التجارة ، وهذه يمكن أن توصف تحت العناوين الخاصة بالحياد طويل الأجل للنقود ، وعدم حياد النقود فى الأجل القصير ، وميكانيكية تدفق المعدن . وقد تم تجميع كتابات هيوم الاقتصادية عام ١٩٥٥ .

الحياد طويل الأجل للنقود

كان لدى الاقتصاديين فى عهد ديفيد هيوم فهم معقول للطبيعة المزدوجة للعمليات الذهبية ، كقطع مكلفة من المعدن من ناحية ، وكوسيط للتداول من ناحية أخرى . وقد

عرفوا - لقرون عديدة - أن قيمة هذه العملات ستتحدد فى المقام الأخير بتكلفة إنتاجها ، وأن كميتها تتحدد داخليا بالعرض والطلب . كما أنهم فهموا أيضاً أن اكتشافات الذهب - من خلال تخفيض تكاليف إنتاج الذهب - ستؤدى إلى ارتفاع الأسعار . وقد تيقنوا - بالإضافة إلى ذلك - أن أى زيادة فى كمية النقود سيصاحبها بالتالى تضخم ، وإن لم يكن بالضرورة بنفس النسبة .

ولم يضيف هيوم شيئاً لهذا الكم من المعرفة المتراكمة ، بل ربما أنه قد قلل منه . فمعرفة بالأمور المالية كانت محدودة بالمقارنة بخبراء مثل كانتيلون ، كما أن قدراته الثقافية كانت أكثر فاعلية فى تحديد الحجج الخاصة بما اعتبره الأساس الرئيسى ، أكثر من تطوير خطوط جديدة للتحليل . وبهذا الشكل . . فإن تأثيره فى مجال النظرية النقدية تمثل أساساً فى دوره كمبسط .

والتبسيط الأساسى الذى تقدم به ، تمثل فى أن الجوانب السلعية للنقود يتم إسقاطها فى الخلفية . وقد تمت معاملة العرض كما لو كان متغيراً خارجياً ، أما الطلب فقد ترك فى حوزة المتعاملين ، ووظيفة النقود الوحيدة أنها أداة للتداول . وقد كتب هيوم « أن النقود ليست أحد موضوعات التجارة ، ولكنها إذا - أردنا الدقة اللفظية - مجرد أداة اتفق الناس على استخدامها لتسهيل عملية تبادل سلعة مقابل سلعة أخرى » (١٨٧٥ ، ١ : ٣٠٩) . وللنقود « قيمة وهمية أساساً » تنتج من « اتفاق واقتناع الناس » ، وليس من تكلفة إنتاجها (٣٢١) .

ونتيجة لذلك . . أصبحت النقود محايدة ؛ بمعنى أن أى تغير فى كميتها لن يؤثر على أى شئ إلا على مستوى الأسعار ، وأن هذا التأثير نسبى . وفى اقتصاد مغلق . . فإنه « من الواضح أن زيادة أو تخفيض كمية النقود لن تكون لها نتائج ؛ إذ إن أسعار السلع تناسب دائماً مع وفرة النقود » (هيوم ١٨٧٥ ، ١ : ٣٠٩) . « وعندما تتوفر العملة بكثرة . . فلن تكون لها آثار جيدة أو سيئة أكثر من حدوث تغيير فى حسابات التجار ، مثل الانتقال من كتابة الأرقام بالحروف العربية ، التى تتطلب أرقاماً قليلة ، إلى الكتابة الرومانية التى تتطلب أرقاماً كثيرة » (٣١٢) .

وقد أثار هذا أحد ألباز النظرية النقدية بصورة مباشرة ؛ فإذا كانت النقود محايدة حقاً . . فإنه ليس بوسعها المساهمة فى ثروة الاقتصاد . ومع ذلك . . فقد كان من المقبول

أن التبادل النقدي أفضل كثيراً من المقايضة كقاعدة عامة ، وقد تخلى هيوم فعلاً عن هذه المشكلة باستخدام الحجة التى استخدمها جون ستيوارت ميل وسلسلة طويلة من الكتاب المعاصرين ، على سبيل الاستعارة ؛ فالنقد ، كما قال : « لاتشكل عجلة من عجلات التجارة : وإنما هى عبارة عن الزيت الذى يستخدم فى تسهيل حركة العجلات وجعلها أسهل وأكثر راحة » (هيوم ١٨٧٥ ، ١ : ٣٠٩) . وأدت المناقشة التى تلت وظيفة التشحيم هذه إلى بعض الاقتراحات حول تكاليف المعاملات (f ١٣٥) .

ويمكن أن تكون العملة الذهبية مفيدة فى اقتصاد مفتوح كمخزن للقيمة ؛ حيث يمكن استخدامها لدفع أجور الجنود المرتزقة ، والحروب الأجنبية ومساعدة الحلفاء ، وفى هذا فإن أى تجارى سيتفق مع هذا رأى . ويوضح هيوم شكوكه حول فائدة النقود الورقية ؛ لأنها تقلل كمية الذهب الذى يمكن أن تجذبه ، أو أن تستحوذ عليه الدولة . وهذا الضرر يمكن تخفيفه - كما فكر هيوم - إذا احتفظ البنك باحتياطى يساوى مائة فى المائة من الذهب ، مقابل إصداراته من أوراق البنكوت .

فإذا كان هيوم قد تصور أن العملة الورقية الخالصة يمكن توفيرها دون تكلفة بواسطة الحكومة . . فإن هذا التحليل سيشكل تقدماً جلياً ، يضيف إلى الحالة التقليدية المتعلقة بالنقد السلعية ، الحالة المتمثلة فى النقود الورقية ، ولكن هيوم لم يفعل . وبدلاً عن ذلك . . فقد عالج هيوم النقود السلعية ، كما لو كانت نقوداً ورقية ، ولهذا . . كانت مساهمته متناقضة . فمن الناحية الإيجابية . . نجد أنه قد وفر بعض الهياكل الأساسية لما أصبح يعرف بنظرية النقود الورقية . أما من الناحية السلبية . . فقد تمثلت فى زيادة الغموض فيما يتعلق بالفرق بين النقود السلعية والنقود الورقية ، وبالتالي بدأ تاريخ طويل من سوء الفهم ، أضر بالنظرية والسياسة النقدية حتى القرن العشرين .

عدم حياد النقود فى الأجل القصير

كانت الفكرة المتعلقة بأن الآثار الحقيقية للنقود أقوى بكثير فى الأجل القصير منها فى الأجل الطويل ، مقبولة بصورة عامة فى عصر هيوم . وفى تحليل هيوم . . فإن هذه النظرة الثاقبة ازداد ثقلها . مبدءاً أن للنقود آثاراً قوية على الإنتاج والتوظيف فى الأجل القصير ، وليس فى الأجل الطويل . وفى الأجل الطويل . . فإن الأثر الكامل سيستنزف نفسه فى

زيادات محايدة للأسعار (هيوم ١٨٧٥ ، ١ : ٣١١ - ٣١٥ ، ٣٢٠ - ٣٢٢) . ومع هذا المبدأ فإن هيوم وفر أحد العلامات الرئيسية للاتجاه السائد فى الاقتصاد الكلى .

وتنتج الآثار قصيرة الأجل للنقد - كما أشار هيوم - من القصور الذاتى فى الأسعار ، فالتغيرات فى كمية النقود « لاتصاحبها فوراً تغيرات نسبية فى أسعار السلع ؛ إذ إن هناك دائماً فترة قبل أن يتم تصحيح الأمور إلى الوضع الجديد . وهذه الفترة ضارة للصناعة ، عندما يتناقص الذهب والفضة ، بينما تكون مفيدة لها عندما تتزايد هذه المعادن » (هيوم ١٨٧٥ ، ١ : ٣١٥) . وقد اعتقد هيوم أن هذه الفترة كانت طويلة فعلياً ، لتستمر بوضوح لعدة سنوات (٣١٤) . وقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أبعد من الاعتقاد بأن السياسة النقدية غير فعالة أيضاً فى الأجل القصير .

وقد أرسى هيوم بعض « دعائم الاقتصاد الجزئى » بإيضاح الآثار قصيرة الأجل على الإنتاج . والعنصر الرئيسى ، هو أثر التوزيع بالقدر ، الذى تتركز به النقود الإضافية أولاً فى أيدى عدد قليل من التجار ؛ فهذه العملية وتوزيعها المتدرج سيؤدى إلى تحفيز الصناعة . وهناك عنصر آخر يتمثل فى الفكرة المتعلقة بأن زيادات الأسعار الناتجة عن الانخفاضات ، التى تتحقق فى المخزون ، وأن الزيادات فى الأجور سوف تتم نتيجة للزيادة فى التوظيف ، وهذه الأفكار لم يتابعها هيوم بالتفصيل ، ولم يتوغل فيها بالطبع ، أكثر من كانتبلون . ولكنها تشير على أية حال إلى أن المخزون - سواء من السلع أو من العمال المعطلين - هو الذى سيوفر ميكانيكية الانتقال الرئيسية من النقود إلى الأسعار .

ميكانيكية تدفق العملة المعدنية

يعد الوصف الدقيق لرصيد الذهب ، الذى يتنظم تلقائياً ، من خلال ميكانيكية تدفق العملة المعدنية أحد إسهامات هيوم ، الأكثر شيوعاً فى النظرية النقدية (١٨٧٥ ، ١ : ٣٣٠ - ٣٣٦) . افترض هيوم أن أربعة أخماس رصيد العملة الذهبية للدولة دمرت بشكل مفاجئ ، ونتيجة لذلك .. فإن الأسعار ستتنخفض إلى الخمس فى الاقتصاد المغلق . كما يقرر هيوم . أما فى الاقتصاد المفتوح .. فإن الأسعار لا يمكن أن تختلف بشكل كبير عن الأسعار الأجنبية ، نتيجة لعمليات المراجعة السلبية . وكنتيجة لذلك .. فإن مخزون الذهب عليه أن يتعدل من خلال دخول الذهب من الخارج ، كمدفوعات لفوائض التصدير

المؤقتة ، ومن ثم . . يبدو أن التوزيع الدولي للمعادن النفيسة يتحدد كلياً من جانب الطلب ، وأية دولة يكون لديها طلب كبير على الأرصدة النقدية الحقيقية إما للتجار أو للدخار . . فإنها ستحصل على نصيب أكبر من الذهب الدولي . وقد كان هذا الأمر هو أول الإيضاحات الصريحة في تاريخ العلم للتغذية العكسية الرقابية الأوتوماتيكية ، كما شرح كانتيلون نفس الميكانيكية بالتأكيد ، قبل هيوم بسنوات ، ولكن المقال نشر بعد ثلاث سنوات من نشر كتاب هيوم : « أحاديث سياسية » .

ويطلق على نموذج هيوم عادة ميكانيكية تدفق العملة المعدنية - السعر ؛ مما يعكس فكرة أنها تحدد دوراً رئيسياً للاختلافات بين الأسعار المحلية والدولية . والاعتراض البين على هذا التفسير ، هو أن الميكانيكية ستعمل حتى في الحالة التي تمنع فيها المراجعة السلعية الكاملة ، ظهور أية اختلافات في الأسعار الدولية . وهكذا . . فإن المسرح كان معداً للجدل العلمي ، الذي استمر قرنين من الزمان ، حول الآثار المتصلة بطبيعة الفروق السعرية ذات الصلة ، و« العناصر المنسية » المحتملة . وفي شرحه لميكانيكية تدفق العملة المعدنية في كتاب « ثروة الأمم » ، لم يحاول آدم سميث أن يشير إلى صديقه هيوم ، بالرغم من أنه أشار إليه سابقاً في « محاضراته في القانون » لعام ١٧٧٦ (سميث ١٧٧٦ ، ٨٣ ، ٥ ، ٥٠٧) . وقد اطلق فاينر على ذلك أنه أحد الألباز في تاريخ الفكر الاقتصادي (١٧٣٧ ، ٨٧) . ويمكن أن نعزو أحد أسباب ذلك إلى أنه كان نتيجة لتحقيق سميث من أن عرض هيوم ، يمكن أن يكون مضللاً ؛ إذ إنه أعطى اهتماماً كبيراً للاختلافات في الأسعار الدولية . (وهناك سبب آخر محتمل ، وهو معرفة سميث بأن آخرين قد شرحوا هذه الميكانيكية قبل هيوم) .

وعلى مستوى الجوهر الاقتصادي . . فإن هيوم لم يعط لهذه الاختلافات السعرية أي دور رئيسي ، فمثاله المتعلق بتخفيض متوازن في رصيد الذهب وفي الأسعار ، قصد به كإثبات غير مباشر لاستحالة استمرار الاختلافات الكبيرة في الأسعار للسلع الدولية لأي فترة من الزمن ، وقد كانت هذه الاستحالة هي التي حتمت تدفق العملة المعدنية ، كما تحقق هيوم (١٨٧٥ ، ١ : ٤٣٣) ، بطبيعة الحال ، من أن معوقات التجارة وتكاليف النقل يمكن أن يترتب عليها إحداث فجوة بين الأسعار في البلدين .

وقد كان الذهب عند هيوم - مثل الماء في الأواني المستطرقة - أنه سيحاول أن يجد لنفسه نفس المستوى بسرعة ، فإذا كانت الوصلات متسعة بقدر كاف . . فإن الاختلافات

الوقتية ستكون محدودة للغاية . وقد كانت مقولة هيوم إن النقود تحافظ على مستواها المناسب فى كل مكان ، تشير بوضوح إلى أن النسبة بين الرصيد النقدي والطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ينبغى أن تكون متعادلة فى كل مكان ، ولكن هذه النسبة هى ببساطة مستوى الأسعار (إذا كانت الأسعار معبراً عنها بعملية تتضمن نفس المحتوى الذهبى) . والمحتوى الاقتصادى لحجة هيوم ، من هذا المنطلق ، له أساس ثابت عما كان يفترض فى ذلك الوقت ، على الرغم من أنه لم يكن مبتكراً . ومع فاعلية العرض الذى قدمه . . فإنه كان أكثر تضليلاً عن عرض كانتيلون أو عرض سميث .

وبصورة عامة . . فإن هيوم وفرّ المفاتيح ، التى أدت للخروج من طريق النقود السلعية إلى الطريق الموازى للنقود الورقية غير القابلة للتحويل . وعلى أية حال . . فقد استمر هيوم فى التعبير عن حجته بدلالة النقود السلعية والعملية القابلة للتحويل ، وبهذا الشكل . . فإنه خلط بين الفروق الرئيسية لهاتين المجموعتين من المشكلات .

بيير نيكلاس كريستيرنين Pehr Niclas Christiernin

تم الكشف عن الاقتصادى السويدى نيكلاس كريستيرنين لقراء الإنجليزية بواسطة روبرت إيجملى Robert V. Eagly (١٩٦٣) ، فى أوائل الستينيات من هذا القرن ، عندما نشر إيجملى أيضاً جزءاً من ترجمة أعمال كريستيرنين ، وهذه المختارات توضح بشكل مقنع أنه أضاف لنظرية النقود ، إضافات ليست أدنى من تلك الإضافات الخاصة بهيوم ، أو سميث ، أو ريكاردو . وبالرغم من أنها لم تترك أثراً فى الأدب الاقتصادى التالى . . فإنها تعد أول تعبير واضح عن الأفكار ، التى أصبحت مهمة فى التحليل الاقتصادى .

وقد كان كريستيرنين ابناً لأحد القساوسة البروتستانت ، وسجل فى جامعة أربسالا وعمره ثماني سنوات^(٤) . وبعد دراسة الفلسفة ، وعلوم الدين ، والرياضة ، والطبيعة ، حصل على درجة الماجستير فى الآداب . وفى الجزء الأول من حياته الأكاديمية ، عين أستاذاً للقانون والاقتصاد السياسى فى أوبسالا . ومؤلفه الذى حدد به مكانته فى تاريخ الاقتصاد هو « محاضرات فى السعر المرتفع للنقد الأجنبى » فى السويد ، التى نشرها عام ١٧٦١ . وعلى الرغم من الجدل الذى أحاط بأرائه . . فإنه مُنح درجة الدكتوراه فى القانون عام ١٧٦٣ .

(١) يمكن أن نجد مقالاً مفصلاً عن السيرة بواسطة بى بوئوس فى سيفنكت بيوجرافيك ليكسون (ستوكهولم : البرت بونرس ١٩٢٩ ، ٨ : ٤٧٤ - ٩٠) .

ولم يعتبر كريستينين الاقتصاد كميدانه الرئيسى ، على أية حال . وفى عام ١٧٧١ نقل اهتماماته ؛ لكى يصبح أستاذًا فى الفلسفة . وفى واقع الأمر . . فقد أصبح عالمًا من علماء اللاهوت بقدر كونه فيلسوفًا ، وبصورة خاصة . . فقد أصبح معارضًا واضحًا لكانت Kant ، وبعد فترة أصبح قسًا مهمًا فى الكنيسة .

وقد كانت له إرادة قوية ، ورأى يعتز به ، وشخصية مشاكسة فى كل الأشياء التى قام بها . وكاقتصادى . . فقد دخل كريستينين فى معارك عديدة مع زملائه ومع الحكومة . وكفيلسوف وكعميد . . فإنه دخل أيضًا فى معارك كثيرة مع الطلاب غير الأسوياء . وفى نفس الوقت . . كان رجلاً ذا موهبة ، ومحبًا للتعلم ، ومخلصًا فى أداء عمله ، كما أنه كان واسع الاطلاع فى أدب ذلك العصر ، وكانت لديه موهبة التفكير والكتابة الواضحة . وإذا كانت حياته لم تصل إلى نفس مستوى قدرته . . فإن ذلك كان بسبب طبيعته المتحدية .

قام إيجلى بشرح المحتوى التاريخى لإسهامات كريستينين فى الاقتصاد ؛ وفى الوقت الذى أعطى فيه كريستينين محاضراته . . كانت السويد لديها عملة غير قابلة للتحويل ، وأسعار معومة للصرف . وقد دفعت السياسة النقدية التوسعية بالأسعار المحلية وبمعدل الصرف إلى أن يكون أعلى بكثير من تعادل الذهب . وفى البرلمان . . كان هناك حزبان أحدهما Hats والآخر Caps . فحزب Hats - الذى كان يحكم فى ذلك الوقت - كان من الأنصار المتشددين لترويج الصناعة ، من خلال سياسة ائتمانية توسعية . وكان هذا البرنامج عبارة عن برنامج النقود الورقية التجارى على نفس المنوال الخاص بجون لو . فالتضخم - من وجهة نظرهم - كان نتيجة للعجز التجارى . أما حزب Caps . . فقد كان بطريقة أو بأخرى من أنصار « دعه يعمل » . كما أرجعوا التضخم وانخفاض قيمة العملة فى أسواق الصرف إلى الزيادة الفائقة عن الحد فى إصدار النقود الورقية كما أنهم كانوا من أنصار تخفيض قيمة العملة ؛ للوصول إلى تعادل الذهب القديم ، وهذا يعنى أن الموضوعات المثيرة للجدل كانت مماثلة للجدل ، الذى أثاره بعد ذلك المعدنيون فى إنجلترا .

وعلى الرغم من أن كريستينين كان من أنصار حزب Hats . . فإنه قبل تشخيص Caps ، وحذر ضد العلاج المقترح الذى أشار بأنه سيؤدى إلى الكساد . وبدلاً عن ذلك . . فإنه نادى بتثبيت الأسعار بالقرب من مستواها الحالى ، بالعودة تدريجياً إلى

سياسة نقدية غير تضخمية . وقد كان هذا الموقف هو الذى اتخذته فيما بعد هنرى ثورنتون ، ولكى يؤكد آراءه . . طور كريستيرين أول نظرية واضحة للسياسة النقدية والنقد الأجنبى لعملة ورقية .

ولأول مرة ، يتم عرض النظرية النقدية للحالات المتطرفة المتعلقة بنظام الذهب ، الذى يكون فيه عرض النقود متغيراً داخلياً ، ولنظام العملة الورقية بأسعار معومة للصرف . وبالنسبة للنقود السلعية . . لم يتوغل كريستيرين أبعد من أسلافه مثل كانتيلون ، والذى كان على علم به ، ولكنه يبدو أنه كان أول من طور النظرية الحديثة فى النقود الورقية ؛ فعناصر هذه النظرية يمكن أن نجدها فى كتابات جون لو ، ولكن لو - كتجارى جيد - لم ينظر أبعد من الأجل القصير ، بينما نظر كريستيرين إلى الظاهرة الانتقالية فى تحليل طويل الأجل . ويمكن كذلك أن نجد عناصر نظرية كريستيرين فى هيوم ، والذى كان على علم به أيضاً ، ولكنها اشتقت بشكل خاطئ من تمرينات عقلية حول نقود سلعية .

ويمكن تلخيص المقترحات الرئيسية لكريستيرين - بالرغم من شيوعها هذه الأيام - كما يلى : بالنسبة للعملة الورقية غير القابلة للتحويل . . فإن نظرية كمية النقود صحيحة فى الأجل الطويل . « فسعر كل السلع سيتناسب مع عرض النقود المتداول ومدى السرعة أو البطء فى سرعة دوران النقود » (إيجلى ١٩٧١ ، ٩٥) ، « والأسعار العامة المرتفعة التى تؤثر فى كل المنتجات . . . لا يمكن أن تنتج بأى شئ غير الزيادة فى عرض النقود » (٦٥) . ولهذا . . فإنه من خلال تخفيض أسعار الفائدة . . فإن مضاعفة عرض أوراق البنكنوت « سيكون لها نفس التأثير ، كما لو تضاعفت القيمة الاسمية لكل ورقة » (٧٦) . وقد يخلط بعض الناس زيادة الثروة الاسمية مع زيادة الثروة الحقيقية ، ولكن هذا اعتقاد خاطئ (وباللغة المعاصرة) توهم نقدي (٥٣) ، وهذا يعنى أن النقود الورقية محايدة فى الأجل الطويل .

وتنطبق نظرية كمية النقود أيضاً على سعر النقد الأجنبى (إيجلى ١٧٧١ ، ٦٥ . ٧٥) . ولهذا . . فإن معدلات الصرف فى الأجل الطويل . ستعكس آثار النقود على الأسعار السلعية ، وهذا هو مبدأ تعادل القوة الشرائية . وفى الصورة البدائية لقانون السعر الواحد للسلع التى لا تكلف شيئاً فى تجارتها (مثل الذهب تقريباً) . . فإن هذا كان أمراً شائعاً ، ويمكن إيضاح حقيقته بواسطة أى تاجر أو أى رجل من رجال البنوك ، بغض

النظر عن قدراته التحليلية . وفى تحليله لحالة السكون المقارن للنقود الورقية . . كان كريستينين سباً ، فصياغته أفضل من كثير من الصياغات الحديثة ؛ إذ إنها تحدد التسلسل السبى ليس من الأسعار إلى معدلات الصرف الأجنبى ، ولكن من النقود إلى كل من الأسعار ومعدلات الصرف .

وقد ادعى جريس - هتشنسون Marjorie Grice - Hutchinson (١٩٥٢ ، ١٩٧٨) أن مبدأ تعادل القوة الشرائية وضع فعلاً فى القرن السادس عشر بواسطة أساتذة سالامانكا ، وهذا الادعاء أيدته لورنس أوفيسر (١٩٨٢) بشدة . وعلى أية حال . . فإن الدراسات التى تعتمد عليها هذه الادعاءات ، لا يوجد بها ما يتصل بتعادل القوة الشرائية . فبالإشارة إلى العملة المعدنية . . نجدهم يوضحون الانحرافات فى الأسعار الدولية من قانون السعر الواحد ، بواسطة تكاليف المواصلات والتعاملات . والنقطة المهمة فى تحليلهم ، هى النظرة الثابتة التى وفروها حول إشارة هذه الانحرافات ، التى تعتمد على اتجاه وتدفقات الذهب والسلع ، فإذا كانت هناك تدفقات صافية للذهب من إسبانيا إلى فلاندرز للمبادلة مقابل السلع . . فإن أسعار الصرف فى إسبانيا مقابل الفلاندرز سيكون عليها خصم ، بينما سيكون لصرف Flemish فى إسبانيا علاوة . وفى نفس الوقت . . فإن السلع ستكون أعلى سعراً فى إسبانيا . وهذا اقتصاد سليم ، ولكنه أبعد من المناداة بمبدأ أن التغيرات فى أسعار الصرف بين عملتين غير قابلتين للتحويل ، ستفق مع التغيرات النسبية فى مستويات الأسعار . وقد كان على تلك النظرة الأخيرة أن تنتظر تجربة عدم القابلية للتحويل ، التى تمت فى السويد فى عصر كريستينين .

وعلى الرغم من أن التغيرات فى عرض النقود محايدة فى الأجل الطويل . . فإنها تؤدى إلى اضطرابات خطيرة فى الأجل القصير ؛ فالتضخم يؤدى مؤقتاً إلى الرخاء ، وتنتج أسعار العقارات فى البداية نحو الارتفاع (إيجلى ١٩٧١ ، ٧٣) . ولما كانت الأجور تتسم بالجمود . . فإن الصناع سيربحون . وعلى أية حال . . فإن « التضخم المستمر سيؤدى إلى زيادة عدم التأكد فى التجارة ، وإلى خلق اضطرابات تعوق التجارة والصناعة » (٩٦) . وفى هذه الحالة سيكسب المدينون على حساب الدائنين (٨٨) ، كما أن أصحاب الدخول الثابتة سيتأثرون بانخفاض دخولهم الحقيقية . (وقد اقترح كريستينين أن الضرائب يمكن تقييسها بتحديدتها بوحدات أجرية) (٩٧) ، وهذا سيزيد من عدم التأكد بالنسبة للاتجاه المستقبلى للأسعار . ولهذه الأسباب . . فإن التضخم الإضافى لابد من منعه .

ومن الناحية الأخرى . . فإن الكساد سيكون أكثر تعويلاً ؛ إذ إن بوسعه أن يؤدي بخبطة واحدة إلى تدمير الرخاء المعاصر (إيجلى ١٩٧١ ، ٨٩ f) . ولما كانت الأسعار المختلفة لاتتساوى فى درجة مرونتها . . فإن هيكل الأسعار النسبية سيختل ، كما سيتجه المخزون نحو التراكم ، وسيتم اكتناز النقود ، وتأجيل الاستثمارات ، وسيعانى عمال كثيرون من البطالة . ولما كانت الأسعار أكثر جموداً فى الاتجاه النزولى عنها فى الاتجاه الصعودى . . فإن خسائر التوظيف ستتفوق على المكاسب الأولية^(٥) ، وسيكون وضع المدنيين ، بما فيهم الحكومة ، حرجاً للغاية ، وسيسود زعر مالى يهز الاقتصاد مثل الصدمة الكهربائية .

ووصفة كريستيرنين بالنسبة للسياسة الاقتصادية تتمثل فى « منع أى تغيرات إضافية فى محتوى قيمة الوحدة النقدية » (إيجلى ١٩٧١ ، ٩٦) . وبعبارة أخرى . . فإنها سياسة لاستقرار الأسعار ؛ فإذا لم تكن الزيادات الحديثة فى عرض النقود قد انعكست بعد فى الأسعار - كنتيجة لوجود فجوة زمنية فى التعديلات السعرية - فلا بد من تحييدها ، من خلال مبيعات السوق المفتوحة للسندات الحكومية بواسطة البنك المركزى .

وخلال الجدل اللاذع الذى أثارته هذه الحجج . . فإن كريستيرنين دافع عن نفسه بفعالية شديدة . وعلى أية حال . . فإن واضعى السياسة الاقتصادية فى السويد لم يتبعوا نصيحته العاقلة ، وعندما أتى Caps إلى السلطة عام ١٩٦٥ . . بدأ فى التصحيح بالرجوع إلى تعادل الذهب السائد قبل عام ١٧٤٥ ، الذى كان يعنى تخفيض الأسعار تقريباً إلى النصف . وبعد ذلك بأربع سنوات . . فإن الكساد الذى ترتب على ذلك أعاد حزب Hats إلى السلطة ، حيث استبدل الحكم البرلمانى بملكية مطلقة ، وتمت إعادة قابلية العملة للتحويل عند مستوى الأسعار السائد فى عام ١٧٧٧ . وقد تذكرنا هذه الأحداث التى أوضحها إيجلى هنا نتيجة ؛ لأنها تشير إلى أحداث مماثلة فى القرنين التالين ، وقد كان بوسع كريستيرنين أن يكون شخصاً قيادياً فى حوارات المعدنين لعام ١٨١٠ ، وأيضاً فى الجدل الذى تحقق فى فترة ما بين الحربين ، عندما كتب كينز دون جدوى ، مقالات فى الإقناع .

(٥) يطلق إيجلى على كريستيرنين « بأنه كينزياً فريداً » فى هذا المجال (١٩٦٣ ، ٦٢٩) . وسيكون من الأدق تاريخياً أن نطلق على كينز أنه كلاسيكى ؛ نظراً لأن التقليد الكلاسيكى الذى يعد كريستيرنين أحد أمثله ، كان بالتأكيد فى تفسير البطالة ، من خلال جمود الأسعار والأجور .



آدم سميث Adam Smith

حتى حوالي منتصف القرن الثامن عشر . . لم يكن هناك علم يسمى الاقتصاد السياسي ، على الرغم من الكتب والرسائل المتعددة التي ظهرت في هذا الموضوع . وقد كان أول من استخدم هذا اللفظ الفرنسي مونتشرين ، كما أشرنا في الفصل الثالث . ولكن أول كاتب كتب رسالة منظمة ، كان جيمس ستوارت في كتابه عن « مبادئ الاقتصاد السياسي » عام ١٧٦٧ . وعلى الرغم من أنه خلق العلم الجديد بالاسم . . فإنه لم يخلقه في واقع الأمر . فعلى الرغم من الثناء الذي حظى به بشكل أو بآخر . . فإن هذا الكتاب سرعان ما تم نسيانه ، ولسبب وجيه^(١) . وتم تأسيس الاقتصاد السياسي كعلم بعد ذلك بتسع سنوات ؛ أي في ١٧٧٦ ، وهي نفس السنة التي بنى فيها جيمس وات أول آلة بخارية ، والتي أعلنت فيها المستعمرات الأمريكية استقلالها عن التاج البريطاني ، وقد كان هذا العمل لأدم سميث .

حياته

ولد آدم سميث عام ١٧٢٣ في كيركالدي ، وهي مدينة صغيرة على شاطئ البحر تبعد عن إدنبره بحوالي سبعة أميال^(٢) . وقد كان والده مساعداً للنائب العام ، ثم أصبح كاتباً في

(١) تمكن شومبيتر - بصورة متميزة - من أن يطلق على هذا الكتاب كتاب له أهمية من الدرجة الأولى ، وأن يشك في نفس الوقت فيما إذا كان قد تضمن أي قمح ضمن التبن (باستثناء الجزء المتعلق بالسكان) (١٩٥٤ ، ١٧٦) .

(٢) السيرة الكلاسيكية بواسطة جون رى (١٩٦٥) ، ولا ينبغي أن يحدث سوء فهم مع واضح نظرية رأس المال . وبالنسبة للدراسات القريبة ، انظر وست ١٩٧٦ ، ريكتن ولد ١٩٧٦ ، وكامبل وسكنر ١٩٨٢ .

المحكمة العسكرية فى أسكتلندا ، ومراقباً للحسابات فى الجمارك ، ولكنه توفى قبل أن يولد طفله الأول ، ولهذا ربته والدته ، التى كانت تنتمى إلى عائلة محترمة وثرية . وقد ظل آدم سميث مرتبطاً بها للغاية طوال حياتها الطويلة ، ويبدو أنه كان طفلاً يعانى من المرض باستمرار ، ولديه شغف كبير بالكتب ، ولكنه كان محبوباً من زملائه نتيجة لشخصيته الودودة وكرمه الزائد ، ويقال إنه اعتاد التحدث لنفسه وأن نسيانه المستمر كان موضوعاً لكثير من النواذر خلال فترة حياته .

وعندما بلغ الرابعة عشرة من العمر ؛ أى فى عام ١٧٣٧ ، انتقل آدم سميث من المدرسة المحلية إلى جامعة جلاسجو ، التى كانت فى ذلك الوقت من أهم الجامعات البريطانية ، ودرس الفلسفة الأخلاقية ، والأخلاق ، والرياضة ، والقانون الطبيعى ، والاقتصاد السياسى . وقد باشر أستاذه فرانسيس هتشسون تأثيراً قوياً ومتميزاً عليه ، الذى كان أستاذاً للفلسفة الأخلاقية ، وكان أيضاً من دعاة الرشد الاجتماعى ، الذين نادوا بمقولة : « أقصى ما يمكن من السعادة لأكبر عدد من الأفراد » .

وقد ترتب على التميز الدراسى لآدم سميث حصوله على منحة دراسية من جامعة أكسفورد ، التى ذهب إليها عام ١٧٤٠ . وقد كانت أكسفورد - فى ذلك الوقت - تعانى من الجمود والركود الثقافى ، بالمقارنة بجامعة جلاسجو ، وقد وفرت هذه التجربة غير السعيدة لسميث - فيما بعد - أمثلة حية لآثار المفسدة للحوافز الخاطئة ، وغياب المنافسة . وقد قرأ الأدبيات اليونانية ، وتعلم اللغات الأجنبية ، كما حصل على معرفة واسعة بالآداب والفلسفة . وبعد أن تخلى عن خططه فى أن يكون من رجال الدين ، ترك أكسفورد بعد ست سنوات ، وقبل أن تنتهى منحة الدراسة .

وقد عاد مرة أخرى إلى مسقط رأسه فى كيركالدى عام ١٧٤٦ ، وكان سميث يأمل فى الحصول على وظيفة مدرس ، ولكنه لم يجدها . وقد تحول حظه بعد سنتين من ذلك الوقت ، عندما دعى لإلقاء مجموعة من المحاضرات فى إدنبره ؛ إذ انضح أنه محاضر ناجح ، كما أنه حصل على دخل كبير . وفى غضون سنوات قليلة . . أدت شهرته إلى أن يتم انتخابه كأستاذ فى جلاسجو عام ١٧٥١ ، أولاً فى علم المنطق ، ثم بعد ذلك فى الفلسفة الأخلاقية ، حيث كان من مهامه إعطاء محاضرات فى البلاغة ، والأدب ، والأخلاق ، والقانون ، والاقتصاد السياسى . وعندما نشر كتابه عن « نظرية العواطف الأخلاقية » فإنه

أصبح واحداً من الشخصيات اللامعة في الجامعة ، كما أصبح صديقاً حميماً لديفيد هيوم ، وكانت هذه الفترة فترة سعيدة ومنتجة في حياته .

وفي عام ١٧٦٤ . . استقال آدم سميث من الأستاذية ؛ لكي يرافق أحد النبلاء Duke of Buccleuch كأستاذ في رحلة إلى فرنسا . وبقيامه بهذه الرحلة ، اكتسب - بالإضافة إلى مصاريف سفره - نفس الدخل تقريباً الذي كان يمكن أن يحصل عليه كأستاذ طيلة فترة حياته . وقد قضى الثمانية عشر شهراً الأولى في تولوز ؛ حيث شعر بالضيق ؛ لأنه لم يكن يجيد الفرنسية ، وبدأ العمل في « ثروة الأمم » ، وعندما توقف في جنيف ، تمكن من زيارة فولتير Voltaire في فيرني . وخلال الشهور التسعة الأخيرة في باريس ، حيث كان هيوم ملحقاً سياسياً . . اعتاد سميث زيارة الصالونات الأدبية ، وحضور الاجتماعات الخاصة بالطبعيين ، الذين كان أستاذهم كيزناي ، وكان الرفيق الدائم لتيرجو . وعندما توفي شقيق الدوق في باريس (وبالمناسبة فقد استشار سميث كيزناي في علاجه ولكن هذه المساعدة لم تفلح) ، عاد سميث والدوق إلى لندن عام ١٧٦٦ .

وذهب سميث - الذي كان يحصل على معاش لمدى الحياة - بعد ذلك إلى كيركالدي ؛ حيث عاش مع والدته واستمر في كتابه « ثروة الأمم » . وبعد ذلك بست سنوات من الانقطاع ، ظهر ولديه مسودة كاملة تقريباً ، ثم انتقل بعد ذلك إلى لندن ؛ حيث عاش حياة اجتماعية نشطة ، وقبل في الجمعية الملكية ، وأصبح عضواً في النوادي المحترمة . وقد جعله كتاب « ثروة الأمم » أحد الأعلام ، وأحد قادة الفكر في زمنه .

وفي عام ١٧٧٨ ، قبل سميث وظيفة كأحد مفوضين خمسة للجمارك في أسكتلندا ، والتي ضاعفت دخله ثلاث مرات ، وبالتالي فقد تحسنت حالته المادية كثيراً . واستقر سميث في إدنبره ، حيث لحقته والدته ، التي يبدو أنها كانت أهم امرأة في حياته . وفي عام ١٧٨٧ ، انتخب سميث كرئيس لجامعة جلاسجو ، وقد كان بيته مفتوحاً - بما فيه مكتبته الواسعة - حيث اعتاد أن يستضيف عديداً من الضيوف والزوار ، كما أنه كان نشيطاً في عدد كبير من الأندية ، وتدهورت صحة سميث بالتدريج ، وتوفي عام ١٧٩٠ ، ويمكن رؤية مقبرته المتواضعة في إدنبره .

أعماله

نشر آدم سميث كتابين ، أحدهما كان ثمرة إقامته لعدة سنوات فى جلاسجو ، وهو « نظرية العواطف الأخلاقية » ، والتي نشرها فى عام ١٧٥٩ . وقد كان هذا الكتاب بمفرده يكفى لضمان مكانة محترمة لمؤلفه بين علماء الفلسفة الأخلاقية الأسكتلنديين ، كما أن سميث نفسه رتب هذا الكتاب كأهم من « ثروة الأمم » . وقد بدد هذا الكتاب تمامًا الفكرة التي تقول إن سميث كان مبررًا للمصالح الشخصية المادية . وفكرة الكتاب الرئيسية هي المفهوم المرتبط بالضمير إلى حد كبير ، والخاص بالمراقب المحايد الذي يساعد الإنسان على التفرقة بين الخطأ والصواب . ولنفس الغرض . . فقد ابتكر إيمانويل كانت الحتمية المطلقة ، كما ابتكر سيجموند فرويد الذات المتميزة .

وقد كان يقال أحيانًا إن سميث غيّر أفكاره فيما بين ١٧٥٩ ، ١٧٧٦ ، منتقلًا من العواطف الأخلاقية إلى المصلحة الذاتية البحتة . وفى واقع الأمر . . فمن وجهة نظر سميث لم يكن هناك تناقض على الإطلاق ؛ إذ إنه اعترف أن قوى المصلحة الشخصية تتضمن عدم إنكار الدوافع الأخلاقية . وبالتالي . . فإنه جهز طبعات جديدة للعواطف الأخلاقية ، بعد نشر « ثروة الأمم » بفترة طويلة .

وبعد أن أمضى سميث اثني عشر عامًا فى إعداد الكتاب ، أصدره أخيرًا باسم « بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم » عام ١٧٧٦ . وبالرغم من وجود بعض النقط الجدلية فيه . . إلا إن الكتاب حقق نجاحًا كاملاً وآتيا ، ونفدت الطبعة الأولى بعد ستة شهور ، كما طبع الكتاب أربع مرات إضافية خلال حياة آدم سميث . والكتاب عمل شارح معجب ومكتوب بالطريقة المناسبة للقارئ العادى الذكى فى ذلك الوقت ، مع الإشارة إلى كثير من النوازل خفيفة الظل من الحياة اليومية ومن التاريخ ، كما أنه يوضح معرفة موسوعية . وبالمعايير الحديثة . . فإن الكتاب يبعث على الضجر ، فالبداهيات الممكنة تأخذ مكانها فى الكتاب بدلاً عن التحليل ، كما أن القضايا التي يدافع عنها يتم الخروج منها مرارًا بكثير من القصص التاريخية ، وقد أثرت لهجة سميث المتشككة ، التي وصف من خلالها دوافع الأفراد والحكومات على السلوك الاقتصادى إلى اليوم الراهن . ومن الأمثلة المميزة ، كانت مناقشته الشهيرة للأثر المفسد للحوافز الخاطئة على التدريس الأكاديمي (سميث ١٧٧٦ ، كتاب ٥ ، فصل ١ ، جزء ٣ موضوع ٢) . وهذا يوضح أن آدم سميث كان قاضيًا حاذقًا فى الترتيبات المؤسسية .

وبالإضافة إلى هذين الكتابين .. فإن سميث نشر بعض المقالات الأدبية القليلة خلال حياته ، وقد صدر بعد وفاته (فى عام ١٧٩٥) مجلد ، يضم مقالات عن الموضوعات الفلسفية ، التى توضح مدى مدهشاً للنشاط الثقافى . وبصورة خاصة .. فإن مقاله فى « المبادئ التى تؤدى إلى البحث والاستطلاع الفلسفى ، موضحة بتاريخ الفلك » توضح نظرة رائعة لمنطق الكشف العلمى^(٣) .

وقبل وفاته بفترة قصيرة .. طلب سميث من صديقين له أن يساعده فى إحراق ستة عشر مجلداً من المسودات ، وقد اكتشفت محاضراته فى القانون عام ١٨٩٥ فقط ، أما تلك الخطابات المتعلقة بعلم البيان والأدب المحصن فلم تكتشف إلا فى عام ١٩٥٨ . وللإحتفال بالثوية « لثروة الأمم » فإن جامعة جلاسجو نشرت طبعة كاملة من أعمال ومراسلات آدم سميث ، فى ستة مجلدات (١٩٧٦ - ١٩٨٣) .

السعر

تمثل موضوع « ثروة الأمم » بالصياغة المعاصرة ، فى التخصيص التنافسى للموارد فى اقتصاد نام . وسيتم إيضاح العامل الرئيسى المحدد لذلك فى هذا الجزء ، والجزء التالى مباشرة^(٤) .

يتطلب التخصيص الكفء للموارد تقسيم العمل ، وهذا يؤدى بدوره إلى التبادل . وتحتل نسبة تبادل سلعة بسلعة أخرى ؛ أى قيمتها فى التبادل ، بهذا الشكل دوراً استراتيجياً . وكما هو الحال بالنسبة لكانتيلون .. فإن نظرية التخصيص هى أساساً نظرية فى السعر ، والقطعة الرئيسية لهذا التحليل هى التفرقة بين سعر السوق للسلعة وسعرها الطبيعى . ويتم تعريف السعر الطبيعى بأنه « لايزيد ولايقل عما يكفى لدفع الربح للأرض ، والأجور للعمال ، والأرباح لصاحب رأس المال ، الذى يوظفه فى إنشاء ، وإعداد ، وإحضار السلع إلى السوق ؛ وفقاً لمعدلاتها الطبيعية » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٧٢) . ويتم تنظيم سعر السوق بالنسبة بين الكمية التى يتم عرضها فعلاً ،

(٣) وقد رتبها شومبيتر فعلاً ، فى أحد نزواته ، على أنها أرقى بكثير من كتاب « ثروة الأمم » ، ولكن هذا يلقي ضوءاً أكثر على شومبيتر ، أكثر منه على سميث (١٩٥٤ ، ١٨٢) .

(٤) يمكن أن نجد التفسيرات الحديثة لاقتصاديات سميث فى هولاندر ١٩٧٣ ، وسكينر ، وولسن ١٩٧٥ ، وأودريسكول ١٩٧٩ .

وما يطلق عليه سميث الطلب الفعال ، وهو الكمية التى سيتم طلبها عند السعر الطبيعى . فإذا كان العرض أكبر من الطلب الفعال .. فإن سعر السوق سيبقى أقل من السعر العادى ، والعكس صحيح ، وسيعتمد مدى الفرق بينهما على خصائص الطلب .

ويتحكم الفرق بين سعر السوق والسعر الطبيعى بدوره فى التعديلات الحركية فى تخصيص العناصر ؛ فإذا كان سعر السوق أقل من السعر الطبيعى .. فإن بعض العناصر ستكسب أقل من معدلاتها الطبيعية ، وسيتم سحبها من السوق . وسيعمل تخفيض الإنتاج المترتب على ذلك على إزالة هذه الاختلافات فى السعر . وفى الناحية العكسية .. فإن بعض العناصر ستكسب أكثر من معدلاتها الطبيعية ، وسيتم هذا التناقص فى السعر إلى التلاشى ، من خلال التوسع فى الإنتاج . وبهذا الشكل .. فإن أسعار السوق ستجذب تجاه الأسعار الطبيعية ، بواسطة ميكانيكية التغذية العكسية الأوتوماتيكية .

وقد ظلت هذه الميكانيكية هى المركز الرئيسى لنظرية القيمة حتى الوقت الراهن . ومن المهم جداً أن نتبين أن سميث لم يكتشف ذلك ؛ ففى واقع الأمر تم قبولها كمذهب لقرون عديدة ، منتقلة بذلك من المدرسين إلى التجارين ، ثم تم شرحها بالكامل بواسطة قدامى الاقتصاديين الكلاسيك مثل ريتشارد كانتيلون .

ويدخل العمل ، والأرض ، ورأس المال بطريقة متسقة فى تحليل سميث للسعر الطبيعى ، وبذلك تم التخلي عن نظرية قيمة الأرض لكانتيلون إلى الأبد . ومن الواضح أنه لم يتم أبداً شرح كيفية حل مشكلة الانتظار المتضمن فى السلع الرأسمالية (وذلك كأمر منفصل عن مجرد الإهلاك) بانحلالها إلى الأرض . وبالنسبة للعمل .. لم يكن سميث راضياً بالتعبير عنه ، بدلالة الأرض اللازمة للإبقاء عليه . ومن الناحية الأخرى .. فإن سميث لم يقترح أيضاً نظرية لقيمة العمل . ففى المرحلة « الأولى والمبكرة » للمجتمع ، قبل تخصيص الأرض وتحقيق التراكم الرأسمالى .. فإن وحدة من حيوان القندس Leaver ستبديل مع وحدة من حيوان الإيل Deer بنسبة كمية العمل المتوسط ، التى سيكلفها كل منهما للصيد . ولكن فى الحالة الطبيعية للمجتمع .. فإن الأمر لن يكون كذلك .. ففى واقع الأمر .. لم يعبر أى اقتصادى كلاسيكى عن الأسعار الطبيعية ، بدلالة العمل فقط ، وحتى ماركس فإنه أوضح أن الأسعار النسبية عادة ما تنحرف عن مدخلات العمل النسبى . ومع ذلك .. فقد حدد سميث دوراً محدداً للعمل ، كممكن ثابت للمنفعة . فعند

مقارنة الأسعار المختلفة في نفس اللحظة - كما شرح - فإن سلعة واحدة يمكنها أن تخدم كمعيار ، شأنها شأن أى سلعة أخرى . وعلى أية حال . . فإن المرء سيود عند مقارنة الأسعار خلال الزمن أن يكون لديه معيار ذو منفعة ثابتة . وفي العقود طويلة الأجل - على سبيل المثال - فإن القيمة الحقيقية للربح يمكن أن تتم المحافظة عليها خلال القرون بتحديدتها بدلالة هذا المعدل . ولهذا السبب . . فإن سميث يقترح العمل كأكثر المعدلات ملائمة (يتبعه الغلال) ؛ نظراً لأن تعب وشقاء يوم العمل يمثل دائماً نفس القدر من المنفعة السالبة Disutility . وعلى الرغم من أن هذه المناقشة لا تجيب عن السؤال : لماذا ينبغي أن تكون المنفعة السالبة للعمل أقل عرضة للتغير في الأجل الطويل عن ، مثلاً ، منفعة كوب من الخمر . . إلا أن هذه المناقشة بدأت نقاشاً مثمرًا عن مشكلات الأرقام القياسية .

وعلى أية حال . . فإن أسعار السوق في الأسواق التنافسية تنجذب في اتجاه الأسعار الطبيعية . « ويبيع المحتكرون ، من خلال قيامهم بتوفير كمية أقل من اللازم للأسواق ، ويعتمدون على عدم توفير العرض المناسب للطلب الفعال على منتجاتهم بأسعار أعلى من السعر الطبيعي ، ويرفعون لتحصلاتهم ، المتمثلة في الأجور أو الأرباح ، أعلى بكثير من المعدل الطبيعي » (سميث ١٧٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٧٨) . ولم يوفر سميث تحليلاً للسعر الاحتكاري . وكل ما قاله في هذا السعر هو أنه « أعلى ما يمكن الحصول عليه » ، والنقطة الرئيسية في تحليله هي أن الاحتكار سيثوّه تخصيص الموارد .

ودفاع سميث عن المنافسة الحرة لم يجعله مدافعاً عن مصالح رجال الأعمال ؛ فرجال الأعمال من وجهة نظره الأعداء الرئيسيون للمنافسة ، وهم الباحثون دومًا عن الاحتكار والمراكز المتميزة . وكتب « سميث » أن « أبناء المهنة الواحدة نادرًا ما يلتقون مع بعضهم ، حتى ولو للهو والمرح ، إلا وتنتهي المحادثة بينهم دائماً عن مؤامرة على الجمهور ، أو على اتفاق ضمني لرفع الأسعار » (سميث ١٧٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ١٤٥) . ولم يعتقد سميث أن مثل هذه الاجتماعات يمكن منعها ، ولكن لا ينبغي تسهيلها أو تشجيعها .

وفي معرض رفضه للاحتكار . . فإن سميث لم تكن لديه ، أيضاً ، أية إضافات للمبادئ القائمة في ذلك الوقت . وتعريف السعر العادل مع السعر التنافسي ، وباستنكار الاحتكار كعمل سيء . . فإن المدرسين استخدموا نفس المنطق قبله بقرون عديدة .

الحسابات الاجتماعية

يضم الناتج القومى الإجمالى « لكل السكان فى دولة كبيرة ، كل الإنتاج السنوى للأرض والعمل » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٢٨٦) . وقد كان سميث حريصاً على أن يميز بين الناتج الإجمالى والناتج الصافى ؛ فالناتج الصافى يتم تعريفه على أنه ما يمكن للسكان أن يتركوه بعد أن يخصموا من الناتج الإجمالى « نفقات المحافظة على رأس المال الثابت ، ورأس المال العامل ، أو دون الجور على رأس المال ؛ أى إنه الكمية التى يمكن أن يضعوها فى الرصيد كاحتياطى للاستهلاك المباشر (f ٢٨٦) .

والنقطة المهمة فى تعريف سميث للناتج الصافى ، هى غياب أى خصومات للمحافظة على القوة العاملة ، فالطبيعيون عرفوا الناتج الاجتماعى صافياً من تكلفة الكفاف بالنسبة للعمال . وبافتراضهم أجور الكفاف . . فإنهم استبعدوا الأجور من الناتج الصافى . ولما فشلوا فى أن يأخذوا فى الاعتبار الدخل من الفائدة (كأمر منفصل عن إهلاك رأس المال) . . تم اختصار الناتج الصافى إلى الربح . أما سميث - من الناحية الأخرى - ضمن استهلاك العمال وبالتالي أجورهم ، كما أنه أخذ أيضاً فى الاعتبار الدخل المتعلق برأس المال ، وقد اقتفى علم الاقتصاد أثر سميث ، وأصبح تقليد الطبيعيين متقادماً .

ويرجع الاختلاف بين سميث وكينزناى ، جزئياً ، إلى مجرد الاختلاف اللغوى . كما أنه يعكس جزئياً اختلافات أساسية . فأولاً ، نجد أن الطبيعيين قد انخدعوا بواسطة نظامهم الحسابى فى الاعتقاد بأن « ثروة الأمم » تعتمد على الزراعة فقط . أما سميث . . فعلى الرغم من أنه اعتقد أن مساعدة الطبيعة جعلت العمل الزراعى أكثر إنتاجية بشكل ما من العمل الصناعى ، فإنه رأى بوضوح أن الصناعة تساهم فى الثروة أيضاً ، وهذا صحيح حتى فى الناتج الصافى للطبيعيين ، ولكن تعريف سميث الذى تضمنها لا يجعل من السهل نسيان ذلك .

أما الأمر الثانى . . فإن الربح يعد الشيء الملائم الذى ينبغى تعظيمه فى السياسة الاقتصادية ، وذلك إذا كانت : (١) الفائدة عديمة الصلة ، و (٢) العمل ليس عنصراً نادراً ؛ نظراً لأنه يمكن إعادة إنتاجه بأجر الكفاف . ولهذا نجد أن سميث كان غير راغب على عكس كينزناى فى الجدول الاقتصادى ، فى أن يضع مثل هذه الافتراضات .

وكتيجة لذلك . . فإن ما ينبغى تعظيمه ، ينبغى أن يكون من وجهة نظر سميث أكثر شمولاً .

وعلى الرغم من أن هذا شكل تقدمًا على الطبيعيين . . فإنه خلق حالة من عدم تماثل لازالت المحاسبة القديمة تعاني منه حتى اليوم ، فدخل رأس المال يتم تعريفه صافيًا ؛ مما يلزم للإبقاء على رأس المال في حالته المعتادة . أما دخل العمل - من الناحية الأخرى - فيتم تعريفه كإجمالي يشمل ، مايلزم للإبقاء على القوة العاملة كما هي . وبينما دخل رأس المال هو فائض صافي . . فإن دخل العمل - إلى حد كبير - مجرد تكلفة لإحلال رأس المال البشرى . وقد أدى تعريف آدم سميث للنتائج الصافي بهذا الشكل إلى تجاهل اختلاف رئيسى بين دخل الملكية ، ودخل العمل الذى جعلته حسابات الطبيعيين أكثر وضوحًا .

ويوضح آدم سميث أن سعر أى سلعة يتحلل إلى أجور ، وريع ، وأرباح ، وإحلال مكان المواد الأولية المستخدمة . ولكن هذا الإحلال يمكن تحليله مرة أخرى إلى أجور ، وريع ، وأرباح . وينتج من ذلك أن كل سعر من الأسعار يمكن تحليله بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أجور ، وريع ، وأرباح . ولما كانت هذه الأسعار تضاف إلى بعضها للحصول على إجمالى الناتج . . فإنه ينتج عن ذلك أن إجمالى الناتج أيضًا هو عبارة عن إجمالى الأجور ، والريع ، والأرباح (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٦٨ f) .

ويذهب كل نصيب من هذه الأنصبة إلى طبقة مختلفة من الناس ؛ « فهذه هى الطبقات الثلاث الكبيرة ، والأساسية التى تشكل النظام القائم فى أى مجتمع متحضر ، والتى يتم من مواردها اشتقاق كل الموارد الأخرى » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٢٦٥) . وبهذا الشكل . . فإن هيكل الحسابات الاجتماعية يتم أخذه ؛ ليعكس هيكل المجتمع . وهذه الفكرة أصبحت إحدى العلامات الرئيسية للاقتصاد الكلاسيكى . وبالرغم من أنه تم التعبير عنها بوضوح فى كانتيلون . . فإنها استطاعت أن تعيش طوال القرن التاسع عشر ، حتى القرن العشرين .

العمل والأجور

يعتمد الإنتاج السنوى بصورة كبيرة على إنتاجية العمل ، التى تعتمد بدورها - إلى حد كبير أيضًا ، وإن لم يكن كلياً - على تقسيم العمل . ويوضح سميث هذا بالمثل المشهور عن صناعة الدبابيس (وهو مثال استعاره بوضوح من دائرة المعارف) : حيث يمكن لعامل غير ماهر أن ينتج عشرين دبوسًا فى اليوم (إذا كان ذلك بوسعه) ، فإن عشرة عمال إذا

قسموا العملية فيما بينهم إلى حوالى ثمانى عشرة عملية مختلفة . . فإنهم بوسعهم أن ينتجوا ثمانية وأربعين ألف دبوس ، وبهذا الشكل فإن إنتاجية العمل ستزايد بنسبة أكبر من ٢٤٠ . وهذا يتطلب - بوضوح - أن تكون هناك سوق لثمانية وأربعين ألف دبوس فى اليوم . ويستنتج سميث من ذلك أن تقسيم العمل محدود بحجم السوق (١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٣٠ f) . وتؤدى الحدود على حجم السوق من خلال نقابات الحرفيين ، والاتحادات التجارية ، والاحتكارات ، والضرائب الجمركية ، وما إلى ذلك ، كلها إلى تخفيض إنتاجية العمل . وبالإضافة إلى ذلك . . فإن تقسيم العمل المتسع يتطلب عادة رصيذاً كبيراً من رأس المال .

والمزايا التى يمكن الحصول عليها من تقسيم العمل تتضمن تزايد الغلة للحجم . وإلى الحد الذى تكون فيه هذه الوفورات داخلية للمؤسسة - كما هو الحال بالنسبة لصناعة الدبابيس مثلاً - فإن القيود على السوق لا بد وأن تظهر فى صورة اتجاه منحني الطلب نحو الانخفاض على منتجات المؤسسة . ولهذا السبب . . فإنه يبدو أن سميث لايفترض المنافسة الكاملة ؛ بمعنى أن أسعار السوق هى مجرد معلومات معطاة . فربما رأى أمام عينيه حالة روبنسون - تشامبرلين فى المنافسة الاحتكارية ، مع تفضيل حرية الدخول ، وهذه المشكلات التحليلية التى أثبتت ربما سببت أيضاً إشكالات لالفريد مارشال ، بعد ذلك بمائة سنة .

وبينما تؤدى زيادة إنتاجية العمل إلى فائدة الاقتصاد ككل . . فإنها لاتؤدى إلى تحقق الفائدة للعمال الفردين بصورة عامة . وهناك سببان لذلك : الأول ، هو حرية انتقال العمل بين الأماكن والصناعات ، والتى تعمل على أن تتم الاستفادة من مكاسب الإنتاجية عند كل نقطة فى النهاية من خلال الاقتصاد بأسره . وبالتالي . . فإن الاختلافات الأجرية ستعتمد على المخاطرة ، ودرجة الخطر ، ودرجة تقبل العمل ، والمجهود ، بغض النظر عن الاختلافات فى المكاسب الإنتاجية .

أما العامل الثانى . . فإن مستويات الأجور الكلية فى الاقتصاد الساكن ستجذب حول أجر الكفاف ، والذى يعد عالياً بالقدر الكافى ؛ لإعاشة عائلة معقولة ؛ بحيث يبقى حجم السكان ثابتاً فى المتوسط ، وهذا هو المعدل « الطبيعى » للأجور . وفى هذا المجال . . فإن سميث يستعير من كانتيلون إلى الحد الذى يجعل أجر العامل ، لا بد وأن يوفر الكفاف لحوالى شخصين . كما أن المرء بوسعه أيضاً أن يسمع صدى كانتيلون (وعديد من

أسلافه) فى العبارة ، التى ذكرها سميث « كل الكائنات الحيوانية تتكاثر بصورة طبيعية بالتناسب مع وسائل إعاشتها » (سميث ١٧٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٩٧) . وعلى أية حال .. فإن الأجور فى اقتصاد نامٍ ، يمكن أن تبقى بصورة دائمة فوق حد الكفاف ، وينتج عن ذلك « أنها ليست العظمة الفعلية للثروة القومية ، التى تؤدى أحياناً إلى زيادة فى أجور العمال ، ولكن زيادتها المستمرة » (٨٧) . وهذه هى الاتجاهات العامة ، وبالنسبة للحالات الخاصة ولأسواق العمل .. فإن سميث يتقبل - بطبيعة الحال - أن يأخذ فى الاعتبار كل الظروف ، التى تؤدى إلى تعديل هذه الحجج .

الأرض والريـع

يتجه الريع إلى أن يعادل الفائض فى المنتج عن الأجر الطبيعى وعن الأرباح الطبيعية لمستأجر الأرض ؛ أى إنها عبارة عن الزيادة فى المنتج ، عن ذلك المقدار ، اللازم للإبقاء على العناصر موظفة . ولا توجد للريع أى صلة بتكلفة التحسينات ، ولكنه يرجع فقط إلى ندرة الأرض (التى يقرنها سميث بشكل خاطئ بالاحتكار) .

وعلى الرغم من أن الأسعار « تتحلل » فى صورة أجور ، وأرباح ، وريع .. فإن سميث أكد أن الريع لا يعد السبب فى سعر السوق المرتفع ، ولكنه نتيجة له : فكما يقول « الأجور والأرباح المرتفعة أو المنخفضة هى السبب فى ارتفاع أو انخفاض السعر ، أما ارتفاع أو انخفاض الريع فهو نتيجة له » (١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ١٦٢) . ويتم دفع الريع لأن سعر السوق يتعدى تكاليف الأجور والأرباح ، ولم يكن بوسع سميث - على أية حال - أن يعطى تفسيراً محدداً لهذا المبدأ . كيف يمكن للريع أن يفشل فى التأثير على السعر ، إذا كان شأنه شأن الأجور والأرباح ، وهو مكون للسعر ؟ وقد كان سميث واضحاً تماماً حول الاختلافات فى الريع ، وأنها ناتجة من الاختلافات فى الخصوبة وفى الموقع ، كما أنه فهم أيضاً كيف يقوم المزارعون بتخطيط محصولاتهم لتعظيم الريع ، ولكنه لم يكن قادراً على توضيح العلاقة بين الريع والسعر .

وهذه الفجوة التحليلية تم سدها جزئياً ، كرد فعل مباشر لثروة الأمم ، بواسطة نظرية الريع لجيمس أندرسون James Anderson ، التى أصبحت فيما بعد نظرية إدوارد وست ، وروبرت مالتس ، وديفيد ريكاردو . وعلى أية حال .. فإن هذه الفجوة ظلت

جزئياً غير مملوءة حتى القرن العشرين . وفى الحقيقة - وبمجرد تخطى النظرية الاقتصادية عن نظرية قيمة الأرض لكانتيلون - فإن اقتراح آدم سميث لم يكن حقيقياً تماماً . (سيتم التعرض للأسباب فى الفصل التاسع) .

ويشير سميث بشكل صحيح إلى أن التقدم الاقتصادى « يتجه إما بشكل مباشر أو غير مباشر إلى زيادة الربح الحقيقى للأرض » (سميث ١٧٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٢٦٤) ، ولكنه يستنتج بشكل خاطئ أن الربح لا بد وأن يرتفع ، ليس فقط لكل فدان من الأرض ، ولكن أيضاً بالنسبة إلى الناتج الكلى . وعلى أية حال .. فإن ملاك الأرض - شأنهم شأن العمال - لديهم مصلحة واضحة فى التقدم الاقتصادى . وهكذا .. نجد أن سميث ، على الرغم من انتمائه إلى طبقة ملاك الأراضى .. فإنه لا يوضح تحيزاً واضحاً لهم كطبقة ، فهم مثل الآخرين « يحبون أن يجنوا مالم تزرعه أيديهم » (٦٧) . وعلى أية حال .. فإن صالحهم العام - شأنه شأن العمال - يتسق مع الصالح العام ، بينما لا يتسق صالح مكتسبى الأرباح .

رأس المال والربح

يتحدد الناتج الاجتماعى - بشكل كبير - من خلال رصيد السلع الرأسمالية المتراكم . فمن ناحية .. نجد أن السلع الرأسمالية يتم الاحتياج إليها كصندوق للأجور (إذا استخدمنا التعبير الذى شاع فيما بعد) ؛ للمحافظة على العمال خلال فترة الإنتاج . ولهذا .. فإن « الطلب على أولئك الذين يعيشون بواسطة الأجور لا يمكن أن يزيد إلا بنسبة الزيادة فى هذه المخصصات ، والتي توجه إلى دفع الأجور » (سميث ١٧٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٨٦) ، « وعدد أولئك الذين يمكن توظيفهم بشكل دائم ، لا بد وأن تكون له نسبة محددة مع إجمالى رأس المال فى المجتمع ، ولا يمكن أن يزيد عن هذه النسبة » (٤٥٣) . ومن الناحية الأخرى .. فإن السلع الرأسمالية تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ، وبهذا الشكل .. فإنها « تساعد نفس العدد من العمال على تحقيق كمية أكبر من العمل » (٧٨٢) ، « فكمية الصناعة لهذا السبب لاتزيد فقط فى كل دولة مع زيادة القوى العاملة ، ولكن - أيضاً - كنتيجة لهذه الزيادة - لأن نفس كمية الصناعة يمكن أن تنتج كمية أكبر بكثير من العمل » (٢٧٧) .

ويتم تراكم رأس المال من خلال الادخار ؛ « فرأس المال يزيد من خلال البخل ،

وينقص من خلال الإسراف وسوء التصرف « (سميث ، ١٩٧٦ - ، ٨٣ ، : ٢ ٧٣) .
والادخار هو المعادل للاستثمار . « فما يدخره شخص من موارده ، يضاف إلى رأسماله ،
ويتم استخدامه إما بنفسه للمحافظة على الأيادى المنتجة الإضافية ، أو لمساعدة شخص آخر
للقيام بهذا العمل ، من خلال إقراض هذا المبلغ له بفائدة ؛ أى نصيب فى الربح » (٣٣٧) .
وينتج عن ذلك أن « كل مسرف يبدو أنه عدو للجمهور ، وأن كل بخيل يؤدي إلى إفادة
الجمهور » (٣٤٠) .

وكما هو الحال بالنسبة للعمل . . فإن قدرة رأس المال على الانتقال - تحت ضغط
المنافسة - تضمن أن تكون معدلات الربح واحدة بين مختلف الصناعات . وسيدفع تراكم
رأس المال أثناء النمو الاقتصادى بمعدلات الأرباح نحو الانخفاض ، « وعندما تنخفض
الأرباح . . فإن التجار سيعانون من تدهور التجارة ، وعلى الرغم من أن انخفاض الأرباح
هو نتيجة طبيعية للرخاء ، أو نتيجة لزيادة الرصيد الذى يتم استخدامه عن ذى قبل
(سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ١٠٨) . ولهذا السبب . . فإن كلا من أجور العمال
والأرباح على رصيد رأس المال فى اقتصاد غنى وناضج ، ستتجه نحو الانخفاض الشديد »
(١١١) ؛ أى إن المنافسة ستدفع « بالأرباح العادية إلى أدنى مستوى ممكن ، ولكن ربما
لا يتحقق ذلك فى أى مجتمع عند المستوى السائد من الرفاهية » (١١١) .

وينتج عن ذلك أن مكتسبى الأرباح - على العكس من مكتسبى الربح والأجور -
لديهم مصلحة ضئيلة فى التقدم الاقتصادى العام . وعلى الرغم من أن لديهم فهمًا اقتصاديًا
أكبر من ذلك الموجود لدى ملاك الأراضي . . فإنهم اتجهوا لاستخدام هذا الفهم لتحقيق
مصالحهم الشخصية ، وليس لتحقيق الصالح العام (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٢٦٦ f) .
ولهذا السبب . . فإن رجال الأعمال مستشارون سيئون فى موضوعات الرفاهة العامة .

اليد الخفية

تتعلق الفصول السابقة بالمنتج الفردى وبأسواق العناصر ، وإذا أخذناها مع بعضها . .
فإن هذه المكونات تقترح نموذجًا لاقتصاد نامٍ . وعندما تكون كمية الأرض محددة . . فإن
معدل الأجر سيعتمد بصورة موجبة على معدل النمو الاقتصادى ، كما أن معدل الأرباح
سيعتمد بصورة سلبية على التقدم فى التراكم الرأسمالى . وسيصل الاقتصاد - بشكل أو

بآخر - إلى حالة الركود عند النضج ؛ حيث تكون الأجور عند حد الكفاف ، ومعدلات الأرباح منخفضة ، والربح مرتفعاً (هذه هي الحالة التي فصلها صامويلسون (١٩٦٦ - ٨٦ ، جزء ٥ ، فصل ٣٤٢) . وقد ترك ذلك كثيراً للأجيال التالية ؛ لتوضيح وتنمية هذا النموذج ، ولكن آدم سميث كان قد حدد إطاره المبدئي .

وعلى الرغم من أن تخصيص رأس المال إلى الصناعات الفردية - في غمار عملية النمو - تحكمه اعتبارات الصالح الفردى لكل مستثمر . . فإنه سيتضح أن ذلك هو الشيء الأمثل بالنسبة للمجتمع ككل ، « فكل فرد مدفوع باستمرار إلى أن يجد أفضل توظيف لأى رأس مال يكون بحوزته ، فمصلحته الخاصة - فى الواقع - وليست مصلحة المجتمع هي التي ينظر إليها بعين الاعتبار . ولكن دراسة مصلحته الشخصية - بطبيعة الحال - أو بالضرورة تدفع به إلى أن يفضل هذا التوظيف ، الذي يكون أكثر فائدة بالنسبة للمجتمع » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٤٥٤) .

وما هو صحيح بالنسبة للاستثمار صحيح أيضاً بالنسبة للأنشطة الاقتصادية بصورة عامة ؛ إذ إن « كل فرد بالضرورة يعمل ؛ لكي يجعل المنتهجات السنوية للمجتمع أكبر مايمكن ، فهو - بصورة عامة - لاينبغي إعلاء الصالح العام ، ولايعرف بأى قدر سيؤدى إلى إعلاء الصالح العام » ، ولكنه من خلال محاولته الاهتمام بمصلحته الشخصية . . فإنه عادة مايؤدى إلى إعلاء الصالح العام للمجتمع بطريقة أكثر كفاءة من تلك التي سبيل إليها ، لو حاول فعلاً تحقيق هذا الصالح العام » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٤٥٦) . وباختصار . . فإننا لسنا مدينين لكرم الجزار ، أو صانع البيرة ، أو الخباز الذين نتوقع غذاءنا منهم ، ولكن من نظرة كل منهم لمصلحته الشخصية » (f ٢٦) .

والقوة التي تؤدي إلى أن يعمل كل فرد لتحقيق الصالح العام ، هي تعبير « اليد الخفية » الشهير لسميث ، فالفرد كما يقول « مدفوع بيد خفية لإعلاء شيء ، لم يكن فى نيته أبداً » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٤٥٦) . وهذه اليد الخفية هي - بطبيعة الحال - المنافسة ، فالمنافسة إذاً تم تصويرها - كما تم من قبل بواسطة كانتيلون - فى دور المخطط المركزى ، الذى يرشد الاقتصاد إلى المعظمة الاجتماعية .

ولم يكن لدى سميث احترام كبير لأولئك ، الذين يعتقدون أن اليد الخفية تحتاج إلى مساعدة بواسطة « المسؤولية الاجتماعية » ، فقد أعلن بوضوح أنه « لم يعرف أبداً أى جدوى

اجتماعية من أولئك الذين يتاجرون بالصالح العام ، فهو اهتمام غير شائع ، فى واقع الأمر ، بين التجار . وهناك كلمات قليلة جداً يمكن استخدامها لإقناعهم بعكس ذلك « (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٤٥٦) .

الحرية والتجارية

دفع مبدأ اليد الخفية آدم سميث إلى حرية التجارة . وحجته للتبادل الدولى الحر مشتقة من التجارة غير الشخصية ، « فمصلحة كل رب عائلة عاقل ألا يحاول أن يصنع بمنزله ما سيكلفه أكثر إذا صنعه عما لو اشتراه » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٤٥٦) ، « فالأمر العاقل بالنسبة لتسيير أمور أى أسرة ، يمكن أن يكون أيضاً صحيحاً بالنسبة لمملكة كبيرة ؛ فإذا كانت هناك دولة أجنبية يمكن أن توفر لنا سلعة أرخص ، مما ستكلفنا نحن لو أنتجناها محلياً . . فإنه من الأفضل أن نشتريها منهم بجزء من إنتاج بعض صناعاتنا ، التى يتم تشغيلها والتى يكون لنا فيها بعض المزايا » (٤٥٧) .

والاعتبار المهم هنا هو ما إذا كانت هذه السلعة يمكن شراؤها من الخارج بصادرات تتكلف فقط بجزء من مدخلات العناصر ، التى كان الإنتاج المحلى سيستخدمها لهذه السلع (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٤٥٧) ، وهذا بوضوح هو مبدأ المزايا النسبية . وقد تمت صياغة هذا المبدأ على الأقل بنفس درجة الوضوح ، مثل الصياغات السابقة فى الأدب الاقتصادى ، ولكن تحليلاً كاملاً لهذا المبدأ كان ينبغى عليه أن ينتظر حتى ريكاردو .

وبينما ساهم آدم سميث قليلاً فى نظرية التجارة الخارجية . . فإنه أعطى نبضاً قوياً لقضية حرية التجارة ، التى كانت تحصل فى ذلك الوقت على قوة متزايدة . ولم يقف آدم سميث جامداً فى تأييده لحرية التجارة بعد ذلك ؛ إذ إنه أقر ببعض الاعتبارات الحقيقية ، التى قد تتطلب الحماية من أجل الدفاع . (كما هو الحال بالنسبة لقوانين الملاحة مثلاً) ، أو لتحقيق التساوى مع معدلات الضرائب المحلية ، وربما أيضاً للانتقام ، كما أنه نادى أيضاً بتخفيض تدريجى ، وليس بالمنع المفاجئ للحماية .

وقد خلق سميث مفهوم « نظام الاقتصاد السياسى » ، الذى أطلق عليه فيما بعد التجارية ، واستخدمه كعدو أيديولوجى . وقد خلقه سميث لنفس الغرض الجدلى ، الذى حدا بماركس إلى أن يخلق مفهوم « الرأسمالية » ، والذى تضمن كل شيء ، كان يعارضه

ماركس . وبتشخيص التجارين على أنهم خلطوا بين الثروة والذهب . . فإنه لم يكن عادلاً بالنسبة للكثيرين منهم ، ولكن لن يفشل أى قارئ لدراسات التجارين فى أن يندهش بالأهمية المركزية التى أعطوها لميزان التجارة . ولأى قارئ حديث لهذه الرسائل . . فإنه لن يفشل فى ملاحظة الصلة المستمرة لهجوم سميث .

ويقف آدم سميث فى التاريخ كأحد أكثر المؤيدين البارزين للحرية الاقتصادية ، الذين عرفهم العالم ، فالأسميثية أصبحت مرادفاً للحرية . وقد كان فعالاً بدرجة كبيرة ؛ نظراً لأنه لم يستخدم ألفاظاً رنانة ، ولكنه قام بعرض حجة حيوية وبشكل عاقل . وقد كان أبعد ما يكون عن المناداة بالمنشأة الحرة لصالح مجتمع الأعمال ؛ فرجال الأعمال - من وجهة نظره - أنذال ، ينبغى أن ننشئ المنافسة الحرة على الرغم من معارضتهم . وإذا استعرتنا تعبيراً من « الاقتصاد السياسى الجديد » . . فإن المجتمع تم تصويره كباحث عن الربح ؛ حيث نجد أن كل مجموعة لها مصلحة خاصة ، تستخدم نفوذها فى القرارات السياسية ؛ لكى تحصل على الربح على حساب باقى الجماعات الأخرى . وفى هذا المجال أيضاً . . فإن سميث كان فعالاً أكثر من كونه أصيلاً ، فمبدأ « دعه يعمل » تمت صياغته فى أوقات كولبرت Colbert ، كما أنه كان من الشائع بين الطبيعيين استخدام عبارة أن « الحكومة الجيدة ، هى قدر أقل من الحكومة » .

كما لم يكن سميث نظرياً فى اعتقاده فى الحرية . فبصورة خاصة . . نجد أنه نسب إلى الحكومة قيامها بوظائف ثلاث ، قد تتطلب الإنفاق والتنظيم . وأول واجب هو الدفاع ؛ حيث قال ، « إنه على قدر كبير من الأهمية مقارنة بالثروة » (سميث ١٩٧٦ - ٨٣ ، ٢ : ٤٦٤ f) . أما الواجب الثانى . . فهو « الإدارة الدقيقة للعدل » ، وذلك لحماية كل فرد فى المجتمع ، ضد عدوان وعدم عدالة باقى الأفراد الآخرين (٧٠٨) . وبمجرد القيام بذلك . . فإن الادعاء التالى بأن الدولة تم تصويرها على أنها ليست أكثر من رجل حراسة ليلى ، قد يكون له بعض الأساس . وعلى أية حال . . فقد أضاف سميث واجب « إنشاء والمحافظة على المؤسسات العامة ، وتلك الأعمال - على الرغم من أنها قد تكون على درجة عالية من الفائدة لمجتمع عظيم - فإنها قد تكون ذات طبيعة خاصة ، بحيث أن الأرباح لا يمكن أن يتم استردادها على حساب أى شخص أو مجموعة ضئيلة من الأفراد »

(٧٢٣) . فتسهيلات النقل والمؤسسات التعليمية تمت مناقشتها فى هذا المجال . ومن الواضح فى ضوء الوفورات الخارجية ، والسلع العامة ، واقتصادات الحجم ، أن هذا الواجب يمكن أن يستخدم كمبرر للتدخل الحكومى فى عديد من الأنشطة .

مكانته فى تاريخ الاقتصاد

إذا كنا سنحكم على عظمة العمل الاقتصادى ، بمجرد قوته فى التأثير على تاريخ البشرية . . فإن « ثروة الأمم » لا ينافسه إلا كتاب « رأس المال » لكارل ماركس . ولكن من المؤكد أن طبيعة التأثير لا بد وأن تؤخذ أيضاً فى الحسبان ، فبينما كان كارل ماركس مشغولاً بالتحطيم الثورى للنظام القائم ، وهى روح سلبية . . فإن الروح الإيجابية لآدم سميث كانت مهتمة بالتشييد السلمى لنظام جديد للمجتمع يتسم بالجدة ، وبأنه أفضل من النظام السابق . فإذا أخذنا ذلك فى الاعتبار . . فإن الأهمية التاريخية لثروة الأمم لاتعادلها أو لايتفوق عليها أى كتاب اقتصادى آخر .

وقد عبر الأحرار الفكتوريون عن هذا الدور التاريخى لثروة الأمم بعبارات ساطعة ؛ فقد عبر هنرى توماس بكل Henry Thomas Buckle فى كتابه « تاريخ المدنية فى إنجلترا » عن هذا الرأى بقوله إنه : « بالنظر إلى نتائجه النهائية . . فإن ثروة الأمم ربما يكون أكثر الكتب التى تمت كتابتها أهمية ، وبالتأكيد . . فإنه يشكل أعظم إسهام قيم ، قام به شخص واحد تجاه إرساء المبادئ ، التى ينبغى أن تقوم عليها الحكومة » (١٨٧٣ ، ١ : ٢١٤) . وقد قال عن آدم سميث إن « هذا الرجل الإسكتلندى المنطوى على نفسه ، ساهم من خلال نشره لعمل واحد تجاه إسعاد البشرية ، بدرجة أكبر من تلك التى قامت بها الجهود المتحدة لعدد من رجال الدولة والمشرعين ، الذين يحتفظ لهم التاريخ بمنزلة مميزة » (٢١٦) . وعلى الرغم من أن هذه كلمات كبيرة . . فإن والتر باجيهوت Walter Bagehot أيضاً قال عن « ثروة الأمم » إن « حياة كل فرد فى إنجلترا - ربما كل فرد - أصبحت مختلفة ، وتعد أفضل كنتيجة لهذا الكتاب » ، « وإنه لم تستطع أى فلسفة سياسية أن يكون لها جزء من الألف من تأثير هذا الكتاب علينا » (١٨٨٠ ، ١) .

وهذا التأثير التاريخى احتاج لعدة أجيال ، بالطبع . ولكنه بدأ بشكل غير مدرك مباشرة بعد ظهور الكتاب ؛ إذ إنه حتى فى بريطانيا نفسها . . فإن الانتقال من التجارية إلى

الحرية استغرق سبعين سنة ، كما أن هذا الانتقال لم يتحقق بالكامل فى باقى البلاد الأخرى .

وعلى أية حال .. فإنه فى تاريخ العلم ، نجد أن التأثير على شئون الأفراد لا يعد المعيار الملائم للعظمة ؛ فيمكن لشخص معين أو لكتاب محدد أن يودى إلى ضجة تاريخية عنيفة ، دون أن يكون عظيمًا فى العلم ، والعكس صحيح . وبالتالي .. فإن المعيار الأكثر ملاءمة قد يكون هو الاكتشاف العلمى . وبهذا المعيار .. فإن آدم سميث لا يمكن ترتيبه فى المرتبة الأولى ، إذ لم يكن مبتدعا لأدوات جديدة ، ولكنه وجد تقريبًا كل المكونات التحليلية التى احتاجها فى الأدب القائم فى ذلك الوقت . وفى حقيقة الأمر .. فإن سميث لم يستخدم عديدًا من المساهمات الحديثة والواعدة ، ربما لاعتقاده بأنها لم تكن ملائمة للقارئ الذكى . فعلى سبيل المثال .. نجد نظرتى فيرديناندو جاليانى وكوندياك فى المنفعة ، ونظرية نيرجو فى تناقص الغلة ، والجدول الاقتصادى لكل من كانتيلون وكيزناى هى أمثلة فى هذا الصدد .

ولهذا السبب .. فإن كتاب « ثروة الأمم » ، لوضع النظريات الموهوب ، ليس كتابًا مثيرًا عند قراءته . وتتسق مع هذه الملاحظة أن العشرين سنة التالية لنشر الكتاب لم تكن فترة للتقدم التحليلى القوى ، ولكنها كانت فترة من الركود . ولا يشجع المدرسون العظام « لأفراد الشعب الأذكياء » بالضرورة الموهبة العلمية ؛ ففى القرن التاسع عشر .. تم الاحتفاء بآدم سميث كمؤسس للعلم الجديد للاقتصاد السياسى ، وهذه الادعاءات هى ادعاءات مشكوك فى صحتها ، على أية حال ، ولكن فى حالة آدم سميث .. فإنها ادعاءات لا يمكن إثباتها ؛ إذ لا يوجد جزء رئيسى فى العلم ، الذى قام بشرحه ، يمكن أن نعتبره اكتشافًا أصيلاً له .

والسؤال الدائم فى هذا الصدد ، يتعلق بمساهمة آدم سميث للاتجاه السائد فى الاقتصاد . فكما قلنا ، لا يوجد جزء واحد يمكن نسبته إلى آدم سميث ، ولكن إسهاماته كانت بطبيعة مختلفة إذ إنها كانت الاتجاه السائد فى الاقتصاد نفسه . فلأول مرة .. وضع سميث جسد المعرفة الاقتصادية بعضها مع بعض ، التى كان يتم تعرفها منذ وقت طويل ، مع مانسيه الآن الاتجاه السائد فى الاقتصاد . ولم يكن آدم سميث عبقرىً فى الاكتشاف فحسب ، ولكن

فى التوليف الذى قام به ؛ إذ إنه أعاد تنظيم النظرات الثاقبة والقيمة للمدرسين ، وللتجارين ، والفلاسفة ، ووضعها جميعاً فى نظرية شاملة للسياسة الاقتصادية ، توضح باقتناع أنه - فى إطار المؤسسات الملائمة - فإن الحافز الشخصى التنافسى ، يمكن أن يكون محركاً فعالاً للنمو الاقتصادى . وحتى ذلك الوقت . لم تتم صياغة هذه النظرية بشكل كامل ، ولكنها مع ذلك وفرت مرجعاً معيارياً ملائماً للبحث الاقتصادى لمدة قرن من الزمان . وفى واقع الأمر . . فهناك القليل فى جين بابتيست ساي ، وروبرت مالتس ، وديفيد ريكاردو ، وجون ستىوارت ميل الذى لم يكن تفصيلاً - بشكل مباشر أو غير مباشر - لأفكار آدم سميث . وفى نفس الوقت . . فإنه نتيجة لأن « ثروة الأمم » وفرت المعيار الذى يمكن الرجوع إليه . . فإنها أدت إلى تناسى الإسهامات السابقة والتي قد تكون أكثر أصالة من ثروة الأمم نفسها .

obeikandi.com



الإنتاج وعرض العنصر

فى بداية الحقبة الكلاسيكية . . اعتمد نموذج كانتيلون عن التيار الدائرى على نظرية للإنتاج ، تفترض ثبات المعاملات الفنية للإنتاج ، وهذا الافتراض المبسط نفسه تم استخدامه بواسطة الطبيعيين . وفى بداية الحقبة التالية . . استخدم جوهان هاينريش نظرية الإنتاجية الحدية كاملة بشكل تقريبي ، اعتماداً على تصغير التكلفة . وفيما بين هاتين العلامتين المميزتين . . فإن نظرية الإنتاج خلال الحقبة الكلاسيكية دارت حول قانون تناقص الغلة . وقد كانت أول صياغة لهذا القانون بواسطة جاك تيرجو ، ثم أصبح بعد ذلك أشهر وأكثر المبادئ خلوداً فى الاقتصاد الكلاسيكى . وقد ارتبطت نظرية الريع بقانون تناقص الغلة ، والتي أضاف إليها جيمس أندرسون إضافة مهمة . فبينما كان الريع هو دخل عنصر الإنتاج الثابت ، أى الأرض . . فإن العناصر الأخرى ، وهى : العمل ، ورأس المال ، تم النظر إليها على أنها عناصر متغيرة . وقد وفر روبرت مالتس التفسير الكلاسيكى لعرض العمل ، والذي طبقه أيضاً ديفيد ريكاردو على رأس المال . كما كان على جون رى أن يوفر نظرية لرأس المال بنهاية الحقبة الكلاسيكية ، التي تضمنت كل المكونات الرئيسية التي تم وضعها فيما بعد بأكثر من نصف قرن بواسطة ، إيوجين فون بوم بافيك ، ونت فيكسيل ، وإيرفنج فيشر .

جاك تيرجو Jacques Turgot

بقيام آن روبرت جاك تيرجو (١٧٢٧ إلى ١٧٨١) بإدخال نسب المدخلات المتغيرة وتناقص الغلة . . فإنه قام بعمل أكثر الإسهامات أهمية فى نظرية الإنتاج ، فيما بين فترة

ريتشارد كانتيلون وجوهان هاينريش فون تونن . وهذا لايعنى أن المزارعين حتى ذلك الوقت اعتقدوا أن الغلة ثابتة . كما أنه كان معروفاً منذ زمن طويل ، أنه بعد نقطة معينة سيكون من غير المجدى إضافة وحدات إضافية من العمل إلى قطعة محددة من الأرض . أما مساهمة تيرجو . . فتمثلت فى وضع هذه النظرة الثاقبة فى مبدأ تحليلى .

وقد كان تيرجو ابناً لأحد التجار الباريسيين من الدرجة الأدنى من النبلاء ، وخطط أولاً لأن يصبح رجلاً من رجال الدين ، وحصل على تعليم واسع فى هذا المجال ، ولكنه أصبح غير سعيد مع الكنيسة . وقد حقق نجاحاً ملحوظاً فى وظيفته الحكومية ، التى جمع بينها وبين نبوغه الثقافى بالحس العملى والأفكار الإصلاحية ، وتحت حكم لويس الخامس عشر . . كان المسئول الرئيسى عن إقليم ليموج . وفى عام ١٧٧٤ نصبه لويس السادس عشر كوزير للبحرية ، وبعد ذلك بأسابيع قليلة . . أصبح مراقب الحسابات للمالية التى تعنى وزير المالية ، وقد كانت حال المالية الحكومية وقتها يرثى لها . وتم النظر إلى تيرجو ، وهو الصديق المتحرر للطبعيين ، على أنه المسيح الذى سينقذ الأحوال . ومع ذلك . . فقد فشلت إصلاحاته الجزئية ، ليس بسبب عدم سلامتها من الناحية الاقتصادية ، ولكن من الناحية السياسية . وقد فصل تيرجو من الوزارة عام ١٧٧٦ وبشكل مهين ، ودفع الخراب المالى المجتمع فى الاتجاه المحتوم للثورة .

وقد قام شيلى بتحرير الأعمال المجمعة لتيرجو ، والمواد الأخرى الموسوعية المتعلقة به فى خمسة مجلدات (تيرجو ١٩١٣ - ١٩٢٣) ، كما تمت ترجمة إسهاماته فى الاقتصاد حديثاً ، وتم نشرها بواسطة بيتر جرونويجن Peter Groenewegen (١٩٧٧) ، الذى كتب تقييماً مدروساً (جرونويجن ١٩٨٣) .

وبصورة أو بأخرى . . فإن معظم كتابات تيرجو الاقتصادية نبتت من التزاماته الإدارية . وفى واقع الأمر . . فهناك رسالة واحدة ، يمكن اعتبارها على أنها كتيب مستقل هو « انطباعات عن تكوين وتوزيع الثروة » (١٧٦٦) ، الذى تمت كتابته فى إطار المبادئ الاقتصادية للسيد كـ Ko ويونج Yong ، وهما زائران صينيان من رجال الدين . ولم يكن من المعروف ما إذا كان هذان المسافران قد تأثرا باقتصادات الطبعيين ، بنفس القدر الذى تأثر به الطبعيون بالميزات ، التى تمت نسبتها لحكومة الصين . وكان هذا الكتيب مشهوراً ؛ لأنه كان قليل الصفحات ، ويتسم بسلاسة الدخول فى الاقتصاد حتى نهاية القرن

الثامن عشر . ومن الواضح أن هذا الكتاب كان له تأثير كبير على كتاب « ثروة الأمم » ؛ إذ إنه كتب خلال الفترة التي كان فيها آدم سميث على علاقة وثيقة بتيرجو ، عندما كان في باريس ، وبينما اتسم كتاب « ثروة الأمم » بالإطناب .. فإن كتاب « الانطباعات » اتسم بالإيجاز .

وعادة ما يعرف تيرجو بشكل أفضل على أنه الطبيعي ، الذي أتى إلى السلطة كمؤيد لـ « دعه يعمل » . وعلى أية حال .. فإن مساهمته الرئيسية على المستوى التحليلي كانت فى التحليل الصريح للتراكم الرأسمالى ، فبينما افترض الجدول الاقتصادى لسكينزناى أن المقدمات التى يتم دفعها تحمل نسبة ثابتة للأرض .. فإن تيرجو اعتبر الآن أن نسبة رأس المال للأرض متغيرة من خلال الادخار ، أو الادخار السالب ؛ فالمدخر أصبح مفيداً من وجهة النظر الاجتماعية ؛ نظراً لأن « روح الادخار فى الدولة تدفع باستمرار إلى زيادة كمية رؤوس الأموال » بينما « تدفع الفخامة عادة إلى نتيجة معاكسة تماماً » (جرونويجن ١٩٧٧ ، ٨٤) . وبهذا الشكل .. فإن « الجدول الاقتصادى » الساكن تم تحويله إلى رؤية لنموذج لاقتصاد فى حالة نمو (غير متوازن) . ومن الجدير بالالتفات أن كل الطبقات من وجهة نظر تيرجو تساهم فى التراكم الرأسمالى (٩٤).

ومع نمو الرصيد الرأسمالى .. فإن أسعار الفائدة ستتجه نحو الانخفاض ؛ لأن هذا الاتجاه سيحتل الآن مكان الصدارة . ويعتمد سعر الفائدة - فى أى لحظة على العلاقة بين المدخرات المتراكمة ، وفرص الاستثمار . ومن ناحية المخزون من المشروعات الرأسمالية .. فإن تلك المشروعات التى يتم تنفيذها ، هى المشروعات التى يزيد فيها الربح المتوقع على سعر الفائدة السوقية . ومع اتجاه سعر الفائدة نحو الانخفاض .. فإن عدد هذه المشروعات سيتجه نحو التزايد . ويستخدم تيرجو الاستعارة اللفظية القديرة بأن الأرض تظهر من البحر : فعند انخفاض مستوى المياه فإن كثيراً من الجبال سيظهر من البحر . وسعر الفائدة - إذا استخدمنا استعارة أخرى من تيرجو - هو عبارة عن الترمومتر ، الذى يقيس ندرة رأس المال (جرونويجن ١٩٧٧ ، ٨٧) .

وقد أعطت القضية للمحكمة الفرصة لتيرجو ؛ لكى يوضح آراءه فى الفائدة . وهذه الآراء على الرغم من أنها كانت تدافع عن الفائدة أمام ادعاءات المدرسين .. فإنها لم تذهب فى المنطق بعيداً عما ذهب إليه المدرسيون فى التوفيق بين المعتقدات الدينية والواقع

الاقتصادى . وبصورة خاصة . . فقد تم تبرير الفائدة بإنتاجية رأس المال للمقترض وبالمخاطرة وبتكلفة الفرصة البديلة للمقرض . ويوضح تيرجو ذلك كمبدأ عام ، يجعل النقود الحالية كشيء يستحق أكثر من النقود المستقبلية (جرونويجن ١٧٧٧ ، ١٥٧) ؛ الأمر الذى جعله محبوباً لدى يوم بافريك .

وفى هذا المجال . . فإن تيرجو وضع إسهامه الوحيد فى نظرية القيمة ، فالفائدة هى مجرد سعر . فإذا كان هناك بائع منعزل يتاجر مع مشتر منعزل . . فإن السعر الناتج من هذا التعامل غير محدد . وعلى أية حال . . فإذا كان هناك تجار كثيرون فى كل ناحية . . فإن المنافسة ستضمن أن هناك سعراً واحداً يتم التوصل إليه ، يتفق مع شرط أن إجمالى العرض لا بد وأن يتساوى مع إجمالى الطلب . وفى هذه الحالة . . فإن كل تاجر بنفسه سينظر إلى السعر « كظاهرة مستقلة » ؛ حيث لا يوجد له سوى تأثير غير ملحوظ عليها (جرونويجن ١٧٧٦ ، ١٥٦ f) ، ولا يمكن شرح الأسعار المعلمية بطريقة أفضل من ذلك كثيراً^(١) .

والتراكم الرأسمالى على قطعة محددة من الأرض يعنى النسب المتغيرة ، وهذه قادت تيرجو إلى أكثر إسهاماته أهمية فى النظرية الاقتصادية ، وهى قوانين الغلة ، فعلى الرغم من أنه استخدم ألفاظاً مختلفة . . فإنه أصبح أباً للإنتاجية الحدية . والفقرة القاطعة - فى هذا المجال - التى تقع فى كتيب تيرجو عن « ملاحظات على الورقة الخاصة بسانت بيرافى » (١٧٦٧) تستحق أن تنقل بالكامل .

يبدأ منحنى الناتج الحدى بجزء تتزايد فيه الغلة : « فالحبوب التى يتم رميها فى التربة الخصبة طبيعياً ، دون أى إعداد ، سوف تكون تبديداً للإنفاق بصورة مؤكدة . ولكن بإعداد

(١) اعتبر تيرجو أيضاً التبادل فى مقال لم يكتمل عن « القيمة والنقود » لعام ١٧٦٩ (جرونويجن ١٩٧٧ ، ١٣٣ ، ٤٨) . ويبدأ بمقايضة منعزلة بين مالك للذرة ، ولكنه يعانى من البرد الشديد وجائع ، ولكنه يملك أخشاباً كثيرة ، يمكن استخدامها فى التدفئة . ويفترض فى كل تاجر أن يقرر على أقل نسبة مفضلة للتبادل ، التى عندها يكون مستعداً للتجارة ، ويقال إن نسبة التبادل الفعلية متوسط الاثنين . وقد أخفق تيرجو - بصورة مؤسفة - فى أن يشير فى هذا المجال أيضاً إلى أن وجود تجار عديدين (على الأقل فى أحد الجوانب) سيكون ضرورياً للتوصل إلى حد محدد ، وقد ترك هذا لجون ستيوارت ميل ؛ لكى يستوضح العلاقة بين نسب التبادل والكميات المطلوبة والمعروضة ، وقد كانت النتيجة فى تناول يده ، ولكنه لم يستطع أن يتوصل إليها .

وبعيداً عن نظرية الإنتاج . . فإن تيرجو لم يكن مبتكراً تحليلياً عظيماً ؛ فقد كان رجلاً مشغولاً لا يوجد لديه وقت ولا طاقة كافية ، وهما الأمران الضروريان للتوصل إلى عمل أصيل ومتسع . ويبدو أن موهبته - شأنه في ذلك شأن آدم سميث - كانت متعلقة بالتوليف أكثر منها بالابتكار ، فكتابه عن « الانطباعات » يوضح المستوى المحترم للفهم الاقتصادي في الوقت الذي انتهى فيه آدم سميث من مسودة كتابه « ثروة الأمم » .

جيمس آندرسون James Anderson

تحققت خطوة أخرى للأمام بواسطة جيمس آندرسون (١٧٣٩ - ١٨٨٠) ، الذي كان عالماً زراعياً أسكتلندياً ، ومحرراً كتب باستفاضة في الزراعة ، والأسماك ، والصناعة التحويلية . وفي عام ١٧٥٧ . . كتب كتاباً عن « ملاحظات في أدوات إثارة روح الصناعة الوطنية » (١٧٧٧) ، أهده إلى دوق Buccleuch (والذي حصل منه آدم سميث على المعاش) حول تشجيع الاقتصاد الأسكتلندي . وقبل أن يرى الكتاب النور . . دفع ظهور كتاب ثروة الأمم لآدم سميث ، بآندرسون إلى أن يضيف فصلاً جديداً من ثمانين صفحة ؛ دفاعاً عن الأثر الاستقراري لدعم الصادرات على الغلال . وقبل نهاية الكتاب . . هناك شرح شامل لنظرية الربح ، وهذه أيضاً تستحق أن تنقل بالكامل .

» في كل دولة هناك أنواع مختلفة من التربة ، تتمتع بدرجات متفاوتة من الخصوبة ، ولهذا فلا بد وأن يتمكن المزارع الذي يزرع أكثرها خصوبة من بيعها في السوق بسعر أدنى بكثير من الآخرين ، الذين يزرعون أراضٍ أفقر من ذلك . ولكن إذا كان إنتاج الغلال الذي يتم الحصول عليه من القطع الخصبة غير كاف لتوفير العرض الذي يحتاجه السوق ، فإن السعر سيرتفع في السوق إلى ذلك المستوى الذي يشجع الآخرين على زراعة الأنواع الفقيرة من التربة . وعلى أية حال . . فإن المزارع الذي يزرع القطع الأكثر خصوبة ، سيكون بوسعه أن يبيع القمح بنفس السعر في السوق الذي يبيع به أولئك الذين يزرعون الأراضي قليلة الخصوبة ؛ أي إنه - لهذا السبب - سيحصل على قدر أكبر من القيمة الحقيقية للقمح الذي يزرعه . ولهذا . . فإن هناك عدداً من الأفراد ، سوف يتدافعون للحصول على هذه الأراضي الخصبة ، وسيرضون بأن يدفعوا زيادة مقابل الحصول على امتياز زراعتها ، والتي ستكون أكبر أو أقل ، وفقاً لدرجة زيادة أو انخفاض خصوبة هذه التربة . وهذه العلاوة تشكل ما نسميه الآن الربح ، وهي وسيط ، من خلاله يتم خصم

التربة وحرثها مرة واحدة . . فإن الإنتاج سيكون أكبر ، أما حرثها مرتين أو ثلاث مرات . . فذلك قد لا يؤدي إلى مضاعفة أو زيادة الناتج ثلاث مرات ، بل قد يضاعف الناتج أربع أو خمس مرات ؛ مما يؤدي إلى زيادة الناتج بنسبة أكبر من زيادة الإنفاق ، وسيظل هذا حتى نقطة معينة ، يكون عندها الناتج أكبر ما يمكن بالمقارنة بالمقدمات » (جرونويجن ١٩٧٦ ، ١١) .

وعلى أية حال . . فإنه بعد فترة معينة . . فإن الغلات الإضافية تبدأ فى التناقص ، حتى تصل فى النهاية إلى الصفر . « وفيما بعد هذه النقطة . . فإن أى زيادة فى الإنفاق ستؤدي إلى اتجاه الإنتاج نحو التزايد ، ولكن بدرجة أقل . وسيتزايد الانخفاض حتى يصل إلى النقطة التى تؤدي فيها زيادة الإنفاق إلى عدم تحقق أى زيادة على الإطلاق فى الإنتاج ؛ نتيجة لأن خصوبة الأرض قد استنفذت ، وأن الفن الإنتاجى ليس بوسعه زيادة الإنتاج أكثر من ذلك (جرونويجن ١٩٧٠ ، ١١٢) .

وبمجرد تحديد منحنى الناتج الحدى . . تم استخدامه لتحديد الكمية المثلى من الاستثمار عند مستوى محدد لسعر الفائدة . وكما يشير تيرجو . . فإنه من الخطأ العمل على تعظيم الناتج الحدى ، فكما يقول : « سأذكر أنه سيكون من الخطأ تصور أن النقطة التى تغل عندها المقدمات ، أكثر ما يمكن ، هى أكثر النقط التى يمكن أن يصل إليها المزارع ملاءمة » ؛ فالهدف النهائى الصحيح ينبغى أن يكون الناتج الصافى بعد خصم الفائدة والاستثمار ينبغى أن يتم التوسع فيه ، مادامت الزيادة فى هذا الناتج الصافى هى زيادة موجبة ؛ مما يعنى استمرار التوسع ، مادام الناتج الحدى يفوق سعر الفائدة . « وعلى الرغم من أن الزيادات التالية فى المقدمات ، لا ترتب عليها زيادة مماثلة من المنتج . . فإنه إذا كانت ستضيف إلى الناتج الحدى للتربة بشكل كاف . . فهناك مصلحة فى القيام بها ، وستظل لذلك استثماراً مربحاً » (جرونويجن ١٩٧٧ ، ١١٢) . وقد وسع تونن هذا التحليل ، وعممه على عناصر عديدة فى صورة نظرية للإنتاج . وكشرح لقانون النسب المتغيرة . . فإن تحليل تيرجو - على أية حال - لم يتم تخطيطه قبل اكتشاف دالة الإنتاج وتم تصميم التحليل كنقد لافتراض ثبات المعاملات الفنية للإنتاج . . فإنه حول أخيراً نموذج ريتشارد كاتيلون وفرانسوا كيزناى المتعلق بثبات الغلة إلى نموذج لتناقص الغلة ، خاص بروبورت مالتس وديفيد ريكاردو .

التكاليف التى يتم تحملها لزراعة أنواع من التربة ، تتفاوت فى درجات خصوبتها للتوصل إلى تماثل تام » (آندرسون ١٧٧٧ ، ٣٧٦) .

وفى نفس السنة .. فإن آندرسون قدم نفس التفسير للربح فى كتيبه : « بحث فى طبيعة قوانين الغلال » وفقاً لقانون الغلال الجديد المقترح فى إسكتلندا (١٨٥٩) . ويتصور آندرسون الأرض على أنه يتم تقسيمها إلى فئات متفاوتة للخصوبة أ ، ب ، ج ... وهكذا ، التى سيتم زراعتها بالتوالى حتى يتوقف السعر عن تغطية تكاليف الإنتاج والفئة الحدية ستبقى دون ريع ، أما الفئات قبل الحدية .. فسوف تدفع ريعاً ، وفقاً لتكاليف الإنتاج عليها (f ٧٢٢) .

والسؤال الآن : ما الشيء الذى اكتشفه آندرسون ، إذا كان قد اكتشف أى شىء على الإطلاق ؟ لقد كانت هناك نظرية متطورة للربح المطلق على الأرض النادرة المتساوية فى المزايا ، متاحة على الأقل منذ كانتيلون ، وكانت مقبولة بشكل شائع وتزايدت شعبيتها بواسطة الطبيعيين . أما فكرة الأرض المتميزة فى الجودة أو الموقع ، وبناء على ذلك .. فإنها تحصل على ريع أعلى ؛ فقد كانت فكرة شائعة (على الأقل) منذ أيام الفراعنة ، فالعلاقات الاقتصادية الواضحة من التجربة اليومية لا يمكن أن يترتب عليها اكتشافات . وعلى أية حال .. فإن آدم سميث قد شرح التفاصيل الاقتصادية للربح الفرقى بتفصيل مقبول ، كما أنه ابتدع عبارة أن الربح العالى ، نتيجة للسعر العالى للغلال وليس السبب فيه . ومع ذلك .. فإن معالجة سميث بقيت غير مرضية ؛ لأنه خلط أساساً بين الربح والأسعار الاحتكارية ، ولم يعلل كون الربح ، على الرغم من أنه مكون للسعر ، لا يؤثر فى هذا السعر ، ويمثل إسهام آندرسون فى أنه قام بتوضيح هذه النقاط . ولهذا .. فإنه أوصل النظرية الاقتصادية الجزئية للربح إلى الصورة التى وجد فيها كل من إدوارد ويست ، وروبرت مالتس ، وديفيد ريكاردو القليل ، الذى يمكن أن يضيفوه . وما تبقى عمله بعد ذلك .. كان فى أن يتم تضمين الربح فى النموذج الاقتصادى الكلى للتوزيع والنمو .

توماس روبرت مالتس Thomas Robert Malthus

كانت الأرض عند كل من كانتيلون ، وكيزناى ، وسميث تمثل عنصر الإنتاج الأولى الوحيد ، بينما كان العمل والسلع الرأسمالية عناصر ثانوية ، يتم عرضها داخلياً بواسطة الاقتصاد . وبالنسبة للعمل .. فقد اعتمدوا على نظرية للسكان ؛ لكى توفر شرحاً لهذا

العنصر . وقد كان مالتس هو الذى قدم الافتراضات ، والذى استخدم ضمناً . تناقص الغلة ، ووضعها فى نظرية حركية لعرض العنصر . وقد اتجهت نظريته ؛ لكى تصبح شهيرة ومعروفة جيداً بشكل كبير كنتيجة للانفجار السكاني ، الذى صاحب الثورة الصناعية . فخلال القرن الذى انتهى بوفاة مالتس . . فإن زيادة المواليد عن الوفيات فى إنجلترا بلغت عشرة أضعاف ، كما أن الانخفاض فى وفيات الأطفال أظهر حدوداً للتحسن فى مستويات المعيشة . وقد كانت هذه حالة كان فيها للظروف الاجتماعية أثر ، لا يمكن إنكاره على تاريخ النظرية الاقتصادية .

ولد توماس روبرت مالتس عام ١٧٦٦ ، الطفل السادس بين إخوته السبعة ، فى بيت ريفى ، بناء والده فى ووتن سري Wotton Surrey^(٢) وقد تولى والده عن العمل بالقانون ؛ ليعيش حياة نبيل ريفى ، له اهتمامات أدبية . وقد كان على صلة وإعجاب بروسو ، الذى حاول دعوته دون نجاح للإقامة بمنزله فى الوقت ، الذى ولد فيه روبرت مالتس على وجه التقريب . كما أنه كان رجلاً محباً لذاته ، لا يهدأ ولا يستقر طويلاً فى نفس المكان . وقد عانى روبرت منذ ولادته من الشفة الأرنبية والشق الحلقى ، ولهذا فقد كان يعاني طيلة حياته من صعوبات فى النطق .

وقد تعلم مالتس فى صغره ، بواسطة مدرسين خصوصيين فى المدارس الخاصة ، حتى عام ١٧٨٤ ، عندما أرسله والده إلى كلية يسوع فى كيمبردج . وقد حصل على معرفة متسعة فى الفلسفة الطبيعية (أى العلوم) والرياضيات ، ولكنه أيضاً قرأ جيبون Gibbon ، واستخدم الطبعة اللاتينية لكتاب نيوتن فى مبادئ الرياضيات . وقد أنهى مالتس برنامج علم الرياضة ، وكان التاسع فى الفصل ، كما كان على دراية بالرياضيات الجيدة ، ولكن أعماله تجعل من الصعب الاعتقاد بأنه كانت لديه موهبة رياضية ، وقد أراد والده أن يكون ابنه مساحاً للأراضى ، ولكن مالتس - بالرغم من إعاقته - قرر أن يدخل الكنيسة . وقد عين كاهناً عام ١٧٨٨ ، وأطلق عليه رفرند روبرت مالتس .

وهناك القليل الذى نعرفه عن مالتس فى السنوات العشر التالية ، باستثناء أنه فى عام ١٧٩٣ عين كزميل فى كلية يسوع ، التى وفرت له دخلاً صغيراً طالما بقى دون زواج ، وقد

(٢) تعتمد هذه الملاحظة الخاصة بالسيرة على الدراسة المستفيضة لباتريشيا جيمس (١٩٧٩) .

عين مسئولاً عن كنيسة صغيرة فى ووتن ، وربما تكون مساهمته فى تعميد الأطفال ، أو إتمام الزيجات ، أو دفن الموتى أعطته نظرة أولية فى الموانع الإيجابية والوقائية ، والالتزام الأخلاقى ، والرذيلة ، والبؤس .

وقد حقق مقال « فى مبدأ السكان » الذى وضع فيه مالتس السلوك الجنسى كمفتاح للتحسينات الاجتماعية ، شهرة فورية ؛ إذ إنه أصبح مع أفراد مثل داروين وماركس ، مثاراً لكثير من الجدل فى القرن التاسع عشر . كما أعطته الرحلات الطويلة التى قام بها لإسكندنافيا وللقارة الأوروبية الفرصة لتجميع مواد مستفيضة عن السكان . وفى عام ١٨٠٣ ، أصبح مالتس عميداً لويلزبى Walesby (فى لنكولنشاير) ، والتى أعطته دخلاً مدى الحياة ، دون أى التزام أكثر من دفع مبلغ بسيط لرأى الإبراشية . وفى السنة التالية ، وكان عمره ثمانية وثلاثين . . تزوج من إحدى بنات عمومتة ؛ حيث أنجب منها ثلاثة أطفال .

وفى ١٨٠٥ ، عين مالتس أستاذاً للتاريخ العام ، والسياسة ، والتجارة ، والتمويل فى كلية شرق الهند الجديدة ، التى تم إنشاؤها بالقرب من لندن . ولهذا . . فقد أصبح أول أستاذ إنجليزى فى الاقتصاد السياسى . والسنوات التسع والعشرين المتبقية فى تاريخ مالتس غير المميز . . كانت عبارة عن تاريخ للطبعات المتتالية لمقاله ، ولطبوعاته الأخرى ، وللجدليات الكثيرة التى ساهم فيها . وقد كان واجبه الأساسى هو محاضرة أولئك ، الذين كانوا سيوظفون فى شركة شرق الهند ، والذين اتصفوا بالتمرد فى بعض الأحيان . ومن الواضح أن الكلية لم تكن معبداً للعلم ، ولكنها تركت لمالتس طاقة كافية للالتحاق بعدد من السوادى ، وللإبقاء على اتصالات واسعة ، والذهاب إلى لندن لرؤية عديد من أصدقائه ، وكان أقربهم إليه ريكاردو ، وقد توفى بنهاية عام ١٨٣٤ نتيجة لأزمة قلبية .

وفىما يخص السكان . . فقد أقنع مالتس كثيرين ، ولكنه كاققتصادى عادة ما وقف وحيداً معارضاً لريكاردو والريكاردين . وقد كان محافظاً من الناحية السياسية ، دافع عن قوانين الغلال فى مواجهة أنصار حرية التجارة ، كما كانت لديه طاقة كبيرة لاستشارة الآخرين ، فضلاً عن طموحه وقدرته على الجدل ، ولكنه أيضاً كان رقيقاً ومحبوباً فى علاقاته الشخصية . ويعطى كل من مالتس وريكاردو مثلاً واضحاً فى تاريخ الاقتصاد فى الخلاف العلمى ، ولكنهما بقيا أصدقاء مع ذلك ^(٣) .

(٣) أفضل دراسة لشخصية مالتس هى جرامب ١٩٧٤ .

وتعتمد شهرة مالتس على كتابه الأول « مقال فى مبادئ السكان » ، كما تؤثر على التحسن المستقبلى للمجتمع » ، والتي نشرت أولاً فى عام ١٧٩٨ (مالتس ١٩٢٦) . وشجعت مناقشته مع والده أن يأخذ على عاتقه توضيح - على عكس التوقعات المثالية للماركيز دى كوندورسيه ووليم جودوين - أن التقدم الفنى والاجتماعى ، مهما كان كبيراً ، ليس بوسعه أن يحسن أحوال البشرية ، مادام السلوك السكانى على ما هو عليه . وبصورة خاصة . . فإن قوانين الفقراء لن تؤدي إلى جعل الفقراء أسعد حالاً ، ولكنها ستؤدي إلى زيادة أعدادهم . والأمر المهم للاقتصادى المعاصر يمكن تعرفه فى الفصل الأول . أما الطبعة الثانية - التى ظهرت فى ١٨٠٣ - فقد كانت كتاباً جديداً بصورة أساسية ؛ فالمقالة الرائعة الأولى أصبحت الآن رسالة مطولة ، وربما لم يكن بوسعها أن تجعل صاحبها مشهوراً ، إذ لم يكن قد حقق ذلك بالفعل ، وفى الطبعات التالية أصبح حجم الكتاب ثلاثة أجزاء .

وقد دفعت قوانين الفقراء مالتس إلى الاقتصاد البحث ، ففى كتيبه : « بحث فى أسباب ارتفاع سعر المستلزمات » (مالتس ١٩٧٠) ، نادى مالتس بأن مدفوعات الرفاهة ، إذا تمت زيادتها مع أسعار الغلال . . فإنها ستساهم فى زيادة تكلفة المعيشة . وقد مرت خمس عشرة سنة ، على أية حال ، قبل أن يضيف إضافة وافية للاقتصاد العام فى كتيبه : « بحث فى طبيعة وتقدم الربح والمبادئ التى يتم تنظيمه من خلالها » (١٨١٥) . ولم تكن نظرية الربح التى تضمنها هذا الكتيب جديدة ، فقد طرحها من قبل آدم سميث ، كما تم توضيحها بواسطة جيمس أندرسون . ومع ذلك فإن إعادة صياغتها بواسطة مالتس بالاشتراك مع المقال الذى ظهر فى نفس الوقت لإدوارد وست (وست ١٩٠٣)^(٤) ، تعد إسهاماً تاريخياً ؛ لأنها جذبت ريكاردو من النقود إلى الاقتصاد العام ، ووفرت له جزءاً مهماً من الهيكل التحليلي اللازم .

ويشكل كتاب « مبادئ الاقتصاد السياسى بالنظر إلى استخداماتها العملية » (١٨٢٠) عمل مالتس الرئيسى الثانى ، الذى كان عملاً طموحاً ، حاول به أن يتفوق على ريكاردو ، الذى كان قد أصبح فى موقع القيادة بين الاقتصاديين السياسيين ، بعد نشر كتبه فى المبادئ عام ١٨١٧ . وقد أخذ مالتس على عاتقه أن يوضح أن النمو الاقتصادى يمكن أن يعانى من عجز « الطلب الفعال » ، كما اتفق مع آدم سميث ضد لودرديل بأنه لا يمكن أن

(٤) كان السير إدوارد وست (١٧٨٢ - ١٨٢٨) محامياً قديراً ، وأصبح بعد ذلك كبير القضاة فى بومباي .

يكون هناك رأس مال « أكثر من اللازم » ، وأن كل المدخرات يتم استثمارها ، فالمشكلة التي رآها لم تنشأ من الاكتناز . ولكنه مع ذلك اعتقد أن المدخرات الزائدة عن الحد - نتيجة لعدم كفاية الطلب الاستهلاكي - يمكن أن تضعف من حوافز الاستثمار . وبالصيغة الحديثة . . فإنه يبدو أنه كان يشير إلى إحدى القواعد الذهبية للتراكم الرأسمالي ، ولكنه لم يستطع أن يوضح هذا المعنى بصورة واضحة . ولهذا . . فإن محاولته أخفقت ، ولم تعالج الطبعة الثانية (والتي نشرت عام ١٨٣٦ بعد وفاته) هذا القصور ، ولهذا . . فقد كان من الطبيعي لجون ماينارد كينز ، في النظرية العامة ، أن يدعى أن مالتس هو سلفه ، ولكن - على الرغم من أن كليهما حطم الأضنام القائمة في ذلك الوقت - فإن كليهما كان في ذهنه شيء مختلف عن الآخر ، ففي كتاب مالتس الأخير ، « تعريفات في الاقتصاد السياسي » (١٨٢٧) نجد تجميعاً لمراوغات لفظية لمن أحس بالخسارة .

وقد لخص مالتس نظريته في السكان في ثلاثة مبادئ^(٥) ، هي :

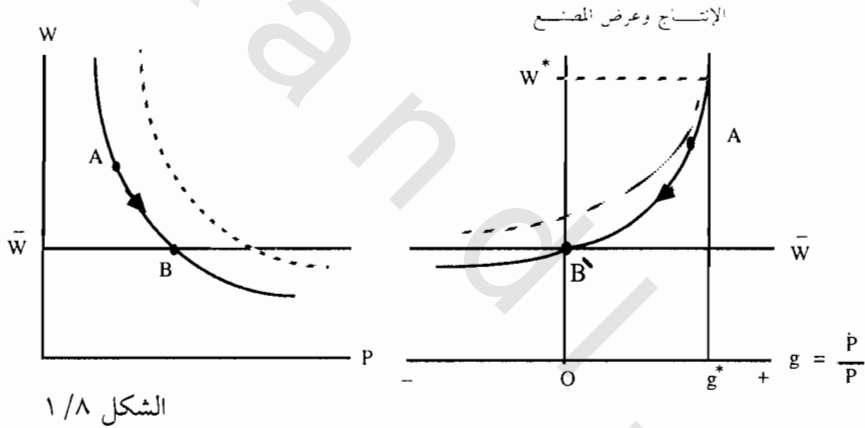
- ١ - « السكان يتزايدون وفقاً لمتواليه هندسية ، عند عدم القيام بالحد منهم » .
- ٢ - « أن احتياجات الكفاف تتزايد بمتواليه حسابية فقط » .
- ٣ - « هذا يتضمن وجود محدد قوى وثابت على السكان ، نتيجة لصعوبات توفير احتياجات الكفاف » (١٩٢٦ ، ١٤) .

وقد لايساء فهم المعنى المحدد لهذه المبادئ بشكل مستسق ، إذا تم وضعها بالطريقة التقريبية التالية :

- ١ - أن السكان ، عندما يكون الغذاء وفيراً ، يتزايدون بنسبة هندسية ، يمكن أن نطلق عليها النسبة البيولوجية .
- ٢ - أن احتياجات الكفاف ، عندما يتزايد السكان بهذه النسبة البيولوجية . . يتزايدون فقط بنسبة حسابية .
- ٣ - عندما تصبح احتياجات الغذاء أقل وفرة . . فإن النمو السكاني يتناقص باطراد ، دون النسبة البيولوجية ، حتى يصل أخيراً إلى تناقص متزايد .

(٥) حول الأصول التاريخية لهذه النسب ، انظر الورقة المضيفة لهارتوك (١٩٨٨) .

ويتم توضيح هذا النموذج الحركى الذى تتضمنه هذه المبادئ الثلاثة فى الشكل ١/٨ ،
والذى يوجد أساسه فى بولدينج Boulding ١٩٥٥ . ويقيس المحور الرأسى الأجر الحقيقى ،
w وفى الجزء الأيمن . . فإن المحور الأفقى يقيس معدلات النمو السكانى $g = \frac{\dot{p}}{p}$. فإذا
كانت الأجور عند مستوى الوفرة w^* . . فإن السكان سيتزايدون بالمعدل البيولوجى g^* ،
ولكن عند مستويات الأجور المنخفضة . . فإن معدل النمو سيرتبط بشكل موجب ، مع معدل
الأجر من خلال منحنى النمو ، الذى يتجه للانخفاض تجاه اليسار . وعند مستوى الأجور
w . . فإن السكان سيصلون إلى حالة السكون ، وهذا الأجر يطلق عليه الحد الأدنى
للكفاف . وعند المستويات الأدنى من ذلك الأجر w . . فإن النمو السكانى سيكون سالباً .
وهذا ، إذاً ، هو المحتوى التحليلى للمبدأين ١ و ٣ .



الشكل ١/٨

والقوى التى تدفع بالنمو السكانى إلى ما دون المعدل البيولوجى ، هى الموانع التى
تحدث عنها مالتس ؛ فالموانع الإيجابية تجبر التحرك على منحنى معين للنمو تحت ضغط
الانخفاض فى الدخل الحقيقى أو - فى كلمات مالتس - « البؤس والرذيلة » . وتنشأ الموانع
الوقائية من بعد « النظر وصعوبات رعاية وتوفير احتياجات الأسرة » (مالتس ، ١٩٢٦ ،
٦٢) ولهذا . . فإنها تنقل المنحنى بأسره إلى اليسار ، كما يوضحه المنحنى المتقطع . ومع
تزايد هذه القوى . . سيتهجه مستوى المعيشة نحو التحسن عند أى معدل للنمو ، وسيتهجه
الحد الأدنى للكفاف بالتالى إلى التزايد (f ٨٩) ، والتغير الرئيسى فى الطبعة الثابتة هو

التأكيد على الوازع الأخلاقي كمانع إيجابى ، الذى يمكن أن يخفف بالتدريج من البؤس والرديلة .

ومثل المبدأ الثانى طريقة مالتس فى التعبير عن قانون تناقص الغلة ، فى صورة النسب التى تحدث عنها ؛ فإذا كان مدخل العمل - كما يشير المبدأ - هو دالة أسية فى إنتاج الغذاء .. فإن هذا الإنتاج هو دالة لوغاريتمية لمدخل العمل^(٦) . وبالنسبة لهذه الدالة .. فإن الناتج الحدى (وأيضاً المتوسط) سيتجه نحو الانخفاض^(٧) ، فإذا حصل العمال على الناتج الحدى (وهو افتراض لم يشر إليه مالتس) .. فإن الأجر الحقيقى سينخفض مع تزايد السكان ، وهذا يتضح من الجزء الموجود فى الجانب الأيسر للشكل ١/٨ .

وقد قال جوزيف شومبيتر إن قانون تناقص الغلة غائب تماماً بصورة كلية من مقال (شومبيتر ١٩٥٤ ، ٥٨١) ، ويظهر الهامش الطويل فى صفحتى ١٠٦ ، ١٠٧ والتوضيح فى صفحتى ١٨٧ إلى ١٨٨ بوضوح أن هذا غير صحيح ، حتى بالنسبة للطبعة الأولى . وفى طبعة ١٨٠٧ .. كان مالتس أكثر صراحة ؛ إذ يقول « إن التحسن فى الأجزاء العقيمة سيكون نتيجة لفعل الزمن والعمل ، ولهذا .. فإنه من الواضح لأولئك الذين لهم أدنى دراية بالموضوعات الزراعية ، أنه مع اتساع نسبة الزراعة .. فإن الإضافات التى يمكن أن نحصل عليها سنويا للناتج المتوسط السابق ستتجه للتناقص بشكل تدريجى ومنتظم » (١٨٠٧ ، ١١ ، ٩) . وعندما كتب مالتس .. أصبح تناقص الغلة شائعاً فى واقع الأمر . وقد تم تضمينها فى نموذج مالتس من خلال النسبة الحسابية ، وينبغى ملاحظة أن مالتس اعتبر أن النسبة الحسابية ليست قاعدة دقيقة ، ولكنها مثلت حداً أعلى لردود الفعل المحتملة للإنتاج إلى مدخل العمل ؛ ولأقت النسبة الحسابية سخريّة كبيرة ، ولكن بمجرد فهم معناها .. فإنها تبدو فى الحقيقة كفسكرة عبقرية (على الرغم من أنها فكرة دائرية ، دون داع) شكلت طريقة لوضع قانون تناقص الغلة بشكل رسمى .

وتتحدد ديناميكية السكان بالتفاعل بين جزئى الشكل ١/٨ ؛ فإذا كان الاقتصاد مبدئياً عند النقطة A .. فإن النمو سيكون مرتفعاً ، كما يتضح من A' ، وهذا سيؤدى إلى دفع

(٦) إذا كانت $P = e^{(Q/c)}$ فإن $Q = c \ln P$. وكان ستجلر أول من لاحظ أن نظرية مالتس للسكان تتضمن دالة لوغاريتمية للإنتاج (١٩٦٥ ، ١٦٣) .

(٧) مشتقة الدالة فى الملاحظة رقم ٦ هى $dQ/dP = c/P$ ، والتى تنخفض مع ارتفاع P .

السكان إلى اليمين؛ مما يحتم تخفيض مستوى الأجور على المنحنى الموجود بالجزء الأيسر من الشكل . وفى البداية . . ستستمر g فى أن تكون موجبة ، على الرغم من أنها ستتجه نحو الانخفاض ، وسيتم التوصل إلى حالة السكون عند النقطة B ؛ حيث تكون الأجور عند حد الكفاف .

فإذا حدث واتجهت كفاءة الاقتصاد نحو التزايد - كنتيجة للتقدم الفنى أو الإصلاحات الاجتماعية - فإن منحنى الناتج الحدى على الجانب الأيسر سينتقل إلى أعلى ، كما يتضح من الخط المنقط . ومع ذلك . . فإن الدخل الحقيقى فى حالة السكون لن يكون أعلى من ذى قبل ، وسيعانى كثير من السكان من نفس مستوى الشقاء ، كانت هذه هى رسالة مالتس الرئيسية المعارضة لكل من كوندورسيه وجودوين ؛ فمفتاح السعادة ، كما أشار ، سنجده فى الجزء الموجود فى الناحية اليمنى للشكل ، ويتمثل فى الضوابط الأخلاقية ، وقد أصبحت هذه صيحة المعركة بالنسبة للمالتسيين .

وقد رفض مالتس أى ادعاء للأصالة بالنسبة للمبادئ الثلاثة ، التى أشار إليها ، فكما قال ، إنها كانت متاحة فى الأدب الاقتصادى (فقد ذكر جيوفانى بوتيرو فى الفصل الثالث وريتشارد كانتيلون فى الفصل الرابع) . ولكن مساهمته - من وجهة نظره - تمثلت فى التحليل التفصيلى للقوى المختلفة ، التى تحدد الميل والانتقال فى منحنى النمو السكانى (مقدمة ١٧٢٦) ، وهذا يشكل سبب شهرة مالتس بالتأكيد فيما بعد ، فقد سأل محاوره دى كوينكى : « ما هو السبب الموجز لنجاحه ؟ » وقد أجاب عن هذا السؤال بأنه « أخذ الحقيقة الواضحة والشائعة ، التى كانت الحقيقة البديهية العقيمة حتى وقته ، وأوضح أنها مليئة بالنتائج » (١٨٩٠ ب ، ١٣٤) . وبالإضافة إلى ذلك . . فإن التطبيقات الواضحة لنموذج مالتس على النباتات والحيوانات - والتى لاحظها مالتس نفسه - ساعدته على أن يستحث تفكير تشارلز داروين . ومن وجهة النظر الضيقة المتعلقة بالنظرية الاقتصادية - فإن مساهمة مالتس كانت المزج بين تناقص الغلة والنمو السكانى فى نموذج حركى لعرض العمل ، والذى ظل قائماً بالقدر ، الذى مكّن من تطبيقه على العناصر الأخرى ، مثل : رأس المال أو للاستثمارات السلعية المحددة مثل المنازل ، وهذا لن يجعله فى مصاف ريتشارد كانتيلون أو آدم سميث ، ولكنه يضعه مثلاً فى مستوى ديفيد هيوم ، وجاك تيرجو .

جوان راى John Rae

كان ريكاردو راضياً - عند تفسيره للتراكم الرأسمالى - بتطبيق نظرية مالتس فى السكان على عنصر الإنتاج الآخر . وبعد سنوات قليلة من وفاة ريكاردو . . . وفرّ جون راى تحليلاً أصيلاً وملحوظاً للتراكم الرأسمالى ، يعتمد على التفضيل الزمنى وإنتاجية رأس المال ، وقد احتل هذا التحليل القمة لمدة نصف قرن .

وقد عاش راى حياة حافلة^(٨) . فقد ولد عام ١٧٩٦ بالقرب من أبردين ، وكان والده رجل أعمال ناجحاً ، وحظى الطفل السابع بتعليم جيد ، ولكن كانت هناك أيضاً مآس كثيرة . فقد اضطر والده إلى إنهاء علاقة الزواج غير السعيدة بالطلاق ، وأفلس والده ، كما توفى ثلاثة من إخوته ، وغرق والده وأحد إخوته معاً فى حادث غرق سفينة ، وحظيت أخته الوحيدة بالشهرة ككاتبة ومعلمة مشهورة فى كندا .

وبعد الانتهاء من دراسته الجامعية ، وحصوله على درجة الماجستير . . التحق راى بجامعة إدنبره كطالب لدراسة الطب ، ولكنه لم يحصل على شهادة طبية ، وقد جذبه الفلسفة الطبيعية ، وتعشّم فى ذلك الوقت أن يعمل كأستاذ جامعى ، ولكن هذه الأحلام تحطمت بإفلاس والده ، وفى نفس الوقت تقريباً . . يحكى أنه تزوج من بنت أحد الرعاة الأسكتلنديين . وفى عام ١٨٨٢ ، هاجر مع زوجته إلى كندا ؛ حيث كانت أخته المتزوجة تقيم هناك . وقد أصبح راى أولاً مدرساً فى التعليم فى منطقة الغابات ، حوالى خمسين ميلاً من مونتريال . وبالإضافة إلى ذلك . . فقد زاول الطب ؛ حيث حصل على رخصة من خلال شهادة الماجستير التى حصل عليها ، وقام بالعمل كمحقق فى أسباب وفيات المشتبه فيهم .

وفى عام ١٨٣٤ ، وبعد محاولة لإنهاء كتابه فى الاقتصاد السياسى ، أصبح راى ناظراً لمدرسة ابتدائية فى هاملتون ، أونتااريو ، ويبدو أنه حظى بالتقدير بدرجة كبيرة كمدرس ، كما أنه كان محبوباً لدى تلاميذه . وعلى أية حال ، وفى عام ١٨٤٨ - وبعد فترة من الشك الدينى المريب - فإن المسئولين عن المدرسة قاموا بفصله ، ولاتزال الأسباب الحقيقية لهذا الفصل غامضة . وقد توفيت زوجته بسبب الكوليرا بعد ذلك بفترة قصيرة ، وفى ديسمبر ١٨٤٩ قرر راى أن يبدأ حياة جديدة فى كاليفورنيا .

(٨) تعتمد ملاحظة السيرة التالية على جيمس ١٩٦٥ .

وفى الطريق عمل راي كطبيب على السفينة ، ولكنه أصيب بالمرض فى بنما . وفى كاليفورنيا استطاع أن يوفر لنفسه احتياجات الحياة بالتدريس فى المدارس ، ويعمل الأدوات اللازمة لعمال مناجم الذهب . وبالتدريج بدأت صحته فى التحسن ، وفى عام ١٨٥١ أبحر إلى جزر هاواى ، واستقر فى هانا ، على جزيرة ماوى ، حيث قام بتشغيل مزرعة وبالعمل كصيدلى وكطبيب ، ثم أصبح بعد ذلك قاضياً . كما أنه أخذ على عاتقه القيام بدراسات متسعة فى الجيولوجيا واللغة فى هاواى ، وعندما اعتلت صحته بعد ذلك . . ذهب ليعيش مع صديق له فى ستانن أيلاند ، نيويورك ؛ حيث توفى بعد ذلك بسنة ، عام ١٨٧٢ . وقد كان راي رجلاً واسع المعرفة ، سواء فى الكلاسيكيات أو فى العلوم ، كما كان شارحاً سلساً له أسلوب لطيف فى الكتابة ، يفيض بالشروح والأمثلة المتعددة ، وكانت لديه روح لانهدأ ، ولم يتعلم المساومة فى حياته . وفوق كل شيء . . كان مخترعاً محتملاً بشكل دائم ؛ إذ كان يبتكر الأفكار فى حقول متنوعة ، بما فيها الابتكارات الميكانيكية ، والاقتصاد ، والجغرافيا ، والجيولوجيا ، وفقه اللغة المقارن . ولم يكن أى من هذه الاختراعات ناجحاً فى النهاية على أية حال . ويبدو أنه - فى كل هذه الحالات - قد فتقد اللمسة النهائية فيما يتعلق بالأدوات التحليلية والقدرة المهنية ، وهذا يعنى أن راي ظل عبقرياً هاوياً .

وتستند شهرة راي على تحديد بعض المبادئ الجديدة فى موضوع الاقتصاد السياسى ، والذى نشر عام ١٨٣٤ . ووفقاً للعنوان الفرعى . . فإن الكتاب استهدف عرض « أخطاء نظام حرية التجارة ، وبعض المبادئ الأخرى التى يضمها كتاب « ثروة الأمم » وهذا يعنى أن راي يضع نفسه فى مصاف الحمائيين المعارضين لأدم سميث . وفى واقع الأمر . . فإنه يقدم حجة متوسطة لحماية الصناعة الوليدة ، وهى حجة ليست جديدة فى ذلك الوقت ، كما أنها أيضاً مماثلة للحجة التى تقدم بها فريدريش ليست ، ونادى راي بالروابط الوثيقة بين المستعمرة الكندية وبين الوطن الأم ، ولكن هذا العنوان الفرعى مع ذلك هو عنوان مضلل بشكل كامل ؛ فالموضوع الرئيسى للكتاب ليس السياسة التجارية ولكن التراكم الرأسمالى .

ومع غموض الهدف . . فإنه ليس من المستغرب أن الاستقبال المبدئى للكتاب كان مخيباً للآمال ، ولهذا لم يكتب راي أبداً عن الاقتصاد مرة أخرى . وفيما بعد . . فإنه لم يحاول حتى الاحتفاظ بنسخة من هذا الكتاب . وفى واقع الأمر . . فإن إهمال الكتاب كان

بدرجة أقل من تلك التى عرفها صاحبه فى ذلك الوقت . ويرجع ذلك إلى أن ناسو سينيور لفت نظر جون ستيوارت ميل لهذا الكتاب ، والذى أثنى عليه بشكل كبير فى كتابه عن مبادئ الاقتصاد (بالرغم من أنه لم يبين النقاط المهمة) ، وقد اقتبس من الكتاب بعض المقاطع الكاملة . ومن خلال كتاب « المبادئ » فإن رأى أصبح مشهوراً بشكل تدريجى لكل شخص عمل فى هذه المجال ، وبمجرد معرفة إيوجين فون بوم بافريك بطبيعة مساهمة رأى فى الاقتصاد . . فإنه كان كريماً فى اعترافه بقيمة هذه المساهمة ، على الرغم من أنه كعادته دائماً مزجها بالخلقة والمحاكاة . كما أن إيرفنج فيشر أطلق على المبادئ الجديدة بأنه « قطعة رائعة بشكل حقيقى ، وأنه كتاب لجيل كامل ، أو لقرن كامل » (جيمس ١٩٦٥ ، ١ : ١٨٣) ، كما أنه أهدى كتابه فى نظرية الفائدة إلى ذكرى رأى وبوم بافريك .

والسؤال الآن : ما طبيعة مساهمة رأى ؟ إن موضوعه الأساسى كان تكوين السلع الرأسمالية ، وقد استخدم لفظ أدوات ، التى يفترض أنها تتضمن أرصدة السلع الاستهلاكية والأرض ، ولكن المكون الذى أن ينبغى أن نهتم به هو الأرصدة الخاصة بوسائل الإنتاج ، التى يمكن إعادة إنتاجها (جيمس ١٩٦٥ ، ٢ : ١٧١) . ويمكن أن تتم الإضافات إلى الرصيد الرأسمالى بطريقتين : هما التراكم أو من خلال الزيادة . ويعنى رأى بالتراكم الإضافات إلى السلع الرأسمالية عند مستويات المعرفة التكنولوجية السائدة ، من خلال عمل « مبدأ التراكم » ، والذى نطلق عليه الادخار . أما لفظ زيادة رأس المال . . فإنه يشير إلى الزيادة المطلقة فى الرصيد الرأسمالى ، والتى تنتج - حتى فى غياب الادخار - من عمل « مبدأ الاختراع » ، والذى نطلق عليه الآن التقدم الفنى . وربما كانت أول مرة يتم فيها شرح التقدم الفنى ، على أنه زيادة فى رأس المال .

وقد انتقد رأى آدم سميث نتيجة لتأكيد الزائد على الدور النسبى للادخار ، كما أن كتاب « المبادئ الجديدة » تمت كتابته أساساً ؛ لكى يجذب الأنظار للدور الرئيسى للاختراع والابتكار . فالاختراع - كما كتب رأى - « هو العامل المباشر فى كل ما يعن لنا من أفكار على وجه التقريب ، أو الذى يحقق سعادتنا ، أو احتياجاتنا الضرورية » (جيمس ١٩٦٥ ، ٢ : ٢٨٠) . وبصورة خاصة . . فإن التقدم الفنى يعمل فى الاتجاه المعاكس لانخفاض معدلات الأرباح والتى - فى غيابها - ستنتج من التراكم المستمر (٣٦٢) .

ويعد الفصل الخاص « بأسباب تقدم الاختراع والآثار الناجمة عنه » (جيمس ١٩٦٥ ،

٢ : ٢٠٨ f) مقالاً رائعاً فى اجتماعية الابتكار ؛ حيث يشير راي إلى أن معظم الرجال مقلدون بصورة أساسية ، فهم ينقلون الأشياء التى يعرفونها فعلاً « (٢١٣) ؛ فهم « يمشون فى طرق ممهدة جيداً » (٢١٥) . أما أبطاله فهم « المخترعون الحقيقيون » ، الذين يخلقون أشياء جديدة ، وعدد هؤلاء العباقرة هو عدد صغير . وعلى الرغم من أنهم هم الذين سيحققون الفائدة للبشرية . . فإنهم عادة ما يتم لفظهم من قبل معاصريهم وستكون مكافأتهم ضئيلة ، على أية حال ؛ « فهؤلاء الأفراد من خلال فشل طموحاتهم والأخطاء التى يقرّفونها ، وللتبديد الذى يحدث فى العالم ، والأسى الذى يعتصر أفئدتهم . . فهم بوسعهم أن ينظروا بشجاعة وثبات للمستقبل ، على الرغم من أنه قد يتحقق على المدى البعيد » (٢٢١) ، وقد كانت هذه محاولة لرسم صورة شخصية له .

وينظرته هذه إلى الابتكار . . فإن راي وفرّ العناصر الأساسية ، التى طورها شومبيتر بعد ذلك بشمانين سنة . وعلى الرغم من أن هذه النظرة هى نظرة محفزة ، ومقنعة داخليا ، وتحرك المرء . . فإنها لا ترقى إلى مستوى التحليل الاقتصادى ؛ فرأى - شأنه شأن شومبيتر - لم تكن لديه الأساليب التحليلية ، التى يمكن من خلالها أن ينفذ نظريته هذه ، وتعلقت إسهاماته الباقية فى التراكم وليس فى الاختراع .

وقد اقترح إيرفنج فيشر تحديد سعر الفائدة بعدم الصبر على إنفاق الدخل وفرص الاستثمار ، وهذا الاتجاه يرجع أساساً إلى جون راي فالفرص الاستثمارية يتم شرحها - فى نظرية راي - بتوقعات الأفراد حول عمر ومعدل العائد الداخلى لكل سلعة رأسمالية متوقعة . ومدى تعمير السلعة يمكن زيادته مقابل ارتفاع التكلفة المبدئية ، ولكن هذا سيتضمن عادة انخفاض معدل العائد الداخلى . وينبغى أن نشير إلى أن راي كان أبعد مايكون عن استخدام سعر الفائدة المركب بوضوح ، وأن معدل العائد الداخلى^(٩) يتم قياسه بالوقت الذى ينبغى مروره لمضاعفة التكلفة المبدئية . وبهذا المعيار . . فإن السلع الرأسمالية يمكن تصنيفها فى « طبقات » مختلفة ، تنزل من المضاعفة فى سنة واحدة إلى المضاعفة فى سنتين و . . هكذا . وبهذا الشكل . . فإنه ينتهى بهم تيرجو للمشروعات الاستثمارية . ويمكن تحقيق الحجم الكبير للمشروعات الاستثمارية فقط عند معدل منخفض للعائد .

(٩) هذه المناقشة كانت فيما بعد أساساً لتحليل آكرمان (١٩٢٣ - ٢٤) للتعمير الأمثل للسلع الرأسمالية .

وقد تحقق رأى أن هذه المفاهيم ترتبت عليها صعوبات بمجرد محاولة الذهاب أبعد من الحالات البسيطة لنقطة المدخلات - نقطة المخرجات ، وقد شرح هذه الصعوبات بمثال الحصان ، الذى تمتد تكاليفه وعوائده فيما بين فترة التربية حتى الوفاة . وهكذا نجد أنه لم يكن مسلحاً بالقدرة على حساب معدل العائد الداخلى ، فى مثل هذه الحالة ، ولكنه رأى أنها من ناحية المبدأ ، يمكن حسابها (جيمس ١٩٦٥ ، ٢ : ١٠٥ f) . وتجدر الإشارة إلى أن محاولته عدم الوقوع فى الفخ التحليلى الخاص بفترة الإنتاج المتوسطة ، دون أن يعرف عنها شيئاً ، هو أمر يحسب له (على عكس بوم بافيريك) . وفى واقع الأمر . . فإن رأى يبدو ، وكأنه تحقق من أن مفهوم رصيد رأس المال الإجمالى هو مفهوم زائد عن الحاجة ، ربما قبل روبرت سولو بحوالى ١٣٠ سنة (١٩٦٣) .

والسلاح الآخر فى المقص التحليلى لرأى ، هو ما يسميه « الرغبة الفعالة فى التراكم » ، فتكوين أى سلعة رأسمالية - كما يشرح رأى - « يتضمن التضحية ببعض السلع الحالية الصغيرة لإنتاج سلع مستقبلية أكبر » (جيمس ١٩٦٥ ، ٢ : ١١٨) . ويتم تعريف الرغبة الفعالة فى التراكم بأنها « قرار التضحية بكمية محددة من السلعة الحالية ؛ حتى يتم الحصول على كمية أكبر من سلعة أخرى فى وقت آخر فى المستقبل » (١١٩) . وبالصياغة المعاصرة . . فهذا هو التفضيل الزمنى - وبالتحديد أكثر - التفضيل الزمنى الصافى (أو البحث) ؛ لأن التفضيل الزمنى الناتج من الاختلافات فى الدخل الحالى والدخل المتوقع فى المستقبل ، لا يتم أخذه فى الحسبان ويعالج التفضيل الزمنى كقانون عالمى ، ينشأ نتيجة لعدم التأكد ، ومحدودية الحياة ، وقصر النظر ، والإسراف ، والتبذير ، ويمكن تقصيره من خلال بعد النظر ، وحب المرء لأسرته ، والاستقرار الاجتماعى ، والإيثار . كما أنه يختلف كثيراً فيما بين الأفراد ، بالإضافة إلى أن أولئك الذين لديهم ميل كبير للتراكم سيقومون بالادخار ، بينما يقوم الآخرون بالادخار السالب . وتوجه السلع الرأسمالية ذات العائد المحدد إلى أن تتحرك إلى الأفراد ، الذين لديهم تفضيل زمنى منخفض ؛ إذ إنهم سيدفعون أعلى الأسعار .

وتتحدد عملية الاستثمار الفعلى بمواجهة الطلب على رأس المال ، كما تتحدد بواسطة جدول التفضيل الزمنى ، مع عرض السلع الرأسمالية ، كما يتحدد بجدول معدلات العائد الداخلى . وسيتجه السوق إلى تحديد معدل واحد للعائد ، ويتم تنفيذ المشروعات

الرأسمالية ، ابتداء من تلك التى تغل أعلى عائد ، ونزولا إلى النقطة التى يتوقف عندها المدخرون ، الذين يكونون على استعداد لقبول تلك المعدلات .

وتعد مساهمة راي فى النظرية الاقتصادية هى أول وصف صحيح للتفاعل بين إنتاجية رأس المال والتفضيل الزمنى ، ولهذا . . فإنه توقع كثيراً مما تم ذكره فيما بعد على أيدى جيفونز ، كما أن تحليله تفوق على ذلك التحليل الخاص بيوم بافريك ، الذى بدأ بوصف تفصيلي للتفضيل الزمنى (وذلك قبل أن يتعرف راي) ثم فشل فى استخدامه ، واستبدله بافتراض رصيد رأسمالى ثابت . وعلى أية حال ، فبينما حاول كل من جيفونز ، وبوم بافريك ، وفيشر تحديد سعر الفائدة . . فإن راي ركز على التراكم الرأسمالى ، ولهذا فإن أسعار الفائدة نادراً ما ذكرت (جيمس ١٩٦٥ ، ٢ : ١٩٥ f) .

ديفيد ريكاردو David Ricardo

إذا كان دوى المدافع يخرس الشعراء . . فإن الاقتصاد السياسى لم يحقق تقدماً يذكر خلال العقود ، التى تحققت فيها الثورة الفرنسية والحروب النابوليونية . وعلى الرغم من ذلك . . فإن النظرية النقدية تحت تأثير التضخم تقدمت إلى مستويات مرتفعة ، كما أن مالتس وضع فى هذه الفترة نظريته فى السكان . وقد تحدى لورد لودرديل (١٨٠٤) اقتراح آدم سميث فى أن كل مدخر مفيد للمجتمع ، ولكنه فى التحليل لم يرتفع إلى مستوى المهمة التى حاول القيام بها . كما أن جين بابتيست ساي اضطر إلى الصمت أيضاً من قبل نابوليون ، وقد تحقق نبض جديد بعد معركة ووترلو ، عندما قرر أحد رجال البنوك اللندنيين أن ينقل طاقاته العقلية من تمويل الحرب إلى الاقتصاد السياسى ، وكان هذا البنكى هو ديفيد ريكاردو .

حياته وأعماله

ولد ريكاردو فى لندن عام ١٧٧٢^(١) . وقد كان والده إبراهيم سمساراً محترماً فى السلع والأوراق المالية . انحدر ريكاردو من عائلة من اليهود الشرقيين الذين طردوا من إسبانيا ، واتجهت العائلة أولاً إلى ليفورنو ، ثم مع بداية القرن الثامن عشر إلى أمستردام ، وأخيراً ، قبل ولادة ديفيد بسنوات قليلة ، إلى لندن . وأينما ذهبت الأسرة فإنه يبدو أن أفرادها كانوا رجال أعمال أشداء وأغنياء .

أمضى ديفيد فترة طفولته فى بيئة غنية ، وأرثوذكسية ، وفى عزلة اجتماعية . وذهب إلى المدرسة حتى بلغ الرابعة عشرة ، وأمضى سنتين مع أحد أعمامه فى هولندا ، حيث

تعلم بعض اللغات ، وربما أمضى بعض الوقت فى الحصول على المهارات الحركية ، بالإضافة إلى ذهابه إلى المدرسة . وفى السنوات التالية . . كان والده مستعداً لاستئجار مدرسين خصوصيين له فى المجالات التى وجدها ديفيد محببة إلى نفسه . ولكن بالنسبة للأغراض الثقافية البحتة دون تطبيقات عملية . . وكان يبدو أن أسرة هذا التاجر لم تكن متحمسة كثيراً . ولهذا السبب . . فإن ريكاردو ظل يعتمد على التعليم السمعى على العكس من آدم سميث ، الذى كان أستاذاً محترفاً .

وعندما بلغ ديفيد الرابعة عشرة . . التحق بمؤسسة الوساطة المالية لوالده ، والذى تخصص وقتها فى السندات وفى الحوالات . وبعد ذلك بستين . . نجده أصبح مسئولاً عن فردين صغيرين من العائلة فى رحلة إلى أوروبا ، ووجد ديفيد نفسه بصورة متزايدة فى صراع مع تقاليد عائلته الأورثوذكسية . وتزوج ديفيد عام ١٧٩٣ من إحدى المنتميات إلى مذهب الكويكر ، والتى دفعت به إلى الانفصال عن والديه (بالرغم من استمرار علاقته مع باقى أفراد الأسرة) ، ويبدو أنه أصبح موحداً Unitarian ، وقد كان زواجه سعيداً ، ورزق بثلاثة أولاد وخمس بنات .

ودفعته عزلته عن والده إلى أن يبدأ عمله الخاص كسمسار فى الأوراق المالية . وقد كانت البداية صعبة ، ولكنه سرعان ما حقق نجاحاً ملحوظاً ، فعندما بلغ السادسة والعشرين . . أصبح غنياً ومستقلاً . وفى بداية الأربعينيات . . كانت لديه ثروة كبيرة ، وصل حجمها إلى ما يزيد على نصف مليون جنيه إسترليني ، وكان من رجال المال المؤثرين . ويبدو أن فترة الحروب النابوليونية كانت فترة ذهبية لرجال البنوك الإنجليز (كان ناثان ماير روتشيلد أحد زملاء ريكاردو) .

ودفع الاستقرار المالى ريكاردو إلى أن يبدأ دراسته خاصة فى الرياضيات ، والكيمياء ، والطبيعة ، وقبل كل شئ ، التعدين والجيولوجيا . وعندما رافق زوجته إلى باث - وهى مدينة تقع فى جنوب إنجلترا مليئة بالينابيع المعدنية - وبينما كانت زوجته تذهب للاستحمام فى هذه الينابيع . . فإنه عثر بالصدفة على كتاب « ثروة الأمم » من مكتبة للإعارة ، فاستعار هذا الكتاب ، وقرأه ، ومنذ تلك اللحظة اكتسبه الاقتصاد السياسى .

أصبح ريكاردو أحد مجموعة من الأصدقاء ، الذين اعتادوا مناقشة المشكلات الاقتصادية ، ومن بينهم : جيمس ميل ، وروبرت مالتس ، وجيرمى بنتام ، وهنرى

ثورنتون . ومن هذه المناقشات كتب كتيبه الأول كمقال دون توقيع عن « سعر الذهب » (نشر عام ١٨٠٩) . وقد وضعه هذا الكتيب كمؤيد لموقف المعدنيين ، والذي كان يتضمن أن تخفيض قيمة أوراق النقد (غير القابلة للتحويل) لم يكن نتيجة للعجز التجارى ، ولكن للسياسة التضخمية لبنك إنجلترا . وفى السنوات التالية . . تم التوسع فى هذا المقال بكتابة الرسالة الرائعة عن السعر المرتفع للمعدن ، إثباتاً لانخفاض قيمة أوراق البنكنوت . وبنهاية ١٨١٢ ، أصبح ريكاردو أستاذاً فى الأسئلة الخاصة بالعمله ، ولكنه لم يكتب شيئاً حتى الآن فى الاقتصاد العام . وفى السنوات التالية . . بدأ اهتمامه يتركز بشكل متزايد على الجدل الدائر عن تجارة الغلال ، والتي أثارت عدداً من المشكلات العامة .

وفى حوالى وقت ووترلو . . اعتبر ريكاردو نفسه غنياً بقدر كاف ، كما اعتبر أن الأوقات الذهبية لرجال المال قد ولت . وعلى أية حال . . فإنه اشترى لنفسه ضيعة فى الريف ، Gatcomb Park ، وانسحب تدريجياً من سوق الأوراق المالية ومن لندن . وقد أعطاه هذا وقت الفراغ الكافى ؛ لكى يتوسع فى مقاله عن « تأثير السعر المنخفض للغلال على أرباح رأس المال » لعام ١٨١٥ إلى « مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب » لعام ١٨١٧ . وبالنسبة لكاتب غير مجرب كريكاردو . . فقد كان هذا العمل شاقاً ، احتاج لأدائه كثيراً من التشجيع من أصدقائه ؛ خاصة من جيمس ميل . وعلى الرغم من أن الكتاب قد بيعت منه كمية محترمة . . فإنه كان صعباً للغاية وجاقاً ؛ لكى يصبح أفضل كتاب مبيع ، ولكنه جعله فى مركز القيادة للاقتصاديين السياسيين . وبينما نجد أن آدم سميث حاول أن يشرح حجم ونمو الدخل القومى . . فإن ريكاردو جعل المهمة الأولية لعلم الاقتصاد هى تحديد توزيع الدخل القومى بين أصحاب الأراضى ، والرأسمالين ، والعمال .

وفى ١٨١٩ . . أصبح ريكاردو عضواً فى مجلس العموم فى المقاطعة الأيرلندية بورتارلينجتون . ومن الخطأ أن نقول إنه انتخب لهذا المنصب ؛ إذ إنه أعطى مالك هذه المقاطعة قرصاً دون فائدة مقداره عشرين ألف جنيه استرلينى ، بشرط أن يحصل على هذا المقعد دون أى نفقات . ولم يقم ريكاردو بزيارة الناخبين ، ولم يكن هناك أى شىء يمكن الاعتراض عليه ، بالنسبة لهذا الاتفاق فى ذلك الوقت . وكعضو فى البرلمان . . فإن ريكاردو اعتبر عضواً متميزاً ومشهوراً فى المالية . وعلى أية حال . . فإن الفترة التى حقق فيها إنتاجاً علمياً استمرت فقط لمدة عشر سنوات ، وأتت إلى نهايتها . وفى ١٨٢٢ ذهبت عائلة ريكاردو فى رحلة طويلة إلى أوروبا ، وفى جنيف قابل ريكاردو سيموندى دى

سيسموندى ، وكان خصمه فى موضوع الوفرة العامة ، وفى زيورخ غشه أحد التجار فى إحدى معاملات النقد الأجنبى ، بالرغم من خبرته الطويلة فى هذه الأمور .

وقد توفى ريكاردو بصورة مفاجئة عام ١٨٢٣ بعد مرض قصير . ويبدو أنه كان رجلاً اجتماعياً ، ويتمتع بصفات محبوبة ، وقد كان قصيراً ولكنه كان وسيماً ، كما كان صديقاً مخلصاً ، ورائعاً فى الجدل والحديث ، كما قام ببيرو صرافاً بتحرير أعماله ومراسلاته ونشرها للجمعية الاقتصادية الملكية ابتداء من عام ١٩٥١ . وقدم هولاندر ١٩٧٩ تفسيراً مطولاً عن اقتصاديات ريكاردو ، وتم تجميع التقييمات الانتقادية فى وود ١٩٨٥ .

القيمة

تظهر القيمة لأول مرة فى كتاب « ثروة الأمم » فى الفصل الرابع . أما بالنسبة لريكاردو . . فإنه عند كتابة المبادئ ، توصل إلى الاستنتاج بأن يجعل القيمة موضوع الفصل الأول ؛ أى إنها المفهوم الرئيسى فى الاقتصاد ، وقد أصبح هذا أمراً ثابتاً منذ ذلك الحين .

ولم يكن لدى ريكاردو - شأنه شأن سميث - ما يدفعه ليستخدم قيمة الاستعمال ، التى لم تكن بالنسبة له أكثر من شرط ضرورى لقيمة المبادلة . وكان لابد من مرور سبع وثلاثين سنة حتى ينجح هيرمن هاينرش جوسن فى وضع تناقص المنفعة الحدية ، الذى كان معروفاً منذ فترة طويلة فى حد ذاته ، كمفتاح لنظرية القيمة .

وقد قبل ريكاردو أيضاً تفرقة سميث بين سعر السوق للسلع وسعرها الطبيعى ، ولكن لم يكن لديه اهتمام بسعر السوق ، وركز اهتمامه على السعر الطبيعى . وبهذا الشكل . . فإن نظرية ريكاردو فى القيمة أصبحت نظرية توازنية .

كما فرق ريكاردو بين مجموعتين من السلع : الأولى ، السلع المتاحة بكميات محددة مثل العملات النادرة ، وتلك التى يمكن زيادة المعروض منها بزيادة الإنتاج . فبالنسبة للمجموعة الأولى . . لم يذهب ريكاردو أبعد من القول بأن قيمتها تتحدد بالسندرة وتعتمد على الطلب (١٩٥١ - ٥٥ ، ١ : ١٢) ، وقد كان علينا أن ننتظر لتحليل سعر المحتكر حتى أنطوان أوجستين كورنو . وهذا يعنى أنه بدلاً عن أن تكون نظرية القيمة لدى ريكاردو نظرية عامة . . فإنه قصد بها أن تكون نظرية خاصة للسلع ، التى يمكن إعادة إنتاجها فى

حالة التوازن . وبالإضافة إلى ذلك . . فإنها تفترض غالباً ثبات المعاملات الفنية للإنتاج ،
وتجرد من إمكانية إحلال العناصر محل بعضها البعض ، ومن وفورات الحجم .

ويتقدم التحليل فى ثلاث مراحل ، وفى المرحلة الأولى . . نجد أن السلع يتم إنتاجها
بالعمل فقط ، كما هو الحال فى قطف الفراولة . وفى هذه الحالة . . فإن « قيمة السلعة أو
كمية السلعة الأخرى التى يمكن مبادلة وحدة السلعة بها ، تعتمد على كمية العمل النسبية
اللازمة لإنتاجها » (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ١ : ١١) « فى دولة الصيادين ، على سبيل
المثال . . إذا كان اصطياد وحدة من القندس يستغرق ضعف الوقت اللازم لاصطياد وحدة من
الغزال . . فإن وحدة القندس ستتم مبادلتها بالطبع ، أو تكون مساوية لوحدين من
الغزال » (١٣) ؛ أى إن الأسعار النسبية تتحدد بصورة مطلقة بكمية العمل اللازمة
للحصول على كل منهما ، فإذا كانت a_{01} and a_{02} هى كميات العمل الضرورية لإنتاج
وحدة من السلعتين ١ ، ٢ على الترتيب . . فإن الأسعار النسبية للسلعتين هى ببساطة
 $P_1/P_2 = a_{01}/a_{02}$ ، والنقطة هنا هى أن الطلب لا تأثير له على الأسعار النسبية ؛ أى إن
الطلب النسبى على جلود القندس ولحم الغزال يحدد - فى واقع الأمر - الكميات المنتجة
وليس قيمها . وقد تبين ريكاردو - بطبيعة الحال - أن العمل يختلف فى الجودة وفى
الكثافة ، ولكنه طبق بشكل بديهي ما أصبح يطلق عليه فيما بعد نظرية هيكس فى السلع
المركبة ، ووفقاً لها . . فإن الأنواع المختلفة من العمل يمكن اختزالها إلى « عمل عام » ،
مادامت الأجور النسبية تبقى دون تغيير (٢٠ f) .

وفى المرحلة الثانية . . يتطلب الإنتاج - بالإضافة إلى العمل - أدوات الإنتاج
الأخرى ، مثل : العدد ، والأدوات ، والمباني . وهذه ، بدورها ، يتم إنتاجها بالعمل
وبأدوات الإنتاج الأخرى ، فكل معاملات الإنتاج الفنية لاتزال ثابتة ، ولا توجد هناك
فائدة . وفى ظل هذه الظروف . . فإن الأسعار النسبية يتم تحديدها بتكاليف العمل النسبية ،
ولكن ينبغى أن نضيف إلى العمل المباشر ، العمل غير المباشر . وكما أشار كل من وليم
بى وريتشارد كانتيلون . . فإن أدوات الإنتاج يمكن تحليلها إلى العمل .

ولشرح ذلك بصورة جبرية ، افترض أن كلا من السلعتين X_1 ، X_2 يتم إنتاجهما
بالعمل بكمية محددة A ، وكذلك جزء من إنتاج نفس السلعتين . وأى كمية لا يتم
استخدامها فى الإنتاج يتم تركها للاستهلاك ، فإذا رمزنا للمدخل X_i فى إنتاج وحدة واحدة
من X_j بالرمز a_{ij} ، وإلى الاستهلاك بالرمز c_i . . فإننا نحصل على النظام الخطى :

$$X_1 = a_{11} X_1 + a_{12} X_2 + c_1 \quad (١/٩)$$

$$X_2 = a_{12} X_1 + a_{22} X_2 + c_2 \quad (٢/٩)$$

$$A = a_{01} X_1 + a_{02} X_2 \quad (٣/٩)$$

وتحدد هذه المعادلات الثلاث البدائل المحتملة للسلع الاستهلاكية c_1, c_2 ، والتي يمكن إنتاجها من العمل الموجود . وسيعتمد اختيار المجتمع بين هذه التوليفات بوضوح على الطلب ، مثلما يعتمد عليه هيكل الصناعة أيضاً .

وعلى أية حال . . فإن الأسعار النسبية تظل معتمدة على المعاملات الفنية ، وفي التوازن التنافسى . . فإن الأسعار تعادل التكاليف ؛ فإذا رمزنا لمعدل الأجر بالرمز W . . فإننا سنحصل على الشروط التالية :

$$p_1 = p_1 a_{11} + p_2 a_{21} + wa_{01}, \quad (٤/٩)$$

$$p_2 = p_1 a_{12} + p_2 a_{22} + wa_{02}, \quad (٥/٩)$$

أو بدلالة الأسعار النسبية ،

$$(1 - a_{11}) \frac{p_1}{p_2} - a_{01} \frac{W}{p_2} = a_{21} \quad (٦/٩)$$

$$a_{12} \frac{p_1}{p_2} + a_{02} \frac{W}{p_2} = (1 - a_{22}) . \quad (٧/٩)$$

وهذا النظام يمكن حله للحصول على الأسعار النسبية ،

$$\frac{p_1}{p_2} = \frac{a_{01} (1 - a_{22}) + a_{02} a_{21}}{a_{01} a_{12} + a_{02} (1 - a_{11})} \quad (٨/٩)$$

وهذا يعنى أن السعر النسبى - مرة أخرى - لا يعتمد فقط على طلب الاستهلاك ، ولكنه يعتمد أيضاً على معدل الأجر . والمبدأ الذى تمت الإشارة إليه بأن القيمة تعتمد على العمل ، لا يزال قائماً مع إضافة أنه يعتمد « ليس على كبر أو صغر التعويض الذى يتم

دفعه عن هذا العمل « (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ١ : ١١) فتغير معدل الأجر سيؤثر فى كل الأسعار بنفس النسبة .

وفى المرحلة الثالثة .. يدخل ريكاردو الوقت والفائدة ، فإذا كانت لدى كل الأنشطة الإنتاجية نفس الكثافة الرأسمالية .. فإن هذا لن يكون له تأثير على السعر النسبى . ويؤكد ريكاردو - على أية حال - أن الكثافة الرأسمالية يمكن أن تختلف بشكل كبير بين الصناعات ، فالعنصر الأساسى هو الوقت الذى يحتاجه المنتج للانتظار حتى تنضج خدمات السلع الرأسمالية : فمنتج الكحول عليه أن ينتظر سنوات عديدة فى المتوسط ، حتى يحصل على خدمات منشأته ، كما أن المزارع عليه أن ينتظر لفترة سنة ، حتى يحصل على نتيجة بذور الغلال التى استخدمها ، كما أن الخباز عليه أن ينتظر لمدة أسبوع للحصول على الدقيق ، وكتيجة لذلك .. فإن نظرية قيمة العمل تتوقف عن أن تكون دقيقة .

وإذا استخدمنا الشرح الجبرى مرة أخرى ، وسنستخدم هنا شرح صامويلسون (١٩٦٦ - ٨٦ جزء ١ الفصول ٣١ ، ٣٢) ، افترض أن كل العمل يتم استخدامه بشكل مباشر كما فى المرحلة الأولى (بحيث $a_{11} = a_{12} = a_{21} = a_{22} = 0$) ، ولكن الآن يتم الحصول على المنتجات بعد فترة تأخير θ_1, θ_2 . وخلال هذا الوقت .. فإن المنتج يدفع الفائدة على هذه المدخلات بمعدل i . و... هكذا فإن الأسعار التوازنية تصبح :

$$p_1 = wa_{01} (1 + i)^{\theta_1}, \quad (٩/٩)$$

$$p_2 = wa_{02} (1 + i)^{\theta_2}, \quad (١٠/٩)$$

وسيكون السعر النسبى بالتالى :

$$\frac{p_1}{p_2} = \frac{a_{01}}{a_{02}} (1 + i)^{\theta_1 - \theta_2}. \quad (١١/٩)$$

وبالنسبة للعمليات التى تستغرق نفس الفترة الزمنية حيث $\theta_1 = \theta_2$.. فإننا سنكون مرة أخرى فى عالم نظرية قيمة العمل البحتة . ولكن فى الحالة العامة .. سيصبح سعر الفائدة عاملاً محدداً آخر للأسعار النسبية ؛ بحيث يرفع أسعار السلع كثيفة رأس المال بالمقارنة بالسلع الأخرى .

وقد كانت لهذه الصياغة نتيجة طبيعية مهمة ؛ فالنظرية الأساسية لريكاردو - والتي سنناقشها فيما بعد - هي الحركة العكسية لمعدل الأجر والربح (أو سعر الفائدة) . فإذا كانت هذه حقيقية . . فإن الأسعار النسبية للسلع ستصبح أيضاً معتمدة على معدل الأجر . فانخفاض الأجور - مع ما يؤدي إليه من ارتفاع فى سعر الفائدة - سيؤدى إلى زيادة الأسعار النسبية للسلع كثيفة رأس المال . وفى فترة ما بين الحربين . . أطلق فردريك فون هايك على هذه العلاقة « أثر ريكاردو » واستخدمها فى شرح التقلبات الدورية فى الطلب الاستثمارى . وعلى أية حال . . فإن مبدأ ريكاردو كان ساكناً بصورة أساسية من حيث الفحوى .

ومن الناحية التحليلية - كما أكد ستجلر (١٩٦٥ ، فصل ١٢) - فإن ريكاردو كانت لديه - مثل آدم سميث - نظرية تكلفة الإنتاج للقيمة ، وليس نظرية قيمة العمل (ريكاردو ١٩٥١ ، ٥٥ ، ٨ : ٢٧٩ ، ٩ : ١٧٨) ، فقد دفع نظرية قيمة العمل بعيداً بقدر المستطاع ، وأوضح أنه ستكون هناك حدود لا يمكن تخطيها^(٢) . وعلى أية حال . . فإنه اعتقد من الناحية التطبيقية أن تأثير الانتقال بين الأرباح والأجور سيكون ضئيلاً إلى حد ما . ولهذا قرر - فى تحليله اللاحق - أن يتجاهل هذا التأثير ، وأن يركز على التقلبات فى القيمة التى تتحقق بالتغير فى كميات العمل (١ : ٣٦ f) .

المقياس غير المتغير للقيمة

قصد ريكاردو أن تكون نظريته فى القيمة صحيحة لأى عدد من السلع . وقد اشتق مبدأه الأساسى فى توزيع الدخل القومى بصورة أساسية ، لاقتصاد ينتج سلعة واحدة هي القمح ، وهذا أثار التساؤل : كيف يمكن لهذه المبادئ أن يتم تطبيقها على اقتصاد ينتج سلعا عديدة ؛ مما دفع بريكاردو إلى مشكلة المقياس غير المتغير للقيمة .

وقد أتت هذه المشكلة فى مجالات مختلفة : افترض فى اقتصاد الصيد البدائى أن وحدة من القندس ستصبح - بشكل مفاجئ - مساوية لثلاث وحدات من الغزال ، فهل نتج هذا من زيادة معامل المدخلات للقندس ، أو انخفاض ذلك المعامل بالنسبة للغزال ، أو من كليهما ؟ ويمكن الإجابة عن هذا السؤال إذا وجدنا سلعة لا يكون معامل المدخلات الخاص بها عرضة للتغير . فهذه السلعة يمكن أن تخدم « كمقياس غير متغير للقيمة » (ريكاردو ١٩٥١

(٢) حاول جون رامزى ماكولش أن يتغلب على هذه الحدود بتصنيف القوة ، التى تؤدى إلى نضج القمح ونمو الأشجار « كعمل الطبيعة » . وبالرغم من هذا التلاعب الغريب فى الكلمات . . فإنه اعترف أن قيمة المبادلة للسلعة لا تتطابق بشكل دقيق مع كمية العمل اللازمة لإنتاجها (١٨٨٦ ، ١٦٦) . وقد استخدمت حيلة ماكولش ، بشكل مغطى ، بواسطة جيمس ميل (١٩٦٦ ، ٢٦٠ f) .

- ٥٥ ، ١ : ١٣ f) . وقد تيقن ريكاردو أن هذه السلعة من الصعب تواجدها ، فكل معاملات المدخلات عرضة للتغير ، ولهذا .. فإنه اقترح الذهب كمعيار مؤقت .

أما الوجه الآخر للمشكلة .. فقد نشأ من اختلاف الكثافة الرأسمالية ، فارتفاع معدل الربح - كما أشرنا في القسم السابق - يرفع الأسعار النسبية للسلع كثيفة رأس المال ، بينما تنحى الأسعار النسبية للسلع كثيفة العمل نحو الانخفاض . ألا يكون إذاً من الممكن - كما سأل ريكاردو نفسه - أن نختار معياراً للقيمة ، يكون سعره النسبي ثابتاً ؟ لقد أجاب ريكاردو عن ذلك بنعم ، بشرط أن تتمتع هذه السلعة بكثافة رأسمالية ، تعادل مع المتوسط المرجح لكل الكثافات الرأسمالية (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ١ : ٤٥ f) .

ويمكن أن نجعل هذه الفكرة دقيقة في مثال لثلاث سلع ، بإضافة سلعة ثالثة للسلعتين اللتين ، تم ذكرهما في القسم السابق؛ حيث $\theta_1 < \theta_2 < \theta_3$ and $p_3 = w a_{03} (1+i)^{\theta_3}$. ويمكن إذن تعريف التغير النسبي في السعر القياسي P كمتوسط قيمى مرجح للتغيرات الفردية في السعر :

$$\frac{dp}{p} = \frac{p_1 c_1 \left[\frac{dp_1}{p_1} \right] + p_2 c_2 \left[\frac{dp_2}{p_2} \right] + p_3 c_3 \left[\frac{dp_3}{p_3} \right]}{p_1 c_1 + p_2 c_2 + p_3 c_3} \quad (١٢/٩)$$

فإذا تغيرت i .. فإن التغير المترتب على ذلك في p_1 هو :

$$\frac{dp_1}{d_i} \cdot \frac{1}{p_1} = \frac{\theta}{1+i} \quad (١٣/٩)$$

ولهذا .. فإن الفرق بين التغير في p_2 والتغير في p ، هو :

$$\frac{dp_2}{d_i} \cdot \frac{1}{p_2} - \frac{dp}{d_i} \cdot \frac{1}{p} = \frac{1}{1+i} \left[\theta_2 - \frac{p_1 c_1 \theta_1 + p_2 c_2 \theta_2 + p_3 c_3 \theta_3}{p_1 c_1 + p_2 c_2 + p_3 c_3} \right] \quad (١٤/٩)$$

وهذه المعادلة ستعادل الصفر إذا كان مربع القوس يعادل الصفر ، وهو ما يعنى أن θ_2 هى متوسط مرجح للقيمة لكل من θ_1, θ_2 :

$$\theta_2 = \frac{p_1 c_1 \theta_1 + p_3 c_3 \theta_3}{p_1 c_1 + p_3 c_3} \quad (١٥/٩)$$

فإذا كان بوسعنا أن نمجد هذه السلعة التى تتمتع بتلك الخاصية . . فإن سعرها - بالمقارنة بالمستوى العام للأسعار - لن يتأثر بتغير فى سعر الفائدة . وفى الوقت نفسه . . فإن هذه السلعة ، إذا تم استخدامها كمكمش للدخل القومى . . فإنها ستضمن أن التغير فى سعر الفائدة لن يؤثر فقط فى حجم الدخل القومى الحقيقى ، ولكن فى توزيعه . وهكذا . . فإن التغيرات فى التوزيع يمكن تمييزها بوضوح من التغيرات فى الدخل نفسه (٣) .

ومن الواضح أن هذا الجانب الثانى من مشكلة معيار القيمة لريكاردو يختلف عن الأول . وعلى أية حال . . فإن ريكاردو خلط بين الاثنين ، واقترح أن الذهب يحتل أن يكون تقريباً محتملاً من وجهة النظر الثانية أيضاً . وفى الواقع ، فإنه كان على دراية بأنه لم يتمكن من حل أى من المشكلتين ، وكانت مناقشته تلقى قدراً من الظلام أكثر مما تلقى من الضوء .

وقد ظل السراب المتعلق بالمقياس غير المتغير للقيمة ، يلاحق ريكاردو طيلة حياته . والسبب فى ذلك يصعب فهمه ؛ إذ إن المشكلة - باستثناء الحالات الخاصة والمصطنعة - ليست مشكلة غير قابلة للحل فقط ، ولكنها أيضاً مشكلة عويصة ومجردة من أى معنى اقتصادى ملموس . ولا بد من أن نعترف - على أية حال - أنه بالنسبة إلى صرافا (١٩٦٠) والريكارديين الجدد . . فإن هذه أصبحت مصدراً لإلهام تحليلى جديد .

(٣) إذا كتبنا الدخل الاسمى مثل $Y = p_1 c_1 + p_2 c_2 + p_3 c_3$ ، والدخل الحقيقى بدلالة السلعة ٢ $Y_2 = Y/p_2$ وبالإحلال للأسعار بدلالة سعر الفائدة ، وبجعل المشتقة dY_2/di تساوى صفراً ، فإن هذا سيعطى الشرط بأن θ_2 لابد أن يتم الوفاء بها ؛ حتى تجعل Y_2 ثابتة فى ظل التغيرات فى i ، ويتضح أن هذا الشرط هو نفسه الموجود فى الفقرة السابقة .

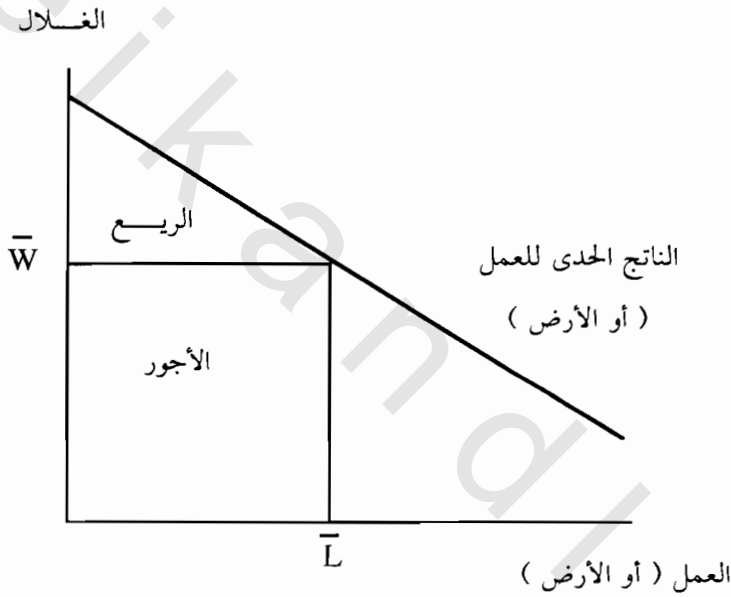
الريع

فى العرض السابق لنظرية ريكاردو فى القيمة ، لم تظهر كل من الأرض والريع . .
 ففى نظرية القيمة لسلف ريكاردو - كانتيلون ، أصبحت الأرض هى العنصر الذى احتل كل
 الأهمية . ويلقى هذا الفرق الضوء على تزايد فهم قانون تناقص الغلة ، على الرغم من أن
 هذا الفهم لم يكن كاملاً حتى ذلك الوقت . وقد تصور كانتيلون الأرض على أنها بدرجة
 جودة واحدة ، وبإنتاج محدد لكل فدان . وفى ١٧٦٧ ، عبّر تيرجو بوضوح عن مبدأ
 تناقص الغلة ، والذى تعرف عليه ريكاردو مبكراً . وفى ١٨١٥ ، توصل كل من وست
 ومالتس - بصورة مستقلة - إلى استخدام هذا المبدأ كأساس لنظرية الريع ، التى قدمها
 أندرسون قبل ذلك بثمان وثلاثين سنة ، وبعد ذلك بستين جعل ريكاردو هذه النظرية ركناً
 أساسياً لتحليله عن التوزيع .

والسؤال الأول يتعلق بتعديل قوانين القيمة نتيجة لندرة الأرض . وقد أجاب ريكاردو
 عن ذلك بأنه لا توجد حاجة لأى تعديلات على الإطلاق ؛ فبالمقارنة بنظرية كانتيلون فى
 قيمة الأرض . . نجد أنه عارض نظرية لانتعتمد على الأرض ، وافترض أن عدداً من السكان
 لديهم أرض بدرجات متفاوتة فى الجودة ، وبدأوا فى الاتجاه نحو الصحراء ، وستتم زراعة
 الأرض حتى الحد الذى يمكن المزارع من أن يحصل على قوت يومه . وفى اقتصاد
 تنافسى . . فإن كل المزارعين سيحصلون على أجر الكفاف هذا ، وأى زيادة فى الإنتاج على
 هذا الأجر ستذهب إلى مالك الأرض فى صورة ريع ، وهو ما يتضمن عدم حصول ملاك
 الأراضي الحدية على أى ريع ، فالدخول التى يحصل عليها العنصر يمكن بذلك تحليلها ،
 كما لو كان الريع لا تأثير له بالتركيز على هذه القطعة الحدية من الأرض . وكما يضعها
 ريكاردو . . فإن « القيمة التبادلية لكل السلع . . . يتم تنظيمها دائماً . . . بمدى كبر كمية
 العمل اللازمة لإنتاجها . . . وبأولئك الذين يستمرون فى الإنتاج فى ظل أسوأ الظروف
 (١٩٥١ - ٥٥ ، ١ : ٧٣) .

وقد يتقن ريكاردو أن هناك ربوعاً ثلاثة ، فالريع الفرقى هو نتيجة لاختلاف خصوبة
 التربة . كما افترض أن الأرض يتم تقسيمها إلى مزارع متساوية ، يتم ترتيبها وفقاً لجودة
 تربتها ، وتشغيلها بواسطة عائلات بحجم واحد ومعدات متماثلة . وفى هذه الحالة . .
 سنجد أن العائد لكل أسرة (أو لكل مزرعة) سيقع على منحنى سالب الميل (الشكل

(١/٩) ، يوضح الناتج الحدى للعمل (أو الأرض) . وبالنسبة لكمية محددة سلفاً من العمل $\bar{L}$. فإن معدل الأجر سيتطابق مع الناتج الحدى $\bar{W}$. وبالنسبة للأجر المحدد سلفاً $\bar{W}$ (أجر الكفاف مثلاً) . فإن عدد العائلات التى تتم إعالتها بواسطة الأرض هو $\bar{L}$. ويتم قياس الإنتاج الكلى بواسطة المساحة تحت المنحنى . ومن هذا الإنتاج . فإن المستطيل WL يذهب إلى العمال فى صورة أجور ، ويذهب المثلث المتبقى إلى ملاك الأراضي فى صورة ريع . ولهذا السبب . فإن المزرعة الحدية لاتدفع أى ريع ، بالرغم من أنها مستمرة فى إنتاج الغلال .



شكل (٩-١) : العلاقة بين الريع والأجور والعمل (أو الأرض) ، والغلال .

وقد كان ريكاردو على بينة من أن الريع سينشأ أيضاً ، حتى إذا تمتعت كل الأراضي بدرجة واحدة من الجودة . ولكى يشرح ريع الكثافة . افترض أن هناك مساحة محددة من الأرض بمواصفات واحدة ، ويتم زراعتها بعدد متغير من المزارعين (وكلها تستخدم معدات متماثلة) ، بحيث أن الناتج لكل مزرعة سيختلف . ومع تزايد السكان . فإن الإنتاج الكلى سيتزايد ، ولكن - نتيجة لتناقص الغلة - بمعدل أقل بالمقارنة بالسكان . ولهذا . فإن الناتج الحدى سيتجه مرة أخرى نحو الانخفاض ، كما يوضحه شكل (١/٩) . وباقي

هذه الحجة هو كما سبق عند مناقشة « الحد الفسيح » للأرض ، التى لاتدفع الربح ؛ حيث سيتم استبدالها الآن « بالحد الكثيف » لدفعة العمل ، التى لاتدفع الربح على قطعة محددة من الأرض . وفى هذه الحالة . . فإنه لن تكون هناك أرض لاتدفع الربح ، حيث ستحصل كل الأرض على ربح الندرة .

أخيراً . . كان ريكاردو مدرّكاً أن الربح يمكن أيضاً أن ينشأ نتيجة لمزايا التوطن ، ولكن هذا بقى حتى وقرّ تونن عام ١٨٢٦ تحليلاً تفصيلياً لهذه الجوانب المكانية .

وقد استنتج ريكاردو « أن الربح لايشكل جزءاً مكوناً لسعر السلع » (١٩٥١ - ٥٥ ، ١ : ٧٨) ، وأن « الغلال لا ترتفع نتيجة لدفع الربح ، ولكن الربح يتم دفعه لأن الغلال مرتفعة » (٧٤) . فبينما نجد فى « ثروة الأمم » أن هذا المبدأ ظهر كمبدأ دوجماتيقي . . فإنه الآن يتم تدعيمه تحليلياً . ولهذا السبب . فقد كان الطيبعيون مخطئين لنسبة الربح إلى خصوبة التربة ، فالحقيقة أن الربح هو نتيجة لمحدودية الأرض ، سواء من الناحية الكمية أو النوعية ، ونفس الشيء صحيح بالنسبة لباقي الموارد الأخرى . وعلى الرغم من أن ريكاردو لم يكن لديه أى شيء إضافي ليقوله عن الندرة فى نظريته العامة عن القيمة . . فإن نظريته فى الربح أصبحت رئيسية لفهم تسعير الموارد النادرة .

ولسوء الحظ . . فإن استنتاجات ريكاردو ، كما يشير صامويلسون بذكاء شديد (١٩٦٦ - ٨٦ ، جزء ١ ، فصل ٣١ ، ٣٢) ، على الرغم من أنها تتضمن كثيراً من الحقائق . . فإنها لم تكن كلها حقيقية ، كما أنها لم تعرض الحقيقة كاملة . وبصورة خاصة . . فإنه ليس صحيحاً تماماً أن الربح لاتأثير له على أسعار السلع ؛ فثمة تعديل ضرورى ينشأ فى هذه الحالة من المنتجات ، التى تتضمن كشافات متفاوتة من عناصر الإنتاج . افترض أن هناك محصولين : الغلال والبطاطس مثلاً ، وافترض - بالإضافة إلى ذلك - أنه بالنسبة للكميات التى تتطلب نفس الكمية من العمل . . فإن الغلال تتطلب كمية أكبر من الأرض . وفى هذه الحالة . . فإن هذه الكميات لن يكون لها نفس قيمة المبادلة ، ولكن قيمة الغلال ستكون أكبر .

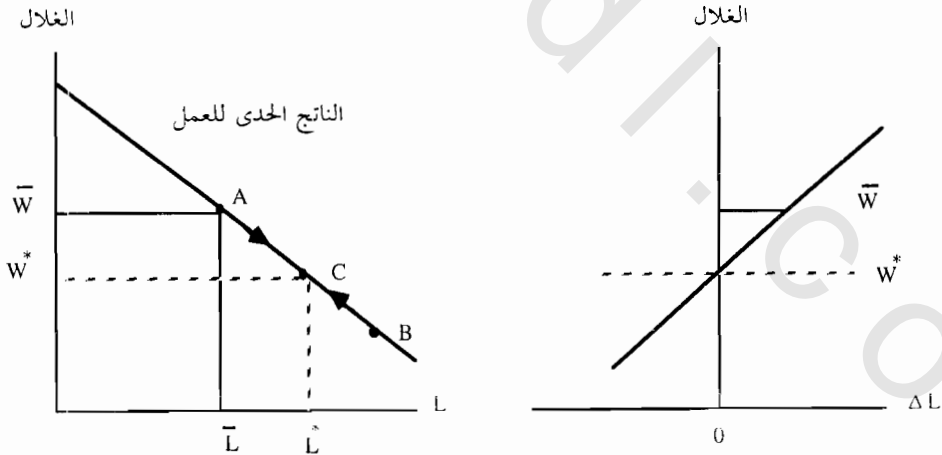
كما أن هناك تعديلاً آخر سينشأ من اختلال النسب بين العمل ورأس المال لنفس المنتج ، وافترض أن مزارعى الغلال بوسعهم أن يختاروا بين الكميات المختلفة من المعدات الرأسمالية ، استناداً إلى خصائص التربة التى بحوزتهم . وفى هذه الحالة . . سيكون من

المستحيل أن نرتب القاطع المختلفة من الأرض ، وفقاً لجودتها ، دون أن نعرف أسعار الغلال . والعمل ، والمعدات الرأسمالية . فالأرض الحدية لا يمكن تعريفها ، دون أن نعرف الأسعار ، ويتم تحديد كل الأسعار فى نفس الوقت فى التوازن العام .

وبصورة أساسية ، فبمجرد إلغاء ندرة الأرض للحد الفسيح ، فكل الأرض سوف تدفع ريعاً ، فى حين أن العمال والسلع الرأسمالية يمكن إعادة إنتاجهما بتكاليف ثابتة ، أى إن نظرية القيمة التى لاتعتمد على الأرض يستحيل التوصل إليها . فبدلاً عن « العمل المجمد » تصبح السلع « أرضاً مجمدة » . وفى هذه الظروف . . كان كانتيلون على الطريق الصحيح ، بينما كان ريكاردو على الطريق الخطأ .

الأجور

بمجرد أخذ الريع فى الاعتبار بالإجراء الملائم ، من خلال النظر إلى الحد الذى لايتضمن الريع . . فإن مشكلة ريكاردو الأساسية بقيت كما هى ، وهى توزيع الناتج بين الأجور والأرباح . وبالنسبة لنظرية الأجور . . فإن ريكاردو لم يقم فيها بأى مساهمة أصيلة ، ولكنه اقتضى نظرية آدم سميث بصورة رئيسية ، كما تم توضيحها فى ضوء نظرية مالتس .



الشكل (٢/٩) : الناتج الحدى للعمل على أرض معينة ، بغض النظر عن رأس المال .

فالناتج الحدى للعمل على أرض معينة - وبغض النظر عن رأس المال - سوف يتجه للانخفاض ، كما هو موضح بشكل (١/٩) ، والمعاد توضيحه فى الجزء الأيسر من شكل (٢/٩) . ولما كانت الأجور تساوى الناتج الحدى . . فإن المنحنى يوضح أيضاً معدل الأجر لأى كمية من العمل ، وهذا هو الجزء الساكن من النموذج . أما الجزء الحركى . . فيربط بين معدل الأجر ومعدل التغير فى قوة العمل أو النمو السكانى ، كما يوضحه الجزء الأيسر من شكل (٢/٩) ، فهناك أجر الكفاف ، W^* ، الذى يعد كبيراً بالدرجة الكافية للمحافظة على قوة العمل فى حالة السكون ، وهذا هو السعر الطبيعى للعمل . وهو لا يمثل فى كم مادية أو بيولوجية ثابت ، ولكنه عال بالقدر الكافى ، استناداً إلى العوامل الاجتماعية ، وعرضة للتغير فى غمار التنمية التاريخية . وبصورة خاصة . . فإن تجربة طويلة ترتفع فيها الأجور فوق حد الكفاف ، يمكن أن تؤدى بأجر الكفاف إلى الارتفاع والعكس صحيح . فإذا كان أجر السوق أعلى من أجر الكفاف (كما هو الحال عند $\bar{W}$) . . فإن قوة العمل ستتجه نحو النمو ، أما إذا كان أدنى من أجر الكفاف . . فإن قوة العمل ستتجه نحو الانخفاض .

وبصورة عامة . . فإن النمو فى القوة العاملة يتميز بارتفاع الأجور عن حد الكفاف . وكلما كان منحنى النمو حاد الميل . . ارتفع هذا الفرق فى الأجر عند مستوى محدد لمعدل النمو . وفى الحالة القصوى التى يكون فيها منحنى النمو أفقياً (كما يتم توضيحه بالخط المتقطع) ، وحيث تكون ردود فعل النمو السكانى لمعدلات الأجور حساسة للغاية . . فإن الفروق الصغيرة جداً فى معدلات الأجر ، ستؤدى فعلاً إلى انفجار سكانى ، وسيكون هناك منحنى عرض أفقى للعمل عند أجر الكفاف . ولم ينظر ريكاردو إلى ذلك كحالة واقعية ؛ إذ إنه اعتقد أن الأجور يمكن أن تكون فوق حد الكفاف لفترات طويلة . وعلى أية حال . . فإنه عادة ما استخدم هذا المنحنى الأفقى كافتراض للتبسيط .

وفى الأجل الطويل . . ستتجه الأجور - بطبيعة الحال - نحو الانجذاب تجاه مستوى الكفاف W^* من خلال التفاعل بين الجزء الساكن والجزء الحركى ، فمن كلتا النقطتين B, A . . سيتجه النظام إلى التحرك إلى النقطة C . وهذه الحركة يمكن مواجهتها - على أية حال - بالتراكم الرأسمالى ، الذى يؤدى إلى انتقال منحنى الناتج الحدى إلى أعلى . ولهذا السبب . . فإن التراكم الرأسمالى يساعد على المحافظة على الأجور ، أعلى من مستوى الكفاف لفترات طويلة .

ويقود هذا المنطق ريكاردو إلى تحديد إطار عملية التنمية الاقتصادية ، على الرغم من أنه تحديد أولى . ففي البداية عندما تكون الأرض مأهولة بشكل بسيط بالسكان (كما هو الحال عند L) . فإن إنتاجية العمل - وبالتالي الأجور - ستكون مرتفعة . ولهذا . . فإن السكان سيتجهون نحو النمو ، ويمكن أن يتجه الرصيد الرأسمالى إلى النمو بمعدل أسرع ، وبالتالي . . ستتجه الأجور إلى الزيادة بدرجة أكبر ، وعلى أية حال . . فإن هذا سيؤدي إلى تسارع النمو السكانى . وبعد فترة طالت أو قصرت . . فإن التراكم الرأسمالى سيصبح غير كافٍ لمنع الأجور من الانخفاض ، والتي ستترتب عليها تخفيض معدلات النمو السكانى . وفى الأجل الطويل . . سيكون هناك ركود عند L^* ، وربما يتحقق ذلك عند مستوى مريح من أجر الكفاف .

وقد استخدم ريكاردو - مرة أخرى مقتفياً مالتس - نظريته للأجر لانتقاد قوانين الفقراء . ففي ظل نظام سبين هاملاندا لعام ١٧٩٥ . . فإن العمال الفقراء حصلوا على إعانة مالية من صندوق الإبراشية التابعين لها ، إضافة لأجورهم ، تعادل الفرق بين أجر السوق وحد أدنى اجتماعى معين . وقد اعترض ريكاردو نتيجة لأن هذا النظام فى الأجل الطويل سيعنى فقط زيادة أعداد الفقراء ، ولكنه لن يفعل شيئاً لتحسين أحوالهم .

وبدلالة شكل (٢/٩) . . افترض أن أجر الكفاف W^* يعتبر أدنى من الحد الأدنى الاجتماعى ، وأن إضافة لهذا الأجر سيتم دفعها بمقدار الفرق ، وهذا سينقل منحنى النمو إلى أسفل بنفس الكمية ، والشئ المناسب للنمو السكانى هو بوضوح أجر السوق مع الإضافة . وبمجرد أخذ الميكانيكية الحركية لدورها . . فإن أجر السوق سينخفض ببساطة بنفس كمية الإضافة . وستبدو زيادة الإضافة فى هذه الحالة ضرورية . وهكذا . وإذا اتبعنا هذه الحجة إلى نهايتها المنطقية . . فإن أجور السوق ستخفض فى النهاية إلى الصفر ، وسيكون العمال معالين كلية بواسطة الحكومة . ولم يكن ريكاردو غير حساس اجتماعياً ، كما أنه لم يكن متشائماً ، ولكنه - مثل كل المالتسيين - رأى أن مفتاح تحسين مستويات المعيشة يتمثل فى الانتقال الرأسى لمنحنى النمو ، بينما حددت قوانين الفقراء بنقل هذا المنحنى إلى أسفل بدرجة أكبر .

الأرباح

يتكون رأس المال عند ريكاردو - كما هو الحال بالنسبة لآدم سميث - من أجور مقدمة للعمال ، يطلق عليها رأس المال العامل ، وكمية كبيرة أو صغيرة من السلع الرأسمالية المعمرة ، يطلق عليها رأس المال الثابت . كما أنه اتبع آدم سميث أيضاً في عدم الفصل بين الفائدة والأرباح ، ولأغراضه فقد كان هذا ملائماً تماماً .

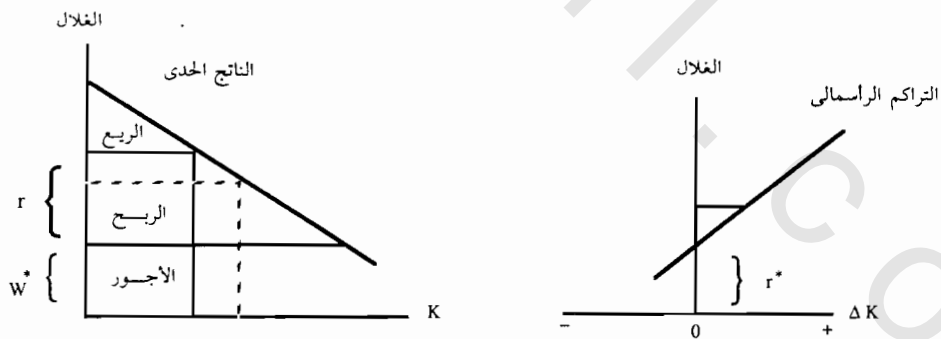
وقد كان من الواضح لفترة طويلة أن معدلات الربح - بعد أخذ المخاطرة في الاعتبار - تتجه إلى التعادل بين الصناعات المختلفة ؛ فالقدرة على الانتقال تؤدي إلى أثر تعادلي على رأس المال كما هو الحال بالنسبة للعمل . وقد تمثلت مشكلة ريكاردو الرئيسية في التغيرات المنتظمة ، في معدل الربح خلال عملية التنمية الاقتصادية .

وقد جعل ريكاردو تحليل المشكلة صعباً للقارئ المعاصر ؛ نتيجة لاستخدامه العمل كوحدة للحساب ، في حين أننا معتادون على الإشارة إليها بوحدة سلعية (أو حزم) ، ويمكن أن يوضح المثال التالي هذه الصعوبة : افترض أن الأجر الحقيقي يظل ثابتاً عند حد الكفاف وهو بوشل واحد من الغلال . وعندما يتزايد السكان - ونتيجة لتناقص الغلة - فإن البوشل الواحد من الغلال سيكلف كميات أكبر وأكبر من العمل ؛ فالقارئ المعاصر ، والذي سينظر إليها بوحدة من الغلال سيقول إن الأجور ثابتة . أما ريكاردو - باستخدامه لوحدة العمل - فإنه سيقول إن الأجور تتجه نحو التزايد ؛ نتيجة لأنها تأخذ كميات أكبر وأكبر من العمل ؛ لتوفير الغذاء للعامل . وبالتعبير المعاصر . . فإن الحركة العكسية للأرباح والأجور في النظرية الرئيسية لريكاردو يتم تحويلها لحركة موازية للأرباح وللعمالة الحدى . ويستخدم العرض التالي الصياغة المعاصرة ، وهذه لن تكون منصفة لبعض جوانب التحليل التي كانت مهمة لريكاردو (ربما إلى صرافا) . ولكن من وجهة نظر الاتجاه السائد في الاقتصاد المعاصر . . فإن هذه الجوانب ليست ذات أهمية . وتمثل المساهمة الرئيسية لريكاردو في صياغة نظرية للتراكم الرأسمالي والأرباح بصورة مطابقة للنمو السكاني والأجور ، وهذا يجعل ريكاردو هو مالتس رأس المال . ويمكن شرح الحجة الرئيسية باستخدام الافتراض المبسط لريكاردو أن العمل ورأس المال يتم استخدامهما بنسبة ثابتة^(٤) وأن الأجور تظل دائماً عند مستوى الكفاف .

(٤) بقدر ما يتضمن رأس المال صندوقاً للأجور من السلع الاستهلاكية . . فإن ارتفاع الأجور الحقيقية سيتطلب رصيذاً أكبر من رأس المال لكل وحدة من العمل .

فعند استخدام جرعات متزايدة من العمل ورأس المال على نفس الأرض . . فإن الناتج الحدى سيتجه نحو الانخفاض . ومن هذا الناتج الحدى . . فإن العامل سيحصل على أجر الكفاف ، بينما يذهب المتبقى إلى الأرباح ، وهذا يعنى أن هناك علاقة عكسية بين رصيد رأس المال (والسكان) ، ومعدل الربح . وفى الجزء الأيسر من شكل (٣/٩) يتم قياس رأس المال K على المحور الأفقى ؛ فإذا كان رأس المال الذى يستخدمه العامل يسمى وحدة لرأس المال . . فإن المحور الأفقى سيقاس أيضاً مدخل العمل . وبالنسبة للناتج الحدى ، الذى يتم قياسه رأسياً . . فإن أجر الكفاف W^* يذهب إلى العمل ، وسيقيس المتبقى r بالتالى معدل الربح ، وسيوضح المستطيل العلوى كمية الأرباح . ومع زيادة رأس المال . . فإن معدل الربح سيتجه للانخفاض بالضرورة ، كما هو الحال عند آدم سميث .

وإلى هذا الجزء الساكن ، يضيف ريكاردو جزءاً حركياً ، فهناك معدل للربح لا يكون عنده لدى الرأسماليين أى حافز لزيادة أو تخفيض التراكم الرأسمالى . وهذا يعنى ، أنه بإمكاننا القول بأن هذا يماثل حد الكفاف للأرباح ، أو السعر الطبيعى لرأس المال . ومن وجهة نظر ريكاردو . . فإن هذا أكبر من الصفر ، بالنظر إلى المخاطرة واحتياجات الكفاف بالنسبة للرأسماليين ؛ أى أن التراكم سيتوقف قبل تلاشى الأرباح تماماً بفترة طويلة .



شكل (٣/٩) : العلاقة بين رصيد رأس المال (السكان) ومعدل الربح والأجور .

فإذا كانت الأرباح أعلى من حد الكفاف الخاص بها . . فإن رأس المال سيتم تراكمه من خلال الادخار ، أما إذا كانت الأرباح أدنى من حد الكفاف . . فإن رأس المال سيتم استخدامه من خلال الادخار السالب . وهذا يعنى أن هناك دالة لتراكم رأس المال ، مشابهة لدالة النمو السكانى المالتسية . ويتم تصوير هذه الدالة فى الجزء الأيمن من شكل (٣/٩) ؛ حيث تم نقل المحور الأفقى إلى أعلى ؛ ليصل إلى مستوى أجر الكفاف فى الجزء الأيسر من الشكل المقابل ، وحيث نشير إلى حد الكفاف للأرباح r^* .

وبالنسبة للموقف الموضح بالخطوط الثقيلة . . فإن الأرباح تكون أعلى من حد الكفاف هذا ، وبالتالي ، فإن التراكم الرأسمالى موجب . وفى الفترة التالية . . سيكون رصيد رأس المال أكبر ، ومعدل الربح أقل ؛ مما يخفض من التراكم الرأسمالى . ومن الواضح أن التفاعل الحركى بين الجزء الساكن والجزء الحركى للنظام سيقود - فى النهاية - إلى النقطة التى توضحها الخطوط المتقطعة ؛ حيث تكون الأرباح - شأنها شأن الأجور - عند مستويات الكفاف . وفى هذه الحالة . . فإن كل النمو سيصل إلى نهايته ، وقد اعتقد ريكاردو أن الأرباح ستظل - فى زمنه - أعلى بكثير ، وأن رصيد رأس المال سيكون أدنى بكثير ، من معدلات الكفاف . وعلى أية حال . . فإن اتجاه الأرباح للانخفاض فى النهاية ، لا بد وأن يؤكد نفسه .

وعلى الرغم من أن ريكاردو لم يعتقد فى أن الأجور - فى واقع الأمر - كانت دائماً قريبة من حد الكفاف . . فإنه لم تكن لديه نظرية حول تقسيم الناتج الحدى بين العمل ورأس المال للحالة العامة ، التى لا تكون فيها الأجور عند حد الكفاف ؛ فإذا كانت هناك ميكانيكية معينة تحافظ على نسبة رأس المال للعمل ثابتة ، فى كل الأوقات . . فإن هذه الفجوة يمكن ملؤها . وفى الحقيقة ، فبالنسبة لأى ناتج حدى ، خاصة عندما يكون ميل منحنيات النمو موجياً ؛ فهناك تقسيم واحد ، يوفر النمو المتساوى للعمل ورأس المال . وفى غياب هذه الميكانيكية - على أية حال - وعندما تكون هناك نسبة متغيرة من رأس المال للعمل . . فإن التحليل الحركى للتراكم الريكاردى لن يكون محدداً .

فإذا وضعنا نظريات ريكاردو فى الربح والأجور والأرباح - جنباً إلى جنب - فإنها ستشكل نموذجاً كلياً للنمو الاقتصادى . وبينما قام آدم سميث بوضع برنامج أولى لهذه النموذج . . فإن ريكاردو وفر النموذج ذاته . وينبغى أن نلاحظ أن هذا كان نموذجاً للنمو

غير المتوازن ، سيقودنا - فى النهاية - إلى الركود نتيجة لندرة الموارد الطبيعية . وهذا الخط من التحليل أخذه فيما بعد وليم ستانلى جيفونز فى كتابه « عن سؤال الفحم » ، ولكن إسهام ريكاردو فى التحليل النظرى لم يتفوق عليه أحد قبل النصف الثانى من القرن العشرين^(٥) . ومن المفارقات ، أن المساهمة الأصلية لماركس فى نظرية النمو - وبالتحديد النموذج الثنائى القطاعات المشهور - تم حصره فى النمو المتوازن ، الذى يمكن أن يستمر إلى الأبد .

المزايا النسبية

يعد مبدأ المزايا النسبية أحد أكثر الإسهامات الثقافية عبقرية لريكاردو ، ويقول المبدأ إن كل دولة من الدولتين ينبغي أن تصدر تلك السلع التى تكون ميزتها فى التكلفة عالية نسبياً (أو سوئها فى التكلفة منخفضة نسبياً) ، كما أنه عليها أن تستورد تلك السلع ، التى تكون ميزة تكلفتها منخفضة نسبياً ، أو يكون سوئها النسبى مرتفعاً .

ونقطة ريكاردو هى أن عدم قدرة كل من العمل ورأس المال على التنقل على المستوى الدولى (بصورة نسبية) ، ستؤدى إلى خلاف رئيسى بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية ؛ فداخل كل دولة تؤدى قدرة العناصر على التنقل إلى تعادل معدلات الأجور والأرباح بين الأقاليم المختلفة . ولهذا السبب . . فإن التجارة تحكمها ببساطة تكاليف العمل المطلقة وسوف يقوم كل إقليم بعرض منتجاته التى يمكنه إنتاجها بأدنى تكلفة على الأقاليم الأخرى . ولكن فيما بين الحدود الدولية - على أية حال - فإن عدم القدرة (النسبية) للعناصر على التنقل سيترك أثراً دائماً فى معدلات الأجور والأرباح . ومن ثم ستكون المقارنات بين التكلفة البسيطة للعمل غير كافية لتحديد التخصيص الكفء للموارد . وبصورة خاصة . . فإنه يمكن أن يكون تصدير سلعة ما مفيداً من دولة مرتفعة التكلفة إلى دولة منخفضة التكلفة .

ولم تنشأ الفكرة الرئيسية للتكلفة المقارنة من ريكاردو أصلاً ؛ فقد تم التعبير عنها بوضوح بواسطة آدم سميث ، ويمكن اقتفاء أثرها إلى أحد المجهولين ، الذى كتب

(٥) حلل نايهايز عام ١٩٦٣ نموذجاً من هذا النوع ، استناداً إلى سولو ١٩٥٦ ، والعرض الحالى مدين بكثير إلى صامويلسون ١٩٦٦ - ٨٦ ، جزء ٥ ، فصل ٣٤٠ .

« اعتبارات التجارة مع شرق الهند » فى عام ١٧٠١ ، وللكتاب التجارين مثل صمويل فورترى . ولكن الأمر المهم ، هو أنهم أشاروا إلى ما إذا كان يتعين على إنجلترا الحصول على كمية أكبر من الخمر ، باستخدام العمل الإنجليزى لإنتاج القماش ، ثم مبادلة هذا القماش بالخمر ، بدلاً عن استخدام العمل لإنتاج الخمر اللازم لها . ويمكن لإنجلترا أن تفعل ذلك إذا كان القماش يمكن مبادلته بكمية أكبر من الخمر فى السوق الدولية بالمقارنة بالسوق المحلية . وقد لاحظ روبرت تورينز أن التجارة الخارجية يمكن أن تكون بهذا الشكل مفيدة لإنجلترا ، حتى إذا كانت إمكانات الإنتاج لها أفضل بالنسبة لكلتا السلعتين (١٨١٥ ، ٢٦٣ f) . وقد تمثلت مساهمة ريكاردو فى تطوير هذه القواعد للتجارة الخارجية المربحة ، فى شكل مبدأ وطنى عام ؛ للتخصيص الكفء للموارد بين دولتين وربطها مع نظرية تدفقات العملة .

وقد أشار ريكاردو إلى أن التجار ليسوا مهتمين بحساب المزايا النسبية ، وكل ما يهمهم هو الأسعار النقدية . افترض أننا نبدأ الآن بموقف تحكمى ؛ حيث تكون لدى إنجلترا ميزة فى تكلفة العمل فى كلتا السلعتين ؛ حيث تعكس الأسعار تكاليف العمل . وفى هذه الحالة سيجد التجار الإنجليز أنه من الأرباح لهم أن يصدروا كلا من الخمر والقماش . ولكن هذا الموقف لا يمكن استمراره ؛ ففى غياب الواردات المربحة . . فإن إنجلترا سوف يتم الدفع لها بالذهب ، وسيؤدى تدفق العملة هذا إلى ارتفاع الأسعار الإنجليزية ، بينما ستتجه الأسعار الأجنبية نحو الانخفاض . وسيأتى تدفق العملة هذا إلى نهايته ، عندما تعكس نسب الأسعار الدولية المزايا النسبية ، وليس التكاليف المطلقة للعمل . ومع الأسواق التنافسية . . سنجد أن الأسعار النقدية سترشد التجار إلى التقسيم الدولى الكفء للعمل .

وفى صياغة هذا المبدأ . . فإن ريكاردو - شأنه شأن هيوم - من قبله ، لم يكن حريصاً للغاية فيما يتعلق بمبدأ السعر الواحد للسلع ، التى يتم المتاجرة فيها . وقد تيقن بوضوح - مع ذلك - أنه لا يوجد هناك سبب لتعادل أسعار السلع بصورة عامة على المستوى الدولى . وبصورة أكثر أهمية . . فإن ريكاردو - نظراً لأنه قصر تحليله على جانب التكلفة - كان بوسعه فقط أن يحدد الحدين الأعلى والأدنى لنسبة التبادل الدولية ، ولكن لم يكن بوسعه تحديد هذه النسبة ذاتها ، وهذه الفجوة قد سدت فيما بعد ، بواسطة جون ستيوارت ميل فى باكورة أيامه .

ولم يتعرف ريكاردو المغزى العام لهذا المبدأ ، فالآن من السهل أن نرى أن المزايا النسبية لا تحكم فقط التقسيم الدولى للعمل ، ولكن أيضاً تقسيم العمل بين الأفراد والمؤسسات والتخصيص والكفاء للموارد بصورة عامة . ولذلك كان لودفيج فون ميزس محققاً ، فى قوله بأن مبدأ ريكاردو فى المزايا النسبية هو « قانون الارتباط » (١٩٤٩ ، f ١٥٨) . وفى التحليل الحدى اللاحق . . فإن مغزى القانون تم التعبير عنه فى المسلمة ، التى تقول إن الأسعار النسبية تساوى معدل التحويل الحدى فى السلع ، فى الإنتاج أو تكلفتها البديلة .

وبصياغة فنية أكثر . . فإن ريكاردو أنشأ أول نموذج للبرمجة الخطية . فبينما استخدم كانتيلون العلاقات الخطية لنموذج المدخلات والمخرجات الوصفى للاقتصاد . . فإن ريكاردو أخذ على عاتقه خطوة التعظيم ، وقد استغرق علم الاقتصاد حوالى ١٢٥ سنة ؛ لكى يتقدم أكثر من التحليل البدائى لريكاردو ، وحتى فى البرمجة الخطية المعاصرة . . فإن الاختيار بين حلول الإمكانيات البديلة ، هو أمر تحكمه أساساً المزايا النسبية .

النظرية النقدية

بالرغم من أن ريكاردو كان واحداً من رجال البنوك ، وحصل على سمعته أولاً من خلال الجدل المعدنى . . فإنه لم يقم بأى إسهام أصيل كبير فى نظرية النقود . وتتمثل مساهمته التاريخية فى الدعم القوى ، الذى وفره للتقليد الكلاسيكى ، الذى ظهر خلال القرن الثامن عشر . ويمكن تحديد المبادئ الرئيسية لهذا التقليد ، كما تم توضيحها فى كتابات ريكاردو ، كما يلى ^(٦):

من المتصور أن يكون هناك فصل تحليلى بين النقود السلعية ، كما يوضحها نظام الذهب (مع وجود أو عدم وجود أوراق البنكنوت القابلة للتحويل) ، والعملية الورقية غير القابلة للتحويل . وفى ظل نظام الذهب ، تحدد السلطات النقدية سعر الذهب ، ولكن هذه السلطات لا توجد لديها أى قوة على عرض النقود ، فى النهاية (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ٢ : ١٠٤ ، ٣ : ٩٠ ، ٤ : ٦٤) . أما بالنسبة للعملة غير القابلة للتحويل . . فإن

(٦) التفسير التالى مشابه لذلك التفسير الخاص بجلاسنر (١٩٨٥) وأهياكوب (١٩٨٥) .

السلطات بوسعها تحديد عرض النقود ، ولكن لا يوجد لديها ، فى النهاية ، أى قوة على سعر الذهب .

وتعتمد قيمة النقود - فى ظل نظام الذهب - على تكلفة إنتاج الذهب ؛ أى إنها تخضع لنفس القوانين الاقتصادية كقيم السلع الأخرى (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ٥ : ٤٤٤) ؛ إذ يؤدى انخفاض تكلفة إنتاج الذهب بالتأكد إلى ارتفاع الأسعار ، ولكن نظرية الكمية - بالرغم من بعض الصياغات الخاطئة (٤ : ٥٦) - لا تنطبق بشكل جامد . ومن الناحية الأخرى .. فإن قيمة العملة غير قابلة للتحويل تعتمد على عرض النقود ، وسرعة تداول النقود (أو نسبة النقد) ، والنتائج الحقيقية . ولما كانت سرعة تداول النقود والنتائج الحقيقية هما عرضة للتغيير ، سواء بين الدول أو خلال الزمن (٣ : ٩٠ ، ٤ : ٥٨ ، ٥ : ٤١٧) . فلذلك يتطلب استقرار الأسعار تعديلات ملائمة فى عرض النقود . وعلى أية حال .. فإن سرعة تداول النقود والنتائج الحقيقية لا تتأثر بصورة دائمة بعرض النقود . وبالتالي .. فإن نظرية الكمية حقيقية ، بمعنى أن زيادة عرض النقود فى وقت معين ستؤدى - فى الأجل الطويل - إلى زيادة نسبية مساوية فى الأسعار ، بالمقارنة بالوضع الذى ستكون عليه الحال فى غياب هذه الزيادة (٥ : ٤١٧) .

وعلى المستوى الدولى .. فإن أسعار السلع الدولية التى تتم المتاجرة فيها ، لا يمكن أن توضح اختلافات كبيرة . فحتى الفروق الصغيرة ستتجه إلى التلاشى ، من خلال المراجعة فى السلع والذهب (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ٣ : ٩٠) ، ولذلك فإن تدفقات المعدن الدولية ، لا يمكن تفسيرها بالاختلافات الدولية فى مستويات الأسعار . ومع العملة غير القابلة للتحويل .. فإن معدلات الصرف الأجنبى فى الأجل الطويل سيكون لها رد فعل للاضطرابات النقدية بنفس الطريقة ، مثل الأسعار المحلية . وعندما تكون النقود هى القوة المحركة .. فإن التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبى - بهذا الشكل - ستتطابق مع التغيرات فى القوة الشرائية النسبية للعملة القومية (٩١) . ورأس المال - فى رأى ريكاردو - قادر على الانتقال دولياً بدرجة كبيرة ؛ بحيث يمكن احتواء التقلبات ، التى قد تحدث ، مثلاً فى المحصول ، دون تدفقات كبيرة فى الذهب (١٠٣) .

ويتم عرض النقود بنظام مصرفى ، يستخدم الاحتياطيات الجزئية ؛ حيث يكون البنك المركزى حائزاً لاحتياطيات الذهب ، وتكون البنوك التجارية حائزة لأوراق النقد التى

يصدرها البنك المركزى و / أو الذهب . وستؤدى التغيرات فى نقود البنك المركزى - بهذا الشكل - إلى التأثير على عرض النقود ، بشكل مضاعف ، إذا استخدمنا الصياغة الحديثة (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ٣ : ٨٦ f) . ويمكن ضبط إقراض البنوك التجارية من خلال خسارة الاحتياطيات (١٢٦ f) ، وهذا يعنى أنه لا توجد هناك حاجة لتحديد الكمية لإصدار أوراق البنكنوت ، ولكن ينبغى أن تكون هناك متطلبات للسيولة (٧٢ : ٤ f) . ومع النقود القابلة للتحويل . . فإن اعتبارات الاحتياطى ستحد أيضاً من قدرة البنك المركزى على عرض النقود . ومع عملة غير قابلة للتحويل - على أية حال - فإن البنك المركزى بوسعه التوسع فى عرض النقود بشكل لانهائى بالإبقاء على سعر الإقراض ، عند مستويات أدنى من فرص الربحية للمقترضين (١ : ٣٦٤) ، وسيؤدى هذا بالطبع إلى خلق تضخم تصاعدى .

وفى الأجل الطويل - كما سيتم شرحه فى القسم الخاص بجون بابتيست سائى فى الفصل العاشر - فإن ريكاردو وافق على قانون سائى ، الذى - وفقاً له - فإن العوامل النقدية لا تؤدى إلى إفراط أو انخفاض فى الإنتاج . أما فى الأجل القصير - على أية حال - فإنه حتى العملة غير القابلة للتحويل لن تكون محايدة ؛ نظراً لأن الأسعار ستتعدل مع وجود فجوة زمنية (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ٥ : ٤٥٢) ؛ نتيجة لوجود العقود النقدية ، ونتيجة أيضاً لمعدلات الضرائب ، التى قد تكون ثابتة فى صورة اسمية وسينعكس عدم الحياذ هذا فى الأجل القصير ، من خلال التغيرات فى أسعار الفائدة ، والتوزيع ، والإنتاج . ولكن ريكاردو ، على عكس الآخرين . . اتجه إلى أن يخفف من آثار الإنتاج (٣ : ٩١ ، ٣١٨ f ، ٥ : ٤٤٥ f ، ٦ : ١٦ f) ، فقد كان لديه اهتمام أكبر بالأجل الطويل منه بالأجل القصير ، ولكن نظراً للأهمية المحتملة للاضطرابات قصيرة الأجل . . فإنه نادى بسياسة نقدية تأخذ مسلكاً ثابتاً (٤ : ٦٩) ؛ فإذا كان لتخفيض الأسعار ضرورة فى أى وقت . . فإنه ينبغى أن يتم بشكل تدريجى ، وذلك لتصغير الاضطرابات الحقيقية ؛ خاصة فى التوزيع (٣ : ٩٤ ، ٥ : ٤٤٠) .

وينبغى أن يتمثل المبدأ المرشد للسياسة النقدية فى ثبات القوة الشرائية للنقود (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ٥ : ٥٤ ، ٥ : ٤٤٢) . وعلى أية حال . . فإن هذا الهدف لا يمكن الوصول إليه بشكل مباشر . وفى الحقيقة - وبالنظر إلى التقلبات المستمرة للأسعار

النسبية - فإن القوة الشرائية العامة للنقود لا يمكن التعبير عنها في صورة رقمية (٤ : f ٥٩)^(٧) . وفي هذا الموقف . . فإن ثبات سعر الذهب يمكن أن يخدم كحل تقريبي وعملي ، على الرغم من أنه غير كامل . والوسيلة الأكثر كفاءة لكى يتوصل البنك المركزى إلى أفضل هدف ثان ، ستكون من خلال أن يقف مستعداً لشراء وبيع الذهب أو (الفضة) ، مقابل النقود الورقية عند سعر ثابت ، وبهذا الشكل سيوفر على الاقتصاد تكلفة الإبقاء على رصيد كبير من العملة الذهبية (٦٦) ، وهذا لن يحمى الاقتصاد ضد حالات الذعر المصرفية بالتأكيد - ولكن ريكاردو اعتقد أن هذه الحماية ، لا يمكن أن يتم توفيرها بأى قواعد نقدية (٦٨) .

وبحلول عام ١٨٢٠ . . فإن التقليد الكلاسيكى أنتج نظرية نقدية مفصلة ، وموضحة ، ومرنة ، على الرغم من أن ريكاردو قلل من تأكيده على الأجل القصير . ودون تعديلات أساسية . . فإن هذه النظرية يمكن استغلالها كإطار عام لتطوير نظرية الدورات الاقتصادية ، والاقتصاد الكلى ، والاقتصاد النقدى الدولى حتى اليوم . وعلى الرغم من أن ادعاءاتها الأساسية هوجمت كثيراً . . فإنها قد اتضح صمودها . والنظرية النقدية المعاصرة غنية بشكل نهائى أكثر من النظرية الريكاردية ، (وباستثناء طريقة التوقعات الرشيدة) ، وهى تميل إلى إعطاء التقلبات قصيرة الأجل وزناً أكبر ، ولكنها مع ذلك استمرار لنفس التقليد الكلاسيكى .

مكانته فى تاريخ الاقتصاد

لم يتجه ريكاردو - شأنه شأن الاقتصاديين العظام - إلى خلق « مدرسة » خاصة به ، فالريكارديون الحقيقيون ثلاثة فقط ، هم : جيمس ميل ، وجون رامزى ماكولوش ، وتوماس دى كوينكى^(٨) . وبالطبع ، فقد كان ماركس ريكاردياً فى بعض الأوجه ؛ إذ إنه

(٧) تصور ريكاردو بوضوح أن التغيرات فى القوة الشرائية ، إذا تم قياسها بشكل صحيح ، ستكون مختلفة للمستهلكين ذوى الميول المختلفة (١٩٥١ - ٥٥ ، ٤ : ٦١) .

(٨) « حوارات حول الثلاثة » لعام ١٨٤٢ (فى ١٨٩٠ a) لدى كوينكى ، هى نداء جدلى لنظرية ريكاردو فى القيمة . « فمطلق الاقتصاد السياسى » لعام ١٨٤٤ (فى ١٨٩٠ a) ، قصد به أن يوضح منطق القيمة ، ولكنه أغرقها فى طوفان من الإسهاب . وقد قال حول الاقتصاد السياسى : « إن ديفيد ريكاردو قام بأول وآخر مجهود يمكن عمله لتحقيق ثورة فى هذا العلم » (ريكاردو وآدم سميث ١٨٤٢ ، فى دى كوينكى ١٨٩٠ a) .

بالغ فى تحديد الرذائل الريكاردية دون أن يتعلم من فضائلها . وحتى فى غياب مدرسة لمريديه . . فإن تأثير ديفيد ريكاردو على التاريخ الاقتصادى ، كان تالياً لأدم سميث فقط ، ويتعادل مع جهد ليون فالراس . فإذا كان الاقتصاد قبل ١٨١٧ هو حوار مع سميث . . فإنه فى السنوات الخمسين التالية ، أصبح حواراً مع ريكاردو .

ويقال أحياناً إن تأثير ريكاردو كان ضاراً أكثر منه نافعاً ، فجيفونز فى مقدمة الطبعة الثانية لكتابه « نظرية الاقتصاد السياسى » ، والمنشور سنة ١٨٧٩ ، عبّر عن هذا الرأى بقوله إن ديفيد ريكاردو « هذا الرجل القادر ذو التفكير الخاطىء » ، وضع عربة علم الاقتصاد فى طريق خطأ » . وهناك جانب بسيط من الصحة فى هذا التقييم ، فريكاردو ذهب إلى أبعد حد ممكن فى تشييد نماذجه ، التى لم يكن للطلب فيها أى تأثير على الأسعار النسبية ، ولكنه يحدد فقط الكميات المنتجة والمستهلكة . وفى ضوء النماذج الخطية المعاصرة . . فإنه من الواضح أن هذه طريقة يمكن تبريرها أكثر مما قدره النقاد الذاتيون . كما أنه من الواضح - على أية حال - أن الجهد يمكن أن ينجح فقط تحت افتراضات متشددة ومصطنعة ، فلم الاقتصاد كان يتقدم فى اتجاه نظرية عامة للقيمة ، واتضح أن النظرية الخاصة لريكاردو أصبحت عائقاً ، بدلا عن أن تكون حجراً يمكن الاستناد إليه فى التقدم التالى ، وتحقق التقدم القاطع فى العقود التالية فى اتجاه الأمثلة الجزئية ، وليس فى التحليل الاقتصادى الكلى للمدخلات والمخرجات .

ومع ذلك . . فإن ريكاردو - بنفس « اليد القوية » - تمكن من أن يرفع علم الاقتصاد إلى مستوى مرتفع ، فمن ضمن إنجازاته التحليلية الهائلة . . كان استكمال ما أطلق عليه صامويلسون (١٩٦٦-٨٦ ، مجلد ٥ ، فصل ٣٤٠) « النموذج القانونى الكلاسيكى للاقتصاد السياسى » . وقد كان ذلك هيكلاً نظرياً واسعاً وفرّ إطاراً ملائماً لمعظم نظرية النمو ، حتى أيام أزمة النفط فى سبعينيات هذا القرن « وحدود النمو » ، كما أن أحد إسهاماته الرئيسية كان مبدأ المزايا النسبية .

وعلى أية حال . . فإن أكثر إسهامات ريكاردو أهمية ، تعلقت بأساليب التحليل الاقتصادى ، وليس بالنظريات المستعملة المحددة ؛ فقد كان دون سميث فى اتساع الاهتمامات ، والنظرة الثاقبة ، والحكم على الشؤون الإنسانية ، ولكنه تفوق عليه كثيراً فى التحليل المنظم . ولأول مرة . . فإننا نرى عالماً نظرياً ، يحدد بوضوح افتراضاته (حتى ولو

كانت بشكل غير كامل) بطريقة ، تمكن من عرض صحة بعض المبادئ الاقتصادية الكلية . وبينما عرض سميث أمثلته . . فإن ريكاردو شيد نماذجه . وهذه الأيام . . فإن هذه النماذج عادة ما تبدو مستنبطة ، كما أنها لم تعامل بشكل خالٍ من الخطأ ، ولعل الانتشار الحديث للنماذج الرياضية « وفقًا لعادة ريكاردو » يشهد بعدم قدرة ريكاردو المتكررة على وضع نماذجه بشكل واضح . وعلى أية حال . . فقد ذهب إلى أبعد حد ممكن ، يمكن للعبقرية التحليلية أن تصل إليه دون تمرين علمي . وكان يمكن التوصل إلى التقدم بعد ذلك بمساعدة علم الرياضيات فقط .

obeikandi.com

النقود : استكمال التقليد الكلاسيكى

بانتهاء الحقبة الكلاسيكية . . نمت النظرية النقدية بالشكل ، الذى أدى إلى تراكم جسم من التحليل ، لم يكن لدى الحدين سوى القليل لإضافته . وقد كان هذا التقليد الكلاسيكى مختلفاً جداً عن التقديم الضعيف ، الذى يوجد كثيراً فى الأدبيات المعاصرة . فبعيداً عن أن يكون محدوداً بالتوازن الساكن وبنظرية كمية النقود . . نجد أن هذا التقليد تضمن كل القواعد الأساسية للاقتصادات الكلية النقدية المعاصرة . وكان يمكن التوصل إلى « التوليفة النيوكلاسيكية » التى تحققت فى خمسينيات القرن العشرين (وإن لم تتحقق فعلاً) على وجه التقريب فى حوالى ١٨٣٠ .

وقد وفر كل من كانتيلون ، ولو ، وهيوم ، وكريستيرنين أحجار البناء الأولية ، وقد استكمل التقليد إلى العقود الأولى للقرن التاسع عشر . كما تلقى هذا التقليد دعماً قوياً من ريكاردو ، الذى راجعنا إسهاماته فى الفصل السابق . وأدى وقف قابلية الجنيه الإسترلينى للتحويل ، خلال الحروب النابوليونية إلى تحقيق قمة الاكتشافات فى النظرية النقدية الكلاسيكية ، وهى تحليل هنرى ثورنتون للاقتصادات الحركية الكلية للنقود فى نظام مصرفى ، يعتمد على الاحتياطات الجزئية ، ووفر قانون بابتيست سائ للأسواق نقطة البداية للجدل ، الذى استمر لمدة قرن ونصف فى الاقتصاد الكلى . كما استكمل ناسو سينيور - أخيراً - تكامل النظرية النقدية ونظرية القيمة لاقتصاد ، يستخدم النقود السلعية ، وهذه الإسهامات الرئيسية ستتم مراجعتها فى الأقسام التالية .

هنرى ثورنتون Henry Thornton

ولد هنرى ثورنتون فى لندن فى ١٠ مارس ١٧٦٠ ، وقد كان الابن الثالث لتاجر ميسور^(١) . ويبدو أن والده اعتبر أن الإحسان والشفقة أكثر أهمية من المعرفة . . وبالتالي فإن هنرى حظى بتعليم هزيل ، وقد بدأ حياته العملية كتاجر ، كما أنه انتخب فى مجلس العموم ، عندما بلغ الثانية والعشرين . وبعد ذلك بفترة قصيرة أصبح شريكاً فى مؤسسة بنكية لها سمعتها ، وبقي كذلك طيلة حياته . وأصبح عضواً قيادياً فى مجموعة القديسين الإنجيلية ، والتي كان وليم ولبرفورس الروح المحركة لها ، ومنع تجارة العبيد إنجازها الرئيسى .

وقد كان النشاط المصرفى مربحاً جداً ، على الرغم من أن ثورنتون أنفق معظم وقته فى الجهود الخيرية والسياسية ، وذهب معظم دخله ، حوالى ستة أسباع الدخل كقاعدة عامة ، إلى أوجه البر . ومع ذلك . . فقد استطاع أن يقتنى ضيعة كبيرة ، والتي أصبحت مركزاً لمجموعته .

وقد حظى ثورنتون باحترام كبير كعضو فى البرلمان ، على الرغم من أنه لم يكن مشهوراً بقدر كاف . وركز ثورنتون معظم مجهوداته بمرور الوقت على أمور البنوك والتمويل بشكل متزايد ، واحتل دوراً قيادياً فى أعمال لجنة العملة ، التي شكلت عام ١٨١٠ ، وقد توفى بعد مرض طويل - يحتمل أن يكون السل - عام ١٨١٥ .

وتشكل معظم أعمال ثورنتون فى الرسائل الدينية وكتب الصلوات ، والتي كان يتم توزيعها بأعداد كبيرة . وفيما عدا التقارير حول خطبتين فى مجلس العموم . . فإن العمل الاقتصادى الوحيد الذى قام بنشره هو « بحث فى طبيعة وآثار الائتمان الورقى فى بريطانيا العظمى » ، والذى ظهر فى عام ١٨٠٢ ، وهذا العمل هو سبب شهرته كإقتصادي .

وقد كان إسهام ثورنتون فى علم الاقتصاد كنتيجة ثانوية لمساهمته فى الجدل ، حول المشكلات الاقتصادية الجارية . . فى ١٧٩٧ . . وقف بنك إنجلترا ، بعد عدد من الأزمات النقدية الشديدة ، وتحويل أوراق البنكنوت إلى ذهب . وبمضى الوقت . . بدأ سعر الذهب فى السوق فى الارتفاع عن سعر الإصدار . وقد اقترح فى ذلك الوقت أن هذا التناقض كان

(١) هذه الفقرة الخاصة بالسيرة تعتمد على مقدمة فريدرش فون هايك لثورنتون ١٩٣٩ .

علامة واضحة على إصدار أوراق البنكنوت ، بشكل زائد عن الحد ، وأن هذا لابد من تصحيحه من خلال الانكماش النقدي . وقد كتب ثورنتون كتابه ؛ لكى يوضح فى عام ١٨٠٢ أن علاوة على الذهب نتيجة لأسباب أخرى ، وأن الانكماش النقدي سيؤدى إلى ضرر أكثر من النفع ، وأن وقف قابلية العملة للتحويل أمرا أكثر تفضيلا من الأزمة المالية . وقد أشار ثورنتون إلى أن آدم سميث كان مخطئاً فى أن يربط بين كل الاضطرابات الممكنة بين سعر السوق للذهب ، وسعر الإصدار ، وأن يرجعه إلى السياسة النقدية ، إذ إن ذلك ، فى حقيقة الأمر ، يمكن أن يرجع إلى أسباب حقيقية (ثورنتون ١٩٣٩ ، ٢٠٠ ، f ٢٢٥ ، f) .

ويمكن أن يجعل هذا العرض ثورنتون كمعارض لمبدأ العملة . وعلى أية حال .. فإنه بالانتهاء من تقرير العملة ، أصبح مقتنعاً بأن علاوة الذهب كانت ترجع حقيقة إلى الإصدار الزائد لأوراق البنكنوت ، وأن الانكماش أمر لا يمكن تفاديه ، على الرغم من أنه لابد وأن يكون تدريجياً . وهكذا .. فإنه أخذ فى النهاية جانب أنصار العملة ، شأنه شأن ريكاردو .

ولن نستعرض هنا تفصيلاً آراء ثورنتون فى السياسة الاقتصادية ، ولكن السؤال : ما إسهاماته فى الاتجاه السائد فى الاقتصاد ؟ . ويمكننا أن نقول إن إسهامه الرئيسى تمثل فى وضع هيكل نموذج للوساطة المالية فى اقتصاد مفتوح ، وإذا استعرنا تعبيرات جيمس توبن .. فإنه أول من طور « اتجاه التوازن الكلى للنظرية النقدية » (توبن ، ١٩٧١ - ٧٥ ، جزء ١ ، فصل ١٨) . ويمكن أن يقول كل من جيرلى وشو (١٩٦٠) أن موضوعه كان النقود كجزء من نظرية التمويل . وفى هذا النظام .. فإن السلع (سواء المحلية أو الأجنبية) ، والعمل ، والعملة الذهبية ، وأوراق البنكنوت ، والكمبيالات ، والائتمان التجارى ، والسندات الحكومية ، وباقى الحقوق الأخرى يتم طلبها وعرضها ، استناداً إلى ظروف السوق . وظروف السوق - بالتالى - (فى ضوء المخزون المتوافر) هى فى الوضع الذى يحقق التعادل بين الطلب والعرض ، فى كل سوق (ثورنتون ١٩٣٩ ، f ١٠٠ ، ١٧٠) .

وقد لام ثورنتون سميث لتجاهله الاختلافات بين الأنواع المختلفة من الأصول السائلة ، ولهذا .. فإنه طور النظرة الرادكليفية "Radcliffian" بأن هناك مجموعة واسعة من وسائل الدفع ، لكل خصائصها المختلفة (ثورنتون ١٩٣٩ ، f ٩٣) ؛ فالعملة لاتدر عائداً ولكنها

تتضمن - على الأقل في الكميات الكبيرة - تكاليف كبيرة لأداء التعاملات ، ولكنها تتضمن قدرًا ضئيلاً من المخاطرة . أما أوراق البنكنوت . . فلا تتضمن تكاليف ملموسة في التعاملات ، ولكنها أيضاً لاتغل عائداً ، كما أنها يمكن أن تكون عرضة للمخاطرة . أما الكمبيالات . . فتتضمن فائدة ، ولكن هذا يجعل تكاليف التعامل كبيرة . وبالنسبة للسندات الحكومية . . فإن العائد لابد أن يوزن بالمقارنة بالمخاطرة وبتكاليف السمسة . وكنتيجة لذلك . . فإن الفترة المتوسطة للاحتفاظ بالأصل أو سرعة التداول ، تعد أمراً مختلفاً للأدوات المختلفة (٩٤) . وبدرجة أهم . . فإن سرعة التداول تنقلب استناداً إلى ظروف السوق ، فهي ترتفع في الفترات التي تزداد فيها الثقة ، بينما يؤدي انخفاض الثقة إلى الاكتناز (f ٩٥) . ولم يتم التحسين على هذا التحليل للطلب على النقود بشكل رئيسي ، قبل جون هيكس « اقتراح لتبسيط نظرية النقود » لعام ١٩٣٥ (١٩٨١ - ٨٣ ، جزء ٢) .

ويتكون القطاع المالي عند ثورنتون من نظام مصرفي ، له ثلاثة أجزاء ، تتضمن : بنك إنجلترا وهو البنك المركزي ، وبنوك لندن ، والبنوك الريفية . وفي ضوء عدم التأكد من المدفوعات . . فإن هذه المؤسسات تحتفظ باحتياطات جزئية ، تتضمن الذهب أو أوراق البنكنوت ، التي يصدرها البنك المركزي (ثورنتون ١٩٣٩ - ، ١٧١ f) . وكنتيجة لذلك . . فإن الكمية الكلية للأصول السائلة هي مضاعف للذهب ، وقد كان ثورنتون على دراية تامة « بالمضاعف البنكي » ؛ فالنقطة المهمة هي أن نسب الاحتياطي عرضة للتغيرات السريعة ؛ فإذا تعرضت الثقة للاهتزاز . . فإنه يمكن أن يحدث انكماش ، له آثار تدميرية واسعة ، وهذا يعني أن الجهاز المصرفي إذا ترك وشأنه . . فإنه نظام غير مستقر بصورة أساسية .

وتتمثل الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي - في رأي ثورنتون - في المحافظة على استقرار النظام المصرفي ، الأمر الذي يتضح من دور هذا البنك كمقرض أخير . ولهذا . . فإن البنك المركزي لا ينبغي أن يتحرك بالاستناد إلى دوافع الربح ، بنفس الطريقة التي تتحرك بها البنوك التجارية ، كما أنه لا ينبغي أن يحافظ على نسبة ثابتة بين أوراق البنكنوت التي يصدرها والاحتياطات الذهبية (ثورنتون ١٩٣٩ ، ١١٦) ، ولكن ينبغي أن يترك هذه النسبة ترتفع في أوقات الأزمات ، وأن يبقياها منخفضة في أوقات النقود السهلة . وسوف يؤدي أي جهد لجذب الذهب بالانكماش الكبير في أوقات الأزمات فقط إلى ترايد الأمر

سوءاً (١٢٢ ، ١٣٨ ، ١٣٢ ، ١٦١ f) ، كما أن وقف المدفوعات النقدية سيكون أفضل من حدوث ربع مالي (٢٢٨) . ولاتوجد هناك قواعد ميكانيكية حول هذه الإجراءات قصيرة الأجل . وبصورة خاصة . . فإن مبدأ « الأوراق الحقيقية » لا يضمن توافر القيد المطلوب (٢٥٢ f) ، ولابد للبنك المركزي أن يستخدم حكمه في كل حالة (٢٢٥ ، ٢٥٩) . وفي الأجل الطويل - على أية حال - فإن المبدأ الكبير للسياسة الائتمانية ، هو شرط القابلية للتحويل ، عند سعر محدد للتعاقد بالذهب (١١١ ، ٢٢٠ f ، ٢٤٨) . وهكذا . . فإننا ندخل في إطار مبدأ ، يشكل قاعدة حديدية للأجل الطويل ، يمتزج بالفطنة في الأجل القصير .

وقد تأثر ثورنتون كثيراً كمصرفي بمساوئ الانكماش المفاجيء ؛ فندرة النقود تؤدي إلى انخفاض مباشر في أسعار السلع المخزونة ، والسندات (ثورنتون ١٩٣٩ ، ١٩٦) . وفي الأجل القصير . . فإن هذه الانخفاضات في السعر أبعد من أن تكون محايدة ؛ إذ إنها ستكون محايدة لو كانت الأجور مرنة مثل الأسعار ، ولكن الأجور في الحقيقة تتجه إلى أن تتصف بالجمود النسبي . ومن المدهش ، أن هذا يمكن تفسيره بالتوقع العام بأن الأسعار في ظل نظام الذهب ، ينبغي أن تعود سريعاً إلى مستواها القديم (١١٨ f) . وبافتراض أن الأسعار تقترب إلى التعاملات الآنية ، بينما تقترب الأجور إلى تعاملات تمتد لفترة زمنية معينة . . فإن الأجور لهذا ينبغي أن تكون أقل تقلباً من الأسعار . وكنتيجة لجمود الأجور . . فإن الانكماش سيصاحبه بطالة وانخفاض في إنتاجية العمل . وفي نفس الوقت . . فإن المخزون لدى المنتجين سيتجه نحو الارتفاع (١٢٠) ، وهذا الانكماش ستتزايد حدته باضطرابات مضاربة وفشل البنوك . وبالطبع . . فإن كلا من الأسعار والإنتاج في الأجل الطويل ستعود إلى مستوياتها التوازنية ، وسينعكس الانكماش فقط في زيادة الأرصدة الذهبية .

وفي حالة التوسع النقدي . . فإن سلسلة الأحداث هي نفسها ، ولكن في الاتجاه المعاكس ، ف شراء الأوراق المالية بأوراق البنكنوت بواسطة البنك المركزي ، عمل توسعي ؛ إذ إن أوراق البنكنوت تتمتع بمعدل دوران مرتفع (ثورنتون ١٩٣٩ ، ٢٤٢) ، ويقرر ثورنتون بوضوح أن العامل الحاسم ليس أثر الثروة ، كما افترض أحياناً بعد ذلك بمائة وخمسين سنة ، ولكن تحويل الأصول .

ويوفر ثورنتون لعملية التوسع أساساً من التحليل الجزئى ، يلائم القرن العشرين (١٩٣٩ ، ٢٣٦ f) ، فحائزو النقود الجديدة سيتجهون إلى زيادة طلبهم ؛ مما سيؤدى إلى انخفاض المخزون ، وبالتالي تشجيع الإنتاج ، ولا يمكن لعرض السلع أن يستجبه نحو التزايد بصورة آنية ، مع ذلك . ولكى نشجع الأفراد الحائزين على السلع والخدمات أن يتخلوا عنها . . فإن حائزى النقود لابد وأن يرفعوا الأسعار لإقناعهم بذلك ؛ مما يؤدى إلى زيادة قيمة المخزون ، وزيادة الأثر التوسعى على الإنتاج . ولما كانت توقعات المنتجات قابلة للتعديل غالباً . . فإن توقعات ارتفاعات جديدة فى الأسعار خلال فترة الإنتاج ، ستعمل فى نفس الاتجاه .

وتتسم الأجور بالجمود فى الاتجاه الصعودى مثل الاتجاه النزولى ، وربما لنفس السبب (وإن لم يكن بنفس الدرجة) ، فالعمال يعانون إذاً من انخفاض « القوة الشرائية » لهم (وهذا التعبير موجود فى صفحة ٢٥٦) ؛ مما يؤدى إلى إجبارهم على تخفيض استهلاكهم . وهكذا . . فإن مفهوم الادخار الإجبارى يظهر على ساحة النظرية النقدية (ثورنتون ١٩٣٩ ، ٢٣٩) ، وتؤدى هذه الفجوة الأجرية إلى حافز إضافى للإنتاج ، كما أنها تؤدى أيضاً إلى زيادة فى التكوين الرأسمالى .

وعلى أية حال . . فإن التوسع فى الإنتاج يتحدد بحدود الطاقة الإنتاجية ؛ إذ إنه لا يمكن أن يحافظ على نفس السرعة مع الزيادة الكبيرة فى عرض النقود . وعلى الرغم من أن ارتفاع الأسعار مبدئياً يتأخر خلف الزيادة فى عرض النقود . . فإنها ستلحق به تدريجياً ، فى حين أن الإنتاج سيتقلص (ثورنتون ١٩٣٩ ، ٢٣٧ - ٩) . وبالمصطلحات الحديثة فإن ذلك سيطلق عليه الكساد التضخمى .

وستبدأ عملية مماثلة ، إذا اتجه البنك المركزى إلى خصم الأوراق المسالية بمعدل أقل من معدل السوق ، بدلاً من خصم هذه الكمية من الأوراق بمعدلات السوق . وتوضيح ثورنتون لهذه العملية مماثل أساساً للعملية التراكمية ، التى أعاد فيكسيل اختراعها (والذى لم يتعرف كتاب ثورنتون فى ذلك الوقت) بعد ذلك بقرن كامل ؛ إذ افترض أن الأرباح المتوقعة ارتفعت - لسبب ما - إلى ٦ ٪ بينما منعت البنوك بقوانين الادخار من تحصيل أكثر من ٥ ٪ ، وفى هذه الحالة . . ستصبح مشروعات استثمارية إضافية مربحة . وعندما تظل الأسعار دون تغيير . . فإن كمياتها - وبالتالي الطلب الإضافى على القروض - سيكون

محدودًا ، ربما كنتيجة لانخفاض الربحية الحدية للمشروعات الاستثمارية . وفى واقع الأمر . . فإن الأسعار لا يمكن أن تمتنع عن الارتفاع ، وبالتالي تعود ربحية الاستثمار إلى مستواها السابق مرة أخرى . « سيكون الدافع إلى الاقتراض عند سعر ٥ ٪ مساويًا لنفس الدافع من قبل » (ثورنتون ١٩٣٩ ، f ٢٥٥) ، وستستمر العملية التضخمية ، حتى يتجه سعر الإقراض إلى التزايد فى النهاية .

ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لتحليل ثورنتون للسياسة النقدية فى التفرقة بين خسارة البنك المركزى للذهب محليا (أو التهربات الداخلية) ، والتدفق الخارجى للذهب (أو التهربات الخارجية) . فبالنسبة للنقد الأجنبى . . لم يضاف أى إضافة أصيلة ، مع ذلك ؛ فأحيانًا يشار إليه بأنه ساهم فى اختراع مبدأ تعادل القوة الشرائية . وعلى أية حال . . فإنه غالبًا ما اعتمد على مبدأ السعر الواحد ، الذى يتضمن أن تدفقات السلع التى تدخل التجارة الدولية - بما فيها الذهب - حساسة للغاية حتى للتغيرات البسيطة فى الأسعار النسبية . وفى هذا المجال . . فإنه اقتفى أثر التقليد الموجود فى ذلك الوقت فقط ، كما تمثل فى آدم سميث ، كما أنه انتقد ديفيد هيوم لتضخيم أهمية الفروق السعرية (ثورنتون ١٩٣٩ ، ٢٣٨) . وبالطبع . . فقد كان ثورنتون على دراية كبيرة ، بأنه مع وجود العملة الورقية غير القابلة للتحويل . . فإن زيادة عرض النقود ستؤدى بمرور الوقت إلى أن تنعكس فى زيادة نسبية فى الأسعار ، ومعدلات الصرف الأجنبى (f ٢٤٧) . وعلى أية حال . . فإن مثل هذه الآثار طويلة الأجل لم تثر اهتمامه كثيرًا ، وقد تم تحليلها بشكل أكثر اكتمالاً بواسطة كريستينين منذ عدة عقود سابقة .

ويقدم ثورنتون قمة إسهاماته فى النظرية النقدية الكلاسيكية ؛ فقد أثار هيكس السؤال المتعلق بما إذا كان ثورنتون كينزيًا أكثر من كونه كلاسيكيًا . وبهذا العمل . . فإنه وصف بالصفتين ، كمتناقض بالمعنى الكينزى (هيكس ١٩٦٧) . وفى حقيقة الأمر . . فإن تفسير كينز لهذه الصفات يعد تاريخًا رديئًا ، فالاقتصاد الكلاسيكى الحقيقى يتضمن كلا من التحليل الكينزى قصير الأجل ، والحيايد طويل الأجل . ويتضمنه الاعتبارات الكينزية . . فإن ثورنتون بالتأكيد يعد ممثلًا للتقليد الكلاسيكى .

وفى حقل النقود . . فإن ريكاردو لم يذهب بعيدًا عن ثورنتون ، وكان مرتاحًا فى واقع الأمر لأقل مما توصل إليه ثورنتون . ويبدو أنه اختلف عن ثورنتون فى نقطتين صغيرتين من

حيث المحتوى الاقتصادي ، فأولاً : أصر ريكاردو على أن زيادة الإصدار هي السبب الممكن الوحيد لعلو على الذهب ، وهذا المبدأ كان لا يمكن بلوغه بوضوح ، وعلى عكس ما قاله ريكاردو ، لم يتقبله ثورنتون ، على الرغم من أنه لم يعتبر الأسباب الحقيقية ، كأنها ذات صلة .. حوالى ١٨٠٩ . وثانياً : أشار ثورنتون إلى أن الانكماش النقدي - فى ضوء انخفاض الإنتاجية وإنتاجية العمل - قد يؤدي إلى تزايد سوء ميزان التجارة بدلاً عن تحسينه (١١٨ ، ١٩٣٩) ، وهذه النقطة التي اعترف ثورنتون بخطئه فيها فيما بعد .

وكان الفارق الرئيسى بين ثورنتون وريكاردو يتمثل فى التأكيد أكثر منه فى المحتوى ، فبينما ركز ثورنتون على مشكلات التعديل الحركية .. فإن ريكاردو كان مهتماً بصورة أساسية بحالة الاستقرار . وإلى الحد الذى اهتم ثورنتون فيه بالأجل الطويل ، فإن آراءه كانت متفقة تماماً مع آراء ريكاردو . وبصورة خاصة .. فإن الأوراق النقدية غير القابلة للتحويل ستكون محايدة ، على الأقل بشكل تقريبي ، وستتفق معدلات الصرف الأجنبي - كما ذكر سابقاً - مع مبدأ تعادل القوة الشرائية (ثورنتون ١٩٣٩ ، ١٠٧) . ومن الناحية الأخرى .. فإن آراء ريكاردو فى الأجل القصير - وعلى الرغم من أنه لم يطورها بشكل كامل - فإنها لم تكن متناقضة مع آراء ثورنتون . وبصورة خاصة .. فقد اعتبر ريكاردو أن سرعة التداول تعتمد على ظروف السوق (١٩٥١ - ٥٥ ، ٣ : ٩٠) ، كما أنه توقع أن تكون للتوسع النقدي آثار حقيقية مهمة ، على الرغم من أنها مؤقتة (٩١) ، كما أنه شرح « عملية فيكسل » ، وربما بنفس الفاظ ثورنتون (١ : ٣٦٤) . وقد اتحد كل من ثورنتون وريكاردو فى دعوتهما إلى نقود بقيمة مستقرة بالنسبة للذهب ؛ لأن كليهما اعتبر أن الاضطرابات قصيرة الأجل محتملة الخطورة . وفى حالة التصحيح اللازم نادى كلاهما بالتدرج . وبالنسبة لعملة النظرية النقدية الكلاسيكية .. فإن كلا من ثورنتون وريكاردو مثلاً الوجهين ، قصير الأجل وطويل الأجل على الترتيب .

وقد كان ثورنتون عبقرياً وخبيراً مالياً أصيلاً ورائعاً ، ولكن كتابه على الائتمان الورقى صعب القراءة ، وسىء التنظيم ، وكثير الإطناب . وعلى الرغم من أنه كان من الثقات خلال حياته .. فإنه تم تجاهله تقريباً بعد مماته . وعلى أية حال .. فتحليله للتوسع والانكماش النقدي فى نظام للوساطة المالية ، الذى يستند إلى الاحتياطي الجزئى المتعدد الدرجات .. يمكن أن نجد فيه كل أدوات البناء المهمة اللازمة للتحليل الكلى النقدي

الحركي ، للسنوات المائة والخمسين التالية . فثورنتون - بقدر قليل من التدريب - سيظل أحد الثقاة المحترمين في الجدل النقدي بعد الحرب العالمية الثانية ، وكتابه عن الائتمان الورقي كاف ؛ لكي يلغى الفكرة التي تدعى أن النظرية النقدية الكلاسيكية ، كانت تمريناً عقيماً في حياد النقود .

جين بابتيست ساي Jean Baptiste Say

بينما شكل التحليل النقدي الكلي اهتمام ثورنتون . . فإن جوانب السكون للتقليد الكلاسيكي أصبحت مركزاً للجدل ، بواسطة جين بابتيست ساي ، الذي ولد عام ١٧٦٧ ، وهو ابن لأحد التجار البروتستانت في مدينة ليون^(٢) ، كما تلقى تعليماً جيداً ، تضمن إقامة مؤقتة في إنجلترا ، وبدأ حياته العملية في شركة للتأمين . وقد كان كتاب « ثروة الأمم » الذي أعطاه له رئيسه لكي يقرأه ، مصدراً للإلهام ، وجعله من أتباع آدم سميث . وبعد أن خدم كمتطوع في حملة ١٧٩٢ للجيش الثوري ، ضد ما أطلق عليه « الائتلاف الأول » ، أصبح محرراً لشرة أدبية ، وعينه حكومة القناصل في المحكمة . وقد حقق كتابه « رسالة في الاقتصاد السياسي » والذي نشر عام ١٨٠٣ نجاحاً كبيراً . وقد حاول نابوليون دون جدوى أن يقنع المؤلف بتعديل الطبعة الثانية لصالح سياسته المالية . ونتيجة لذلك . . فقد ساي وظيفته ، وكان عليه أن يؤجل إصدار الطبعة الثانية حتى عام ١٨١٤ . ولسنوات عديدة أصبح صانعاً ناجحاً للمنسوجات في الأقاليم ، وبعد حركة الإصلاح أرسل في مهمة إلى إنجلترا ، حيث استقبله ريكاردو وأصدقائه بحماس . وقد بدأ ساي في عام ١٨١٦ إلقاء محاضرات عن الاقتصاد في باريس ، ولكن كان عليه أن ينتظر حتى عام ١٨٣٠ ؛ حتى يتم تعيينه كأستاذ كرسى في كلية فرنسا . وقد حقق كتابه « أسئلة وأجوبة في الاقتصاد السياسي » (ساي ١٨١٥) نجاحاً شعبياً ، كما أن محاضراته تم نشرها في ستة أجزاء عن المقرر الكامل ، في الاقتصاد السياسي العملي (١٨٤٣) ، وحققت الطبقات التالية من الرسالة استخداماً على نطاق واسع ، كما تم استخدام كتبه في الولايات المتحدة ككتب دراسية ، وبعد مجموعة من الذبحات الصدرية التي تعرض إليها ، توفي ساي عام ١٨٣٢ .

وقد كان لساي تأثير كبير كرجل قادر على صياغة المفاهيم وشرحها ، أكثر من قدرته

(٢) عن حياته ، انظر تأليفه ١٩٢٧ .

على حل المشكلات ، واقتن اسمهم بتقسيم الاقتصاد إلى الإنتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك ، ودور المنظم ، ودعه يعمل ، ومبدأ الحرية ، ويتمثل إسهامه النظرى الرئيسى فيما أطلق عليه قانون الأسواق (والذى يمكن أن نطلق عليه بشكل أكثر دقة قانون المنافذ) . وقد قارن هذا المبدأ بالقوانين الأساسية فى الطبيعة ، وتنبأ أنه سيغير سياسة العالم (ساي ١٨٠٣ ، الطبعة السادسة ١٨٢٧ ، ٦١) .

وقد وضع قانون الأسواق أساساً فى الطبعة الأولى « للرسالة » (ساي ١٨٠٣ ، ١٥٢ f) ، كما تم شرح المبدأ الرئيسى لهذا القانون بشكل أكبر ، بواسطة جيمس ميل فى كتابه « دفاع عن التجارة » (١٨٠٨ ، ٨٠ f) ، ولم يشر ميل إلى ساي ، كما أنه لم يدع الأصلة ، ولكن هامشاً فى مجال آخر يوضح أنه علم بالرسالة (٧٦) . ومن غير المعروف ما إذا كان ساي قد تأثر بميل أم لا ، عندما توسع فى الفصل الخاص بالمنافذ فى طبعته الثانية من ثلاث صفحات إلى ستة عشرة صفحة .

وقد قبل ريكاردو فى الفصل ٢١ من كتاب « المبادئ » حجة ساي بشكل كامل (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ١ : ٢٩٢ f) . وعلى أية حال . . فإن مالتس هاجم هذا المبدأ « كمبدأ خاطئ بصورة أساسية ومثيرة » (ريكاردو ١٩٥١ - ٥٥ ، ٩ : ١١٢) . وقد قاد هذا إلى الحوار الكبير بين الاقتصاديين الكلاسيك حول إمكانية حدوث « الوفرة العامة » ، ذلك الحوار الذى كشف عن أن كلاً من ساي ومالتس ، كانا نظريين من الدرجة الثانية . وقد انتصر ريكاردو تحليلياً ، ولكن مالتس - كما توضح الطبعة الثانية من كتاب المبادئ - لم يعترف بالهزيمة ، وتم التوصل إلى أدنى نقطة فى الحوار ، عند قول ساي بأن ما لا يمكن له أن يغطى تكلفته ، لا يستحق أن يسمى بالمنتج ، التى أعطت مالتس الأرضية للانطباع بأن المبدأ العظيم قد تم تنزيله إلى تكرار ساذج للمعنى (٣) .

ويتكون قانون ساي - كما يطلق عليه حالياً - من مبدئين اثنين : الأول ، هو مقدمة منطقية والثانى هو استنتاج (٤) . والمقدمة المنطقية هى أن « المنتجات يتم دفع مقابلها بمنتجات » (ساي ١٨٠٣ ، ١٥٤) ، وهذا يقود إلى الاستنتاج « أن الإنتاج هو الذى يفتح

(٣) هذا الانطباع (بالرغم من أن ساي تسبب فيه) كان فى الحقيقة يعانى من الخطأ ؛ نظراً لأن حجة ساي كانت تتصل بحدود الإنتاج المفروضة بتناقص الغلة ، والتى لم يكن لها أى شىء تفعله مع قانون الأسواق .

(٤) وأنا لهذا أتبع هذا التفسير الموجود فى آجلر ١٩٥٧ .

المنافذ للمنتجات » (١٨٠٣ ، الطبعة الرابعة ١٨١٩ ، ١ : ١٤٩) . وهذه المبادئ فى حد ذاتها لاتشكل إسهامًا نظريًا كبيرًا ، فلم يكن سائى قادرًا على أن يوضح معناها بجلاء ، كما أنها - بهذا الشكل - لاتعد جزءًا من الاقتصاد المعاصر . وعلى أية حال . . فقد أصبحا مهمين كأساس للاعتقاد فى أحد الحوارات الطويلة فى تاريخ الاقتصاد ، وكنتيجة لذلك . . أصبح قانون سائى مرتبطًا بأدوات البناء فى الاقتصاد المعاصر ، والتى تتجاوز أهمية القانون .

وقد أساء بعض الباحثين تفسير قانون سائى كحقيقة بديهية ، ويمكن أن يتم ذلك بطرق مختلفة ؛ فوفقًا لأحد التفسيرات التافهة جدًا . . فإن القانون يقرر ببساطة أن لكل معاملة ، فإن الكمية المعروضة بواسطة البائع تتساوى بالضرورة مع الكمية التى يشتريها المشتري ، وليس هذا بالطبع ما قصده سائى .

ووفقًا لتفسير آخر - والذى قد يكون أقل ابتذالا - فإن قانون سائى يوضح حقيقة أن إجمالى الدخل فى الحسابات القومية ، يتعادل بالضرورة مع إجمالى الإنتاج ، ويمكن التعبير عنها بالقول بأن إجمالى الادخار يتعادل مع إجمالى الاستثمار . وعلى أية حال . . فإنه بينما اخترع سائى هذا التفسير . . فإنه أوضح أن معنى المبدأ الذى نادى به يذهب أبعد من المتطابقات الحسابية ؛ فقد حاول أن يوضح أنه من المستحيل لكل الأسعار أن تنخفض بشكل آنى دون تكاليف الإنتاج المناظرة ، وهذا لا يعد سؤالاً فى طريقة القيد المزدوج فى الحسابات .

كما أن هناك سوء فهم آخر ، يقصر قانون سائى على اقتصاد المقايضة ، الذى لا يستخدم النقود ويجعل القانون صحيحًا بشكل تافه ؛ فاشتقاق سائى لمبادئه من خصائص النقود بوضوح يكفى ؛ لكى يثبت عدم صحة هذا التفسير .

ومن الجدير بالملاحظة - مع ذلك - أن نقود سائى كانت نقودًا سلعية ، تتكون من العملة ، وربما من أوراق البنكنوت القابلة للتحويل ، (وقد وصفها كمنتج صناعى مماثل للميداليات وما شابه ذلك . ولهذا . . فإنه يمكن القول إنه اعتبر الطلب على النقود كطلب على المنتجات المعدنية أو الصناعية بشكل أساسى . وفى هذه الحالة . . فإن انتقال الطلب من السلع الاستهلاكية مثلاً إلى النقود ، سيصاحبه انتقال فى الطلب على العناصر من صناعات السلع الاستهلاكية إلى المناجم وسك النقود . وعلى الرغم من أن هذا الطريق

التحليلي سيكون صحيحاً تماماً ومتفقاً مع النظرية النقدية لساى . . فإنه لم يتخذ ذلك ، على الرغم من وصفه للنقود كتجارة . . ففى عرضه لقانون الأسواق . . عالج العملة ككمية محددة ، بالشكل الذى منع إمكانية استيعاب أية موارد أخرى ، فى إنتاج العملة . وبعبارة أخرى . . فإنه عالج النقود كما لو كانت نقوداً مدارة ، وهذا يعنى أن قانون ساى ليس حقيقة بديهية .

والمعنى المقصود لقانون ساى يمكن إعادة صياغته بالمبدأ السلبى ، أن النقود لا يتم اكتنازها ، على الأقل بصورة إجمالية أو بكميات ملموسة ، وهذه بوضوح ليست حقيقة بديهية ، ويمكن أن تكون خاطئة . وبالتجريد من باقى الأصول المالية الأخرى . . فإنه إذا كان الفرد لا يقوم بالتراكم أو بعدم التراكم للأرصدة النقدية . . فإن طلبه على السلع والخدمات ، والتى يطلق عليها ساى المنتجات ، سيتعادل مع الكميات التى يعرضها . فإذا كان الطلب بالنسبة لشخص واحد ؛ نظراً لأنه يكتنز الأرصدة النقدية ، أقل من العرض ، فإن بوسع شخص آخر أن يستخدم الأرصدة النقدية ، بالشكل الذى يجعل الطلب يتقابل العرض بشكل إجمالى ؛ ففى وجود الأصول المالية غير النقدية . . سيعتمد ساى على حاجة سميث بأن ميكانيكية الفائدة ، ستحول أى طلب على هذه الأصول إلى طلب على السلع الرأسمالية .

وأهمية هذا المبدأ - إذا كان صحيحاً - هى أهمية ثنائية ، فأولاً : نجد أن هذا المبدأ يتضمن أن الإنتاج الكلى لا يمكن أن يكون زائداً عن الحد ؛ بمعنى عدم إمكانية بيعه بتكلفة . فبغض النظر عن مدى وفرة عناصر الإنتاج . . فمن الممكن أن تستخدم بصورة إنتاجية . وبصورة أكثر تجزئاً . . فإنه لأى حجم من الإنتاج الكلى . . سيكون هناك دائماً هيكل ، يضمن بيع كل المنتجات . فالإفراط فى الإنتاج فى بعض المنتجات يمكن أن يحدث بسهولة ، ولكن لا بحد بالضرورة ، وأن يرافقه نقص فى إنتاج سلع أخرى . ويشير المعنى التاريخى لهذا المنطق إلى أن الإفراط العام فى الإنتاج توقف عن أن يكون تفسيراً محتملاً للكساد .

أما المضمون الثانى . . فهو أنه لا يمكن أن تكون هناك زيادة فى الادخار ، فالمصدر الرئيسى للإنتاج الإضافى للاقتصاديين الكلاسيكيين الأخيرين ، تمثل فى التراكم الرأسمالى ، كما تم تصويره كإضافة إلى صندوق الأجر ، الذى يستخدم لتوظيف عمال

أكثر . ولا يمكن أن يكون الإنتاج الكلى أكبر من اللازم ؛ لأن ذلك يعنى أن التراكم الرأسمالى لا يمكن أن يكون رائداً عن اللازم . وقد كان هذا يمثل معارضة مباشرة للورد لودرديل فى حججه عن عجز الاستهلاك ، كما وفر الأساس المثير لكل من مالتس وسيسموندى ، والذين أشارا بأن النمو غير المعوق ، يتطلب نسبة معينة بين الاستهلاك والادخار . ويشكل أو بآخر . . فإن ساء انتصر فى ذلك الوقت ، فلم يكن بوسع مالتس أو سيسموندى أن يوضحا الطبيعة المحددة لهذه النسب ، فعجز الاستهلاك أو زيادة الادخار ، أيضاً ، توقفت عن أن تكون تفسيرات محترمة للكساد .

وعلى أية حال . . فإن غياب الاكتناز بشكل كبير ، هو خط الدفاع الأول لسائى ؛ فقد اعترف أنها قد تأخذ وقتاً طويلاً للتغيرات فى الإيراد ؛ لكى تتحول إلى تغيرات فى الإنفاق ، وأن الأرصدة النقدية فى الوقت نفسه يمكن أن تتقلب ، كما أنه شرح باستفاضة كيف يمكن للنمو الاقتصادى أن يرفع الطلب على الأرصدة النقدية . وقد ظهر اعتباران إضافيان عند هذه النقطة ، الأول : هو أن الأرصدة النقدية الإضافية التى قد يتم طلبها ، يمكن توفيرها بسهولة ، كما أشار سائى ، بزيادة عرض كمية بدائل النقود ، مثل : الكمبيالات ، والبنكنوت ، أو خطوط الائتمان . وعلى أية حال . . فإنه لم يوضح الميكانيكية التى يمكن أن يتحقق بها ذلك .

أما الاعتبار الآخر . . فقد تعلق بمستوى السعر ؛ ففى مناقشته حول ثورة الأسعار التى تلت تدفق الذهب الإسباني . . أشار سائى إلى أن هذا التدفق نتج عنه زيادة فى مستوى الأسعار ، إلى الحد الذى لم يتم استيعابه بواسطة النمو . وبالمثل . . فلماذا قرر الأفراد الاحتفاظ بكمية أكبر من الأرصدة الحقيقية . . فإن هذه يمكن توفيرها ، دون مبيعات زائدة ، بالمقارنة بالمشتريات من خلال تخفيض مستوى السعر ، ولم يذكر سائى ميكانيكية التعديل هذه بشكل فعلى ، ولكن رفيقه فى السلاح جيمس ميل قام بذلك .

والجدل حول قانون سائى تم إذاً اختزاله بشكل أساسى إلى موضوع جمود الأسعار ، وهذا فى الواقع هو الموضوع ذو الصلة ، فعندما حاول كينز أن يستبدل « النظرية الكلاسيكية » ، التى اعتمدت على قانون سائى بنظرية عامة ، تخلت عن هذا القانون . . فإنه كان فى الواقع يستبدل مرونة الأسعار بجمود الأسعار (أو الأجور) الذى يجعل الإنتاج الكلى متغيراً داخلياً ، وأن مرونة السعر (والأجور) هى التى تجعل « النسب » التى تحدث عنها مالتس وسيسموندى غير ذات صلة .

وإلى أى حد اعتبر أنصار قانون ساي أن الأسعار مرنة بصورة فعلية ؟ لقد اعتبر جيمس ميل الأسعار مرنة بشكل تام ، حتى فى الأجل القصير (١٨٢١ ، ١٢١ f) ، وانتقد ديفيد هيوم بوضوح ؛ لاعتقاده أن التوسع فى عرض النقود ، سيؤدى - بشكل مؤقت - إلى تحفيز الإنتاج ، وأشار إلى أن الأسعار سوف ترتفع مباشرة بنفس نسبة الزيادة فى عرض النقود ، وبالتالي .. فإنه جعل النقود محايدة حتى فى الأجل القصير ؛ فهو إذاً يوفر المثال الأولى لما أطلق عليه بعض الكتاب فى ثمانينيات هذا القرن بالنظرية النقدية الكلاسيكية ، كما أنه يبدو أيضاً على أنه المثال الوحيد ؛ فلا يوجد أحد من الاقتصاديين المشهورين ، الذين يبدو أنهم ذهبوا إلى مثل هذا الحد (بالرغم من أن ريكاردو اقترب من ذلك فى بعض الأحيان) ، كما أن كثيرين اعترفوا بصراحة أن النقود فى الأجل القصير لها آثار حقيقية ملموسة ، وقد كان هذا هو السبب فى أن غالبيتهم - بما فيهم ريكاردو وساي - نادوا بسياسة نقدية ثابتة مرتبطة بسعر محدد للذهب ، فحياد النقود فى الأجل القصير هو إذاً عكس التقليد الكلاسيكى . وقد كان جون ستوارت ميل (١٨٤٤ ، ٦٧ f) هو الذى صحح بلباقة هذا الموقف المتشدد ، الذى أخذه والده ، وبالتالي .. فإنه قاد المناقشة مرة أخرى إلى تقليد كل من كانتيلون ، وهيوم ، وثورنتون ، ولايزال وضوح إعادة صياغته لايعلو عليه . وفى تفسيره .. فإن قانون ساي يتفق بشكل كامل مع التقلبات قصيرة الأجل فى الإنتاج والتوظيف .

وبالنسبة للتقليد الكلاسيكى .. فإن قانون ساي هو مبدأ حول توازن الأجل الطويل ، فإذا فسرناه بهذا الشكل .. فإنه صحيح . فإذا أخذنا الوقت اللازم .. فإن جهاز السعر يضمن أن الموارد سيتم توزيعها بالكامل عند أى مستوى كلى ، وبالرغم من أن النسبة بين الادخار أو الاستهلاك ، هى نسبة مهمة للمسار الاقتصادى .. فإنها ليست أساسية بالنسبة للقدرة على بيع المنتجات دون خسارة .

وفضلاً عن كونه صحيحاً فى الأجل الطويل .. فإن قانون ساي اتضحت منفعته كتمرين عقلى . افترض أن هناك وكالة وهمية بوسعها - كما اقترح ساي بشئ من الغموض - أن تنظم الكميات الاسمية لأرصدة الأوراق النقدية الموجودة لدى الأفراد ، وفقاً لطلب كل منهم ؛ فسيكون من الممكن فى هذه الحالة أن نحدد الأسعار التوازنية على مرحلتين .

ففى المرحلة الأولى . . سيتم تحديد المستوى المطلق للأسعار بشكل جبرى ، وستضمن هذه الوكالة - من خلال زيادة أو سحب الأرصدة النقدية - أن يجعل كل فرد مشترياته معادلة لمبيعاته ، وبالتالي . . سيتضمن هذا قانون سائى . ويمكن للأسواق - فى هذه الحالة - أن يترك لها تعديل الأسعار النسبية بالطريقة ، التى تجعل الطلب والعرض متعادلين بالنسبة لكل سلعة .

وفى المرحلة الثانية . . فإن الأسعار النسبية سيتم تحديدها عند هذه المستويات التوازنية للأسعار ، وسيستلح الأفراد مرة أخرى بالأرصدة النقدية المبدئية الموجودة بحوزتهم ، وسيحدد المستوى المطلق للأسعار بالشرط الخاص ، بأن الأرصدة النقدية الفعلية تتعادل مع الأرصدة النقدية المرغوب فيها .

ومن خلال هذا التمرين العقلى . . يمكن تقسيم جهاز السعر إلى تحديد الأسعار النسبية وتحديد المستوى المطلق للأسعار ؛ فالفرض التصورى لقانون سائى يمكن إذاً أن يخدم كأداة تحليلية لفصل نظرية القيمة عن النظرية النقدية . ويوفر نت فيكسل مثلاً جيداً فى محاضراته (١٩٣٤ - ٣٥) ، وفى أربعينيات هذا القرن . . بدأ أوسكار لانج (١٩٤٣ A) ودون باتنكن (١٩٤٨) حواراً كبيراً حول صحة هذا المنهج التحليلى والنتيجة هى أنها - كتجربة عقلية - شرعية فى واقع الأمر (صامويلسون ١٩٦٦ - ٨٦ ، جزء ٤ ، فصل ٢٦٥ ، نايهانز ١٩٦٩) .

ناسو ويليام سينيور Nassau William Senior

تم استكمال النظرية الكلاسيكية للنقد السلعية بواسطة ناسو ويليام سينيور (١٧٩٠ - ١٨٦٤) ، وقد كان محامياً ميسوراً ، والذى أصبح مصلحاً اجتماعياً ورجلاً عاماً مؤثراً ، وعمل أستاذاً فى الاقتصاد السياسى فى جامعة أكسفورد لفترتين ، امتدت كل منهما لخمس سنوات (بينهما سبعة عشر سنة) . ولما كان حصوله على كرسى الأستاذية يتطلب أن ينشر محاضرة كل سنة . . فإن معظم ما نشر كان فى مجال علم الاقتصاد ، وأخذ هذا الشكل . والرسالة الوحيدة التى كتبها هى « مخطط لعلم الاقتصاد السياسى » ، والذى تضمن - مرة أخرى - تجميعاً لمسودات محاضراته ، والتى نشرت لأول مرة عام ١٨٣٦ فى دائرة معارف مترو بوليتانا . والتحفة الأدبية التى خطط لكتابتها لم تكتب أبداً ، وقد ذكر كثيراً أن موهبة نظرية عظيمة بددت فى المشكلات العملية فى ذلك الوقت ، ولكن لا يوجد دليل

واضح حتى فى مسودات أعماله ، التى نشرت بعد وفاته (سينيور ١٩٢٨) أن موهبته كانت بهذا الحد من العظمة ^(٥).

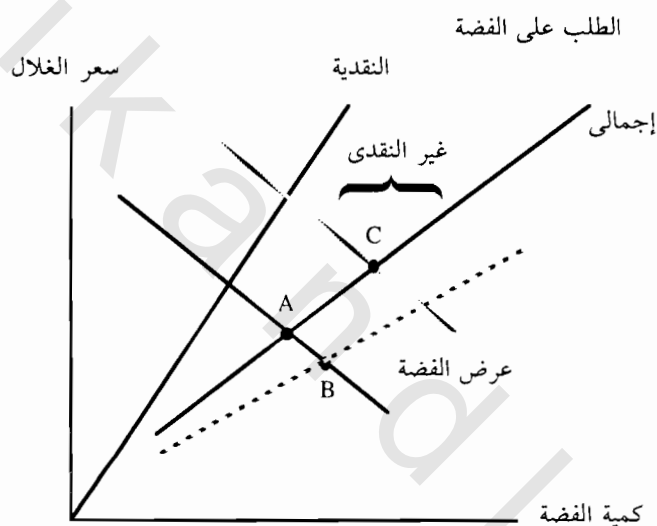
وقد وضع سينيور نفسه كناقذ لريكاردو ، ولكنه - فى الأساس - لم يذهب أبعد من الاقتصادات الريكاردية كثيرًا ، فلكى يوفر التقدم للعلم والذى رأى أنه يتم بشكل بطيء ومؤلم .. فإنه اعتقد أن من المفيد التركيز على « المناقشة كأكثر الوسائل الملائمة ؛ لاستخدام أقل عدد من الكلمات المألوفة (سينيور ١٩٣٨ ، ٥) . ولهذه الفضيلة التى يتسم بها الأساتذة .. حصل على أفضل شيء بقدر ما نتذكره فى أفضل صورة لمحاولته غير الموفقة ؛ لإعادة تسمية رأس المال « بالتكشف » . وبالنسبة للمعنى الاقتصادى لنظرية رأس المال - التى سيطر عليها فى ذلك الوقت مفهوم صندوق الأجور - فإنه لم يقدّم أى إسهام له أهمية دائمة ، وبالتالي .. فإنه يوفر مثلاً معاكساً لزميله ، الذى لم يحصل على وظيفة الأستاذية وهو جون راي .

ويمكن أن نلاحظ أيضاً أن سينيور كان أحد عدد كبير من الاقتصاديين ، الذين يتقنوا أن « وحدتين من نفس النوع ، ستؤدى نادراً إلى زيادة الإشباع للفرد بمقدار الضعف . وبالمثل .. فإن أقل من عشرة قد تعطى خمسة أمثال السعادة لوحدين » (١٢ ، ١٩٣٨) ، دون أن يجد أى استخدام تحليلى لهذا المبدأ فى نظرية السعر . وقد ساهم فى النظرية الريكاردية للتجارة الدولية بملاحظة أن الأجور النسبية المرتفعة فى أى بلد ، ستعكس الإنتاجية المرتفعة للعمل ، وبالتالي .. فإنها لن تشكل معوقاً للتبادل الدولى المربح (سينيور ١٩٣٠) . وبالنسبة للسكان .. فإنه أكد أن التجربة الخاصة باستمرار بقاء الأجور ، عند مستوى أعلى من الحدود الدنيا لفترة طويلة ، بوسعها أن تؤدى بهذا الحد الأدنى للأجور إلى الارتفاع ، والتى اتفق معه مالتس فيها (سينيور ١٨٢٩) .

ويمكن أن نجد الإسهام الوحيد لسينيور فى النظرية الاقتصادية فى ثلاث محاضرات فى قيمة النقود (١٨٤٠) ، والتى قدمها عام ١٨٢٨ (بالمثل فى ١٩٢٨ ، ٢ : ٧٩ f) ، وتتكون فى تقديم لفظى لنموذج للتوازن العام لقيمة النقود السلعية . افترض أن الاقتصاد ينتج الغلال والفضة . ونتيجة لتناقص الغلة فى مناجم الفضة (وربما أيضاً فى الزراعة) ..

(٥) يمكن أن نجد سيرة مفيدة فى ليفى ١٩٧٠ ، ولتقييم متحمس لإسهام سينيور الاقتصادى .. انظر باولى ١٩٣٧ .

فإن انتقال العمل إلى التنجيم ، يتطلب سعرًا نسبيًا أعلى للفضة ، والذي سيتعادل مع السعر المنخفض للغلال بوحدة من الفضة . وبالنسبة لأي كمية من الفضة . . فإن السعر المطلوب للغلال (وبالتالي قيمة النقود) سيعتمد على تكاليف الإنتاج فى المنجم الحدى . وفى الشكل (١ / ١٠) . . فإن عرض الفضة يتم قياسه على المحور الأفقى ويتم قياس سعر الغلال بوحدة من الفضة رأسياً . ويؤدى تناقص الغلة إلى تناقص منحنى العرض ، كما يوضحه الخط المنحدر إلى أسفل عند النقطة A ، والسؤال هو أى نقطة على هذا المنحنى ، تمثل سعر الغلال الذى ستتوصل إليه (وبالتالي قيمة النقود) .



شكل (١ / ١٠) : قياس عرض الفضة على المحور الأفقى .

ولكى نجد إجابة . . على المرء أن يأخذ الطلب على الفضة فى الاعتبار : فجزء من عرض الفضة يتم استخدامه للأغراض النقدية . ولما كانت النقود يتم تقييمها بقوتها الشرائية . . فإن الطلب النقدي على الفضة سيتناسب مع سعر الغلال ، كما يوضحه الشعاع من نقطة الأصل . وينبغى أن يتم تصوره كتدفق للطلب ، ينبع إما من : النمو الاقتصادى ، أو من تآكل الرصيد النقدي القائم . وسيتم استخدام جزء آخر من الفضة فى الأغراض غير النقدية . وسوف يتجه تدفق الطلب غير النقدي هذا نحو التزايد ، مع انخفاض السعر النسبى للفضة ، الذى يعنى ارتفاع سعر الغلال . وفى الشكل تم إضافته

أفقياً إلى الطلب النقدي ، وهذا سينتج عنه منحني الطلب الكلي ، والذي يمر بالنقطة A . وسيتم التوصل إلى التوازن عند النقطة A ، حيث يتعادل الطلب الكلي مع العرض . كما أن سعر الغلال ، وعرض النقود ، وإنتاج الفضة غير النقدي (وضمنياً) إنتاج الغلال يتم تحديده بصورة آتية .

وقد وضع سينيور هذا النموذج في مرحلة مختلفة ، بتوضيح أن الزيادة في الطلب غير النقدي على الفضة . . سوف يحرك نقطة التوازن إلى نقطة مثل (B) ؛ حيث تكون أسعار السلع عندها منخفضة ، وطلباً منخفضاً للفضة النقدية ، ومستوى أكبر من إنتاج الفضة (وبالتالي مستوى منخفض لإنتاج الغلال) . وسيستجبه التداول لهذا السبب إلى تخفيض حدة التقلبات في الطلب غير النقدي ، وسيكون هذا الأثر مماثلاً لانتقال في الطلب على النقود ، فإذا أدى اكتشاف مناجم جديدة للفضة إلى انتقال منحني العرض إلى اليمين . . فإن التوازن الجديد سيكون عند نقطة مثل C ؛ حيث تكون أسعار السلع عندها مرتفعة ؛ مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب لكل من الفضة النقدية وغير النقدية . وهذا التحليل تم توسعته إلى اقتصاد مفتوح ، يستورد كل الفضة التي يحتاجها من الخارج ، وإلى النقود الورقية القابلة للتحويل وإلى نظام المعدنين ؛ حيث يبدأ قانون جريشام Gresham في العمل .

وقد حقق سينيور لنظام الذهب أو الفضة تكاملاً تاماً ، بين النظرية النقدية ونظرية القيمة . وبحلول عام ١٨٢٩ . استطاع سينيور أن يجمع كل المحتوى الاقتصادي لنظرية النقود السلعية ، والتي تم تطويرها فيما بعد على يد أناس ، مثل ليون فالراس وإيرفينج فيشر . وما استطاع هؤلاء أن يحققوه من خلال نظم المعدلات الآتية والمنحنيات المبتكرة . . كان بوسعهم أن يشرحه بشكل تفصيلي بمساعدة بعض الأرقام الرقمية ، وعند هذه النقطة . . فإن إمكانيات النمو التحليلي أكثر من ذلك ، بدأت تتضح صعوباتها ؛ نتيجة لتخلف أساليب التحليل .



المنفعة والطلب

لم تكن المنفعة والطلب ضمن الموضوعات الرئيسية للجهود التحليلية ، خلال الحقبة الكلاسيكية ؛ نظراً لأن التدفق الدائري استوعب معظم الجهود النظرية فى ذلك الوقت . وفى مجال طلب الأسرة .. فإن حقبة التعظيم الفردى بدأت فيما بعد ، حيث انقضى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، قبل أن يؤذن المبدأ الثانى للتساوى ، الذى وضعه جوسن ، وهو التساوى بين المنفعة الحدية المرجحة ببدايتها . ومع ذلك .. فقد أصبحت بعض أدوات البناء المهمة للنظرية التالية ممكنة ، خلال الحقبة الكلاسيكية .

وبصورة خاصة .. فإن فيردناندو جاليانى ووليم فورستر لويده حددا المرحلة ، التى وصلتها نظرية المنفعة الحدية فى بداية ونهاية الحقبة الكلاسيكية على الترتيب . كما طبق دانيال بيرلونسولى وجيرمى بنتام تناقص المنفعة الحدية على الدخل والثروة ، كما أن جون ستيوارت ميل أوضح كيف يمكن تكامل الطلب فى نظرية القيمة ، التى تعتمد على نفقة الإنتاج ، حتى دون استخدام فكرة المنفعة . وأخيراً نجد أن جولى ديبوى تقدم من الطلب إلى نظرية لفائض المستهلك ، وهذه المساهمات هى موضوع هذا الفصل .

فيردناندو جاليانى Ferdinando Galiani

ووليام فورستر لويده William Forster Lioyd

بنهاية القرن التاسع عشر .. أقنع الاقتصاديون أنفسهم أن ستانلى جيفونز ، وكارل منجر ، وليون فالراس بدأوا ثورة فى القيمة الذاتية ، واعتبر أولئك الذين ظهروا قبل ذلك الوقت أن المنفعة الذاتية هى دالة متزايدة فى الندرة ، وبالتالي .. قد تم الاحتفاء بهم

كمبشرين . وفى واقع الأمر . . فإن تناقص المنفعة الحدية لم يكن له ليكتشف ؛ إذ إن هذه الفكرة توجد جذورها بعمق فى الاقتصاد الشائع .

وعندما حاصر هانيبال Hannibal مدينة كاسيلينيوم - كما أشار بليني - فإن الفأر كان يباع مقابل مائتى من السترت (وهى وحدة من العملة الرومانية القديمة) . وهذه الحكاية النادرة ، وحكايات أخرى مماثلة ، دفعت الكتاب الإيطاليين - فى التقليد المدرسى مثل برناردو دافانزاتى ، وجومينيانو مونتانارى ، وفيردناندو جاليانى - إلى مناقشة العلاقة بين المنفعة ، والندرة ، والقيمة . وقد كان من الشائع لهم أن القيمة ، كما يتم قياسها بقيمة التبادل بين سلعتين ، تعتمد بصورة موجبة على كل من منفعة السلعة وندرته . ولم يشكل ما يسمى بلغز الماء والماس أى مشكلة عويصة ؛ إذ إنه كان واضحاً أن المنفعة الكبيرة للماء كانت تقابل بعدم ندرتها ، والعكس صحيح بالنسبة للماس . والحقيقة الجديرة بالملاحظة لا تتمثل فى أنهم وجدوا حلاً لهذا اللغز ، ولكنها تمثلت فى أنها لا يمكن أن تقدم كلغز ، فى ضوء هذا التقليد الثقافى .

وعلى الرغم من أن هذا الخط من التفكير يرجع إلى فترات أبعد وأسبق مما نهتم به حالياً . . فإن جاليانى يمكن أن يعتبر كممثل للمرحلة التى وصلتها فى زمن كانتيلون ، وكانت هذه هى المرحلة ، التى ظلت ساكنة عليها لفترة ثمانين سنة تقريباً .

ولد فيردناندو جاليانى عام ١٧٢٨ ، وكان ابناً لأحد النبلاء فى مدينة نابولى . وقد تلقى هذا الولد الموهوب للغاية تعليماً كلاسيكياً فى منزل عمه القس المشقف ، الذى كان وزيراً للتعليم فى الحكومة الملكية لنابولى . وفى ١٧٥١ ، عندما بلغ جاليانى الثالثة والعشرين . . فإنه نشر كتاب « ديلا مونيتا » (ترجم عام ١٩٧٧) ، الذى جعله مشهوراً . (وكان قد نشره دون أن يكتب اسمه ، وكتب التاريخ لسنة ١٧٥٠) . وقد جعله هذا الكتاب إحدى الشخصيات المعروفة بصورة فورية ، والذى كان يحب الجميع التحدث معه حتى البابا . وهذا يعكس حقيقة أن الكتاب كان كتاباً رائعاً ، أكثر من كونه ابتكارياً . وقد حصل جاليانى كمكافأة له على وظيفة عاطلة ، والتى كان يتقاضى فيها راتباً كبيراً ، دون أن يؤدى عملاً سوى بعض الأوامر الكنسية البسيطة ، وساعدته مواهبه الكبيرة التى أظهرها كجيوولوجى ، وكمحاور ، وكأستاذ فى الكلاسيكيات على أن يضيف باستمرار ، وليس إلى شهرته فحسب ولكن أيضاً إلى دخله .

أرسل جاليلاني عام ١٧٥٩ كسكرتير في سفارة نابولي في باريس ؛ حيث كان هذا الأرب النحيل ولكن المليء بالحوية مبعث الانبهار في الصالونات ، وقد تزايدت انتقاداته للمبدأ الطبيعى ، والتي تمخضت في ١٧٧٠ عن كتابه في الاقتصاد « الحوارات حول تجارة الغلال » (جاليلاني ١٨٠٣) ، وعندما استدعى إلى نابولي عام ١٧٦٩ احتل مكانة عالية في خدمة الملك ، واستمر في الكتابة في اللغويات ، والأدب ، والقانون الدولي ، كما أبقى على شبكة واسعة من الاتصالات ، وقام بتلحين أوبرا بوبا . توفي عام ١٧٨٧ .

وقد تصور جاليلاني القيمة في كتابه « ديلا مونيتا » كنسبة تبادل بين سلعتين ، وتعتمد القيمة من وجهة نظره على المنفعة والندرة والتي تتكون بدورها من نسبتين ، يتم التعبير عنهما باسمى المنفعة والندرة (١٩٧٧ - ٢١) . ولهذا .. فإن المرء يصبح ميالاً لأن يعبر عن قيمة السلعة الثانية بدلالة السلعة الأولى ، في صورة جبرية كالتالى :

$$V_{21} = \frac{\Delta Q_1}{\Delta Q_2} = \frac{u_2}{u_1} \cdot \frac{s_2}{s_1} \quad (١/١١)$$

حيث $\Delta Q_1 / \Delta Q_2$ النسبة التى يكون الفرد على استعداد لمبادلة السلعتين ، و u_1/u_2 النسبة بين المنفعتين ، و s_2/s_1 نسبة الندرة . ويتم تعريف المنفعة بأنها « قدرة الشيء على توفير السعادة للمرء » (٢٢) ، كما يتم تعريف الندرة على أنها « النسبة بين كمية الشيء المتاحة ، والاستخدامات التى يمكن أن يوضع فيها » (٢٨) . ولكن المعنى الدقيق لكل هذه النسب لا يزال غامضاً ؛ فإذا أخذناها بصورتها الحرفية فلن يكون لها أى معنى على الإطلاق .

ويعامل المبدأ الذى يقضى بأن المنفعة تتزايد مع الندرة كبرهان ، لا يتطلب أى تحليل إضافى : « لا يوجد شيء أكثر من عدم منفعة من الخبز للشخص المشبع » (جاليلاني ١٩٧٧ ، ٢٦) وقد أثبت فأر كاسلينيوم هذا الأمر منذ ألفى سنة . ومع ذلك فإنه لم يخطر ببال جاليلاني أن يستبدل حاصل ضرب $u_1 s_1$ ، $u_2 s_2$ بالدالة المتزايدة $u_1(s_1)$ ، $u_1(s_2)$ ؛ فقانون تناقص المنفعة الحدية كان سيتم تضمينه بوضوح ، ولكن لم يتم وضعه بشكل مباشر ؛ فلم يكن بوسع - نتيجة لذلك - أن يكون مفيداً من الناحية التحليلية .

وبالرغم من هذا الضعف التحليلي .. فإن جالياني - شأنه شأن كثير من المدرسين قبله - كانت لديه أفكار معقولة عن العرض والطلب ؛ فالطلب يتزايد مع انخفاض السعر . وفى حالة الغلال فى نابولى .. فإن جالياني اعتقد أن الطلب يتزايد تقريباً بنفس النسبة التى ينخفض بها السعر مما يترك الإنفاق دون تغيير . أما زيادة العرض - من الناحية الأخرى - فلا بد أن تتحقق من خلال زيادة السعر (جالياني ١٩٧٧ ، ٣٥ f) . وقد كان جالياني واضحاً بشكل لافت للنظر فى التفرقة بين ما نسميه الآن انتقال منحنى الطلب والتحرك على منحنى الطلب ، فعند زيادة العرض .. فإن الزيادة فى الكمية يصاحبها انخفاض السعر ، وسيكون من الخطأ القول أن هذه ستؤدى إلى تخفيض الكمية ؛ مما يجعلنا نتحرك فى حلقة مفرغة (٣٥) .

ولاتشكل المنفعة والندرة - على أية حال - سوى جانب واحد من الصورة ، ففى نفس الوقت .. فإن القيمة تتحدد بالعمل ، والذى « بمفرده يعطى الأشياء قيمتها » . فإذا كانت حقيقة الذهب تساوى أكثر من حقيقة الرمل .. فإن ذلك يمكن تفسيره بدلالة ساعات العمل اللازمة لكل منهما (جالياني ١٩٧٧ ، ٢٩) .

ومع ذلك كلمة « بمفرده » فى العبارة السابقة لا ينبغى أن تؤخذ حرفياً ، فهذا التحفظ يهتم « بتعدد الأوقات الزمنية اللازمة للأفراد المختلفين لبدء الاستمتاع بالأرباح المتحققة من أعمالهم » ، فالوظائف التى تتطلب تدريباً أطول ، تؤدى إلى ارتفاع أسعار خدماتها ؛ إذ إن ذلك لا يختلف عن خشب الصنوبر أو أشجار الجوز ، التى تساوى أكثر من الأخشاب والأشجار العادية ، نتيجة للوقت الطويل اللازم لنموها » (جالياني ١٩٧٧ ، ٣٠) . فعندما يفضل المرء (والذى يكون دخله ثابتاً - وعندما يعطى أيضاً حرية الاختيار - السلع الحالية على نفس هذه السلع فى المستقبل .. فإن هذه كانت فكرة متضمنة بعمق فى التقليد المدرسى . وكما حدث بالنسبة لتناقص المنفعة الحدية .. فإننا نجد هنا أيضاً أننا لم نكن بحاجة إلى « اكتشاف » التفضيل الزمنى ، ولكن كنا بحاجة إلى استغلاله تحليلياً .

ويوصف جالياني عادة - فى تاريخ الاقتصاد - بأنه أحد الأسلاف العظام للنظرية الذاتية فى القيمة ، والتى قتلت بذورها المبشرة ، بواسطة السيطرة التى ترتبت على سيادة نظرية قيمة العمل الكلاسيكية ، ولاتحمل قراءة « ديلا مونيتا » هذا التفسير . وفى حقيقة الأمر .. فإن هيكل تحليل جالياني - ورثه من التقليد المدرسى - ولا يختلف كثيراً عن ذلك الخاص

المتعلق بآدم سميث أو ديفيد ريكاردو ؛ ففي الخلفية . . نجد لدينا المنفعة والندرة كأدوات لها فائدة محتملة ، ولكنها غير مستغلة من الناحية التحليلية ، كما أنه في المقدمة نجد تجميع العرض والطلب مع العمل ، مضافاً إليه التفضيل الزمني كنظرية في القيمة ؛ فحدا المقص موجودان إذًا ، ولكنهما لم يستخدموا بعد . فعندما استخدم كل من سميث وريكاردو كلمتي « المنفعة والندرة » بدرجة أقل من جاليلاني . . فهذا لايعنى بالضرورة أنهما اعتبراها أقل أهمية ؛ بل يحتمل أن ذلك أنهما لم يجدا حاجة في أن يتوسعا في العنصرين اللذين ، لم يعرفا كيفية استخدامهما ، وبدلاً عن ذلك . . ركزا على تلك العناصر ، التي كان لديهم شيء يقولونه حيالها .

وقد كان لدى جاليلاني عقل متقد الذكاء ، وخفيف الظل ، وعملي ، ولكن لم تكن الأصالة ، أو الصبر ، الاعتقاد بالشكل ، الذي يمكنه من عمل إسهامات مهمة في علم الاقتصاد . فقد كتب لأيامه ، وبالتالي . . فشل في أن يكون سابقاً لها ، وحاول أن يصور نفسه كمبتكر ، غالباً بانتقاد أسلافه مثل دافانزاتي بصورة غير عادلة ، ولكنه كان في واقع الأمر تقليدياً . وقد لخص أينواودي Einaudi ذلك بشكل عادل ، عندما قال إن مساهمة جاليلاني لنظرية المنفعة الحدية في القيمة ، تمثلت في أنه « اقترب من مستهل الاكتشاف » (١٩٥٢ ، ٧٦) ، وهذا المستهل لم يتم عبوره بشكل حاسم ، إلا بعد ذلك بمائة سنة .

ويرجع أول تقدم واضح ، بعد التقليد المدرسي الخاص بفار كاسيلينيوم ، إلى القس وليم فورستر لويدي ، الذي ولد عام ١٧٩٤ ، وكان ابناً لأحد رجال الكنيسة الإنجيلية الأغنياء . تعلم لويدي في مدرسة وست مينستر ، وانتخب في عام ١٨١٢ لكنيسة المسيح بأكسفورد ، والتي كانت عندئذ معقلاً لمؤسسة « الكنيسة العليا » ، وتخرج في الرياضيات والكلاسيكيات ، وحصل على الماجستير عام ١٨١٨ ، وعُمدَ كقس عام ١٨٢٢ ، وبقي في كنيسة المسيح ، حيث كان أخوه ، قس أكسفورد من أكثر الأساتذة نفوذاً في اللاهوت ، وبعد أن عمل كقارئ في اللغة اليونانية ، وكمحاضر في الرياضيات . . خلف لويدي عام ١٨٣٢ ناسو سينيور وريتشارد هويتلي Richard Whately كأستاذ درومند Drummond في الاقتصاد السياسي . وبعد خدمة استمرت خمس سنوات . . تقاعد إلى مزرعته في باكنجهام شاير Buckinghamshire ؛ حيث عاش مع زوجته في عزلة واضحة ، وربما في صحة عليلة ، وتوفي نتيجة ذبحة صدرية عام ١٨٥٢ .

والعمل الوحيد المنشور للويدي هو ورقة تاريخية في أسعار الغلال ، منذ العصور

الوسطى ، بالإضافة إلى محاضراته ، التى كان عليه أن ينشرها كل سنة ، وفقاً لتعاقدته فى الأستاذية ، ولم يكن بالإمكان التوصل إلى أعماله غير المنشورة . وتتعلق كل هذه المقالات بموضوع السكان وبمساعدة الفقراء ، والريع ، عدا واحدة ، كما أنها لاتتضمن إسهامات فى النظرية الاقتصادية ، وهناك محاضرة واحدة - على أية حال - تتضمن هذه المساهمة ^(١) .

وفى محاضراته عن فكرة القيمة - كما يمكن تمييزها ، ليس فقط من المنفعة ، ولكن أيضاً من قيمة التبادل (١٨٣٤) - حاول لويد أن يوضح « إنه ليس من الصحيح أن كل القيمة نسبية » (٣٧) . وفى الصياغة الحديثة .. حاول لويد أن يوضح أن المنفعة ليست ترتيبية فقط ، ولكنها عددية أيضاً . وهذا - فى حد ذاته - كان جهداً خاطئاً بوضوح ، لا يمكن أن يكتب له النجاح . وعلى أية حال .. فإنه كنتيجة ثانوية لذلك ، ساهم لويد مساهمة فعالة فى أدوات البناء فى نظرية القيمة ، عندما وضع أول صياغة صريحة لمبدأ تناقص المنفعة الحديثة .. فما كان ملاحظة شائعة عند جاليلانى لم يتم فهمها بالكامل ، أصبح مبدأً واضحاً يمكن استخدامه تحليلياً .

ويبدأ لويد بأول تفرقة واضحة بين الخدمات المشتقة من كل الكمية الموجودة من السلعة ، والخدمات المشتقة من الوحدة الإضافية ؛ فالمفهوم الأول يطلق عليه المنفعة ، أما المفهوم الثانى .. فيطلق عليه القيمة . فالوحدة الإضافية نفسها يتم تعريفها بموقعها « على الحد الفاصل بين الرغبات المشبعة والرغبات غير المشبعة » (١٨٣٤ ، ١٦) ، والذي كان شائعاً منذ فترة طويلة فى مجال الزراعة أصبح مدخلاً واضحاً إلى نظرية المنفعة .

وما يطلق عليه لويد لفظ القيمة هو - فى الصياغات الحديثة - المنفعة الحديثة ، فلكل سلعة هناك جدول للمنفعة الحديثة ، يبدأ عند مستوى مرتفع نسبياً ، ويتجه للانخفاض بالتدرج تجاه الصفر ، وهذا يمكن شرحه بأمثلة عديدة بالمعنى المعتاد ؛ فالمنفعة الحديثة يمكن الحكم عليها « بمبدأ الخسارة » ؛ أى « الشعور بالراحة » ، أو بالرضا للحصول على الشيء ، الذى ينشأ من الاعتقاد بأن خسارة هذه السعادة تنتج من خسارة هذا الشيء « (١٨٣٤ ، ١٦) . ولم يكن بوسع كارل منجر ، وفريدريش فون فايزر ، وإيوجين فون بوم بافريك أى شيء أفضل من ذلك ليقولوه .

(١) يمكن أن نجد شرحاً مستفيضاً للتفكير الاقتصادى للويد فى رومانو ١٩٧٧ .

وقد أراد لويد أن يقنع قراءه بأن جداول المنفعة الحدية لها معنى ، حتى فى غياب الأسواق . فالمنفعة - كما أشار لويد - هى أمر رئيسى بالمقارنة بالتبادل ، ولما لم تكن لديه معرفة أولية فى الاقتصاد دون الأسواق . . فإنه بحث فى رواية ديفو ، والتي تحكم تجارب روبنسون كروزو كمثال شبه تطبيقي (١٨٣٤ ، ٢١ f) ، ولم يكن راضياً تماماً بما وجدته ، ولكن كروزو حصل على مكانته المميزة بين أمثلة نظرية القيمة .

وقد فشل لويد فى تعريف المنفعة كامكمل ، الذى يتم منه اشتقاق المنفعة الحدية . وعلى الرغم من أنه درس الرياضيات . . فإنه لم يستخدم المنفعة الكلية كدالة فى الكمية ، فما يطلق عليه المنفعة هو قيمة خاصة لهذا المكمل عند نقطة التشبع . ولهذا . . فإنه لم يتمكن من أن يجد مبدأ أن المنفعة الكلية تصل إلى أقصاها ، عند النقطة التى تكون المنفعة الحدية مساوية للصفر .

ويستخدم لويد الياي كتشبيه مادي ؛ فهو يقارن انخفاض المنفعة الحدية بتقصير الياي ، الناتج من إضافة وحدة من الوزن ، والتي يصفها لويد بمرونتها . ويتم قياس المنفعة بالوزن اللازم لضغط الياي تماماً . وعند هذه النقطة . . فإن لويد يلاحظ أن اليايات تختلف من حيث القوة ؛ فإذا وضعت الأوزان المناسبة عليها . . فمن الممكن أن يكون رد فعلها للوحدة الإضافية من الوزن بنفس القدر ، وهذا يعنى باللغة الاقتصادية أن السلع التى تختلف من حيث درجة تشبع منفعتها ، وأنها إذا كانت متاحة بالكميات الملائمة ، سيكون لها نفس المنفعة الحدية . ومن هنا . . فإنه يبدو أننا لانبعد سوى خطوة قصيرة عن شرط تساوى المنافع الحدية لوحدة الموارد ، وهو الشرط المطلوب للتخصيص الكفء لهذه المواد . وفى واقع الأمر . . فإن هذه الخطوة حققها قانون جوسن الثانى ، الذى استغرق من النظرية الاقتصادية عشرين سنة بعد ذلك للتوصل إليها ^(٢) .

وقد تعثر لويد فى مبدأ له معنى محتمل كبير ، والذى قدر له أن يصبح ركناً أساسياً لجناح جديد كامل ، فى صرح الاتجاه السائد فى الاقتصاد . ولكنه مع ذلك لم يره من هذا المنطلق ، وكل ما كان يأمل فى تحقيقه ، كان التوسع البسيط فى أفكار آدم سميث . وبصورة خاصة . . فإنه لم يستخدم مبدأه فى تفسير أسعار السوق ، ولاتوجد هناك نظرة

(٢) وعلى أية حال ، ففى محاضراته عن الربح . . أشار لويد إلى أن العمال يوازنون دوماً انخفاض المنفعة الحدية للغلل ، مع تزايد تكلفتها (١٨٣٧ ، ٩٤ f) .

فاحصة لنظرية جديدة فى القيمة . وفى هذه الظروف . . فإنه كان من الصعب على معاصريه أن يلاموا ؛ إذ لم يكن بوسعهم تعرف أهمية هذا المبدأ أيضاً ، وفى حقيقة الأمر . . فإن مساهمة لويدي تم تجاهلها كلية ، حتى تم اكتشافها (وتقييمها) بدرجة مبالغ فيها ، بواسطة سليجمان عام ١٩٠٣ . وعلى أية حال . . فإن الفكرة الأصلية الوحيدة لرجل الدين هذا ، كانت كافية لأن تحقق له مكاناً فى تاريخ علم الاقتصاد .

دانيال بيرنولى Daniel Bernoulli - وجيرمى بنتام Jermy Bentham

وضع دانيال بيرلوني مبدأ تناقص المنفعة الحدية للدخل أو الثروة بشكل رسمى ، قبل وقت طويل من صقل مبدأ تناقص المنفعة الحدية للسلع والخدمات تحليلياً . وقد كان دانيال بيرنولى ابناً وأخاً وابن عم وعمّاً لعلماء رياضيين ، وقد ولد عام ١٧٠٠ فى جروننجن ، بهولندا . وأصبح عالماً فى الرياضة ، والطبيعة ، وطبياً ، وعالماً فى النبات ، وحصل فى الفترة ما بين ١٧٢٥ و ١٧٥٧ على عشر جوائز بواسطة الأكاديمية الفرنسية للعلوم ؛ لإسهاماته الرياضية ، وأصبح عضواً فى أكاديميات برلين ، وباريس ، وسانت بطرسبرج ، والأكاديمية الملكية فى لندن . وفى ١٧٢٥ دعى إلى سانت بطرسبرج من قبل كاثرين الأولى ، وفى عام ١٧٣٣ أصبح أستاذاً للتشريح والنبات فى بازل ، حيث توفى عام ١٧٨٢ .

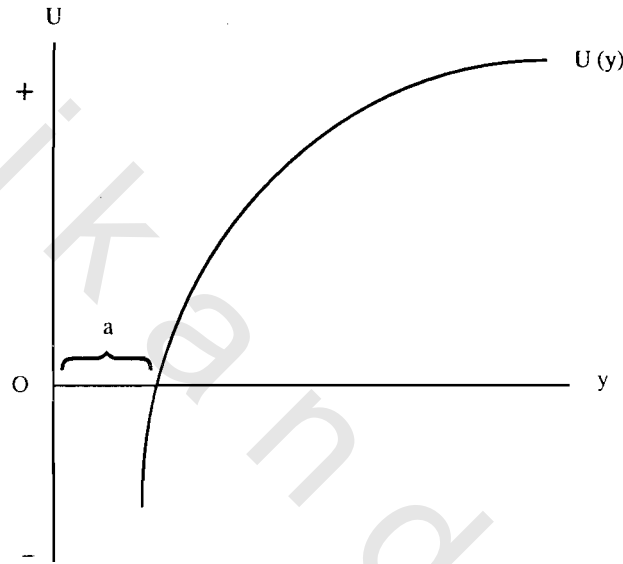
وتتمثل إسهامات بيرنولى فى الاقتصاد فى ورقة له ، معنونة « عرض لنظرية جديدة فى تقييم المخاطر » (بيرنولى ١٧٦٨) ، التى تم نشرها باللاتينية عام ١٧٣٨ . وتضع الورقة مبدأ ، كان مبتكراً فى ذلك الوقت ، وهو أن النتائج المؤكدة غير المحتملة ، ينبغى تقييمها ليس بواسطة القيمة المتوقعة للعائد ، ولكن بالقيمة المتوقعة لمنفعة هذا العائد . وهذا يشكل فرقاً - كما أشار - إذ إن المنفعة لا تتعادل نسبياً مع العائد ؛ فالزيادات المتساوية فى العائد توفر زيادات متناقصة فى المنفعة . وبتحديد أكبر . . فإن بيرنولى افترض أن « المنفعة الناتجة من أى زيادات صغيرة فى الثروة ، سوف تتناسب عكسياً مع الكمية السابقة الموجودة بحوزة الشخص » (١٧) ، وهذا الافتراض يتضمن دالة لوغاريتمية بالصورة :

$$u = b \log \frac{y}{a} , \quad (٢/١١)$$

حيث y هى الدخل (أو الثروة) و a هى قيمة y ، التى تكون عندها المنفعة مساوية

للصفر . وقد تم شرح هذه المعادلة بواسطة بيرنولى فى منحنى ، كالموضح فى الشكل ١/١١ .

ويتم استخدام هذا الفرق لتحليل مشكلات المخاطرة المختلفة . ويشير بيرنولى إلى أنه فى الألعاب العادلة . . فإن كلا اللاعبين سيعانى من خسارة فى المنفعة . أما التأمين - على أية حال - فيعد كسباً فى المنفعة ، بشرط أن تكون الثروة المبدئية ضئيلة بقدر كاف .



شكل (١/١١) : معادلة بيرنولى.

وبصورة خاصة . . فإن بيرنولى استخدم افتراضه ؛ لكى يقترح حلاً لما أطلق عليه لغز سانت بطرسبرج ، والذي تعرض له ابن عمه نيقولاس بيرنولى . افترض أن عملة ألقيت على الأرض ؛ حتى تم الحصول على « كتابة » . افترض أن بول يحصل على وحدة من الدوكات (Ducats) (وحدة نقد ذهبية أوروبية) إذا حدث هذا فى أول رمية ، ويحصل على ٢ دوكات إذا حدث ذلك فى الرمية الثانية ، وأربعة دوكات إذا حدث ذلك فى الرمية الثالثة ، وثمانية دوكات فى الرمية الرابعة ، و... هكذا . والغز هو أن القيمة المتوقعة للعوائد لانهاية لها ، ومع ذلك فلا يوجد أى شخص ، بوسعه أن ينصح بول ؛ لكى يدفع أى كمية - مهما كان كبرها - للحصول على حق لعب هذه اللعبة . ويحل دانيال بيرنولى

هذا اللغز ، بالإشارة إلى أن القيمة المتوقعة لمنفعة العوائد هي كمية محددة ، وذلك بالاستناد إلى افتراضه .

ومن الواضح أن الافتراض المحدد لبيرونولى حول شكل دالة المنفعة الحدية ، هو فى أحسن حالاته أداة للشرح . كما اتضح فيما بعد أن مبدأه الخاص بتقييم احتمالات المخاطرة له أهمية رئيسية للنظرية المعاصرة فى اتخاذ القرار ، تحت ظروف عدم التأكد . وقد ظلت فكرة انخفاض المنفعة الحدية للدخل نائمة فى الاقتصاد ، حتى أعيد اختراعها وتطبيقها فى الاقتصاد السياسى بواسطة جيرمى بنتام .

ولد جيرمى بنتام عام ١٧٤٨ فى لندن ، وكان ابناً لرجل أعمال ميسور^(٣) . وقد كان طفلاً غالياً ، درس اللاتينية عندما بلغ عمره أربع سنوات ، وكان حساساً بشكل مرضى . وتلقى تعليمه فى مدرسة وست منستر بلندن ، وعندما بلغ الثانية عشرة . . التحق بجامعة أكسفورد ؛ حيث كانت مستويات الحصول على منحة لاتزال منخفضة ، كما وضّح ذلك آدم سميث . وفى عام ١٧٦٧ . . حصل جيرمى على درجة البكالوريوس ، وتمنى له والده أن يكون محامياً ناجحاً . ودرس بنتام فعلاً القانون فى جامعة لينكولن Lincoln's Inn بلندن ، ولكنه لم يفضل الجوانب العلمية ، التى لم تكن لديه فيها موهبة كبيرة ، وبدلاً عن ذلك . . عاد إلى أكسفورد ؛ حيث حصل على درجة الماجستير .

وبدا بنتام - منذ ذلك الوقت - يحيا حياة بائسة كأستاذ خاص وكأديب ، مستعيناً فى توفير احتياجاته بالدخل البسيط الذى مكنه منه والده بمنحه جزءاً من ثروته ، ووقع فى حب فتاة ، ولكنه لم يجرؤ على أن يقترح الاقتراح بها (كتابة) إلا بعد مرور خمس وعشرين سنة ، وقد حاول ذلك مرة أخرى عندما اقترب عمره من الثمانين ، ولكنه رفض فى الحاليتين . وعندما كان صغيراً . . ظل فى حزب المحافظين ، ولكنه ضارب على الإصلاحات التى ينبغى أن تطبقها الحكومة الموجودة بالسلطة ، وأصبح مبعث إلهامه المبدأ الرئيسى ، الذى نسبته إلى بساريا أورستلى ، وهو « أعظم ما يمكن من السعادة لأكبر عدد من الناس ، هو مقياس الصواب والخطأ » . وبالتوسع فى مضامين هذا المبدأ بكل جوانبه . . أصبح بنتام والد النفعيين ، ولم يرض مطلقاً بعظمة المبادئ ، ولكنه حدد مشروعاته بتفصيل دقيق . وقد كان إصلاح السجون هو مشروعه المفضل ، ودفعته سذاجته إلى أن يقدم نفسه فعلاً إلى الثوار الفرنسيين كنموذج للسجان .

(٣) يعتمد هذا العرض الأولى لحياته على ستيفن ١٩٥٠ .

وبوفاة والده عام ١٧٩٢ . . أصبح بستانم رجلاً غنياً ومالكاً لضيعة فى وست منستر ، ولكنه استمر فى معيشته فى عزلة نسبية وخجولاً ، مثل الناسك الذى يشبه الأطفال إلى حد ما . وقد كتب عديداً من المذكرات والمقالات ، وضمت أعماله المجموعة ستة وثلاثين جزءاً أو أكثر ، ولكنه نشر قليلاً جداً . وبدلاً عن ذلك . . فإنه كان يتبادل كتاباته بين أصدقائه والأفراد ذوى النفوذ ، كما حصل على الشهرة تدريجياً من خلال الترجمات التى قام بها ، وحررها أحد مريديه وهو إتين ديمونت Dumont . وقد انتقل اهتمامه الآن إلى السؤال الخاص: لماذا لا تقبل الحكومة الإصلاحات ، مثل تلك التى اقترحها ؟ وكيف يمكن أن تتشكل الحكومة لكى تجعل هذه الإصلاحات مقبولة ؟ وبهذا الشكل . . فإن هذا المصلح الثقافى ، أصبح قائداً أيديولوجياً ، له اتجاهات سياسية راديكالية .

وقد عاش بستانم حياة بسيطة دون هوايات كبيرة ؛ فقد كان يحب البستنة ، والموسيقى ، والحيوانات ، وكان يلبس مثل الكويكر ، كما أنه عاش وكتب وفقاً لجدول زمنى . وتوفى عام ١٨٣٢ ، وقد صنع من هيكله العظمى نموذجاً شمعيًا تم الاحتفاظ به حتى الآن (ويعرض فى بعض الأيام) فى كلية الجامعة ، لندن . ويعتبر جيمس ستيوارت ميل من أكثر مريديه أهمية ، كما أن جون ستيوارت ميل يمكن وصفه بأنه حفيده الروحى .

ولم تفقد توقعات بستانم فى القانون والحكومة لمستها على المشكلات الاقتصادية فى نقاط كثيرة ؛ خاصة وأنه ساهم فى المبدأ الكلاسيكى المتعلق بالادخار الإيجابى كأثر مؤقت للتوسع النقدى ، كما أنه أكد على أهمية التفصيل الزمنى السيكولوجى كمحدد للفائدة (١٩٥٢ - ٥٤ ، ٣ : ٧٤٤) . وبصورة أكثر أهمية . . فقد كان أحد الكتاب الكثيرين ، الذين حاولوا حل لغز الماء والماس ، بالإشارة إلى أن منفعة السلعة تنخفض مع تزايد الكمية المتاحة منها (٨٧ ، ٤٤٦) ، ولكنه لم يستخدم هذه النظرة المدققة أكثر من ذلك ، كأساس لنظرية القيمة .

وتتمثل مساهمة بستانم المحددة فى النظرية الاقتصادية ، فى إعادة اكتشاف مبدأ بيرنولى المتعلق بتناقص المنفعة الحدية للدخل (أو الثروة) . وقد اعتقد شأنه شأن بيرنولى أن الزيادات المتساوية والمطلقة فى المنفعة . . ستتطلب زيادات متساوية ومتناسبة فى الدخل ، والتى تعنى أن المنفعة هى دالة لوغاريتمية فى الدخل (١٩٥٢ - ٥٤ ، ١ : ١١٣ ، ٢ : ١٣٢ f ، ٣ : ٤٣٧ - ٤٦) . ومن الواضح أن هذا المبدأ - بالإضافة إلى الافتراض الخاص

بالقدرة على مقارنة المنافع بين الأفراد - أعطى تفكير بنتام اتجاهًا قويًا لميله القوى نحو المساواة . فتحويل شلن واحد من شخص غنى إلى شخص فقير ، سوف يؤدي بصورة عامة إلى زيادة المنفعة الكلية (١ : ١١١ f) . وعلى الرغم من أن هذه الفكرة أصبحت رئيسية لأيدولوجية إعادة توزيع الدخل . . فلا بد من ملاحظة أنها ليست جزءاً من النظرة الاقتصادية المعاصرة ، التى تشكك فى القدرة على مقارنة المنفعة بين الأفراد ، وقياسها عددياً . والافتراض الخاص بدالة لوغاريتمية للمنفعة هو أيضاً تحكى بصورة كاملة .

وعلى أية حال . . فإن أكثر إسهامات بنتام أهمية لم تكن على المستوى التحليلي ، ولكنها تمثلت فى تصور القرارات الاقتصادية كحساب فى تعظيم المنفعة ، يقارن بين السعادة والألم (التى يطلق عليها بنتام تحليلاً عقلياً مرضياً) وبالتالي . . فإنه نقل المنفعة من الأطراف إلى مركز الصدارة . وقد بقى لهرمان هاينرش جوسن ، وستانلى جيفونز ، وليون فالراس أن يقوموا بالحساب الاقتصادى الصريح بدلالة الحساب التفاضلى . وبعد ذلك بثلاثة عقود . . تم التخلص من المنفعة العددية - مرة أخرى - من نظرية القيمة بواسطة فلريدو باريتو ؛ أى إن المنفعة هى التى بقيت دون النفعيين .

جون ستيوارت ميل John Stuart Mill

طالما لم يوفر جوسن المفتاح . . ظل الباب الذى يقودنا إلى نظرية فى التبادل بدلالة المنفعة مغلقاً . وعلى أية حال . . فإن نظرية للتبادل يمكن تطويرها ، حتى دون مفهوم المنفعة ، فقط بدلالة الطلب والعرض . وقد تمثلت أحد الإسهامات المهمة لمثل هذه النظرية فى أواخر الحقبة الكلاسيكية ، بواسطة جون ستيوارت ميل .

ولد جون ميل فى لندن عام ١٨٠٦ ، وكان أكبر أخوته التسعة ، ووالده هو جيمس ميل ، الذى لعب دوراً رئيسياً فى حياته^(٤) . وقد استطاع جيمس ميل - وهو ابن إسكافى فقير - من خلال عزيمة والدته أن يتلقى تعليماً جيداً . ولما كان قد بدأ بدراسة علم الأديان . . فإنه أصبح كاتباً ، ثم أصبح أخيراً مسئولاً فى شركة الهند الشرقية ، والتى كانت تمثل فى حقيقة الأمر حكومة الهند . وقد كان صديقاً حميماً لبنتام وريكاردو ، ونفعياً راديكالياً ، ولكنه فى الاقتصاد كان ريكاردياً ذا أصالة ضئيلة .

(٤) تعتمد هذه الملاحظات حول سيرته على باك ١٩٥٤ ، والمصدر الرئيسى هو ، بطبيعة الحال ، السيرة الذاتية لميل ، والتى تم نشرها بعد وفاته بوقت قصير .

وقد قرر جيمس ميل بثبات أن يجعل من ابنه أحد العقول العظيمة لمعاصريه . والطرق التي استخدمها لتحقيق ذلك ، وصفت بأنها إحدى أغرب التجارب التعليمية المسجلة ؛ فقد اعتقد أن العقل البشري عند الولادة هو لوح أملس ، وأن كل شيء يعتمد على ما تتم كتابته في هذا الفراغ . وبالتالي . . فقد بدأ تعليم ابنه اليونانية ، عندما كان في الثالثة ، واللاتينية عندما كان في الثامنة ، ثم تحول إلى دراسة الفلسفة ، والتاريخ ، والتفاضل والتكامل . وبعد سنوات قليلة فيما بعد . . فإن هذا الطفل العبقري تم تقديمه إلى سميث وريكاردو ؛ حيث تمتع الأخير بالتحدث معه في الاقتصاد السياسي ؛ وفي نفس الوقت فقد كان على جون أن يخدم كمعلم لإخوته وأخواته الصغار .

وقد انتهى تعليم الصوب هذا ، عندما بلغ الصغير الرابعة عشرة ، ثم قضى بعد ذلك وقتاً في فرنسا ، التي ظل متعلقاً بها طيلة حياته . ومن الطبيعي أن يكون ذهنه قد امتلأ بالمبادئ السامية والشامخة ، يدعمها اقتناع قاطع بأفضليته الذاتية . وفي نفس الوقت . . كان جون وحيداً مثل دودة الكتاب ، يحمل كل أعباء النشأة الثقافية المبكرة . وعندما بلغ جون السابعة عشرة . . حصل له والده على وظيفة في شركة الهند الشرقية ، دفعه مستقبله الوظيفي المتميز - في النهاية - إلى وظائف قيادية ، والتي استقال منها ، بمعاش جيد ، في عام ١٨٥٨ ، عندما أخذت الحكومة على عاتقها إدارة شركة الهند الشرقية .

ولا يمكن للمرء أن يستغرب إذا سمع أن « جون ميل - وهو في سن العشرين - كان يعاني فترة من الاكتئاب العصبي ، والتي وصفها بأنها انعدام « الشعور » ، ومثل هذه الفترات من الاكتئاب تكررت مرات عديدة في السنوات اللاحقة ، وفي بعض الأحيان عوّقت قدراته على العمل لعدة شهور ، ويبدو أن صحته كانت هشة دائماً .

وقد حدث تحول رئيسي في حياته ، عندما بلغ الرابعة والعشرين ، ووقع في الحب مع هاريت تايلور ، زوجة أحد تجار الجملة الأثرياء في الأدوية . وقد كانت صداقته بطبيعة الحال سامية إلى أعلى مستوى أفلاطوني ، وقد كان مستر تايلور - والذي كان يحب زوجته - متفهماً للغاية . ومع ذلك . . فإن هذا الترتيب أدى إلى ورطه ، نجم عنها انعزال ميل عن أسرته وانعزاله اجتماعياً . وبعد تسعة عشر عاماً لهذا الحب من رجلين لامرأة واحدة ، توفي جون تايلور عام ١٨٤٩ ، وبعد ذلك بستين . . أصبحت السيدة / تايلور ، السيدة / ميل . وقد تحدث ميل عن زوجته بأرق التعبيرات وأكثرها ولعاً ، ويبدو أنها أثارت في نفسه

المشاعر التي اعترف بأنه افتقدها . وبالرغم من أنها لم تنتشر أى شىء تقريباً . فقد كان لها تأثير كبير على توجيه أعمال ميل وتفكيره . وقد توفيت عام ١٨٥٨ خلال رحلة إلى أفينون ، حيث لم يكتف ميل ببناء قبر رخامى لها ، ولكنه اشترى أيضاً منزلاً ليعيش فيه هو وابنته بالتبني ، والتي كانت تهتم بأموره ، بحيث يكون قريباً من المقبرة .

ومن الناحية السياسية . فإن ميل كان فيلسوفاً راديكالياً فى الجناح اليسارى لدى الليبراليين . وقد رأى نفسه كممثل لضوء العقل ، فى مواجهة غياب حملة الدروع من الفلاحين والكهنة . وكرجل صغير . تم القبض عليه لتوزيع الكتيبات المالتسية المفزعة ، وكان نصيراً للحريات المدنية ، ولحرية التجارة ، وحقوق المرأة ، ولإصلاح نظام التسويق . كما أنه أيد أيضاً نقابات العمال ، وحق الإضراب ، والتشريعات الاجتماعية . ولكنه فى نفس الوقت اعتبر العمال ، غير متعلمين إلى حد كبير ، بالشكل الذى يبرر إعطائهم حق التصويت . وبشكل هذا الإعداد الثقافى ، وهذه الغطرسة . فقد كان من الواضح أنه لم يولد كقائد سياسى . ومع ذلك . فإنه انتخب لمجلس العموم عام ١٨٦٥ ؛ حيث أعطى صفاء ذهنه انطباعاً جيداً ، بالرغم من أن حواراته لم تكن فعالة بصورة عامة . وبعد ذلك بثلاث سنوات فقط هزم دون فخر . وتحت تأثير زوجته . تزايد اهتمامه وأصبح عطوفاً للاشتراكية ، وربما لو عاش أطول من ذلك ، لكان قد وجد نفسه قريباً من الفايين .

وقد أصبح ميل فى سنواته الأخيرة رجلاً له وضع قومى ؛ حيث كان رجلاً ذا فكر متحرر ، ويعطى نصيحته لكل أنواع الأسئلة ، وقد اعتبر أنه قديس الرشد . ومع تزايد حدة الإعجاب به . إلا أنه أيضاً لعن كثيراً ، وتوفى من مرض معدٍ فى أفينون ١٨٧٣ .

وقد بدأ ميل النشر عندما بلغ السادسة عشرة . وقد أتاحت له وظيفته - كمدير كفء فى شركة الهند الشرقية - الوقت الكافى لكتاباته ، وتضم أعماله المجمعة (١٩٦٣ - ٨٥) مراسلات هائلة ، وتقع فى حوالى واحد وعشرين مجلداً كبيراً . وتشكل معظم مطبوعاته من المقالات ، وتغطى موضوعاتها كل شىء تقريباً ، عدا المواد العلمية ؛ فهى تتضمن الأدب ، والفلسفة ، والكلاسيكيات ، والتاريخ ، والسياسة ، والدين ، والحكومة ، والأخلاق ، والاقتصاد ، والقانون ، والتعليم ، وحقوق المرأة . وقام ميل بالكتابة فى عديد من المجلات لقراء عديدين (ومن ضمنها مجلة كان يمتلكها بنفسه) ، وكنتيجه لذلك . . فإنه أصبح عارضاً خبيراً وسلساً .

وتعتمد شهرة ميل في الأساس على ثلاثة كتب ؛ فقد تعرّف بصورة مبكرة على أن قدرته الخاصة تتمثل في « فحص الحقائق المجردة » ، وقد كانت نتيجة هذا الفحص بعد اثنتي عشرة سنة من العمل ، هي « نظام المنطق » (المنشور في ١٨٤٣) ، والذي يعد عمله الفلسفي الرئيسي . وأراد أن يفعل للاستقراء ما فعله أرسطو للاستنباط ؛ فموضوع المنطق الرئيسي من وجهة نظر ميل ، هو الاستدلال ، وليس المضمون ، وقد أكد أن كل المعرفة تُتضمن من تعميمات من التجربة . إن الرسالة رسخت مكانة ميل كقائد لأساتذة المنطق ، وكانت أيضاً كتاباً مدرسياً معمرًا للغاية ، ولكن اتضحت فيما بعد أنها كانت مثيرة للجدل ، أقل تحديدًا مما آمل فيه ميل . كما أن جيفونز ، الذي كان يعد عالماً منطقيًا أصيلاً بالمقارنة بميل ، لم يستغفها .

والكتاب الرئيسي الثاني لميل ، وهو « مبادئ الاقتصاد السياسي » المنشور عام ١٨٤٨ ، جعله من أوائل مدرسي الاقتصاد . وقد كان - شأنه في ذلك شأن ثروة الأمم - ناجحًا في التوليف ، ولكن بينما قهرت توليفة آدم سميث العالم . . فإن توليفة ميل لاقتصاد مابعد ريكاردو لم تهزم سوى قاعات المحاضرات .

وقد تحدت النبوة العامة للكتاب بالعبارة غير المشهورة ، والتي ذكر فيها ميل : « إنه من الأمور المفرحة أنه لا يوجد شيء في قواعد القيمة بقى للكتاب الحاليين أو المستقبلين لكي يوضحوه ؛ فالنظرية المتعلقة بالموضوع قد اكتملت » (ميل ١٨٤٨ ، كتاب ٣ ، فصل ١) . وبالمقارنة بتركيز ريكاردو على التكلفة . . فإن نظرية ميل للقيمة نقلت الاهتمام إلى التوازن بين العرض والطلب . وربما يمكن شرح ما حققه ميل في هذا الاتجاه بتحليله السليم للأسعار الخاصة بالمنتجات المشتركة (مثل الفحم وغاز الفحم) ؛ حيث لا بد أن يكون مجموع السعيرين ، اللذين يستعد المستهلكون لدفعهما لهذين المنتجين ، متعادلاً مع تكلفتهم المشتركة . وعلى أية حال . . فإن مقارنة هذا التحليل بتحليل كورنو للاحتكار المشترك يوضح كيف تقدمت حدود البحث خلال تلك الفترة . وقد أوضحت تفرقة ميل بين منحنيات الطلب التي يتزايد فيها الإنفاق ، أو يظل ثابتًا ، أو يتجه نحو الانخفاض قدرته التحليلية الكبيرة ، وإن لم تنم عن أية أصالة ^(٥) .

(٥) إن تحليل ميل للأسواق المتداخلة تم تفصيله بواسطة الألماني هانز فون مانجولد (١٨٢٤ - ٦٨) ، والاستاذ في جوتنغ وفرايبورج . ، وكتبه الثلاثة توضحه كرجل قدير ، وقارئ متميز ، ولكنه عادي كمنظم لعرض أفكاره . وعلى أية حال . . فقد عمل إسهامين نظريين يتسمان بالذكاء ، كليهما في نفس الجزء لكتابة إطار للاقتصاد لعام ١٨٦٣ . وهما يوضحان قدرة تحليلية محتملة ، على الرغم من أن مجاله كان ضيقًا للغاية ؛ =

وفيما يتعلق بالعمل .. أكد ميل نظرية صندوق الأجر ، حتى دفعته الانتقادات المتزايدة للتخلي عنها . وكما يتضح لنا في هذه الأيام .. فإن أسباب تخليه المثير عن هذه النظرية لاتبدو مقنعة ، فخلال عقدين من الزمان جعل يوم بافيريك مفهوم صندوق الأجر حجراً أساسياً لنظريته في الفائدة ، على الرغم من أنه وضعه في صورة مختلفة .

وقد سيطر كتاب ميل في المبادئ بطبعاته المتعددة على تدريس الاقتصاد لمدة نصف قرن . وإذا كان موضوع كتابنا الراهن « تاريخ الاتجاه السائد في الاقتصاد » سابقاً .. فإن محتوى كتاب « المبادئ » يستحق رعاية تفصيلية . وعلى أية حال .. فلما كان موضوع كتابنا هذا هو أصل الاتجاه السائد في الاقتصاد المعاصر .. فإن معالجة كتاب « المبادئ » لابد وأن تكون مختصرة^(٦) . وبالرغم من أن ميل لم يقيم بعمل في الاقتصاد لأكثر من عقد واحد .. فإنه كتب كتاب « المبادئ » في أقل من سنتين . ومن الناحية البحثية .. فإن الكتاب يمكن نسبته إلى تاريخ أسبق من وقت ظهوره (فلم يكن هناك ذكر لكورنو) ، وقد كان ميل عبقرياً في الانتقاء ، ولكنه وفر بعض أحجار البناء القليلة فيما يتعلق ببناء نظرية اقتصادية معاصرة ، والاستثناء الكبير لهذه العبارة ، هو نظريته في القيم الدولية ، والتي سنستعرضها فيما يلي :

الركن الثالث لشهرة ميل هو كتابه « عن الحرية » ، والذي يعد أكثر كتبه نجاحاً وأقربها إلى قلبه . ونشر هذا الكتاب عام ١٨٥٩ ، بعد فترة قصيرة من وفاة زوجته ، التي أهدي الكتاب لذكراها ، كما أنه ذكر أن هذا الكتاب هو تأليف مشترك لهما ؛ فالمقال يضع المبدأ الخاص بأن الأسباب الشرعية للتدخل في حرية الأفراد هي حماية النفس ومنع الأذى للآخرين . وبصورة خاصة .. فإن الصالح الخاص للفرد لا يكفي في حد ذاته ؛ لضمان

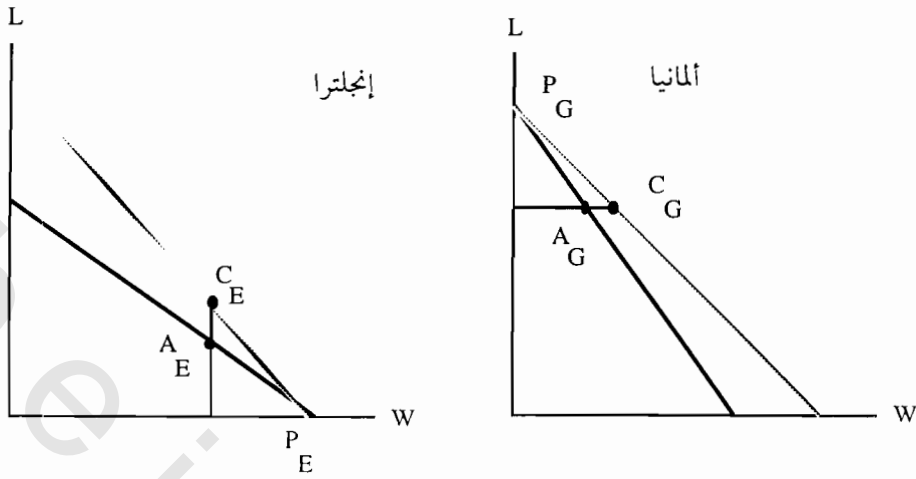
= لكي تضع مؤلفها على مستوى يمكن مقارنته بذلك الخاص بجوهان هاينرش فون تونن ، أو هيرمان هاينرش جوسن ، أو ويلهام لاونهارت . والإسهام الأول يتكون في عرض هندسي ، وجبري ، وتحليل رقمي لسلع الإحلال والتكامل في الاستهلاك ، وفي الإحلال والإنتاج المشترك في الإنتاج . وجد محرر الطبعة الثانية التي ظهرت بعد وفاته أنه من المناسب أن يحدث هذا التحليل لأجل كونه غامضاً وغير محدد . وفي حقيقة الأمر .. فإنه محدد ويتضمن منطقاً سليماً وواضحاً ، على الرغم من أنه افتقد سلاسة العرض ، وحصر نفسه في حالات خاصة . وتوجد ترجمة إنجليزية لهذا الجزء ، متاحة في الأوراق الاقتصادية الدولية (مانجولدت ١٩٦٢) وسيتم التعرض لإسهام مانجولدت الآخر الآن .

(٦) وفر هولاندر ١٩٨٥ تحليلاً كاملاً لذلك .

الحد من حريته . وبصفة خاصة . . فإن هذا المبدأ تم قصره على المجتمعات المتحضرة جداً ، أما فى التعامل مع المجتمعات البربرية . . فإنه يكون أمراً مشروعاً .

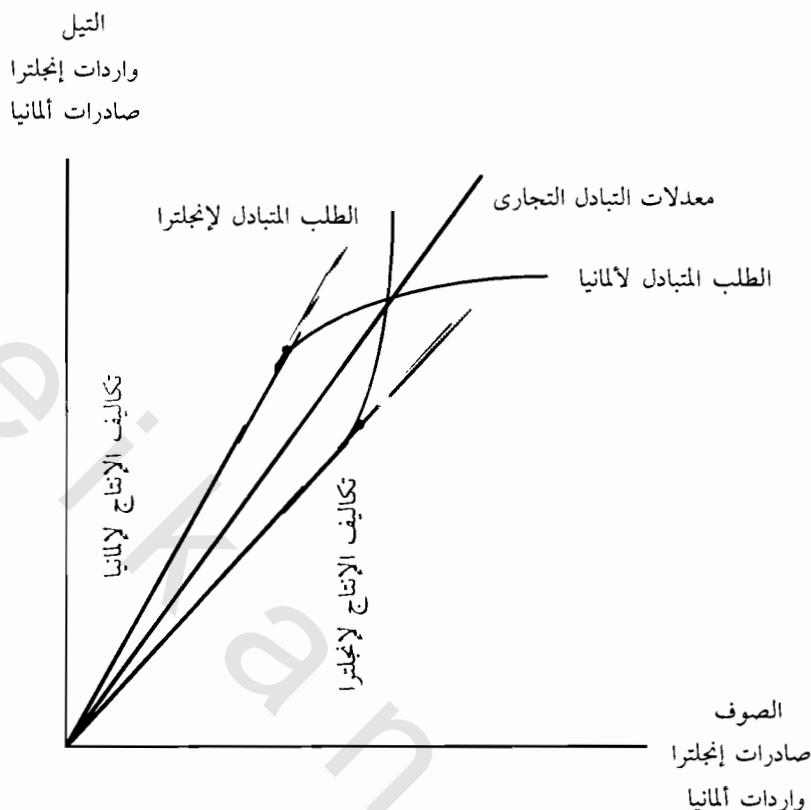
وبالنسبة لنظريته فى القيم الدولية . . وفر ميل مساهمة هامة للنظرية الاقتصادية ، تشكل حجراً يمكن القفز عليه فيما بين ديفيد ريكاردو والفريد مارشال ؛ ففى نظريته عن التكلفة المقارنة ، أوضح ريكاردو أن نسبة التبادل الدولية بين سلعتين تتحدد فيما بين نسبتي التبادل المحلية فى كل من البلدين موضع الدراسة . ولكى يوضح ذلك . . فإنه احتاج معلومات عن التكاليف فقط . ولم يتم تحديد النقطة المحددة فى هذا المدى . وهذه الفجوة التحليلية تم ملؤها بواسطة الشاب الصغير جون ستوارت ميل ، فى بحث رائع عن « قوانين التبادل بين الأمم ، وتوزيع مكاسب التجارة بين البلاد للعالم التجارى » . وقد كتبت هذه الورقة عام ١٨٢٩ ، ولكنها لم تنشر إلا عام ١٨٤٤ كأول مقال فى « مقالات فى بعض الأسئلة غير المستقرة فى الاقتصاد السياسى » . ومفتاح الحل هو الطلب ؛ الذى لعب دوراً فى شرح قيم السلع ، التى لا يمكن زيادة عرضها بواسطة الإنتاج ، وهنا نجد أن ميل بدأ يستخدم هذا المبدأ الآن لمنتجات العمل .

افترض أن هناك دولتين ، إنجلترا وألمانيا ، ينتجان سلعتين ، المنتجات الصوفية ومنتجات الكتان . افترض أيضاً - بنفس طريقة ريكاردو - أن إمكانيات الإنتاج خطية ، كما يتضح من الشكل (٢/١١) ؛ حيث تكون لإنجلترا ميزة نسبية فى إنتاج الصوف ، وألمانيا ميزة نسبية فى إنتاج الكتان . وفى غياب التجارة الدولية . . فإن كلتا الدولتين ستكونان على خط الإنتاج الداخلى عند النقطتين A_G و A_E على الترتيب . أما فى حالة وجود التجارة الدولية . . فإن إنجلترا ستنتج فى نقطة ما على يمين النقطة A_E ، وستنتج ألمانيا فى نقطة ما على يسار النقطة A_G . وبصورة خاصة . . فإن ميل اقتفى أثر ريكاردو فى التركيز على حالة التخصص الكامل ؛ حيث تقوم إنجلترا بالإنتاج عند P_E ، وألمانيا بالإنتاج عند P_G . وفى هذه الحالة . . فإن النقطة التى ستستهلك عندها تلك الدولتين ، ستكون C_E و C_G ، وسيتمكننا الآن ملاحظة أن هاتين النقطتين سنجدتهما على الخطين المتقطعين اللذين يمران بالنقطة P_E و P_G على الترتيب ، وحيث يعبر ميلهما المشترك عن نسبة التبادل الدولى . ويوضح ميل ، أن هذا الميل لابد أن يكون بالشكل الذى يجعل طلب إنجلترا على الكتان ، يتعادل تماماً مع طلب ألمانيا على الصوف .



شكل (٢/١١) : إمكانات الإنتاج الخطية حسب مثال جون ميل .

وهذه الحجة - إذا توقعنا الأدوات البيانية لألفريد مارشال - يمكن التعبير عنها بدلالة منحنيات الطلب المتبادل . ففي الشكل (٣/١١) يتم قياس صادرات إنجلترا من الصوف وواردات ألمانيا منه على المحور الأفقى ، بينما يتم قياس واردات إنجلترا ، من الكتان وصادرات ألمانيا منه على المحور الرأسى . . فإذا كانت معدلات التبادل عند المستوى الخاص بنسبة التكلفة المحلية فى إنجلترا . . فإن إنجلترا لن يختلف معها الوضع بين نقطة الاكتفاء الذاتى فى النقطة A_E ، والتخصص الكامل عند نقطة إنتاجها P_E ، وهى تحصل من خلال التجارة الدولية بقدر ما كانت ستحصل عليه لو أنتجت بالداخل . أما لو أصبحت معدلات التبادل الدولية فى مصلحة إنجلترا بشكل تدريجى . . فإن طلب إنجلترا على الكتان مقابل الصوف ، سيتجه نحو التزايد ، وفقاً لمنحنى الطلب المتبادل الخاص بها . ويتم التوصل إلى منحنى الطلب المتبادل بالنسبة لألمانيا ، والذي سيبدأ عند نقطة الإنتاج P_G ، بنفس الطريقة ، ويتحقق التوازن الدولى عندما يتقاطع منحنيا الطلب المتبادل .



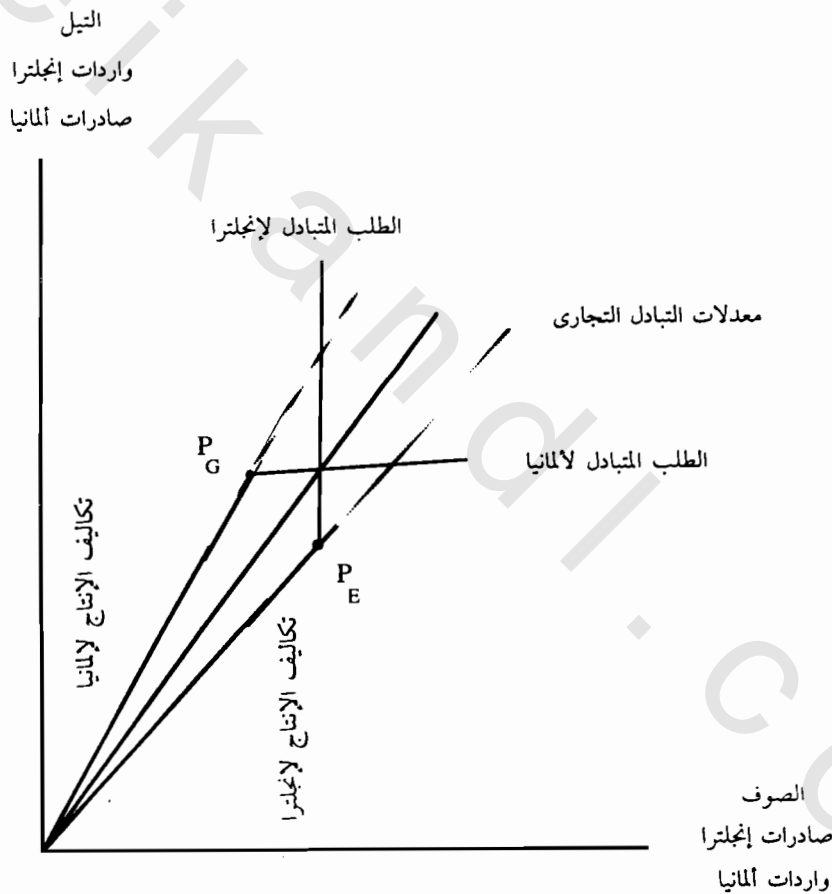
شكل (٣/١١): معدلات المقارنة بين التكاليف

ومعدلات التبادل التجارى والطلب المتبادل للدولتين .

يتم استخدام هذه الطريقة لتقييم المكاسب من التجارة للبلدين ، وقد أوضح ميل أن التحسن الفنى فى بلد ما ، بما يؤدي إليه من زيادة عرض سلع الصادرات بالمقارنة بالطلب . . فإنه يمكن أن يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل ، ولكنه لم يستمر فى التحليل ؛ لكى يقترح كنتيجة لذلك أن الدولة التى تحسن فنونها الإنتاجية قد تكون فى وضع أسوأ . وهذه هى فكرة « النمو البائس » التى تركت للأجيال اللاحقة ؛ حتى يتم اكتشافها . وقد تم امتداد التحليل إلى أكثر من دولتين ، وأكثر من سلعتين ، على الرغم من أن هذا التحليل لم يكن بشكل دقيق .

وفى ورقته الأصلية - وفى الطبقات الأولى من كتاب « المبادئ » - شرح ميل كيف

تعتمد معدلات التبادل الدولية على رد فعل الطلب للسعر . وفي الطبعة الثالثة اعتقد أنه من الضروري أن يضيف أن النتيجة تعتمد أيضاً على موقع نقط الإنتاج P_E, P_G ، ولكي يشرح ذلك . . استخدم الحالة الخاصة ، التي تكون فيها مرونة الطلب على السلع المستوردة معادلة للوحدة ، والتي تتضمن أن الطلب ، وبالتالي عرض الصادرات ، للمنتج المحلي لا يعتمدان على السعر ؛ فبدلالة الشكل ٢/١١ سنجد أن هذا يعني أن نقطة استهلاك إنجلترا C_E ، هي نقطة رأسية فوق A_E ، بينما C_G هي نقطة أفقية على A_G . ونتيجة لذلك . . فإن منحنيات الطلب المتبادل هي خطوط مستقيمة ، كما يتضح من شكل (٤/١١) .



شكل (٤/١١) : الخطوط المستقيمة تمثل منحنيات الطلب المتبادل .

ومن الواضح أنه في هذه الحالة . . فإن الانتقال في P_E أو P_G يكفى لتغيير معدلات التبادل الدولية . فإذا اتجهت طاقة التصدير في إنجلترا للانخفاض بالتدريج . . فإن معدلات التبادل ستقترب في النهاية إلى نسبة التكاليف في ألمانيا ، والعكس صحيح . فإذا اتجهت طاقة التصدير في إنجلترا إلى الانخفاض بدرجة أكبر من ذلك . . فإن ألمانيا ستتوقف عن التخصص كلية في الكتان ، ولكن ميل أشار بشكل غير مقنع إلى أنه في وجود عدد كبير من السلع . . فإن هذه إمكانية لن تتحقق .

وعلى الرغم من أن طبيعة هذه المجموعة الثانية من الظروف تبدو مباشرة بشكل كاف . . فإن الطريقة التي قدمها بها ميل ، قد ضللت قراءه منذ ذلك الوقت ؛ إذ بدأ بالملاحظة الحادة ، والتي تعد في حد ذاتها إسهاماً صغيراً ، وهي أن منحنيات العرض المتبادل قد تتقاطع في أكثر من نقطة واحدة ، وأنها من المحتمل أيضاً أن تنطبق على بعضها في منطقة معينة . ويتم تقديم هذه الحجة والتي تخص موقع النقطتين P_G, P_E لاستبعاد عدم القدرة على التحديد الناتجة من ذلك . وفي حقيقة الأمر . . فكما أوضح مارشال وإدجورث . . فإن هذه المناقشة لا علاقة لها باحتمال وجود أكثر من نقطة للتوازن ، ولهذا . . فإن الإضافة التي تحققت في الطبعة الثالثة لكتاب « المبادئ » لا تمثل بصورة عامة تقدماً مهماً على الورقة الأصلية ^(٧).

وبقانون القيم الدولية التي قدمه ميل . . فإنه وفرّ معبراً من نظرية التكلفة المقارنة إلى النظرية الحديثة في التجارة الدولية . وطور هانز فون مانجولت ، في قطعة عبقرية وجهد فائق في تحليل هذه المناقشة إلى أكثر من سلعتين ^(٨) . وقد اخترع مارشال منحنيات الطلب المتبادل ، وعبر عن شكلهما بدلالة المرونات . وقد استكمل جوتفريد هابرلر هذه الأدوات التحليلية بصورة أساسية باستبدال أساليب الإنتاج الخطية لريكاردو ، بمنحنيات إمكانات الإنتاج المقعرة لإيرفينج فيشر ، والنتيجة بالنسبة لدولتين ولسلعتين هي « فراشة التجارة الدولية لكل من ميل / ومارشال / وميد » .

(٧) يختلف هذا التقييم عن ذلك الموجود في تشييمان ١٩٦٥ ، ١٩٧٩ .

(٨) هذا هو إسهام مانجولت الثاني ، الذي تم ذكره فيما سبق ، وقد تم تضمينه في ملحق طويل للجزء الخاص بالأسواق المتداخلة ، والذي لم يتم التعرض له في الترجمة . وقد نوقش بشكل مستفيض ، بواسطة إدجورث (١٩٢٥ ، جزء ٢) ، ووفر تشييمان (١٩٦٥ جزء ١) عرضاً معاصراً لهذه الحجة بدلالة البرمجة الخطية .

وفى حقيقة الأمر .. فإن المغزى المتعلق بالورقة المبكرة لميل يتعدى حدود نظرية التجارة الدولية ، على الرغم من أنه لم يتحقق من ذلك ؛ فقد كان ميل صحيحاً فى ملاحظة أن هذه الورقة هى تطبيق للقوانين العامة للعرض والطلب . وبدوره .. فإن هذه القطعة الخاصة من التحليل التى طورها ، أصبحت قلب النظرية العامة للتبادل بين الأشخاص ؛ فإدجورث وباريتو لم يتم فصلهما عن ريكاردو بثورة علمية ، إذ إنهما اتصلا به بعملية الارتقاء ، التى حققها قانون ميل للقيم الدولية ، والذى يعد معبراً مهماً .

جولى ديبوى Jules Dupuit

تنسب قيمة الإسهامات فى نظرية الطلب قبل اكتشاف التعظيم الصريح للمنفعة إلى جولى ديبوى . وكان رجلاً فرنسياً ، ولد فى ١٨ مايو ١٨٠٤ فى فوسانو (بيدمونت) ؛ حيث كان والده مفتشاً إمبراطورياً للمالية^(٩) . وقد قبل بالمدرسة المتعددة الفنون فى باريس عام ١٨٢٢ ، وبعد ذلك بسنتين . التحق بخدمة إدارة الطرق والكبارى كمهندس مدنى ، وعمل جزئياً فى الأقاليم وفى باريس ، وارتقى إلى درجة رئيس المهندسين المسئول عن خدمات البلدية فى باريس .

وتتعلق معظم كتبه ومقالاته بالموضوعات الهندسية ، مثل : صيانة الطرق ، وإنشاء الكبارى ، وتوفير مياه الشرب ، والتحكم فى الفيضانات . وفى النصف الأخير من حياته ، تزايد اهتمامه بالمشكلات الاقتصادية ، وقد ترتب على ذلك مقالات متعددة فى Journal des Economistes., Annales des Ponts et Chaussees ، وأيضاً فى كتاب عن « حرية التجارة » . وتعد أكثر إسهاماته أهمية مقالات فى « قياس منفعة الطرق العامة » لعام ١٨٤٤ التى تمت ترجمتها فى ديبوى ١٩٥٢ ، وأيضاً عن « الرسوم وتكاليف المواصلات » لعام ١٨٤٩ (ترجمت فى ديبوى ١٩٦٢) ، وكلاهما أعيد نشرهما عام ١٩٣٣ تحت عنوان المنفعة وقياسها ، وبقيت خطته فى كتابة رسالة عن اقتصاديات الأعمال العامة دون كتابة .

وفى عام ١٨٥٧ واستناداً إلى هذه الإسهامات .. فإن ديبوى شعر أن بوسعته التقدم

(٩) توجد ملاحظة بيوجرافية بواسطة ماهير فى ديبوى ١٩٣٣ .

بالعضوية إلى أكاديمية العلوم ، ولكن لم يتم انتخابه ، وقد توفي في باريس في ٥ أكتوبر ١٨٦٦ ، بعد حياة حافلة بالخدمة المدنية .

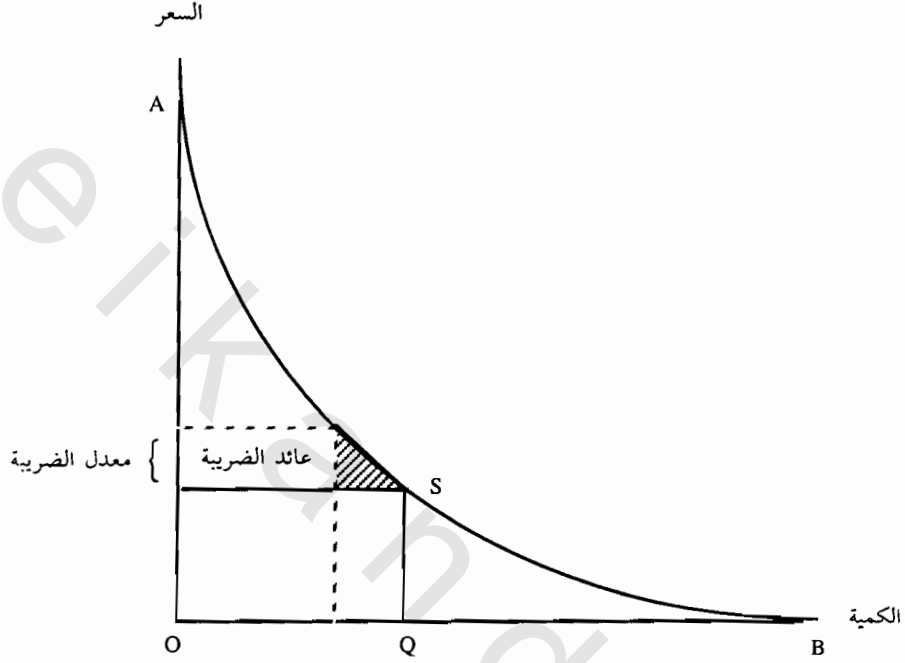
ومن ضمن الإسهامات المتنوعة لديبوى . . يعتبر إسهامه في نظرية الطلب هو الأكثر إشعاعاً من الناحية العبقرية الآن ، أكثر منه عندما كتبه ؛ فقد دفعه عمله اليومي إلى التساؤل عن كيفية تقييم الاستثمارات العامة ، مثل : الطرق ، والكبارى ، والقنوات ، والسكك الحديدية ، وحاول التوصل إلى مقياس لمنفعة الأعمال العامة . كما كان من الواضح له أن هذا المقياس ، إذا أمكن التوصل إليه ، سيتم تطبيقه على السلع بصورة عامة ؛ بحيث ينتهى إلى نظرية عامة فى المنفعة .

وعلى أية حال . . فإن مفهوم ديبوى فى المنفعة كان مختلفاً عن ذلك المفهوم الخاص بكل من جوسن ، وجيفونز ، وفالراس بالقدر ، الذى لم يجعله يحاول التعبير عن « الكيفية التى تجعل لدى الأشياء القدرة على إشباع حاجات الأفراد » ؛ فمنفعة الشيء كان بالإمكان قياسها بواسطة « التضحية القصوى التى يكون المستهلك على استعداد لتحملها للحصول على هذا الشيء » ، ويمكن التعبير عن هذه التضحية بدلالة النقود (١٩٥٢) ، ٨٩ (١٠) . وكنتيجه لذلك . . فإن مشكلتى المقارنة بين الأفراد والتجميع لاتشكلان أى مشكلة ، وبالصياغة الحديثة . . فإن ديبوى كان مهتماً بمعدلات الإحلال الحدية بدلاً عن اهتمامه بالمنفعة .

وفيما يتعلق بتقييم الأعمال العامة (الكوبرى مثلاً) . . فإن ديبوى أشار إلى ثلاثة أخطاء شائعة : الأول ، هو أن منفعة الكوبرى لايمكن قياسها بتكلفتها ؛ ففى الحقيقة . . فإنه إذا كان الكوبرى استثماراً معقولاً . . فإن منفعته ستكون أعلى من تكلفتها ، أما إذا كان استثماراً سيئاً . . فإن منفعته ستكون أقل . وثانياً أن منفعة الكوبرى لايمكن قياسها بالوفر فى تكاليف المواصلات الذى ستسمح به ، فالكوبرى المفيد قد يؤدى إلى زيادة فى

(١٠) استخدم ماونتفورت لونغفيلد فعلاً المفهوم نفسه فى محاضراته عن الاقتصاد السياسى لعام ١٨٣٤ ، وكان قد اقترح قياس كثافة طلب الفرد من خلال « الكمية التى سيكون على استعداد وقادر ، على التخلّى عنها من أجل حصوله عليها ، بدلاً عن أن يظل دونها ، أو يفقد التمتع الذى يعتقد أنه ستوفره له » (لونغفيلد ١٩٧١ ، ١١١) . كما تيقن لونغفيلد أيضاً أن الطلب سيتم الوفاء به حتى تلك النقطة ، التى تتوقف عندها تلك الكمية أن تفوق السعر . وعلى أية حال . . فإنه لم يضع هذه النظرات فى استخدام تحليلى منتج .

الكميات ، التى يتم نقلها ؛ بحيث تتزايد التكلفة الكلية للنقل . ثالثاً ، أن المنفعة لاينبغى قياسها بالزيادة فى كمية النقل بقيمة موحدة ؛ إذ إن قيمة عبور الكوبرى تنخفض مع زيادة الكمية .



شكل (٥/١١) : العلاقة بين عائد الضريبة ومعدل الضريبة .

ولكى يشيد مقياساً أفضل ، بدأ ديبوى بوضع جدول ، يوضح كميات النقود التى يكون الفرد على استعداد للتخلى عنها ، مقابل وحدات متتالية من السلعة ، وهو يعتبر ذلك كدليل على أن هذه الكميات تنخفض مع زيادة الكمية ؛ أى إنه افترض تناقص معدلات الإحلال الحدية كأمر واقع . ومن الجداول الخاصة بكل فرد . . يحاول ديبوى التوصل إلى جدول مقابل لكل الأفراد ، ويتم رسم النتيجة فى منحنى سالب الميل ، كما يوضحه الشكل (٥/١١) (قياس ديبوى ، مثل كورنو وفالراس ، الكمية على المحور الرأسى والسعر على المحور الأفقى) . ولما كانت كل الوحدات التى سيتم طلبها ، والتى تكون منفعتها على الأقل معادلة للسعر (عند سعر محدد) . . فإن هذا المنحنى هو منحنى للطلب وتم تجاهل التعقيدات المترتبة على ثبات المنفعة الحدية للنقود .

افترض بدلالة الشكل (٥/١١) أن على المستهلكين أن يدفعوا OP ، وأن الكمية المطلوبة لهذا تكون OQ . في هذه الحالة . . سيتم تعريف « المنفعة المطلقة » لهذه الكمية بواسطة ديوى ، كإجمالي الكمية التي يكون المستهلكون على استعداد للتخلي عنها . (كما يتم قياسها بالمساحة تحت منحنى الطلب SQ OA) . ومن الواضح أن المنفعة الكلية تصل أقصاها ، OAB ، عندما تصل المنفعة الحدية SQ (إذا استخدمنا اللفظ الأحداث) إلى الصفر ، وربما يكون هذا أول تقديم واضح للعلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية .

ويتم تعريف المنفعة النسبية للمنتج على أنها « الفرق بين التضحية التي يكون المشتري على استعداد للقيام بها للحصول على هذه الوحدة ، وسعر الشراء الذي عليه أن يدفعه في المقابل » (١٩٥٢ ، ٩٠) . ومن الواضح أن المنفعة النسبية لديوى ، كما يتم قياسها بمساحة المثلث PAS ، هي المفهوم الذي دشنه مارشال فيما بعد ، وأطلق عليه فائض المستهلك .

ويستخدم ديوى هذه الأداة المفهومية ؛ لتحليل آثار التغيرات في السعر ، مثل ، فرض ضريبة (أو رسم) ؛ فالعبء الاجتماعي لهذه الضريبة - كما يشير - لا يمكن قياسه بالعائد الكلي ، الذي يتم دفعه للحكومة ؛ فقبل كل شيء . . فإن العبء الخاص لدافعي الضرائب يقابله المنفعة العامة للحكومة . ويتمثل العبء الاجتماعي الحقيقي لهذا في المنفعة المضاعة لتلك الكميات ، التي لا يمكن استهلاكها نتيجة لهذه الضريبة ، وهذا يعنى أنه يتم قياسها بالخسارة في المنفعة النسبية ، كما يتم التعبير عنها بالمثلث المظلل . وهذه تمثل « خسارة تامة » (١٩٦٢ ، ١٢) من فرض الضريبة . ولأول مرة . . فإن الفكرة القديمة ، والتي عبر عنها بشكل حاسم بيير بواسجلبرت ، يتم وضعها بشكل تحليلي دقيق .

ولما كان ديوى يفترض منحنيات الطلب العادية على أنها محدبة (كما بالشكل) ، فإن حدا أعلى للخسارة في المنفعة ، يمكن التوصل إليه بضرب التغير في الاستهلاك بنصف الضريبة (١٩٥٢ ، ١٠٣) . وفي حالة منحنى الطلب الخطي . . فإن الخسارة في المنفعة ستكون متناسبة مع مربع الضريبة ، وهذا يقودنا إلى الاقتراح المهم بأن كمية معينة يترتب عليها عبء أصغر ، إذا فرضت ضريبة صغيرة على مجموعة كبيرة من السلع ، عما لو تم فرض ضريبة كبيرة على مجموعة ضئيلة من السلع ؛ فالضرائب العامة أقل ضرراً من الضرائب الخاصة .

فإذا بدأنا من الصفر .. فإن معدلاً للضرائب يتم زيادته باستمرار ؛ مؤدياً إلى زيادة حصيلة الضريبة أولاً ، حتى يصل إلى نهاية عظمى ، ثم يبدأ بعد ذلك فى الانخفاض ؛ حتى يصل فى النهاية إلى الصفر ، عندما تصبح الضريبة مانعة . ولهذا .. فإن نفس العائد يمكن الحصول عليه بمعدلات مختلفة للضريبة ؛ فالحسارة فى المنفعة المترتبة على ذلك لن تكون واحدة على أية حال ، ولهذا .. فمن المهم أن نحصل على عائد معين بأدنى معدل ممكن للضريبة .

وتم استخدام هذه الأداة التحليلية فيما بعد بواسطة ديبوى ؛ لاشتقاق قواعد التسعير للاحتكارات العامة . وقد ادعى هارولد هوتلينج أن ديبوى كان من أوائل المنادين بالتسعير ؛ وفقاً لقاعدة التكلفة الحدية (هوتلينج ١٩٣٨ ، ٢٤٢) . كما أن راجنر فريش أطلق على هذه القاعدة نظرية ديبوى فى فرض الضرائب (فريش ١٩٣٩ ، ١٤٥) ، وهذا خطأ تاريخي ، فعلى الرغم من أن كتابة ديبوى قد تقودنا إلى مبدأ التسعير وفقاً للتكلفة الحدية .. فإن ديبوى نفسه لم يتوصل إلى هذا الاستنتاج ، فما تصوره كان تغطية التكلفة بالكامل عند أدنى مستوى للسعر ، إذ لم يكن لديه تعاطف مع الدعم الحكومى للمؤسسات العامة ؛ حيث ذهب تفكيره فى اتجاه مخالف .

وقد تيقن ديبوى أنه يمكن تخفيض الخسارة فى المنفعة الناجمة عن ضرورة عدم تحقيق خسارة بإحلال الأسعار الموحدة بالأسعار المميزة . فمن الناحية المثالية .. فإن السعر لكل وحدة من السلعة ينبغي أن يعطى نسبة معينة من منفعتها ، وبهذا التمييز الكامل .. فإنه يمكن اختصار الخسارة التامة إلى الصفر (ديبوى ١٩٦٢ ، ١٦ ، ٢٩) . وفى الحقيقة .. فإن هذا كان أمراً مستحيلاً ، بالطبع . وعلى أية حال .. فإن المحتكر المميز ، الذى يتمتع بعبقريّة كافية بوسعه أن يقسم السوق بالشكل ، الذى يقلل كثيراً من الخسائر فى الرفاهية المرتبطة بمبدأ تغطية كافة التكاليف (١٩٥٢ ، ١٠٨ f ١٩٦٢) ، وقد وفّر ديبوى أمثلة عديدة ومفيدة من واقع تجربته الشخصية (١٩٦٢) . وإذا ذكرنا أكثر توضيحاته شهرة .. فلن تتكلف شركة للسكك الحديدية كثيراً ، عندما تحاول أن تعامل كل فرد مثل معاملة ركاب الدرجة الأولى . وعلى أية حال .. فإنه بمحاولة تعذيب ركاب الدرجة الثالثة ، وفى الوقت نفسه التيسير على ركاب الدرجة الأولى .. فإن السوق يمكن تقسيمه وفقاً للمنفعة ، وبالتالي ستتم مساعدة الشركة على تطبيق التمييز السعري .

وهذا لا يجعل ديوى مدافعاً عن الاستغلال الاحتكارى ؛ إذ أكد أن الاحتكارات الطبيعية التى تعمل بنظام المؤسسة الخاصة لن تعظم المنفعة . ولهذا السبب أيضاً . . كان من أنصار الملكية العامة . وتمثلت الحالة المثلى لديه فى مؤسسة عامة ، تغطى تكاليفها بالشكل الذى يعظم الرفاهة الاجتماعية ، ولم يتم تخطى إسهاماته فى هذه المشكلة قبل فرانك رامزى .

ولم يقدم ديوى أى إسهام ملموس فى الاقتصاد الرياضى ، وفى ورقته الأكثر شهرة (١٩٥٢) . . تظهر قطعة صغيرة من التفاضل والتكامل ، ولكن منطقته يعتمد على أمثلة عديدة وأشكال بيانية بسيطة ؛ فمنحنى الطلب كان موجوداً فى كورنو (والتى يبدو أن أبحاثه لم يطلع عليها ديوى) ، وعلى العكس من كورنو . . لا توجد أى محاولة رسمية للتعظيم .

وقد كان مجال ديوى هو التحليل الجزئى لطلب المستهلك من وجهة نظر الرفاهة العامة ، ويعد إسهامه الرئيسى فى هذا المجال مفهوم فائض المستهلك . وقد اعترف مارشال بأنه تعلم كثيراً من تحليله فى الطلب من ديوى ، ولكنه فشل فى ملاحظة أنه فيما يتعلق بفائض المستهلك . . فإنه لم يصف شيئاً تقريباً بل مجرد الاسم . وتعد مساهمة ديوى فى تحليل الرفاهة للضرائب وقواعد التسعير أكثر الإسهامات ، التى تحققت قبل القرن العشرين أهمية . وعلى العكس من عمل كل من كورنو وجوسن . . فإن عمله لم يتم نسيانه أبداً . وبينما اعتبر مارشال ديوى - كأحد أساتذته الرئيسيين - فإن فالراس شعر بأنه اضطر لنقده بشدة وبشكل غير عادل . وبني كل من رودلف أوسبتر وريتشارد لاين - فى فيينا - بشكل مباشر على أعماله . وفى مجال طلب المستهلك . . كان ديوى الشخصية المسيطرة قبل مارشال .

obeikandi.com

كارل ماركس Karl Marx

يعد اسم كارل ماركس من أكثر الأسماء ، التى يتم الاستشهاد بها أكثر من أى شخص آخر عاش حتى الآن ، باستثناء بوذا ، وعيسى ، ومحمد . وبالنسبة لأولئك الذين يقيسون الشهرة بعدد المراجع التى يتم الاستشهاد بها .. فإنه يقف على القمة . ومن الواضح أن أهميته التاريخية تتخطى حدود الاقتصاد بكثير . وفى مجالنا هذا .. فإننا سنهتم به كإقتصادي فقط ، ولن يبذل أى مجهود لإعطائه حقه فى الجوانب الأخرى لتأثيره .

ومن الناحية الزمنية .. فإن أعمال ماركس الاقتصادية تنتمى إلى الفترة ، التى كان برنامجها الرئيسى يتضمن إدماج التعظيم الفردى فى نموذج التدفق الدائرى . ولم يساهم ماركس فى هذا البرنامج ؛ إذ إنه كان مهتما بالتدفق الدائرى ذاته . ومن المهم أن نتذكر أنه فى الوقت الذى انتهى فيه من الجزء الأول لرأس المال .. فإن أنطوان أوجستين كورنو ، وجوهان هاينرش فون تونن ، وهيرمان هاينرش جوسن كانوا قد نشروا منذ زمن طويل بحوثهم الرائدة ، كما أن وليم ستانلى جيفونز كان قد قدم ورقته الأولى عن نظرية جديدة فى القيمة . وبظهور الجزء الثالث من كتابه .. كان كتاب « المبادئ » لألفريد مارشال قد أصبح الكتاب المدرسى الرئيسى . لقد كان ماركس مفارقة تاريخية ؛ إذ إنه تولى حراسة مؤخرة الريكارديين ، كما أنه أعطى تفكيراً أخيراً للاقتصاد الكلاسيكى كما عرفه لنفسه .

حياته

ولد كارل ماركس فى ٥ مايو ١٨١٨ ، فى مدينة تراير Trier الألمانية^(١) . وكان والده

(١) السيرة الذاتية موجودة لمهرنج ١٩١٨ ، والتى اتسمت بالتقديس . والسيرة الأحداث من ذلك موجودة فى راددزر (١٩٧٥) وفراذرال (١٩٨١) .

محامياً يهودياً ، واعتنق هو وعائلته الديانة البروتوستنتية ، عندما كان كارل طفلاً صغيراً . وقد كان إنساناً متعلماً ، وريقاً ، ولديه قدرة كبيرة على التحمل . أما والدته فيبدو أنها كانت متضمنة لما أصبح يطلق عليه بالأم اليهودية ، أو الماما الإيطالية ، وهذا يعنى أن الأسرة التى عاش فيها كانت بيئة للبورجوازية المتعلمة .

وقد ظهرت موهبة كارل بصورة مبكرة ، على الرغم من ضعفه فى الرياضيات والخط ، كما ظهر عدم اهتمامه بالعلاقات الإنسانية ، وعزلته كما يمكن أن نسميها بالمعنى السيكلوجى باللفظ المحب لماركس ، وقد أعطت إعلاناته المتكررة للعطف - مقترنة بالحساب وبالبرودة - والديه سبباً مبكراً للانشغال .

وبعد قضاء فترة معقولة فى المدرسة الثانوية ، بدأ ماركس فى دراسة القانون فى بون ، وبعدها بفترة قصيرة انتقل من بون إلى برلين ، وانتقل من دراسة القانون إلى الفلسفة . ارتبط ماركس من الناحية الفلسفية باليسار الهيجلى ، وحاول التعلم الذاتى بشكل كبير ، كما أنه بذل جهداً فى تجميع كم هائل من الكتابات ، دون أن تكون لديه خطة أو نظام ، ودون أن يحاول تعلم فن توصيل أفكاره بشكل واضح وبسيط . وقد حاول ماركس القيام بعدة مشروعات أدبية ، ولكن لم يقدر لأى منها الاكتمال . وقد استطاع أخيراً أن يحصل على شهادة دكتوراه الفلسفة من جينا ، بواسطة المراسلة بمقال ، متناثراً أيضاً ، عن ديموقريطس وأبيقور .

ترك ماركس المجتمع الأكاديمى بطموح محترق ، ولكن دون أن تكون لديه مهارات يمكن تسويقها . وبصورة خاصة .. فإن حلمه أصبح إنسانية يمكن لأى فرد أن يعيش حياة الفراغ التى كانت تتمتع بها الطبقات المتوسطة العليا الإنجليزية ، دون مشاغل الندرة ، والفقر ، والمنافسة فى ظلها . وبالنسبة لماركس .. كانت هذه الحياة تبدو مستحيلة ، كما أن آماله فى الحصول على وظيفة أكاديمية - التى لم تكن ساطعة جداً - تلاشت باضطهاد اليسار الهيجلى . ولهذا .. فإن ماركس بدأ فى اكتساب قوت يومه كمحرر للمجلة الجديدة Rheinische Zeitung ، وهى جريدة لليساير الليبرالى ، وبعد أقل من سنة منع نشر الجريدة من قبل الرقابة البروسية . ومن المثير أن نتنبأ بأنه كيف كان سيتغير مجرى التاريخ ، لو حصل ماركس على وظيفة أستاذ جامعى . وكما تحقق . فإنه أصبح إماماً للكثيرين من المثقفين ، الذين كانت رغبتهم فى الحصول على مركز اجتماعى لاتقارن بقدرتهم على الكسب .

وفى عام ١٨٤٣ - وبعد خطوبة امتدت لسبع سنوات - تزوج ماركس جينى فون وستبالن ، وأصبحت زوجته بالنسبة له تجسيدا للمؤسسة الثرية والارستقراطية ، التى كان يأمل فى الانتماء إليها بشدة ، كان يشير إلى كلمة فون فى اسمها العائلى بافتخار شديد . كانت جينى ماركس إحدى الزوجات العديداً لاقتصاديين مشهورين ، واللائى ينبغى أن يكنَّ فى عداد الأبرار ؛ فقد كانت محبوبة ، ومستعدة للتضحية ، ورفيقة مستعدة لإطراء الآخرين ، وكانت تضحى بكل شئ فى سبيل زوجها وعائلتها . وعلى أية حال . . فإن ماركس على الرغم من أنه كان يمكن احتواؤه . . فإنه كان - بصورة عامة - طاغية صغيراً ، لديه اقتناع كبير بتفوق الذكور .

وبعد زواجهما بفترة قصيرة ، انتقل ماركس وزوجته إلى باريس ، بعد أن تيقنا بعدم وجود مستقبل لهما فى ألمانيا ، وبدأ ماركس فى الارتباط بالاشتراكيين والشيوعيين . وأصبح هذا الليبرالى الراديكالى شيوعياً ، كما أنه قابل فريدريك أنجلز الكاتب وابن أحد صناع النسيج الأثرياء ، وكان الصديق الوحيد الذى لم ينفر من ماركس ، كما أنه لم يوفر له الطاعة الكاملة والتعاون الثقافى فقط ، ولكنه وفرَّ له فيما بعد الدعم المالى أيضاً . وقد استغرق ماركس الفترة - فيما بين ١٨٤٥ إلى ١٨٤٩ - فى أنشطة ثورية فى باريس ، وبروكسل ، ورايفيلاند . وبالنسبة لماركس . . فإن الانهيار النهائى للرأسمالية بدا ، وكأنه أمر وشيك ، وقد قصد بكتابة « البيان الشيوعى » مع أنجلز عام ١٨٤٨ أن يؤذن لوفاتها ، وكانت الأشياء التى انهارت فعلاً عام ١٨٤٨ آمال ماركس للنجاح الفورى للثورة ، وفى السنة التالية هاجر إلى لندن ؛ حيث قضى فيها بقية حياته .

وقد رزق ماركس بسبعة أطفال ، توفى منهم أربعة فى الطفولة . وبالنسبة للبنات الثلاث اللائى بلغت سن الشباب - فإن ماركس كان أباً محبوباً وعطوفاً . وقد توفيت كبراهن قبل وفاة والدها بفترة قصيرة ، أما الأخيرتان فقد انتحرتا . كما كان لماركس ابن غير شرعى من خادمة تعمل عنده ، ولكى يحافظ على مظهره العام . . فقد رباه أنجلز ، الذى عين أمه فيما بعد كمديرة للمنزل . وقد عاشت العائلة فى ظروف عسيرة ، ولكن مع التظاهر بالمكانة البورجوازية المحترمة . تمكن ماركس من أن يتكسب ما يكفيه (بالإضافة إلى المساعدات التى كان يتلقاها من أنجلز) ، أساساً من خلال الكتابة للجرائد الأمريكية ؛ لكى يبقى على عائلته بعيداً عن الفقر بالمعنى الإحصائى ، ولكنه كان رب أسرة سيئاً ؛ حيث لم يكن بوسعه أن يواجه نفقات أسرته ، وكان مطاردًا دائماً من قبل الدائنين .

وقد قضى ماركس معظم وقته فى المتحف البريطانى ، محولا الكميات الهائلة من مواد القراءة إلى كميات هائلة من المذكرات ، كما كانت أمام عينيه الخطة الكبيرة لرأس المال بصورة دائمة . وقد قاد العالم للتنبؤ بنقد رئيسى للاقتصاد السياسى ، وأدت صعوبة التوصل إلى هذا التوقع إلى حدوث مزيد من القلق . كما أصيب بالهيجان ، وبعدد من الأمراض الأخرى ؛ خاصة أمراض الكبد والعيون ، والتي أجبرته فى مرات عديدة - أو أعطته المبرر - على تعويق عمله . وقد أمضى ماركس وقتاً وطاقة كبيرة فى السياسة الشيوعية وفى التهيج ، بأنشطتها التآمرية وبالصراعات المتعددة بين الواجهات المتصارعة . وفى الدولية الأولى .. كان ماركس النظرى العظيم الموجود فى الخلفية ، وقد توفى بعد وفاة زوجته بخمسة عشر شهراً فى ١٤ مارس ١٨٨٣ .

أعماله

تضم الأعمال المجمعة لماركس وأنجلز حوالى أربعين مجلداً ، ويميل المهتمون «بإنسانية» ماركس وبفلسفة التاريخ إلى التركيز على كتاباته الأولية حتى ، ومن ضمنها ، البيان الشيوعى لعام ١٨٤٨ (١٩٣٢) . وعلى أية حال .. فإن مكانة ماركس فى تاريخ علم الاقتصاد تتحدد بعمل واحد ، هو « رأس المال » (١٩١١ - ١٩ ، ١٩٥٧ - ٦٢) .

ويعد تاريخ كتابة « رأس المال » أساساً التاريخ غير السعيد للنصف الثانى من حياة المؤلف ؛ ففي البيان الشيوعى ، وضع ماركس وأنجلز الاقتراح الجسور عن الانهيار الحتمى للرأسمالية . فكأيدولوجية .. كان البيان إبداعاً عبقرى ، أما كإقتصاد .. فإن البيان سقط أو كان أقل بكثير من كونه تحليلاً علمياً . وهكذا .. فإن ماركس واجه التحدى المتعلق ، بتوفير إثبات علمى لما ادعاه هو وأنجلز بجسارة ، وقد كان رده هو « رأس المال » .

وعلى أية حال .. فإن ماركس وجد الأمر المتعلق بتطوير حجته بشكل منشور ، أمراً فى غاية الصعوبة ، وقد أعطته اضطرابات عام ١٨٥٧ نبضاً قوياً ؛ لأن يصل إلى استنتاج ؛ نظراً لأنه - مرة أخرى - اعتقد أنها يمكن أن تعلن الانهيار النهائى . ولهذا .. فإن مسودة أولى كتبت ١٨٥٧ إلى ١٨٥٨ ، ولم يتم نشرها إلا فى ١٩٣٩ - ١٩٤١ ، كإطار لنقد الاقتصاد السياسى (ماركس ١٩٣٩ - ٤١) . وكدفعة مقدمة لهذا البرنامج الكبير .. نشر ماركس عام ١٨٥٩ « مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى » (١٩١٣) ، واستغرق إنهاء الجزء الأول من « رأس المال » من ماركس ثماني سنوات حتى ١٨٦٧ .

وقضى ماركس الستة عشر عاماً الباقية فى حياته ، فى جهد مضن ومحبط لإنهاء عمله ، دون جدوى . فبعد وفاة ماركس .. وجد أنجلز نفسه مع مسودات تملأ حقائب عديدة ، معظمها فى حالة فوضوية ، حاول أن يشكل منها أخيراً الجزئين الثانى والثالث ، واللذين تم نشرهما أول مرة فى عامى ١٨٨٥ و ١٨٩٤ على الترتيب . وفى قراءة هذين المجلدين .. لابد أن يتذكر المرء أن بعض هذه الأجزاء كتبت ، حتى قبل نشر الجزء الأول ، وربما حتى قبل كتابة هذا الجزء . وهناك مسودات إضافية غالباً ما تتضمن ملاحظات على الكتاب السابقين ، تم تحريرها فيما بعد ، بواسطة كارل كوتسكى Karl Kautsky تحت عنوان « نظريات فائض القيمة » (ماركس ١٩٠٥ - ١٠) .

وقد كتب كتاب « رأس المال » بشكل سئ ، وهو كتاب يبعث على الضجر ، ومبهم ، وممل ، وطنان . وفى بعض الأوقات .. فإنه يمكن قراءته كما لو كان أحد الصحفيين الهيجليين يسخر من أحد الأساتذة الألمان . والبداية التى يمكن أن تنسب إلى أرسطو ، يحتمل أن تحبط أى قارئ لديه قدر معقول من المنطق ، كما أن الأمثلة الرقمية المعقدة قد تحدى قدرة أى رياضى ، ولكنها ستبعث على التبرم والضجر للاقتصادى المدرب . كما أن العالم التنزيه لابد وأن يصاب بالإحباط من الخطب اللاذعة المليئة بالغضب والكراهية . وعلى أية حال .. فإن تناقص الاهتمام يتم تغذيته بشكل مستمر ، ببعض النظرات الثاقبة الرئيسية ، ومن المستحيل أن نشرح فى هذا المجال محتوى ما يقرب من ألفين ومائة صفحة لرأس المال . وتركز الفصول التالية على العناصر التحليلية ، التى ينبغى الاهتمام بها كمساهمات محتملة للاقتصاد المعاصر^(٢) .

النموذج الديالكتيكى للتاريخ

اقترح ماركس نموذجاً للتاريخ على المستوى الأكثر شيوعاً ، وقد أشار إليه عادة بلفظ المادية التاريخية ، ولكن يمكن وصفها بشكل أكثر دقة ، كنموذج ديكالكتيكى للتاريخ ؛ بمعنى أن تفسير التاريخ يتم كسلسلة من الثورات الاقتصادية ؛ فالجدل الهيجلى للطريفة ، والنقيضة ، والجمع بين الطريفة والنقيضة ، يتم تحويله إلى فكرة أن التقدم الاقتصادى بالمثل يتقدم دورياً فى صورة ثلاثة - أربعة . وقد تم تطوير هذه الفكرة فى الفصول عن

(٢) يوجد تجميع ممتاز للمقالات المفسرة فى ناتنجر وولفسير ١٩٧٤ ، ويوفر صامويلسون (١٩٦٦ - ٨٦ ، جزء ٣ ، فصل ١٥٢) نظرة عامة متألقة .

فورباخ ، فى مسودته عن « الأيديولوجية الألمانية » ، وفى كتابه ضد برودون عن « بؤس الفلسفة » وتم تلخيصه فى مقدمة « نقد الاقتصاد السياسى » ، ولكنه وجد أكثر التعبيرات قوة فى البيان الشيوعى . ولم يطور ماركس فلسفته التاريخية بشكل منظم وسلس ؛ ولهذا . . ظلت موضوعاً للجدل حتى اليوم . ويعجز الملخص التالى بوضوح عن أن يفى الموضوع حقه ؛ لتعقد تفكير ماركس باختزاله إلى نموذج ميكانيكى تقريباً . ومن المأمول أن يتم تعويض القارئ عن غياب غنى التفاصيل ، من خلال إطار متسق للهيكل الأساسى .

ويعتقد ماركس أن القوة المحركة للتنمية الاقتصادية ، هى جهود الأفراد للمحافظة على حياتهم ، وربما لتحسين أحوالهم ، وقد أضاف إلى ذلك النمو السكانى . وتحدد الحركية الناتجة عن ذلك بتفاعل مستويات ثلاثة من الظروف ؛ فالأساس يتم توفيره بما يسميه ماركس « قوى الإنتاج » ، التى تتكون أساساً من الموارد الطبيعية والتكنولوجيا . والأمثلة على تقدم قوى الإنتاج هى الاكتشافات ، والاختراعات ، والغزوات ، وتأسيس المستعمرات ، وما شابه . أما المستوى الثانى . . فيتشكل من « أسلوب الإنتاج » ، الذى سيميل القارئ المعاصر إلى أن يطلق عليه النظام الاقتصادى . ويتصف أسلوب الإنتاج - بصورة خاصة - بهيكل الطبقات فى المجتمع ، وتوزيع الثروة والدخل ، وحقوق الملكية ، وملكية السلع الرأسمالية ، وتقسيم العمل ، وتوزيع سلطة اتخاذ القرارات . أما المستوى الثالث . . فنجدته فى « البنية الفوقية الأيديولوجية » ، التى تتضمن الحكومة ، والقانون ، والسياسة ، والفن ، والدين ، والأدب ، والفلسفة ، والعلوم .

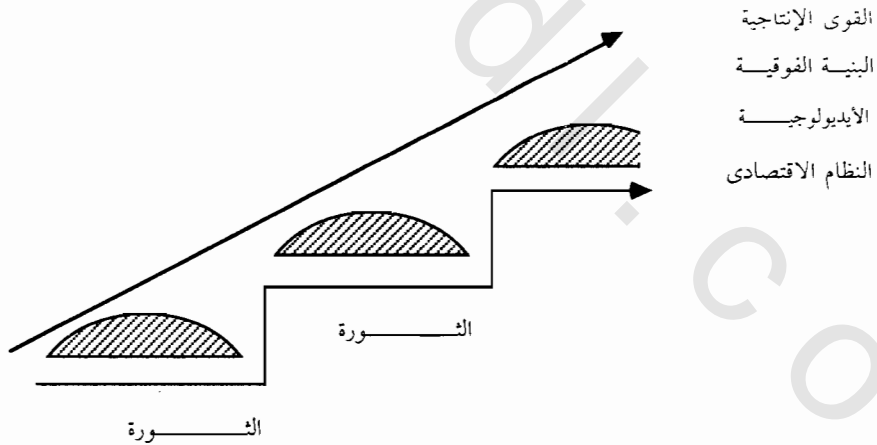
ومن الأساسى - بالنسبة لتصور ماركس - أن يكون هناك تطابق رئيسى بين المستويات الثلاثة ؛ فالنسبة لحالة معينة من قوى الإنتاج ستتطابق مع أسلوب معين للإنتاج ، الذى بدوره يتطلب بنية فوقية أيديولوجية ملائمة . وفى التحليل الأخير . . فإن كلاً من البنية الفوقية الأيديولوجية والنظام الاقتصادى ، ليستا إلا انعكاساً لقوى الإنتاج ، وهذا الرأى يمثل صلب « المادية » الماركسية .

والتطابق الأساسى - على أية حال - هو موضع لتوترات خطيرة ؛ فقوى الإنتاج - كما يفترض ماركس - تتقدم دون كلل وبشكل عنيد . والبنية الفوقية الأيديولوجية - من الناحية الأخرى - يصورها كما لو كانت جامدة نسبياً ؛ لأنه يتم وضعها بواسطة الطبقة الحاكمة بالهدف الواضح ، الذى يبغي الإبقاء على سيطرتها . ولهذا . . فإنها عبارة عن أداة

لقهر التغيرات ، التى تحدث فى النظام الاقتصادى بشكل أساسى . ومن ثم . . فإن النظام الاقتصادى - نظراً لعجزه عن التحرك للأمام بواسطة البنية الفوقية - غير قادر على أن يعدل نفسه بشكل سلس مع قوى الإنتاج . وفى ضوء هذه « التناقضات الداخلية » . . فإن النظام الاقتصادى يصبح معوقاً بصورة أكثر وأكثر للاستغلال الكفاء لقوى الإنتاج .

وبمجرد أن يصل التوتر إلى مستوى عال بقدر كاف . . فإنه يعبر عن نفسه فى صورة ثورة ، وهذا سيؤدى إلى حلول طبقة جديدة فى القوة ؛ حيث تؤسس نظاماً اقتصادياً جديداً ، ولكن أيضاً ببنية فوقية أيديولوجية جديدة . والمسرح معد الآن لتكرار هذه الدورة الجدلية ، ولهذا . . فإن التاريخ كله يتم تفسيره كتاريخ لصراع الطبقات .

ويهدف شكل (١/١٢) إلى تقديم تصور لهذا النموذج ؛ فالسهم المستقيم يوضح قوى الإنتاج ، أما المناطق المظلمة . فإنها توضح البنية الفوقية الإيديولوجية . ومادامت البنية الفوقية معطاة . . فإن النظام الاقتصادى يمنع من التطور ، وبالتالي . . فإن قوى الإنتاج تتحرك بعيداً عن النظام الاقتصادى . وبمجرد أن يصبح هذا الانحراف كبيراً جداً . . ستكون هناك ثورة ، تؤدى إلى تعديلات تدريجية (خطوة خطوة) للنظام الاقتصادى ، الذى سيتم الإبقاء عليه فى مكانه بواسطة البنية الفوقية الجديدة .



شكل (١/١٢) : تصور لنموذج العلاقة بين القوى الإنتاجية والنظام الاقتصادى .

ويثير هذا المخطط مشكلة التعرف : فأين يقف التاريخ فى اللحظة ، التى كان ماركس

يكتب عندها على وجه التحديد ؟ والإجابة عن هذا السؤال هي المضمون الرئيسى لرأس المال ، ويتضمن الكتاب جهداً وفيراً لتوضيح أن المرحلة الحالية تتسم بأسلوب الإنتاج الرأسمالى ، وأن الرأسمالية - نتيجة لتناقضاتها الداخلية - ستنتهى بالانهيار فى ثورة وسوف تنهض البروليتاريا من هذه الثورة كالتبقة الحاكمة الجديدة . وقد أشار ماركس إلى أن هذه ستكون آخر ثورة ؛ إذ إنه منذ هذه اللحظة .. فإن الأسلوب الاقتصادى سيطر محكوماً بالكامل بقوى الإنتاج ، دون أن تكون هناك تناقضات داخلية ، ولم تكن التفسيرات التنظيمية لهذا المجتمع الاشتراكى ، موضع اهتمامه . وقد احتقر ماركس الاشتراكيين المثاليين ، الذين حاولوا أن يخلقوا مؤسسات لعالم أفضل ، كما كان برنامجهم مقتصرًا على ما اعتبره التوضيح العلمى لضرورة الانهيار . وبعد الانهيار .. فإن كل شئ سوف يتحرك من تلقاء نفسه ، وستتجه الدولة نحو التلاشى ، بعد فترة مؤقتة من دكتاتورية البروليتاريا ، وسيكون المجتمع لا طبقى ، وسيتمى الاغتراب والاستغلال ، وسيصبح الإنسان حرًا .

وفى حد ذاته .. فإن نموذج ماركس الجدلى ينتمى إلى فلسفة التاريخ ، أكثر منه إلى الاقتصاد ، ومع ذلك فقد أثر فى تقدم علم الاقتصاد بوضع القوى الاقتصادية فى مركز التاريخ ، وبالتأكيد على أهمية التقدم الفنى كمحرك للتنمية الاقتصادية ، وبإحياء وتعديل مفهوم آدم سميث للنظم الاقتصادية البديلة ، وبلغت الانتباه إلى العنصر الأيديولوجى للبحث الاقتصادى . وفى النهاية .. فإن الحجة الماركسية التى تقرر أن علم الاقتصاد ما هو إلا أيديولوجية انقلبت ضد الماركسيين ، فبينما حاولوا أن يشوهوا حوافزهم الشخصية بشكل فعال .. فإن الآخرين استمروا فى البحث عن الحقائق غير المثيرة .

كما أن نموذج ماركس شجع - بشكل مباشر أو غير مباشر - تفسير التاريخ فى مجالات أخرى ، فقد استخدمه جوزيف شومبيتر (١٩٣٩) لتفسير الدورات الاقتصادية . وفى رأيه .. فإن تحويل الأفكار الجديدة إلى ابتكارات ، تتم مقاومتها فى بيئة عدائية ؛ فالأفكار بهذا الشكل عليها أن تتراكم لسنوات عديدة ، قبل أن يكون ضغطها قوياً ؛ بما يكفى لأن تحقق انطلاقة ما . وبمجرد تحقق هذه الانطلاقة .. فإن الخزان سيكون فارغاً ، وتحقق المقاومة مرة أخرى خطوة بخطوة ، وتعود الدورة مرة أخرى . واستخدم هذا المفهوم نفسه .. أيضاً بواسطة شومبيتر ؛ لتنظيم كتابه « تاريخ التحليل الاقتصادى »

(١٩٥٤) . وهكذا . . تم تصوير تاريخ العلم على أنه يتطور ، فى صورة سلسلة من التوفيقات الكلاسيكية ، تعترضها فترات من التوتر المتزايد . وقد فسرّ توماس كن Thomas Kuhn (١٩٧٠) - الذى يبدو أنه لم يكن على دراية بالتراث الماركسى - النمو فى العلم كسلسلة من « التغييرات النموذجية » الثورية ، مرتبطة بفترات من « العلم العادى » . وقد أحيا مانكور أولسن Mancur Olson (١٩٨٢) قريباً فكرة أن الثورات تمكّن الأمم من الارتقاء ، وأن غياب هذه الثورات يؤدى إلى تسدهورها ؛ نتيجة لأن المقاومة للتغيير يمكن مواجهتها بواسطة الثورة فقط . وعلى الرغم من أن هذا كله قد لا يكون تاريخاً جيداً جداً . . فإنه يبين بوضوح قدرة الأفكار الماركسية على البقاء ، حتى بين غير الماركسيين أو حتى المعادين للماركسية .

الرأسمالية

تمثلت الخاصية المميزة للنظام الاقتصادى لماركس فى وقته ، فى فصل العمل عن رأس المال . فبينما امتلك الحرفيون فى العصور الوسطى أدواتهم الإنتاجية . . فإن عمال البروليتاريا لا يملكون أى سلع رأسمالية ؛ فأبطال النظام الاقتصادى « البورجوازي » هم الرأسماليون ، والمفهوم المركزى هو رأس المال . وكان من الطبيعى لأتباع ماركس أن يطلقوا على هذا النظام الرأسمالية ، وبنهاية القرن التاسع عشر . . أصبح هذا اللفظ مستخدماً بشكل متزايد حتى بين غير الماركسيين .

واليوم . . فإن الرأسمالية يقال إنها تتصف بالملكية الخاصة للسلع الرأسمالية ، وهذه تسمية لا معنى لها ؛ إذ ينبغى تصنيف كل مجتمع ، تسود فيه الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج أو المواشى - رجوعاً من الآن حتى العصر الحجرى - على أنه مجتمع رأسمالى . ولكن ما كان بذهن ماركس ، كان أمراً مختلفاً تماماً وأكثر إثارة ، وقد شرّحه بشكل غير واضح بدلالة الدورتين (١٩٥٧ - ٦٢ ، جزء ، فصول ٣ ، ٤) .

فالدورة الأولى تهتم بالتحول المزدوج للسلع ؛ فالصانع مثلاً قد يبدأ برصيد من السلع النهائية C ، يبيعها للحصول على النقود M ، لكى يستطيع شراء سلع أخرى ، وهذه هى السلسلة المشهورة C-M-C . أما الدورة الأخرى . . فتبدأ بالنقود حيث يستخدمها الرأسماليون لشراء السلع ؛ لكى يبيعوها للحصول على نقود أكثر . وهذه هى السلسلة

$M-C-M'$ ^(٣) والفرق $\Delta M = M' - M$ هو الربح أو فائض القيمة للرأسماليين في الصياغة الماركسية .

وجود هذه الدورة الثانية من وجهة نظر ماركس ، هو الخاصية الرئيسية للرأسمالية ؛ فهي تعنى أن هناك وسطاء اقتصاديين ، دافعهم الأساسى ليس إشباع الحاجات الإنسانية ، ولكن تراكم رأس المال . وفى الحقيقة . . فإن تخصيص الموارد يتم التحكم فيه بواسطة هؤلاء الوسطاء ، ولذا . . فإن الرأسمالية هى نظام اقتصادى ، تسيطر عليه المؤسسات التى يتحكم فى سلوكها حساب رأس المال ، وليس المنفعة المباشرة . كان ماركس هو الذى أدخل - من خلال الدوريتين اللتين تحدث عنهما - فى النظرية الاقتصادية التفرقة بين تعظيم المنفعة للأسرة ، وتعظيم الربح للمؤسسات ^(٤) .

وقد كان ماركس مقتنعاً بأن ظهور المؤسسات الرأسمالية سمح بتكاثر كبير فى القوى الإنتاجية للاقتصاد ، ولا يوجد معجب شديد بالرأسماليين فى دورهم التاريخى أكثر من كارل ماركس . وفى نفس الوقت . . اقترح ماركس أن سيادة المؤسسات التى تهدف إلى تعظيم الربح ، هى مصدر المشكلات العميقة القائمة ، وهذه تتمثل فى التناقضات الداخلية ؛ فالنظام الاقتصادى الذى يحتل فيه إشباع الحاجات الإنسانية مرتبة تالية لتعظيم الربح - كما اعتقد - لا بد وأن ينهار فى النهاية ، وقد كتب ماركس « رأس المال » ، كى يدعم هذه الأطروحة .

وقد فشل ماركس فى تصور أن تعظيم الربح ، بواسطة المؤسسات المركزة على رأس المال يمكن أن يكون متسقاً تماماً مع الإشباع الكفء للحاجات الإنسانية ، وقد كان هذا هو المصدر الرئيسى لسوء الفهم الذى تعرض إليه ؛ فقد تكون هناك أنواع كثيرة من الأخطاء ، بالتأكيد ، ولكنها ليست متصلة فى تعظيم الربح فى حد ذاته ؛ فوجود مرحلتين للتعظيم ؛ حيث تعظم المؤسسات الربح ، فى الوقت نفسه الذى تقوم فيه العائلات بتعظيم المنفعة ، قد يكون نظاماً أفضل من المرحلة الواحدة للتعظيم .

ولهذا . . فإنه بينما نجد أن علم الاقتصاد لم يقبل حجة ماركس بالتناقضات الداخلية ،

(٣) ينبغى أن نلاحظ أن هذه الحجة لاعلاقة لها بالنمو الاقتصادى ، أو بالقطاعات الاقتصادية المختلفة ؛ فهي تتصل كلية بسلوك المتعاملين الاقتصاديين المختلفين .

(٤) تم تحليل تعظيم الربح بواسطة المؤسسات ، فى حد ذاته ، قبل ذلك بفترة طويلة بواسطة كورنو .

فإنه قبل مفهومه للرأسمالية كنظام اقتصادى مميز . وفى أعقاب « رأس المال » ظهر أدب اقتصادى واسع - لا ينتمى الجزء الكبير منه إلى الماركسية - حول القوى المختلفة التى يحتمل أن تساهم فى الرأسمالية ، وتتضمن القائمة الأخلاق البروتستنتية ، واليهود . واكتشافات الذهب . والقرصنة ، والاستعمار ، والقييد المزدوج ، وقوى أخرى كثيرة . وفى الوقت نفسه فإن أصول الرأسمالية اتجهت إلى التراجع أكثر وأكثر فى ضباب التاريخ الاقتصادى المبكر ، ومن الناحية الأخرى . . فإن الانهيار الحتمى تم استبداله بشكل متزايد بتلك التحولات التدريجية ، والتى أصبحت الخبز والزبدة للتاريخ الاقتصادى .

القيمة

يفتح كتاب « رأس المال » لماركس - شأنه شأن كتاب المبادئ لريكاردو - بمناقشة القيمة (يمكن أن نجد تقديمًا مناسبًا فى وولف ستر ١٩٧٣) . وعلى أية حال . . فسوف يتضح أن هناك معنيين مختلفين للقيمة ، وقد أقام ماركس - مثله مثل كانتيلون - نظامًا للمدخلات والمخرجات ، ولكن حساباته كانت بدلالة العمل ، بدلاً عن الأرض ؛ فهو يقر بالطبع بأن هناك أنواعًا مختلفة من العمل ، ولكنه يستخدم الافتراض المبسط أنها جميعها يمكن اختصارها إلى « عمل متوسط » ، كما أنه يثق أيضاً أن بعض العمل يمكن أن يضيع سدى فى أنشطة لا تنسم بالكفاءة ، ولكن حساباته قصد بها أن تكون بدلالة العمل « اللازم اجتماعيًا » .

وفى نظام ماركس المحاسبى . . فإن الإنتاج يتم قياسه بساعات العمل ، فالسلع التى يتم إنتاجها بنفس كميات العمل ، يتم إدخالها بنفس الرقم ؛ فإذا كانت هناك سلعة معينة يمكن إنتاجها نتيجة للتقدم الفنى بكمية عمل أقل . . فإن مساهمتها فى الإنتاج الكلى ستتجه نحو الانخفاض تبعاً لذلك ، ولاتظهر الموارد الطبيعية - بما فيها الأرض - التى لاتستوعب العمل ، فى الحسابات على الإطلاق . وبينما نجد أن ندرة الموارد الطبيعية تلعب دوراً رئيسياً فى الاقتصادات الكلاسيكية . . فإنها لاتلعب شيئاً على الإطلاق عند ماركس . وبالمثل . . فقد تجاهل الهيكل الزمنى للإنتاج ، الذى يطلق عليه فى بعض الأحيان مفاهيم مختلفة ، مثل : « الانتظار » ، أو « الامتناع عن الاستهلاك » ، أو « عدم الصبر » ، أو « التفضيل الزمنى » .

وبالإضافة إلى العمل المباشر .. فإن الإنتاج يتطلب عادة منتجات وسيطة ، يتم إنتاجها بعمل مباشر ومنتجات وسيطة أخرى ، و.. هكذا . وبمجرد اكتمال نظام المدخلات والمخرجات .. فإنه يمكن حله للتعبير عن كل المنتجات بدلالة العمل ، سواء المباشر أو غير المباشر ، وهذه هي قيم العمل للسلع المختلفة .

و يتم تطبيق نفس المبدأ على العمل نفسه ، ففي التطبيق الكلاسيكي .. فإن الإبقاء على القوى العاملة وتكاثرها يتطلب حداً معيناً للأجر (أجر الكفاف) ، الذي يعتبره ماركس على أنه يتحدد على الأقل بواسطة القوى الاجتماعية ، بالقدر نفسه الذي يتحدد به بواسطة الاعتبارات البيولوجية . وهناك كثير في مالتس ، الذي كان يمكن لماركس أن يعطيه حقه . وقد يكون هذا بالقطع هو أحد الأسباب الذي جعل مالتس هدفاً لاحتقاره الخاص (ميك ١٩٥٣) ، فميزانية الكفاف يتم التعبير عنها مرة أخرى بدلالة العمل الضروري اللازم لإنتاجها ، ويتفق اختزال العمل المتميز إلى عمل متوسط مع طبيعة هذه الحسابات ، والذي لايفترض اعتماده على أجور السوق ، كما هو الحال بالنسبة لأدم سميث ، ولكن على حد الكفاف الأكبر المطلوب للعمل الماهر ؛ نتيجة مثلاً لطول فترة التدريب .

وهنا .. فإن قيم العمل الخاصة بالسلع يمكن مقارنتها بقيم العمل المستخدم في إنتاجها ؛ فإذا كان الإنتاج يمكن استمراره .. فإن قيمة ساعة من تكاليف الإنتاج لا تكون أكبر من قيمة ساعة من العمل ، وعادةً ما تكون أقل ، والفرق هو فائض القيمة ، وهذا يتم الحصول عليه في صورة الربح بواسطة الرأسماليين ، وهو يعبر عن حقيقة أن العمال - نتيجة لانفصالهم عن أدوات الإنتاج - يحصلون على قدر أقل من أجر اليوم المخصص لكل يوم عمل . ولما كان الأجر للعمل المتوسط - تحت ضغط المنافسة - سيكون متماثلاً في كل مكان .. فإن فائض القيمة - أيضاً - سيكون جزءاً موحداً من قيمة المنتجات ، وبالتالي .. سيكون نسبة موحدة من الأجور . وينبغي أن نلاحظ أن هذه كلها مسلمات منطقية ، تنتج فقط من التعريفات المحاسبية ، فالأسعار لا تظهر على الإطلاق .

والسؤال هو : لماذا استند ماركس في الجزء الأول من « رأس المال » على حسابات العمل هذه ؟ ويعطى الفصل الافتتاحي الانطباعي المميز بأن قيمة العمل للسلع مقصود بها تفسير قيم المبادلة ، أسعارها النسبية . كما أنه يقدم أيضاً الحجة الخاصة بأن السلعتين اللتين يتم تبادلها مقابل بعضهما البعض ، لا بد وأن تكون بينهما خاصية مشتركة ، لا يمكن أن تكون على حد قوله سوى قيمة العمل الخاصة بهما . وبينما نجد أن منطق أرسطو في هذه

الحجة هو منطق مضحك .. فإنه يتصل بوضوح بالسعر النسبي . وقد استنتجت أجيال عديدة من القراء - سواء كانوا ماركسيين أو غير ماركسيين - أن ماركس كان يقترح فى الواقع نظرية قيمة العمل فى المبادلة .

وهذا استنتاج خاطئ ، مع ذلك ؛ ففى نفس الفصل الافتتاحى .. هناك إشارة إلى أن قيم المبادلة سيتم الكشف عنها فيما بعد ، على أنها تختلف عن قيم العمل (ماركس ١٩١١ - ١٩ ، ١ : ٥ ، الترجمة - فى ماركس ١٩٥٧ - ٦٢ - لهذه الصفحة غير واضحة) ، ويمكن أن نجد مراجع مماثلة فى أماكن أخرى فى كتابات ماركس . وفى الحقيقة .. فإنه عندما نشر الجزء الأول .. كان ماركس قد كتب المادة ، التى أصبحت تشكل فيما بعد الجزء الثانى ، الذى أشار فيه بوضوح إلى أن قيم المبادلة تختلف بشكل عام عن قيم العمل . والفرق ينشأ ؛ نتيجة لأن فائض القيم فى حسابات السعر - وفى ظل ضغوط المنافسة - يحمل نسبة موحدة لرأس المال . والفرق يختفى فقط فى الحالة الخاصة ، التى تكون فيها نسبة رأس المال للعمل ، التى يطلق عليها ماركس « التركيب العضوى لرأس المال » ، واحدة لكل الصناعات .

وفى الواقع .. فإن نظرية ماركس فى الأسعار - باستثناء معالجة الربح - هى نظرية آدم سميث وديفيد ريكاردو ؛ فهى نظرية تكلفة الإنتاج لتوازن الأسعار التنافسى ، وحيث تكون المعاملات الفنية للإنتاج ثابتة . وبصورة خاصة .. فإنه بين السلعتين اللتين تتطلبان مدخلات متماثلة من العمل .. فإن السلعة التى تتطلب رأس مال أكبر ، سيكون لها سعر أكبر . ولم يترك ماركس أية شكوك فى أنه لم يعتبر قيم العمل ، كما لو كانت تقريبات عملية لتكلفة الأسعار ، ولكنه أكد أهمية هذا الفرق المنظم بين الاثنين .

ومقارنة الجزء الأول بالجزء الثالث .. انتقد إيوجين فون بوم بافريك (١٩٤٩) - مثل باقى الاقتصاديين - ماركس للتناقض الظاهر بين نظريته للقيمة ، وهذا الانتقاد غير موضوعى ؛ نظراً لتأكيد ماركس على هذا الفرق . وفى الحقيقة .. فإن ماركس اعتبر وضع كل من المجموعتين من القيم فى مواجهة الآخر ، كأحد إسهاماته الرئيسية ، والسؤال هو : لماذا وضع حسابات العمل فى المقام الأول .

والإجابة عن ذلك لاتزال موضعاً للجدل ، فمن المحتمل أن يكون ماركس قد قصد فى الجزء الأول أن يخلق نظرية اجتماعية أو أيديولوجية للقيمة ، بينما تضمن الجزء الثالث النظرية الاقتصادية ، والتى سيتم تفسيرها دائماً بواسطة عامة الاقتصاديين ، كدليل على أن

الربح يتم تبريره كثمرة لرأس المال ، بنفس الطريقة التي يتم بها تبرير الأجور كثمرة للعمل . وفى المقابل فإن النظرية الاجتماعية أو الأيديولوجية سوف توضح فائض القيمة كثمرة للعمل فقط ، وهذا يكشف بدوره الحقيقة المخفية ، التي ادعى ماركس اكتشافها ، بينما ارتضى عامة الاقتصاديين بالمظهر المصطنع .

ولا يوجد أى خطأ - بصورة أساسية - فى حسابات العمل الماركسية ؛ ففى الواقع هناك حسابات على نفس النمط ، يمكن تشييدها بدلالة الأرض (كما أوضح كانتيلون) أو الطاقة ، أو الفول السوداني ؛ فقد تكون لدى أصحاب الأراضى ، وشركات القوى ، ومنتجى الفول السودانى أسباب لتفضيل نوع معين على الأنواع الأخرى . واستخدم فرانسوا كيزناى حسابات الأرض لنسبة صافى الإنتاج إلى الأرض ، كما أن كارل ماركس استخدم حسابات العمل لنسبته إلى العمل . وكان بوسع ماركس أن يشير إلى أن حسابات العمل مهمة - بصورة خاصة - نتيجة لأنها تتضمن البشر وعلاقاتهم الاجتماعية . ولتفسير الحقيقة الاقتصادية - على أية حال - فكلما النوعين من الحسابات لا يضيفان أية معلومات جديدة . وقد يكون للاقتصادى المعاصر ، الذى يهتم بالأسعار والرفاهة الاقتصادية ، التى يمكن أن نلاحظها فى الأسواق تبريره أيضاً فى تجاهل هذه الأشياء .

وهناك السؤال الإضافى : لماذا ضلل ماركس قراءه بالتظاهر بمناقشة قيمة المبادلة فى الجزء الأول ؟ وهنا ينبغى أن نوجه الشكر إلى بومول (Baumol ، ١٩٧٤ ، ٦١) ، فالإجابة تبدو واضحة بشكل مباشر ، على الرغم من غرابتها ؛ فقد خلق هذا الخلل للغرض الخاص ، كما كتب ماركس ، « بوضع فجوات بصورة مستمرة لأولئك ، الذين يتحدثونهم لوضع توضيحات ، لاتتلاءم مع الزمن تبين غباءهم » (تأكيدات ماركس) . وفى واقع الأمر . . فإن نظرتى القيمة ، استدعتنا قدرًا أكبر من الذكاء وليس الغباء ؛ فالعلاقة بينهما أصبحت معروفة كمشكلة التحويل . وقد بذل ماركس بالفعل جهداً لاشتقاق الأسعار من قيم العمل . وقد أوضح مايكل توجان بارانوفسكى عام ١٩٠٥ خطأ هذا الاشتقاق ، وفى الوقت نفسه بدأ فى حل المشكلة العكسية بتحويل الأسعار إلى قيم العمل ، وبعد ذلك بستين . . أوضح لادسلوس فون بورتوكيفتز Ladislaus Von Bortkiewicz ، الطريق إلى حل صحيح لمشكلة ماركس (يوم بافريك ١٩٤٩) . ومنذ ذلك الوقت . . حاول كل جيل من علماء الماركسية أن يدرب مهاراته الرياضية على مشكلة التحويل^(٥) . وعلى أية

(٥) تم استعراض الحوار بشكل متقد الذكاء بواسطة صامويلسون (١٩٦٦ - ٨٦ جزء ٣ ، فصل ١٥٣) ، بالإضافة إلى المؤتمر اللاحق فى Journal of Economic Literature لعام ١٩٧٤ .

حال . . عندما كانت حسابات العمل فى حد ذاتها تفتقر إلى معنى عملياً . . فإنه من الصعب أن نرى سبباً لوجود مشكلة للتحويل . ومن وجهة نظر الاقتصاد المعاصر . . فقد كان لدى ماركس ببساطة نظرية تقليدية لتكلفة الإنتاج فى قيمة المبادلة .

النمو المتوازن ثنائى القطاعات

يتمثل مغزى الرأسمالية من وجهة نظر ماركس فى حركيتها الشديدة ، ويتفق مع هذا المنظور أنه قام بتطوير نموذج للنمو الاقتصادى . وفى التحليل الأخير - وفى ضوء إخلاصه للتقليد الكلاسيكى - فإن ماركس أراد أن يوضح استحالة الحركة المستمرة لنظام رأسمالى . ولهذا . . فإن نموذجيه كان ينبغى أن يكون نموذجاً للنمو غير المتوازن . ولكن ماركس لم يحاول - على أية حال - تطوير نظرية صريحة للنمو غير المتوازن ، تؤدي فى النهاية إلى الركود أو الانهيار . ولكن ما وضعه على الورق ، كان نموذجاً للنمو المتوازن ، وكان إسهامه التحليلى الخاص للاتجاه السائد فى الاقتصاد أول نموذج للنمو المتوازن لاقتصاد ثنائى القطاعات ، ولم يصل هذا النموذج إلى المستوى الذى يمكن نشره - على أية حال - ولكن ما تركه ماركس وراءه كان إطاراً وقطعاً متناثرة ، استخدمها أنجلز ؛ لكى يستنتج الجزء الثانى من « رأس المال » ، وفى هذا الجزء سنستخلص من هذه الاجترارات المزهقة الإطارات البسيطة للنموذج ، الذى كان فى ذهن ماركس .

ويمكن تصوير هذه الإطارات فى مراحل ثلاثة ، أولاً : افترض اقتصاداً ساكناً ذا قطاع واحد . وبدلالة حسابات العمل الماركسية . . فإن الناتج الاجتماعى الإجمالى w ، يمكن كتابته كمجموع استهلاك رأس المال αc ، ورأس المال العامل (أو الأجور) v ، وفائض القيمة m (١٩٧٥ - ٦٢ جزء ١ فصل ٧) .

$$W = \alpha c + v + m. \quad (١/١٢)$$

فبينما c توضح رأس المال الثابت ، فإن α هى معدل الإهلاك . وهذا العرض الحالى يتبع ماركس فى افتراضه للتبسيط أن $\alpha = 1$ ، ونسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال الكلى ، وهى :

$$\gamma = \frac{c}{c+v} = \frac{c}{k}, \quad (٢/١٢)$$

تقيس « التركيب العضوى لرأس المال » ، أو ، فى الصياغات الحديثة الكثافة الرأسمالية للإنتاج ، ونسبة فائض القيمة إلى رأس المال العامل (أو نسبة الأرباح للأجور) ،

$$\mu = \frac{c}{v}, \quad (2/12)$$

ويطلق عليها « معدل فائض القيمة » أو « درجة الاستغلال » .

وفى مرحلة ثانية .. يتم مد هذا النموذج إلى قطاعين ، ولكن أيضاً بافتراض حالة السكون ، وهذه هى الحالة الخاصة « بإعادة الإنتاج البسيط » (ماركس ١٩٥٧ - ٦٢ جزء ٢ ، فصل ٢٠ سكشن ١ ، ٢) ، فالقطاع الأول ينتج السلع الرأسمالية ، التى تذهب إلى رأس المال الثابت . أما القطاع الثانى .. فينتج السلع الاستهلاكية ، ويمكننا أن نكتب الآن معادلة مشابهة للمعادلة ١/١٢ لكل قطاع على حدة ، كالتالى (عندما تكون $\alpha = 1$) :

$$\begin{aligned} w_1 &= c_1 + v_1 + m_1, \\ w_2 &= c_2 + v_2 + m_2. \end{aligned} \quad (4/12)$$

ويعنى افتراض تعادل معدلات فائض القيمة أن :

$$\mu = \frac{m_1}{v_1} = \frac{m_2}{v_2} \quad (5/12)$$

وعلى أية حال .. فإن التركيب العضوى لرأس المال قد يختلف بين القطاعات ؛
بحيث :

$$c_1 = \gamma_1 k_1 \text{ and } c_2 = \gamma_2 k_2. \quad (6/12)$$

ولما كان الاقتصاد الساكن لايقوم بالادخار .. فإن التوازن بين القطاعين يتطلب أن يكون إنتاج السلع الاستهلاكية مساوياً لمجموع كل من الدخول الناتجة عن الأجور والأرباح :

$$w_2 = v_1 + v_2 + m_1 + m_2. \quad (7/12)$$

فإذا تحقق هذا الشرط .. فإن السلع الاستهلاكية التى يشتريها القطاع الأول من القطاع الثانى ستساوى بشكل أوتوماتيكى ، مع قيمة السلع الرأسمالية ، التى يشتريها القطاع الثانى من القطاع الأول ، وبالرموز ،

$$c_2 = v_1 + m_1 \quad (٨/١٢)$$

وبالإضافة إلى ذلك . . فإن إنتاج السلع الرأسمالية فى القطاع الأول يتطابق مع إهلاك رأس المال لكلا القطاعين ،

$$w_1 = c_1 + c_2 \quad (٩/١٢)$$

وهكذا . . فإن التبادل بين القطاعين يمكن أن يستمر فترة بعد أخرى بنفس الشكل .

أخيراً . . فإن المرحلة الثالثة تهتم «بإعادة الإنتاج على نطاق واسع» أو النمو الاقتصادى المتوازن ، الذى يتطلب وجود نسبة محددة من الدخل يتم إدخارها . ويفترض ماركس أن كل المدخرات تأتى من الأرباح ، بينما تخصص كل الأجور للاستهلاك ، وقد يختلف الميلان المتوسطان للإدخار s_1 ، s_2 فيما بين القطاعين . وفى حالة النمو المتوازن . . فإن إجمالى المدخرات للفترة يتعادل مع إجمالى الزيادة فى كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل :

$$s_1 m_1 + s_2 m_2 = \Delta c_1 + \Delta c_2 + \Delta v_1 + \Delta v_2 \quad (١٠/١٢)$$

وفى الصياغة الحديثة . . فإن هذا يعنى تعادل الإدخار مع الاستثمار .

وبالإضافة إلى ذلك . . فإن إنتاج السلع الاستهلاكية لابد وأن يتعادل مع إجمالى الطلب الاستهلاكى ، وهذا الشرط يمكن كتابته كالتالى :

$$W_2 = V_1 + V_2 + (1-s_1) m_1 + (1-s_2) m_2 + \Delta V_1 + \Delta V_2 \quad (١١/١٢)$$

ويوضح آخر بندين الزيادات المطلوبة فى رؤوس الأموال العاملة أو صندوق الأجر . وفى النمو المتوازن فكل مكونات رأس المال لابد - بطبيعة الحال - وأن تنمو بنفس معدل النمو g :

$$\frac{\Delta c_1}{c_1} = \frac{\Delta c_2}{c_2} = \frac{\Delta v_1}{v_1} = \frac{\Delta v_2}{v_2} = g \quad (١٢/١٢)$$

وتحدد المعادلات الاثنى عشرة هيكل ومعدل نمو الاقتصاد ، (على الرغم من أنها لا تحدد حجمه المطلق ، بالطبع) لمعدلات محددة من فائض القيمة ، والإدخار ، والتركيب

العضوى لرأس المال ، فاختلف معدلات النمو . . يرتبط بهياكل مختلفة للاقتصاد . وبصورة عامة . . فإن هذه العلاقات هي علاقات معقدة ، وتظل لذلك أمثلة ماركس العددية ، غامضة ، بالرغم من أنه بذل جهداً كبيراً فى حسابها .

ويمكننا أن نحصل على تبسيط ملحوظ إذا افترضنا ، كما قال ماركس ، أن كل قطاع يمول استثماراته من مدخراته الذاتية ، وبالتالي تتلاشى الحاجة إلى تدفقات رأس المال فيما بين القطاعين ، وبالرموز . . فإن هذا يتطلب :

$$\Delta v_1 + \Delta c_1 = s_1 m_1 \quad (١٣/١٢)$$

والتي تتضمن أن $\Delta v_2 + \Delta c_2 = s_2 m_2$ ، وكنتيجه لذلك ،

$$\frac{\Delta v_1}{v_1} + \frac{\Delta c_1}{c_1} \cdot \frac{c_1}{v_1} = s_1 \frac{m_1}{v_1} = s_1 \mu \quad (١٤/١٢)$$

أى إن النمو المتوازن يمكن إعادة كتابته كالتالى :

$$g = \mu s_1 (1 - \gamma_1) , \quad (١٥/١٢)$$

وللقطاع التالى ، فهناك شرط التطابق :

$$g = \mu s_2 (1 - \gamma_2) , \quad (١٦/١٢)$$

ولكى تنتج هذه الحالة الخاصة . . فإن المعلمات لابد وأن تفى بالشرط التالى :

$$s_1 (1 - \gamma_1) = s_2 (1 - \gamma_2) , \quad (١٧/١٢)$$

ويفترض ماركس أن s_2 يتم تعديلها طبقاً لذلك .

وفى هذه الحالة الخاصة . . فإن معدل النمو الاقتصادى يرتبط إيجابياً بمعدل الربح ومعدلات الادخار ، ويرتبط سلباً بالتركيب العضوى لرأس المال . وما طوره ماركس هو فى الحقيقة نموذج هارود دومار للنمو المتوازن لاقتصاد ثنائى القطاعات ، دون أن يدخل فى مشكلات استقرار التوازن ، وهذا النموذج كان سبباً للاتجاه السائد فى الاقتصاد بأكثر من نصف قرن . وفى السنوات الأخيرة . . وفر للاقتصاديين الرياضيين ، مثل : موريشيما Morishima (١٩٧٣) رؤية جديدة . ومن أكثر المفارقات وضوحاً فى تاريخ الاقتصاد أن

يساهم نبي الهلاك ، الذى لا مفر منه - قبل أى شئ - بنموذج للنمو المتوازن فى الاقتصاد المعاصر .

انخفاض الأرباح وانهميار الرأسمالية

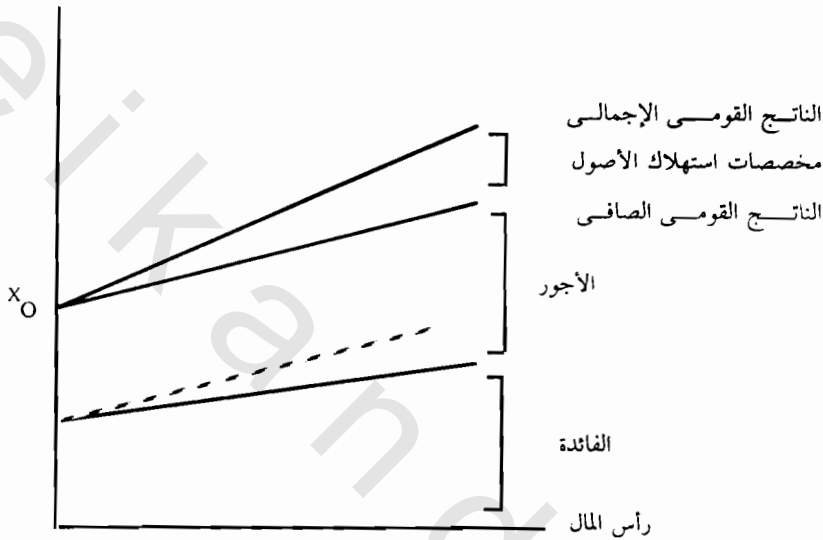
يعد نمو الاقتصاد الرأسمالى إلى الأبد - دون تغير فى هيكله - آخر الأشياء ، التى أراد ماركس إثباتها ؛ فقد أراد أن يوضح العكس بشكل تام ، وهو حتمية الانهيار ، فالرافعة التى ستخرج عملية النمو عن مسارها هى - من وجهة نظره - الزيادة المستمرة فى الكثافة الرأسمالية للإنتاج ، وما يصاحبها من اتجاه معدلات الربح نحو الانخفاض (لتفسير تفصيلي انظر وولف ستر ١٩٧٧) ، وقد شرح ماركس «قانون» اتجاه الأرباح نحو الانخفاض كالتالى: «إنه سر يتمثل هدف كل الاقتصاد السياسى ، منذ آدم سميث فى محاولة الكشف عنه» ، ولكنه - كما ادعى - كان أول من يكشف عن هذا السر (١٩٥٧ - ٦٢ ، ٣ : ٢٠٩) .

واتجاه الأرباح نحو الانخفاض خلال عملية التراكم الرأسمالى ، كان فى الواقع أحد الموضوعات الرئيسية فى الاقتصاد الكلاسيكى ، واشتق ريكاردو هذا الاتجاه من قانون تناقص الغلة ، ورأى أن التقدم الفنى يقاوم هذا الاتجاه . وقد رفض ماركس أن يكون له اتصال بتناقص الغلة ، وبالتالي .. فإنه وفر تفسيراً مغايراً (١٩٥٧ - ٦٢ ، مجلد ٣٥ ، فصول ١٣ - ١٥) ، يعتمد على فكرة أن إجمالى الأرباح : نظراً لأنه يعتمد فقط على مدخلات العمل ، وعلى الأجور - مستقلة عن كمية السلع الرأسمالية - على الأقل كتقريب أول ؛ فإذا تم الاحتفاظ بكمية أكبر من السلع الرأسمالية .. فإن الأرباح الكلية بالتالى لن ترتفع ، وينتج عن ذلك المسلمة الخاصة بأن الزيادة فى السلع الرأسمالية ستخفض معدل الأرباح لكل وحدة من رأس المال .

وقدم ماركس حجته بدلالة حساباته عن العمل ، ولقارئ معاصر .. فإنه يمكن فهمها بسهولة أكبر بدلالة الدخل القومى ، وهناك بعض الملاحظات على الترجمة من حسابات الإنتاج إلى حسابات العمل ، تتم إضافتها فى هوامش ؛ فالإنتاج يتم من خلال العمل ورأس المال^(٦) ، وافترض أنه فى غياب رأس المال .. فإن العمل المتاح (على الأرض المتاحة)

(٦) فى صياغة ماركس .. فإن هذا يتطابق - على الترتيب - مع رأس المال المتغير ، ورأس المال الثابت .

ينتج ناتجاً صافياً يعادل X_0 ، ونظراً لعدم وجود إهلاك رأسمالي . . فإن هذا هو أيضاً الناتج القومي الإجمالي ، فإذا تم إمداد العامل بكميات متزايدة من رأس المال . . فإن الناتج القومي الصافي سيتجه نحو النمو ، فإذا افترضنا ثبات الغلة فإن الناتج القومي الصافي ، هو دالة خطية في رأس المال ، كما يوضحه شكل (٢/١٢)^(٧) . ويتم تقسيم الناتج القومي الصافي بين الأجور والأرباح ، بنسبة ثابتة ، النصف إلى النصف مثلاً^(٨) .



شكل (٢/١٣) : العلاقة بين الناتج القومي الإجمالي ، ومخصصات استهلاك الأصول .
وتتطلب الكميات المتزايدة من رأس المال مخصصات متزايدة للإهلاك ؛ فإذا افترضنا أن معدل الإهلاك ثابت . . فإن هذه الكميات من رأس المال ستتناسب مع رأس المال^(٩) ،

(٧) بدلالة العمل . . فإن الناتج القومي الصافي ثابت ، بطبيعة الحال .
(٨) يلاحظ ماركس أن زيادة رأس المال تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ، وكنتيجه لذلك فإذا كان معدل الأجور يتطابق مع إنتاج عدد معين من الساعات . . فإن الأجر الحقيقي بدلالة السلع سوف يرتفع .
(٩) في حسابات العمل . . سيكون استهلاك رأس المال بنسبة أقل من رأس المال ؛ نظراً لأن الرقم الخاص بالدخل القومي ينبغي أن تتم قسمته بإنتاجية متزايدة للعمل ؛ فاستهلاك رأس المال بدلالة العمل سيتجه فعلاً إلى التقارب .

وبالتالى . . فإن الناتج القومى الإجمالى سيتجه للتزايد بمعدلات أسرع من الناتج الصافى .
وبالنسبة لماركس . . فإن رأس المال الكلى يتم الحصول عليه بمجموع الأجور وإهلاك رأس المال ، وهذا يعكس الفكرة الكلاسيكية (والطبيعية) بأن المنظم يوفر مخصصات الأجور وإهلاك رأس المال ، لفترة واحدة من الزمن فى أى وقت . ومعدل الربح الماركسى بهذا الشكل ، هو نسبة الأرباح إلى مجموع الأجور ، وإهلاك رأس المال . ومن الواضح من شكل (٢/١٢) أن هذه النسبة ستتجه للانخفاض بالضرورة ، مع نمو رأس المال . ووفقاً لاستخدامات معاصرة . . فإن معدل الأرباح يمكن أن يتم تعريفه كنسبة الأرباح إلى قيمة السلع الرأسمالية فقط . ومن الواضح - على أية حال - أن هذه النسبة تنخفض أيضاً ؛ فالأرباح سترتفع بنسبة أقل من رأس المال .

وتعتمد هذه الحجة على افتراض ثبات معدل الربح لكل وحدة من الأجور ، ويشرح ماركس - بوضوح شديد - أن اتجاه الأرباح للانخفاض يمكن مقاومته ، بزيادة نصيب الأرباح^(١٠) ، وهذا هو السبب فى إصراره على التحدث عن ميل الأرباح للانخفاض . وفى شكل (٢/١٢) . . فإن الخط المتقطع يوضح كيف يمكن للأجور أن تتزايد ؛ للمحافظة على نسبة ثابتة إلى إجمالى الأجور وإهلاك رأس المال . ومن المتصور ألا يتقاطع هذا الخط أبداً مع منحنى الناتج القومى الصافى . وفى هذه الحالة . . فإن معدل الربح يمكن أن يظل ثابتاً للأبد ، دون أن يدفع الأجور إلى الصفر . وفى الحقيقة . . فإن الأجور الحقيقية قد لاتتجه نحو الانخفاض ، وفى الحالات الأخرى . . فإن الخط المتقطع - يتقاطع فى النهاية - مع خط الناتج القومى الصافى ؛ مما يتضمن بالتالى أجوراً سالبة . وفى مثل هذه الحالات . . فإن معدل الربح لايمكن منعه من الانخفاض للأبد . وسيعتمد تحقق أى من هذه الحالات على النسبة المبدئية للأرباح إلى الأجور وعلى النسبة بين الناتج الحدى الصافى لرأس المال ومخصصات الإهلاك ، لكل وحدة من رأس المال .

(١٠) فى الصياغة الماركسية . . يتم التعبير عن ذلك بمعدل متزايد لفائض القيمة أو - فى المقابل - كزيادة فى معدل الاستغلال . وفى ضوء الملاحظة فى الهامش رقم ٨ . . فإن تزايد معدل الاستغلال يتفق بشكل كامل مع ثبات ، أو حتى زيادة الأجور الحقيقية .

وميل الأرباح للانخفاض عند ماركس لايشكل ، إذا ، مبدأ اقتصاديًا ، بقدر ما يمثل متضمنًا منطقيًا للطريقة التي يعرف بها مفاهيمه^(١١) . وعلى أية حال . . فإنه إذا ارتفع معدل فائض القيمة - كما يفعل دائمًا - فإن مضمون ذلك قد لا يتحقق بالضرورة ؛ أى إن اتجاه الأرباح للانخفاض ، ليس أمرًا لا يمكن الهروب منه .

وبالنسبة لريكاردو . . فإن اتجاه معدل الأرباح نحو الانخفاض ، سيؤدى فى النهاية إلى توقف التراكم ، أما بالنسبة لماركس . . فإن التراكم يتم دفعه بشكل إضافي ؛ نتيجة لأن الرأسماليين يحاولون تعويض انخفاض معدل الأرباح ، للحصول على كميات أكبر من رأس المال ، وهذا يعتمد على التوهم بأن كمية أكبر من رأس المال ستحصل على كمية أكبر من الأرباح ، فى حين أنه فى الحقيقة مع كمية محددة من العمل . . فإن النتيجة المترتبة على ذلك ، أنها ستؤدى فقط إلى انخفاض متزايد فى معدلات الربح .

ومع نسبة معينة من رأس المال للعمل . . فإن تراكم رأس المال ، سينتج أيضاً زيادة فى القوة العاملة ، على أية حال ، والتي ستعنى زيادات فى الأرباح الكلية . ولهذا . . فإن انخفاض معدلات الربح ، سيصبح محركاً للنمو (ماركس ١٩٥٧ - ٦٢ مجلد ١ ، فصل ٢٨ قسم ١ ، مجلد ٣ فصل ١٣) .

وفى الحقيقة كما يشير ماركس . . فإن نسبة رأس المال للعمل لن تبقى ثابتة ، بل ستتجه نحو الزيادة . وهذه العملية ستصاحبها زيادة أحجام الشركات ، والتركز المتزايد للصناعات (ماركس ١٩٥٧ - ٦٢ مجلد ١ ، فصل ٢٣) « فرأسمالى واحد عادة ما يقتل الكثيرين » (٧٦٣) . وكننتيجة . . فإن نمو الطلب على العمل يتم تعويقه ؛ فإذا كان النمو السكانى يعكس الطلب على العمل فى فترة سابقة ، تحقق فيها نمو أسرع لرأس المال . . فإن

(١١) عندما تكون s = فائض القيمة ، v = رأس المال المتغير (الأجور) ، c = رأس المال الثابت (السلع الرأسمالية) ، δ = معدل الإهلاك . . فإن معدل فائض القيمة يتم تعريفه بوحدات العمل كالتالى :

$$p = \frac{s}{v + \delta c} = \frac{s}{v} \cdot \frac{v}{v + \delta c} = \sigma \frac{v}{v + \delta c}$$

وبالنسبة لمعدل معين من فائض القيمة ، ، وحجم محدد لرأس المال المتغير . . فإن p تتجه بالتالى نحو الانخفاض ، عندما ترتفع c .

هذا التعويق ستصاحبه زيادة فى السكان وبطالة . وهناك تزايد فى « الجيش الصناعى الاحتياطى » ، وهذا سيسهل فى الواقع عملية النمو ؛ لأن الرأسماليين يمكن أن يتوسعوا فى استخدام القوة العاملة ، دون انتظار النمو السكانى ، ودون تحقق زيادة فى الأجور .

وبالضرورة .. فإن زيادة السكان والبطالة ستؤديان إلى تزايد حدة الفقر ، وهذا يعنى أن تزايد الثروة سيصاحبه تزايد البؤس ، « وتزايد الحجم النسبى للجيش الاحتياطى الصناعى نتيجة لذلك ، مع زيادة الطاقة المحتملة للثروة . ولكن كلما كبر هذا الجيش الاحتياطى بالنسبة إلى جيش العمل النشط ، كبر مجمع الفائض - السكان ، والذين سيكون بؤسهم نسبة عكسية لدرجة تعذيب العمال » (ماركس ١٩٥٧ - ٦٢ ، ١ : ٦٤٤) .

ويخلق تزايد بؤس الطبقة العاملة الثورة ، وفى الوقت نفسه .. فإن الملكية الخاصة لرأس المال تصبح معوقاً لتركز أكبر فى المستقبل ، « فاحتكار رأس المال يصبح قيداً على أسلوب الإنتاج ، الذى نتج فيه وازدهر معه وفى ظله ، كما أن تركيز وسائل الإنتاج واجتماعية العمل سيصل فى النهاية إلى النقطة ، التى تصبح عندها غير متفقة مع الغلاف الرأسمالى ؛ الذى سيتمزق إرباً ، وسيكون دق الناقوس لوفاة الملكية الرأسمالية الخاصة مسموعاً ، فالمستغلون سيتم استغلالهم » (ماركس ١٩٥٧ - ٦٢ ، ١ : ٧٦٣) .

وهذه العبارات هى عبارات ذات صدى ، بالتأكيد ، على الرغم من أنه صدى خافت للبيان الشيوعى . وعلى أية حال .. فإن النظرية الماركسية للانهيال الرأسمالى ضعيفة من الناحية التحليلية ؛ إذ لم يكن بوسع ماركس أن يوضح - بشكل متسق - الكيفية التى تكون بها الزيادة المتعاطمة للكثافة الرأسمالية للإنتاج بالضرورة ، مصاحبة لزيادة بؤس الطبقة العاملة ، وزيادة البطالة ، والأزمات . كما أنه فشل بالتأكيد ؛ حيث حاول بشدة أن ينجح .. وبالتحديد فى التوضيح العلمى لخمسة انهيار الرأسمالية ؛ نتيجة لتناقضاتها الداخلية . فكما توقع المسيحيون الأوائل يوم الحساب .. فإنه وأتباعه توقعوا الانهيال فى المستقبل القريب ؛ وكان يتم النظر إلى كل كساد صغير على أنه بداية النهاية ، وعند بعض الماركسيين .. لايزال الوضع كذلك ، وكثيرون منهم - على أية حال - تعلموا أن يكونوا صبورين ؛ فالتحويل الارتقائى - فى نظرهم - أخذ مكان الانهيال الثورى .

مكاته فى تاريخ الاقتصاد

كان ماركس عبقرىً كأيدىولوجى ، وقد نتجت قوته من تحويل الأفكار إلى أسلحة للعمل السياسى ، ولايزال حلمه حول حياة الإنسان حرّاً من الضغط التنافسى يحتل عقول كثيرين من المثقفين والثوريين .

وفى الوقت نفسه .. كان ماركس فاشلاً كمبشر ؛ ففى الحقيقة أصبحت الشركات أكبر وأكثر تركّزاً ، ولكن هذا لم يكن من الصعب الكشف عنه فى زمن ماركس . ومع أنه فهم الأزمات الاقتصادية كحلقات فى عملية دورية مستمرة ، إلا أن كليمنت جوجلار Clement Juglar نشر تحليلاً متفوقاً بشكل أكبر كثيراً عن الدورات الاقتصادية ، قبل ظهور المجلد الأول لرأس المال بخمس سنوات ، كما أن الأحداث أثبتت بوضوح خطأ التنبؤ بتزايد يؤس الطبقات العاملة ، والتعميق المتزايد للأزمات الاقتصادية ، والانهايار الحتمى للرأسمالية . وفى الوقت نفسه .. فإن بقايا الإقطاع تم اكتساحها بالثورة فى كثير من البلاد ، ولكن بالتأكيد .. فإن البلاد نفسها التى تحقق فيها نمو الديمقراطية « البورجوازية » بدت محصنة ضد الثورة ، واتضح الفكرة الخاصة بالطبقات الاجتماعية - فيما بعد - على أنها أحد مخلفات عصر الإقطاع ؛ ففى ظل الديمقراطية الرأسمالية - كما هو الحال فى الولايات المتحدة أو سويسرا - هناك فى واقع الأمر أناس فقراء وأغنياء ، وربما فقراء جداً أو أغنياء جداً ، ولكن على الأقل إذا لم تكن العنصرية موضعاً للاهتمام .. فإنه لا يوجد تقسيم إلى طبقات منفصلة ، وتمتّع عمليات الانتقال بسيولة كبيرة ، وما نطلق عليه الآن رأسمالية .. تبدو قادرة على النمو غير المحدود ، والتحول ، والتغير دون أن يحدث انهيار ثورى ، وهذا يعنى فشل النموذج الجدلى للتاريخ .

والمهم فى هذا المجال - على أية حال - هو مساهمة ماركس فى علم الاقتصاد ؛ فالنقط الأساسية تتمثل فى أنه قام بإسهام ، وأن هذا الإسهام كان متواضعاً ، فأكثر إسهاماته أهمية تمثلت فى الصياغة الواضحة للسؤال المتعلق بكيفية تفاعل المؤسسات السياسية والاجتماعية مع العمليات الاقتصادية . فعلى سبيل المثال .. كيف يؤثر التشريع فى توزيع الدخل ؟ وكيف تؤثر التغيرات الناتجة فى توزيع الدخل بالتالى فى التشريع ؟ فهذا سؤال مهم ، ولكن ما استطاع ماركس أن يوفره من خلال إجابته ، كان أقل بكثير من تحليل متكامل ، كما أن سؤال ماركس كان سؤالاً عميقاً ، ولكن إجابته ظلت ضحلة . وفى الحقيقة .. فإن البرنامج

الذى وضع إطاره لم يتم ملؤه بدرجة كبيرة ؛ فنظرية الاقتصاد المؤسسى لم يقدر لها أن تكتب بعد .

ويعد تقديم مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكى والرأسمالى إسهاماً ثانياً من إسهاماته . كما تم استخدام هذين المفهومين بواسطة علم الاقتصاد بشكل عام ، ولكنهما اتسما بالغموض على الأقل بنفس القدر ، الذى كان بوسعهما أن يساعدا فيه على زيادة الفهم . فالاقتصاد الكلاسيكى - بدلاً عن أن يتم فهمه ببساطة على أنه الاتجاه السائد فى الاقتصاد فى كل فترة - أصبح يعد كمدرسة معينة فى الاقتصاد - بدلاً عن أن تكون قرينة شائعة للتقدم فى إدارة الأعمال - يعتبر علامة مميزة لنظام اقتصادى معين .

ويعد نموذج ماركس فى النمو التوازن ، فى اقتصاد ثنائى القطاعات ، فى مقدمة إسهاماته فى النظرية الاقتصادية ، على أية حال . وقد كان عرضه متناثراً ، وغير واضح ، وغير مفهوم ، بالتأكيد ، ولكنه تضمن الأفكار الأساسية ، وهذه لاتزال مصدراً للإلهام للاقتصاديين الرياضيين بعد ذلك بقرن من الزمان . وقد كانت هذه مساهمة مفيدة للاتجاه السائد فى الاقتصاد ، وإن لم تحتل المرتبة الأولى فى الأهمية ، وأكثر من ذلك .. فقد كانت خالية من أى تأثير ثورى .

وقد كان ماركس عاملاً لا يكل ، وقارئاً نهماً ، وكاتباً للعديد من المذكرات التى ملئت صناديق لاحصر لها ، وجامعاً للحقائق لا يتعب . وقد تمثلت الحقيقة المحزنة فى أن تدريبه لم يمكنه من البحث العلمى الفعال ، وأنه كان محبطاً بصورة دائمة بميله للتعرض لمشكلات طموحة ، لم يكن بوسعها أن يحلها . وفى الحقيقة .. فإنه يبدو - على الأقل بعد نشر المجلد الأول من « رأس المال » - كما لو أن عمله لم يكن بالقدر الذى يوفر له الجهد لإنهاء برنامجه ، بقدر ما كان جهداً للهرب منه . فبينما كان جوسن صورة تراجيدية ؛ لأنه لم يستطع أن يحصل على أى شهرة لما حققه كنظرى ، خلال فترة حياته .. فإن ماركس (شأنه شأن شومبيتر فيما بعد) كان صورة تراجيدية أيضاً نتيجة لأن ما أنجزه كنظرى لم يكن فى مستوى شهرته .